



أوروبا وبلدان الخليج العربية

الشركاء الأباعد

الدكتور بشارة خضر

أوروبا وبلدان الخليج العربية

الشركاء الأباعد



مركز دراسات الوحدة العربية

أوروبا وبلدان الخليج العربية

الشركاء الأباعد

الدكتور بشارة خضر

نقله الى العربية :

د. حسن عبد الكريم قبيسي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

خضر، بشارة

أوروبا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الأباعد/بشارة خضر.

٣٠٩ ص: جداول.

ببليوغرافية: ص ٢٩١ - ٣٠١.

يشتمل على فهرس.

١. دول الخليج العربي - العلاقات الاقتصادية - أوروبا.
٢. مجلس التعاون الخليجي. ٣. السوق الأوروبية المشتركة.
٤. النفط - دول الخليج العربي. أ. العنوان.

337. 53604

هذا الكتاب ترجمة عربية للأصل المنشور بالفرنسية، بعنوان:

L'Europe et les Pays Arabes du Golfe: Des Partenaires distants
(Paris: Publisud; Quorum; Cermac, 1994)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى: بيروت، تموز/يوليو ١٩٩٥

الطبعة الثانية: بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الرقم	الموضوع	الصفحة

مقدمة

بعد أن نشرت عام ١٩٩٢، كتابيَّ الأوّلين اللذين تناولا العلاقات الأوروبية ـ العربية، وهما بعنوان: **المغرب الكبير وأوروبا وأوروبا والوطن العربي**، رأيت أن أخصّص كتاباً ثالثاً لعلاقات السوق الأوروبية مع مجلس تعاون دول الخليج العربية.

بالأمس القريب، أي منذ مدة لا تتخطى الثلاثين أو الأربعين عاماً، كانت بلدان الخليج لا تزال تحيا حياة بسيطة؛ فبلدان الساحل كانت لا تزال تعتمد على صيد اللؤلؤ وتعهّده، بينما كانت بلدان الداخل لا تزال تحيا حياة البداوة، إذ كان سكانها يجوبون الفلاة بحثاً عن كلأ لقطعانهم العجاف.

أما اليوم فقد بلغ دخل الفرد الواحد من سكان هذه البلدان حداً جعلها في مصافّ البلدان الغنيّة، إذ يصل معدل دخل الكويتي السنوي إلى ٢٠٠٠٠ دولار، وهو ما يجعله في مستوى غنى الفرد الألماني، إلا أن هذا المستوى يعادل ٤٠ مرة، على الصعيد الاحصائي، معدل دخل الفرد المصري.

تمثّل بلدان الخليج، بسكانها الأصليين الذين يعدّون ١٥ مليوناً، إضافة إلى المقيمين فيها من الغرباء الذين يعدون ٥ ملايين، أقل من ١٠ بالمئة من عدد السكان العرب البالغ ٢٣٥ مليوناً، إلا أنها تستحوذ على ٤٠ بالمئة من اجمالي الإنتاج الداخلي العربي.

وقد تكفّل هذا التطور الهائل بتحويل بلدان الخليج إلى حقل فريد يخصّه الاجتماعيون والسياسيون والاقتصاديون بأبحاثهم ومعايناتهم، بل إنه جعل هذه البلدان عبارة عن منطقة حسّاسة يعتمل على أرضها عدد من الاستراتيجيات المتنافسة. ولم تكن حرب الخليج الأخيرة (١٩٩١) إلا حصيلة وتجسيداً للتنافس المذكور.

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة شريكاً مهماً لمجلس تعاون دول الخليج العربية، إذ يصدّر إليها هذا الأخير أكثر من ٢٢ بالمئة من مجمل صادراته. أما السوق الأوروبية المشتركة فتستورد من الخليج نفطاً ومنتوجات نفطية وبتروكيميائية، ويستثمر لديها ما يفيض عنه من بترودولارات، كما إنها تصدر إليه مجموعة كبيرة من منتوجاتها وخدماتها.

يرمي هذا الكتاب بالتالي، إلى تبيان هذه العلاقات القائمة بين السوق الأوروبية

المشتركة ومجلس تعاون دول الخليج العربية. فقد عرضت في فصوله معطيات المسألة وطرحت الأسئلة الرئيسية وأبرزت الأمور التي تشكل مدار الاهتمام وبرهنت على منافع التعاون المذكور.

لقد تطرّقت **أولاً**، إلى التبادلات الاقتصادية. فالسوق الأوروبية المشتركة تستورد اجمالاً من بلدان الخليج ما قيمته الوسطية ١٥ ملياراً من الدولارات، منذ بداية التسعينيات. وهذه مبالغ لا يستهان بها، حتى ولو كانت حصة مجلس تعاون دول الخليج العربية من الواردات من خارج السوق الأوروبية المشتركة لا تمثّل إلا ما يتراوح بين ٢,٥ بالمئة و٣ بالمئة، وأن حصته من الصادرات إلى خارج السوق الأوروبية المشتركة تتراوح بين ٣ بالمئة و٤ بالمئة. لقد ظل ميزان هذه السوق التجاري مع بلدان الخليج في عجز حتى عام ١٩٨٥، لكنه أفضى في ذلك العام إلى حصيلة ايجابية بلغت رقمها القياسي عام ١٩٩١ بزيادة قدرها ٣,٣ مليار إيكو (وحدة حسابية أوروبية).

ثم تطرقت **ثانياً**، إلى العلاقات الطاقيّة. فبلدان مجلس تعاون دول الخليج العربية، إذ تتوفر فيها ٤٠ بالمئة من احتياطيات النفط المحققة، فهي تمتلك ورقة رئيسية في علاقاتها مع السوق الأوروبية المشتركة. والواقع أن هذه السوق تظل أكبر مستورد للنفط على الصعيد العالمي، إذ تشتري زهاء ٨ ملايين برميل يومياً، لتؤمّن قرابة ٨٠ بالمئة من استهلاكها. صحيح أن وارداتها النفطية قد شهدت، خلال السنوات الأخيرة، بعض التراجع، وانها لجأت إلى تكديس بعض هذه الواردات الآتية من البلدان العربية (زهاء ٤٠ بالمئة) وخصوصاً من بلدان الخليج (١٥ بالمئة)، إلا أن الاستطلاعات الموثوقة تشير إلى أن ارتهان أوروبا بالنفط العربي، على وجه العموم، وبنفط مجلس تعاون دول الخليج العربية على وجه الخصوص، سيزداد في المستقبل المنظور، حتى يتخطّى عتبة الـ ٥٠ بالمئة عام ٢٠٠٠. ولا شك في أن إقرار مشروع الرسم البيئوي (ايكوتاكس) ووضعه موضع التطبيق من شأنه أن يخفّض صادرات بلدان مجلس التعاون التي ستقلّ في هذه الحال بنسبة ١٥ بالمئة في السنوات العشر القادمة. غير أن ذلك لا يُفترض به أن يؤثر بصورة ذات دلالة في ارتهان السوق الأوروبية المشتركة بالنفط والغاز العربيّين.

لكن بلدان مجلس التعاون أخذت ترسّخ مواقعها في مجال آخر هو مجال البتروكيمياء. فعلى الرغم من أن الصناعة البتروكيميائية في بلدان الخليج صناعة ناشئة وحديثة العهد، إلا أن ازدهارها كان مذهلاً من حيث القدرة الإنتاجية، ومن حيث المنتوجات الأساسية والوسيطة والنهائية. هكذا تخطّت القدرة الإنتاجية في العربية السعودية وحدها ٧,٥ ملايين طن سنوياً. لا شك في أن ذلك يشكّل داعياً من دواعي الارتياح بالنسبة إلى مجلس تعاون دول الخليج العربية، لكنه، بالنسبة إلى السوق الأوروبية المشتركة، أمر يدعو إلى القلق. والواقع أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن ميزان المنتوجات البتروكيميائية التجاري الذي حقّق عام ١٩٨٥ فائضاً كبيراً لصالح السوق الأوروبية (٤٤٠ مليون إيكو) أصبح يشكو من العجز منذ أواخر الثمانينيات.

هكذا يبدو أن آفاق المستقبل تنمّ عن مستقبل زاهر بالنسبة إلى البتروكيمياء الخليجية. وهذا يفسّر على كل حال لماذا تعرب رابطة المنتجين البتروكيميائيين الأوروبيين (ر.م.ب.أ. = APPE) عن رفضها الشديد التوقيع على اتفاقية للتعاون الحر بين السوق الأوروبية ومجلس تعاون دول الخليج العربية، اتفاقية يفترض بها أن تكون استكمالاً للشق الأول من اتفاقية بين الجانبين وقّعت في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٨.

يبقى أن نكشف سرّاً، وهو سر الاستثمارات الخليجية في أوروبا. من المعلوم مدى تكتُّم بلدان الخليج حول هذه النقطة، فهي في الواقع لا تحبّذ أن تُعرف قيمة المبالغ المالية التي توظفها في الخارج، ولا كيفية التوزيع القطاعي أو الجغرافي لهذه التوظيفات. لكن الواقع أيضاً هو أنه لم تعد ثمّة أسرار مستعصية على الكشف في هذا المجال. فقد قُدّرت الممتلكات العامة لبلدان مجلس التعاون الستّة، عشيّة الأزمة الكويتية (٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠)، بزهاء ٢٩٥ مليار دولار، من بينها نسبة ٤٠ بالمئة كان يُعاد تشغيلها في بلدان السوق الاثنتي عشرة. وكانت انكلترا تستأثر من هذه المبالغ بحصة الأسد. ولا مراء في أن الكويت هي التي كانت وراء استراتيجية اقتحام أسواق الأسرة الأوروبية، وها هي شارة **Q 8** التي تحملها محطات البنزين شاهدة على النجاح الذي حققته مثل هذه الاستراتيجيا.

لا شك في أن حرب الخليج الثانية قد قلّصت هذه المقدرة المالية. لكن ما تبقّى منها لا يزال فعّالاً، إذ يتراوح على الأرجح بين ١٥٠ و١٦٠ مليار دولار من الممتلكات العامة، وربما مثلها من الممتلكات الخاصة.

بالطبع، لا سبيل إلى مقارنة ذلك بالاستثمارات المباشرة التي تستثمرها السوق الأوروبية المشتركة في بلدان مجلس تعاون دول الخليج العربية، والتي كانت ذخيرتها تتأرجح حول مجرّد مليار وحدة حسابية أوروبية عام ١٩٩٠، أي أقلّ بكثير من استثمارات الولايات المتحدة واليابان في البلدان المذكورة. ومع ذلك تظل الفوائد المترتبة على تضافر الجهود بين السوق الأوروبية ومجلس التعاون فوائد عميمة.

هكذا يحاول هذا الكتاب إذاً أن يستجلي موضوع العلاقات الأوروبية ـ العربية بعد أن ظلّ مهملاً، بلا مبرّر، طيلة مدة من الزمن. وقد حاولت فيه، شأني في كتبي الأخرى، اتّباع سبيل التوضيح والارشاد وتلافي لغة الاختصاصيين التي قد تنفر القارئ. كما إنني عمدت في كثير من الأحيان إلى ضمّ الجداول الإحصائية إلى الملاحق حرصاً على عدم إثقال النص بها.

تبقى كلمة أخيرة. إن هذا الكتاب لا يعالج الأزمة الكويتية ولا موقع السوق الأوروبية من إدارة هذه الأزمة. وذلك لسببين على الأقل: **أولهما** أن الأزمة المذكورة، فضلاً عن الحرب التي تلتها، كانتا موضوعاً لكتابات كثيرة. **وثانيهما** يعود إليّ شخصياً، إذ إنني عشت هذه المرحلة البائسة والأسى يحزّ في نفسي، شأني شأن الأغلبية الساحقة من العرب. وكل ما كنت قد تخوّفت منه إبانها صار في سبيله إلى التحقق: تحررت

الكويت لكنها صارت مستتبعة، وسُحق العراق، وازداد فقر الوطن العربي، وانكسرت شوكته، وضعفت قواه حيال اسرائيل لمدة من المرجّح أن تكون طويلة، وهبطت أسعار النفط العربي إلى مستوى أدنى، بالقيمة الفعلية، من ذاك الذي كانت عليه عام ١٩٧٢.

لقد نشبت الأزمة الكويتية بفعل الحماقة، وأُديرت في ظلّ غياب الوعي، وعولجت تحت سطوة العنف، فعادت بسبب ذلك كله على الشعوب العربية بمثل العواقب الوخيمة التي جرّتها عليها حرب ١٩٦٧.

ولم تخرج أوروبا من هذه المحنة بروح معنوية عالية، إذ إن أوضاعها في الخليج صارت هامشية. كما إنها استُبعدت عن معالجة شؤون الشرق الأوسط، اللهم إلا من حيث دفع المال.

لقد أصبحت أزمة الخليج الآن من معطيات الماضي. لكن هناك أمراً ما قد تحطّم بين العرب والأوروبيين، وبين عرب الصحراء وعرب المدن. وهناك احتمال كبير في أن يستغرق التئام الجراح مدة طويلة من الزمن.

الفصل الأول

العربية «السعيدة» والعربية «المقفرة»

هناك عوامل أربعة شحذت شخصية شبة الجزيرة العربية، وطبعت بطابعها «بيئتها المجتمعية»، وتركت بصماتها على عاداتها وتقاليدها. ولا تزال هذه العوامل، حتى أيامنا هذه، تفعل فعلها في أنظمتها السياسية ومجتمعاتها ونُظُمها الاقتصادية. هذه العوامل هي: الإسلام والصحراء والبحر والنفط.

١ ـ **الإسلام أولاً**: فالمرء لا يسعه أن ينسى أن شبه الجزيرة العربية هي مهد الإسلام، ثالث الأديان التوحيدية، والذي يضمّ اليوم زهاء المليار من المؤمنين به؛ فالحياة في شبه الجزيرة تجري، منذ العام ٦٢٢م، على وقع أصوات المؤذنين، كما تشهد مكة تدفّق ملايين الحجاج عليها كل عام. وفي العربية السعودية، التي هي بمثابة القلب من شبه الجزيرة، يشكّل الإسلام الركيزة الشرعية التي تقوم عليها السلطة السياسية. وكما يقول غسان سلامة: «فقلّما نجد في العالم الإسلامي سلطات قائمة تقوى على منافسة المملكة السعودية في مجال علاقتها الحميمة بالإسلام»[١]. ومهما يكن من أمر، فالعربية السعودية تدين بوجودها لآل سعود الذين «وحّدوا» البلاد بالحديد والنار، بمقدار ما تدين بهذا الوجود للدعوة الدينية التي قام بها محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩٢م) من حيث حركته الاصلاحية التي نادى من خلالها بالعودة إلى الإسلام الحنيف.

إن هذه العلاقة القائمة بين الإسلام والسلطة توجد في بلدان شبه الجزيرة الأخرى، وإن لم يكن بالحدّة نفسها التي توجد عليها في العربية السعودية. فهناك فروقات مذهبية عديدة (شيعية وخارجية وسنّية الخ) وخصوصيات إقليمية من شأنها أن تخفّف حدة العلاقة المذكورة. لكن الحياة اليومية تظل في هذه البلدان جميعاً حياةً يشكّل الإسلام دائماً وأبداً مرجعية اختياراتها ومسلكيّاتها.

وكما أن الإسلام على صلة وثيقة بالسلطة فهو أيضاً على صلة وثيقة بالمكان: فصلاة المسلم تتمّ باتجاه الكعبة. والحال أن الكعبة تقع، منذ فتح الحجاز واستبعاد الهاشميّين تحت إشراف آل سعود. وحتى اليوم بالذات، لا يزال الملك فهد يفضّل لقب «حارس

---

(١) Ghassan Salamé, «L'Islam en Arabie Saoudite,» *Pouvoirs*, no.12 (1983), p. 125.

الحرمين»، أي الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، على لقب «صاحب الجلالة» الذي لا ينطوي على الدلالة الدينية نفسها. ذلك أن حراسة الأماكن الدينية من شأنه أن يُسبغ على السعوديين «لقباً شرعياً»، يخوّلهم حقّ الإدلاء برأيهم في مسألة القدس، ثالثة المدن المقدسة في الإسلام.

٢ ـ **الصحراء ثانياً**: وهي تدهشك من حيث امتدادها الشاسع، لكنها ليست صحراء خاوية، ذلك أنها سُبرت من أقصاها إلى أقصاها من قبل البدو، فضلاً عن القوافل التجارية. فالبدو كانوا يجوبونها مع قطعانهم العجاف بحثاً عن الكلأ وتجمعات المياه. وأصحاب القوافل كانوا يمخرونها ناقلين على ظهور الإبل أصناف التوابل والأحجار الكريمة والمنسوجات النادرة والأقمشة الحريرية والذهب وأنياب الفيلة وغيرها من البضائع التي كانوا يجلبونها من الهند وأماكن أخرى.

إنها فلاة صحراوية، لكنها ليست خالية، ربّما، إلا في ذلك «الربع الخالي» الذي يقع في جنوبها. هكذا نجد في العربية السعودية (التي تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا) والتي تشكل الصحراء قسماً مهماً من مساحتها، قرى زراعية فعليّة ترتاح إلى ظلال أشجار النخيل (في وسط البلاد) أو تتكئ إلى سفوح الهضاب في الجنوب الغربي والجنوب والشرق على حدود اليمن وعُمان.

وإذا كانت الرياض، قبل عصر النفط، عبارة عن دسكرة قليلة الأهمية ترهقها أشعة الشمس اللاهبة، فإن مكة والمدينة كانتا مركزين مدنيّين فعليّين يشكّل الحرفيون والتجار قوام ساكنيهما.

ثم إن شبه الجزيرة العربية ليست مسطّحة ولا جافّة على الرغم من طغيان القسم الصحراوي عليها. فجبال عسير الصوّانية الواقعة في الأراضي السعودية يصل ارتفاعها إلى ٣٠٠٠ متر. كما إن الواجهة الجنوبية العُمانية واليمنيّة التي ترويها الأمطار تحفل بأنواع الشجر وتكثر فيها بنوع خاص أشجار البنّ والشجيرات العطرية، بل إننا نجد فيها بعض الأشجار المثمرة المعتدلة أو المتوسطية، كأشجار الزيتون.

وبعد أن كان هذا التضارب بين «العربية السعيدة» جنوباً و«العربية المقفرة» موضع اهتمام الجغرافيّين في العصور القديمة، عاد في المدة الأخيرة ليكون موضوعاً لوصف دقيق من قبل العلاّمة كزافييه دو بلانول[٢]. والواقع «إن أعمال الزرع والفلاحة التي نهضت عليها المنجزات العمرانية المستقلة والدائمة إنما نشأت في تلك السجوف الجنوبية... أما المساحة الصحراوية الداخلية فقد ظلت مرتعاً للقلاقل ومسرحاً تتصارع فوقه قوى متنازعة لم يتسنّ لها أن تحقّق تنظيمها السياسي النهائي إلا منذ عهد قريب».

٣ ـ **البحر أخيراً**: بل البحور؛ إذ إن شبه الجزيرة العربية محاطة ببحرين شبه

---

(٢) Xavier de Planhol, *Les Nations du prophète: Manuel géographique de politique musulmane* (Paris: Fayard, 1993).

مغلقين، البحر الأحمر والخليج العربي ـ الفارسي، كما إن لها واجهة بحرية تنفتح على المحيط الهندي على امتداد ٤٠٠٠ كلم من السواحل التي تتقاسمها اليمن وعُمان. ويتّصل البحر الأحمر والخليج بالمحيط الهندي عبر مضيقين تستخدمهما الملاحة الدولية: باب المندب (غرباً)، وهرمز (شرقاً). وتعتبر كثافة التجارة البحرية عبر هذين المضيقين من أرفع الكثافات في العالم، الأمر الذي يجعل الأهمية الاستراتيجية التي تتمتّع بها هذه المنطقة أمراً واضحاً لا يخفى على أحد(٣).

كان البحر منذ أقدم الأزمنة منفذاً ومصدراً للخيرات بالنسبة إلى السكان المحليّين. فعرب شبه الجزيرة (من تجار ودعاة وملاّحين ـ مستكشفين) كثيراً ما كانوا ينتشرون عبر البحر باتجاه آفاق أخرى، ابتداء من الساحل الأفريقي الشرقي وانتهاء بأعماق آسيا البعيدة. لكنّهم توسّلوا هذا البحر أيضاً لتطوير عمليات صيد اللؤلؤ وتعهّده(٤). وما زالت بعض المرافئ الصغيرة منتشرة حتى أيامنا هذه على امتداد سواحل هذا البحر، لكن تعهُّد اللؤلؤ اضطر إلى التراجع حيال استغلال الذهب الأسود.

وقد درج الغربيون زماناً طويلاً على اعتبار الخليج طريقاً بحرية ومنطقة تجارية. فتنافس البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والانكليز ردحاً طويلاً من الزمن، وشن بعضهم حروباً على بعضهم الآخر من أجل الاستئثار بالسيطرة عليه. وأنشأوا في سبيل ذلك سلسلة من القلاع على امتداد المسافة الفاصلة بين عدن والبصرة، مروراً بمسقط والبحرين وبوشير، وأقاموا كونتوارات مالية، وتحالفوا مع الرؤساء المحليين أو استتبعوهم، تبعاً للظروف، وأشاعوا الأمن على امتداد الساحل الشرقي الذي كان يسمّى، من قبل، ساحل القراصنة، فأطلق عليه بعد ذلك اسم الساحل المتهادن(٥).

الصحراء ـ الإسلام ـ البحر: هذه هي المفاتيح الثلاثة التي تمكّننا من قراءة الواقع المعقّد الذي يحكم شبه الجزيرة العربية. لا شك في أن الإسلام شأن مدني قبل كل شيء. وربما كانت صحراء شبه الجزيرة قد أسهمت، عن طريق عزله، بإضفاء المزيد من التشدّد عليه. أما البحر فقد أتاح لهذا الدين أن ينتشر في الآفاق. هكذا يجد الإسلام نفسه حيال مفعولين متناقضين: الصحراء التي «تحميه» والبحر الذي يُشيعه. وليس من قبيل الصدفة أن تكون الاتجاهات الدينية المتشدّدة التي طبعت الحركة الوهابية قد نشأت في قلب شبه الجزيرة. كما انه ليس من قبيل الصدفة أيضاً أن يكون الإسلام قد خضع في أمكنة

---

(٣) Henri Labrousse, «Dissensions et querelles dans le Golfe,» *Stratégique*, nos. 51-52 (mars-avril 1991), pp. 249-262.

(٤) يروي أحد الأفلام السينمائية الذي أنتجه عام ١٩٧١ الكويتي خالد الصديق بعنوان: «بس يا بحر» معاناة إنسان الخليج وصراعه مع البحر بحثاً عن اللؤلؤ والعجيب.

(٥) Alain Gresh et Dominique Vidal, *Golfe: Clefs pour une guerre annoncée*, collection la mémoire du monde (Paris: Le Monde éditions, 1991), spéc. pp. 44-67, et Charles Zorgbibe, *Géopolitique et histoire du Golfe* (Paris: Presses universitaires de France, 1991).

أخرى، وعبر احتكاكه بقارات وثقافات أخرى، إلى التأثر بمعطيات محلية ذات شأن كبير ما زال يشهد عليها، حتى أيامنا، اختلاف الممارسات الدينية والطقوس والمدارس والاجتهادات.

٤ ـ النفط: ينبغي أن نضيف مفتاحاً رابعاً إلى هذه المفاتيح الأساسية الثلاثة، هو النفط. صحيح أن النفط لم يكتشف إلا منذ عهد قريب، لكن تأثيره كان من الشدّة بمكان بحيث إنه بات يطبع بطابعه العميق كل النظام المجتمعي والسياسي والثقافي والاقتصادي في سائر أنحاء شبه الجزيرة. ويصحّ ذلك بوجه خاص منذ الصدمة النفطية الأولى التي حصلت عام ١٩٧٣ وكان لها أن تستتبع ثراء مفاجئاً في بلدان تشكو إلى حد كبير من ضيق الأفق ومن سوء الاستعداد لاستيعاب مثل هذه الثروة، بحيث إن بلدان شبه الجزيرة ما زالت حتى الآن مصابة، من جرّائه، بنوع من الدُّوار والذهول. ويتبيّن لنا ذلك من خلال الأموال التي تصرف على البذخ ومن خلال تنامي العقلية الريعيّة والمحسوبية السياسية.

«عبر تاريخ القرون الأربعة عشر الأخيرة، كان تاريخ شبه الجزيرة العربية محكوماً بأمرين عظيمين: ظهور محمد آخر الأنبياء التوحيديّين في مكة، في القرن السابع، واكتشاف أضخم الموارد النفطية في القرن العشرين. وبين هذين الحدثين لا نجد إلا فراغاً تاريخياً يكاد يكون تاماً»[٦].

قد تبدو هذه الجملة المأخوذة من كتاب جورج قرم على شيء من العنت، لكنها تشهد على أهمية الحدث النفطي في تاريخ شبه الجزيرة العربية المجتمعي والسياسي والاقتصادي والدبلوماسي، بل ربما كانت تشهد على التاريخ المذكور في سائر الوطن العربي. صحيح أن تدفُّق المداخيل النفطية على المنطقة قد أثار انقلابات مجتمعية اقتصادية عديدة، لكن اندراج البلدان العربية الأخرى غير النفطية ضمن الدوائر التي تعتمد ترويج المضاربات الريعيّة عبر تحويل أموال المغتربين وعبر المساعدات التي تقدمها الدولة الواحدة للدولة الأخرى، لا يخلو بدوره من إحداث تغيُّرات جذرية في بنى السلطة وفي المراتب المجتمعية في جميع البلدان العربية غير النفطية، وخصوصاً بلدان المشرق منها. هذا بالإضافة إلى أن الإمارات النفطية في شبه الجزيرة العربية دأبت، بحكم تزايد عائداتها المالية، على تنمية شبكة كثيفة جداً من المحاسيب في البلدان العربية الأخرى غير النفطية[٧]، وهو ما أدّى إلى نشؤ ظاهرة لم تكن معروفة من قبل كنت قد سمّيتها ظاهرة «بث الدولارات النفطية في المنظومة الإقليمية العربية»[٨].

---

(٦) Georges Corm, *Le Proche - Orient éclaté,* série histoire contemporaine (Paris: La Découverte; Maspéro, 1983), p. 75.

(٧) Georges Corm, *Conflits et identités au Moyen - Orient, 1919-1991* (Paris: Arcantère, c1992), pp. 87 et ss.

(٨) Bichara Khader, «Le Système régional arabe: Un système pénétré,» dans: Bichara Khader, *L'Europe et le Monde Arabe: Cousins, voisins* (Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum; [Louvain-la-Neuve]: CERMAC, 1992), pp. 75-90.

فالقيّمون على شؤون البلدان النفطية في شبه الجزيرة إنّما يجلسون على جزيرة من النفط وسط اوقيانوس من الفقر، تحدق بها المطامع الدولية من كل صوب. لذلك نجدهم لا ينفكّون عن تعزيز شرعيتهم الدينية التي تستند إليها عروشهم، ويحرصون على إيجاد حلفاء موثوقين في بلدان الغرب يتكفّلون بحمايتهم. وهكذا يتحوّل النفط إلى ضرب من التأمين على الحياة ضد عوامل التخريب الداخلية (عبر الاقتصاد الريعي) أو الإقليمية (عبر اتّخاذ المحاسيب)، وإلى نوع من الدفاعات الوقائية التي تقي هؤلاء القيّمين شرّ المخاطر التي تتهدّد بقاءهم (عبر التحالفات مع الغرب).

وهذا يفضي إلى القول بأن النفط إنما يشكل، مع الإسلام والصحراء والبحر، عاملاً من العوامل الأساسية التي تدخل في تركيب مجموعة القواعد الوراثية (الكود الجيني) لبلدان شبه الجزيرة.

أولاً: الجغرافيا: صحراء محاطة بالبحار

تُعتبر العربية السعودية أكبر بلدان شبه الجزيرة العربية مساحةً، إذ تصل مساحتها إلى ٢١٤٩٦٩٠ كلم^2، ويحدّها الخليج من الشرق والبحر الأحمر من الغرب. وهي تشترك في حدودها مع سبعة بلدان عربية أخرى (الأردن، العراق، الكويت، الإمارات، عُمان، قطر، اليمن).

تحيط بالعربية السعودية من جهة الشرق خمسة كيانات سياسية ذات سيادة تشكّل «المجموعة الفرعية» للإمارات (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عُمان). وتنفرد عُمان من بين هذه البلدان جميعاً بمساحة مرموقة تصل إلى ٢١٢٤٥٧ كلم^2 (مقابل ١٧٨١١ كلم^2 للكويت، قبل التعديلات الحدودية التي فرضتها منظمة الأمم المتحدة لصالحها عام ١٩٩١، و٦٧٨ كلم^2 لأرخبيل البحرين، و١١٠٠٠ كلم^2 لقطر، و٨٣٦٠٠ كلم^2 لمجمل فدرالية الإمارات السبع التي تتكون منها الامارات العربية المتحدة).

أما في الجنوب فتبلغ مساحة اليمن ٥٢٧٩٦٨ كلم^2، أي ما يصل إلى ربع مساحة العربية السعودية[٩].

ثانياً: التاريخ

لا يعرف الغربيون شيئاً كثيراً عن تاريخ شبه الجزيرة العربية قبل القرنين الخامس عشر والسادس عشر[١٠]. صحيح أن ظهور النبي محمد يُعتبر معلماً مضيئاً في تاريخ

---

(٩) *L'Etat du monde, 1993* (Paris: La Découverte, 1992).

(١٠) يجد القارئ عرضاً موفقاً لهذا التاريخ في كتاب: *Arabia and the Gulf: From Traditional Society to Modern States* (Totowa, N. J.: Barnes and Noble, 1986).

المنطقة، لكن هناك ما يشبه القطيعة التاريخية بين ظهور النبي ووصول الغربيين إلى المنطقة. والواقع أن مركز الخلافة ما لبث أن انتقل، بعد وفاة النبي بوقت قصير، إلى دمشق أولاً (مع الأمويين) ثم إلى بغداد (مع العباسيين). أما الإسلام نفسه فقد كان له أن ينتشر على امتداد «هلال عظيم يتراوح بين قشتالة في اسبانيا وأطراف شبه الجزيرة الهندية»(١١).

ثم عاد التاريخ «فاسترجع بلاد العرب» مع دخول الغربيين إليها. وكان أول الواصلين منهم البرتغاليون الذين استولوا، تباعاً، على هرمز والبحرين ومسقط (القرنان الخامس عشر والسادس عشر)، إلى أن طردهم الشاه عباس الأول في بداية القرن السابع عشر، فاستولى الفرس على تلك المنطقة لمدة قصيرة قبل أن يُطردوا بدروهم من قِبَل الهولنديين الذين وسّعوا دائرة نفوذهم حتى اشتملت على البصرة وبندر عباس عام ١٦٨٠. وقد أقام الفرنسيون هناك لمدة قصيرة أيضاً بفضل شركة الهند التي أنشأها كولبير عام ١٦٤٤. لكن الكلمة الأخيرة عادت، في هذا الصدد، إلى انكلترا التي وقّعت، جرياً على حسن تدبيرها المعهود، سلسلة من المعاهدات السياسية مع الإمارات وتمكّنت من استبعاد منافسيها الأوروبيين، وعزّزت وجودها في الخليج حتى سبعينيات هذا القرن.

هكذا تحالفت انكلترا مع سلطان مسقط عام ١٧٩٨، واستطاعت في بداية القرن الثامن عشر أن تعقد «معاهدة سلام عامة» مع مشايخ ساحل عُمان السبعة. وفي عام ١٨٢٠ تحوّل ساحل القراصنة إلى ساحل الهدنة. ثم أخضعت انكلترا، تدريجياً، سائر مناطق الخليج الأخرى، إما باستغلالها لانقلاب التحالفات، وإما باستفادتها من الصراعات التي كانت تنشأ بين الأشقّاء: وهكذا اضطرت كلٌّ من البحرين وعُمان والكويت وقطر إلى عقد معاهدات صداقة (أو سلم دائم، ١٨٥٣) مع انكلترا. فتعهّد أمراء الخليج بموجب هذه المعاهدات (١٨٥٣، ١٨٦١، ١٨٩٢) بالقبول بتحكيم لندن في الخلافات التي تنشأ بينهم (عام ١٨٥٣)، أو بألا يقيموا «أيّة مفاوضات وأن لا يعقدوا أيّ اتفاق مع حكومة أخرى غير حكومة بريطانيا العظمى». وهكذا سرعان ما تحول ساحل الهدنة إلى «محميّة» من محميّات انكلترا(١٢).

ثم إن افتتاح قناة السويس، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٩، أتاح لانكلترا أن تستكمل عدّتها من وسائل المواصلات مع ممتلكاتها الآسيوية. فاستولت والحالة هذه على قبرص (١٨٧٨)، واحتلّت مصر (١٨٨٢)، والسودان (١٨٩٨)، فضلاً عن بربرة (١٨٨٤)، بعد أن كان احتلالها عدن قائماً منذ العام ١٨٣٩.

هكذا صار الوجود البريطاني حول شبه الجزيرة العربية وجوداً تاماً، يتّصل من

---

(١١) Corm, *Le Proche-Orient éclaté*, pp. 75-76.

(١٢) Gresh et Vidal, *Golfe: Clefs pour une guerre annoncée*, pp. 43-45, et Charles Zorgbibe, *Terres trop promises: Une histoire du Proche-Orient*, l'histoire partagée (Paris: La Manufacture, °1990).

البحر الأحمر حتى أبواب البصرة في الخليج. صحيح أن هذا الطوق الذي ضُرب حول شبه الجزيرة لم يكن عبارة عن نطاق صحّي بعد، نظراً إلى جهل الجميع في ذلك الحين بالثروات التي تنطوي عليها المنطقة، لكنه كان عبارة عن «خط حياة» فعلي (life line) بالنسبة إلى الامبراطورية البريطانية[١٣]. هذا فضلاً عن المنافسة التي كانت تصدر عن القوى الكبرى الثلاث الأخرى: روسيا وألمانيا وتركيا.

فالمدّ الروسي باتجاه الخليج سرعان ما ووجه ووضعت له حدود. والمشروع الألماني الذي كان يرمي إلى وصل برلين ببغداد عبر خط سكة حديد، ليصل من ثُمّ إلى الكويت، لاقى معارضة انكليزية شديدة وباء بفشل ذريع. أما تركيا فقد مُنيت هي الأخرى بخيبة مزدوجة: ففي الكويت تحايلت انكلترا على المحاولة التركية التي كانت ترمي إلى إنشاء سلطة عثمانية هناك، ووقّعت مع الأمير «معاهدة» صداقة (١٨٩٩). وفي غرب شبه الجزيرة عملت انكلترا على تشجيع ودعم الثورة القومية العربية التي شنّها الهاشميون في الحجاز على تركيا. إنها الانتفاضة العربية عامي ١٩١٦ و١٩١٧ التي عرفها الغرب من خلال ملحمة لورانس العرب.

أما الألاعيب التي قام بها الانكليز في الشرق، إبّان الحرب العالمية الأولى، فلا مثيل لها لؤماً ومكراً. فقد كانوا يَعِدون الجميع بكل شيء ثم يستأثرون لأنفسهم في النهاية بالشيء كله. هكذا استطاعت انكلترا أن تحصل من عصبة الأمم على حقّ الانتداب على فلسطين العربية بعد أن كانت وعدت الشريف حسين بها لتكون جزءاً من المملكة العربية المستقلة (مباحثات حسين ـ ماكماهون، ١٩١٥)، ثم حوّلتها إلى «وطن قومي لليهود» (وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧).

أما في الخليج، فقد أدّت فترة مابعد الحرب إلى تعزيز الوجود البريطاني في كل أنحاء البلاد. فكانت السيطرة البريطانية بلا منازع. وإذا كانت اليمن قد حصلت على استقلالها، فإن عدن تحولت إلى مستعمرة (١٩٣٧).

وأما بالنسبة إلى المملكة العربية، فقد قامت اللعبة الانكليزية على التفاعل، في آن معاً، مع الشريف حسين في مكة ومع خصمه عبد العزيز ابن سعود. فوعدت الأول، مقابل ثورته على الأتراك، بـ «مملكة عربية مستقلة»، ووعدت الثاني، بموجب معاهدة ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٥، بالمساعدة المالية والعسكرية عند استيلائه على شبه الجزيرة[١٤].

لم تكن شبه الجزيرة العربية قد شهدت بعد، حتى مستهل القرن العشرين، بروز دولة تبسط سيطرتها عليها بكاملها. صحيح أن أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر كانت قد شهدت توجّهاً اصلاحياً إسلامياً باتجاه التقشف الشديد الذي نادى

(١٣) Gresh et Vidal, Ibid., p. 46.

(١٤) Modjtaba Sadria, *Ainsi l'Arabie est devenue Saoudite* (Paris: L'Harmattan, °1989).

به محمد بن عبد الوهاب، وأن آل سعود توسّلوا هذه الحركة لتأسيس نواة دولتهم، لكن ذلك سرعان ما أثار قلق العثمانيين الذين طلبوا من محمد علي، واليهم على مصر، أن يقاتل هذه الدولة ويقضي عليها. وهكذا كان، إذ تمكّن الجيش المصري، بين عامي ١٨١١ و١٨١٨، وبإمرة ضباط الامبراطورية الفرنسيين[١٥]، من القضاء على الدولة الناشئة بعد معارك عنيفة، ومن إعادة الهاشميين إلى مكة.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قام آل سعود بمحاولة أخرى لإنشاء دولة ثانية تقتصر على أواسط شبه الجزيرة، على أن تكون الرياض عاصمتها، لكن هذه المحاولة باءت هي الأخرى بالفشل، إذ قوبلت بمقاومة القبائل في شمال شبه الجزيرة (قبائل الشُمّر) أحلاف العثمانيين، وانتهى الأمر بنفي آل سعود إلى الكويت. لكن ذلك لم يكن إلا مجرّد تأجيل للصراع، إذ ما لبث رئيس آل سعود الجديد، عبد العزيز (المعروف بابن سعود) أن تصدّر الحملة وانطلق برجاله من جديد للاستيلاء على شبه الجزيرة. وقد استعاد عبد العزيز مدينة الرياض عام ١٩٠٢ من آل الرشيدي، وأوجد عام ١٩١٢ منظمة «الإخوان» (وهم طائفة من البدو المسلحين)، ثم استولى على الاحساء عام ١٩١٣، وهي على ساحل الخليج، ثم على هايل عام ١٩١٨، وعلى شمّر عام ١٩٢١، وأخيراً على الحجاز عام ١٩٢٥[١٦]. فاضطر الهاشميون إلى النزوح باتجاه الشمال حيث أقاموا (بمساعدة البريطانيين) إمارة شرقي الأردن ومملكة العراق.

في ٨ حزيران/يونيو ١٩٢٦، أعلن سعود نفسه ملكاً على نجد والحجاز وملحقاتهما من المدن المقدسة. وفي عام ١٩٣٢ استبدل لقبه بلقب ملك المملكة العربية السعودية، فكان ذلك نصراً نهائياً للقبائل على البرجوازية.

ويعلّق مجتبى صبرية في كتابه **وهكذا أصبحت العربية سعودية** على هذه الملحمة الحربية فيقول: «لقد كانت عملية إنشاء الدولة السعودية في الجزيرة العربية حصيلة قوّتين اثنتين: رغبة عشيرة آل سعود بإيجاد دولة تكون تعبيراً عن زعامتها وتكريساً لهذه الزعامة في الوقت نفسه، وحاجة بريطانيا العظمى لبعض مناطق النفوذ في الشرق الأوسط وضرورة توفير هذه المناطق منذ فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى»[١٧].

---

(١٥) Planhol, *Les Nations du prophète: Manuel géographique de politique musulmane*, p. 68.

(١٦) Jacob Goldberg, *The Foreign Policy of Saudi Arabia, the Formative Years, 1902-1918*, Harvard Middle Eastern Studies; 19 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986); David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in Arab World* (London: Sidgwick and Jackson, 1981); Kenneth Williams, *Ibn Sa'ud: The Puritan King of Arabia* (London: J. Cape, [1933]), and

أمين الريحاني، **تاريخ نجد الحديث وملحقاته.. وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود** (بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٨).

(١٧) Sadria, *Ainsi l'Arabie est devenue Saoudite*, p. 139.

لكنّ الرياح لم تكن تجري دائماً على نحو ما تشتهي سفن الانكليز. فقد سعى ابن سعود للتخلص نسبياً من وصايتهم المتفرّدة، بأن أعطى للأمريكيين، عام ١٩٣٣، امتياز التنقيب عن النفط في الأحساء. هكذا ولدت الأرامكو (شركة الزيت العربية الأمريكية). وفي أيار/ مايو ١٩٣٩، صدّرت هذه الشركة أوّل برميل من النفط السعودي الخام، ومنذ ذلك الحين صار مصير البلاد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بها.

اضطرت الامبراطورية البريطانية، وقد دبّ فيها الضعف، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى التخلّي عن فتوحاتها: كان ذلك في آسيا أولاً (إذ حصلت الهند على استقلالها عام ١٩٤٧)، ثم في الوطن العربي (مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦، العراق، ١٩٥٨)، لكنها كانت قد خلّفت في المنطقة دُمّلاً متجذّراً هو الصراع الاسرائيلي ـ العربي. أما في الخليج فقد حصلت الاستقلالات بعد ذلك بمدّة. فلم تنل الكويت استقلالها إلا في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١، والبحرين في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧١، وقطر في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، والإمارات الستّ في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، ثم ما لبثت أن انضمت إليها إمارة سابعة ـ رأس الخيمة ـ في شباط/ فبراير ١٩٧٢.

وأما في جنوب شبه الجزيرة العربية، فقد كان لليمن مصير خاص بها. فإذا كان اليمن الشمالي قد حصل على الاستقلال منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، فإن اليمن الجنوبي ظلّ تحت السيطرة الانكليزية. وقد سعى اليمن بكل الوسائل للتخلص من هذه السيطرة، إما بالتحالف مع مصر الناصرية (ميثاق ١٩٥٦ المعادي للبريطانيين)، وإما بقبول المساعدة العسكرية السوفياتية (١٩٥٧). هكذا غادر آخر جندي بريطاني أرض عدن، في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧[١٨]. وما لبث اليمن الجنوبي أن أقام بعد ذلك جمهورية شعبية (٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧)، وهو حدث نادر في الوطن العربي، وخاض غمار حرب لا هوادة فيها ضد شقيقه اللدود في الشمال[١٩]. لكن الصلح وُقّع بين البلدين عام ١٩٩٠. فتوحّد اليمنان (٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠)، ولم يعد ثمة وجود لليمن الماركسي.

لقد غيّر اتّحاد اليمنين وجه السياسة في شبه الجزيرة تغييراً ملحوظاً، إذ قامت مقابل الملكيات المحافظة والريعيّة جمهورية تمتاز بإسلام مختلف عن الوهابية الحنبلية، وبتنظيم مجتمعي مركّب، وباقتصاد متنوّع، وبسكان يصل عددهم إلى ١٤ مليوناً (أي ما يساوي مجموع سكان إمارات الخليج الستّ).

أما في أطراف الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة، فقد كانت عُمان موضع أطماع جميع القوى الاستعمارية، لكنها لم تخضع كلياً لأيّ منها. فلم يصل الاحتلال البرتغالي

---

(١٨) يجد القارئ وصفاً جيداً لذيول الانسحاب البريطاني في: John Barrett Kelly, *Arabia, the Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1980).

(١٩) Henry Laurens, *Le Grand jeu: Orient Arabe et rivalités internationales depuis 1945*, histoires/Colin (Paris: Armand Colin, °1991), pp. 189-191.

(١٥٠٠ ـ ١٦٥٠) في أي من مراحله إلى عمق البلاد، بل إن من مفارقات الأمور أن عُمان استطاعت أن تبسط نفوذها في القرن التاسع عشر على جزء من افريقيا الشرقية (زنجبار).

وقد تمحور تاريخ عُمان المجتمعي إبّان القرنين الماضيين حول التفاوت القائم بين الساحل الذي يسيطر عليه أئمة «ليبراليون» نسبياً وبين سكان الداخل المنطوين على عقيدتهم القديمة.

لكن عُمان، خلافاً لبلدان الخليج الأخرى التي استطاعت أن تحفظ أمنها الداخلي نسبياً، اضطرت عام ١٩٦٥ إلى مواجهة تمرّد مسلح في منطقة ظفار. وقد حظيت جبهة التحرير العُمانية بمساعدة حركة القوميين العرب واليمن الجنوبي. ثم تجذّرت مواقف هذه الجبهة في مؤتمر عام ١٩٦٨ (مؤتمر حمرين) واتّخذت لنفسها اسم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتلّ.

ولم يتمكّن السلطان سعيد بن تيمور الذين حكم عُمان منذ عام ١٩٣٢ من القضاء على الجبهة المذكورة، فأقاله ابنه قابوس، في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٧٠، فمات في منفاه الذهبي في لندن. أما السلطان الجديد فقد استعان بالجيش الإيراني «لتهدئة» الأوضاع في ظفار. وتمّ ذلك عام ١٩٧٣. ومنذ ذلك الحين انصرف السلطان انصرافاً كلياً لتجهيز البلاد.

ثالثاً: لمحة موجزة عن التاريخ الاقتصادي: اللؤلؤ والنفط

كان الخليج وشبه الجزيرة العربية قبل عصر النفط يستمدان مواردهما الضحلة من تجارة الترانزيت وصيد اللؤلؤ وتعهّده. وكانت الزراعة فيها على درجة دنيا من النمو، ما عدا في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من شبه الجزيرة.

كانت التجارة البعيدة تحتلّ مركز الصدارة، إذ إن الخليج كان مَعْبراً لتجارة البخور والحرير والتوابل وغيرها من المنتوجات التي كان ينقلها تجار قادمون من آسيا، فيبيعونها لتجار آخرين يعمدون بدورهم إلى تصريفها في أسواق المشرق، أو ينقلونها إلى أوروبا. وكانت مرافئ الخليج، قبل عهد اللؤلؤ، أسواقاً تزخر بنشاطات شتّى، فتزدهر فيها مختلف الأعمال ويختلط فيها مختلف الأقوام. وكان الأمراء يقتطعون بعض المكوس التي يدفعها التجار وأصحاب القوافل، مُعربين بين الحين والآخر عن تبرّمهم واستيائهم.

لكن النشاط الرئيسي كان يقوم على تعهُّد اللؤلؤ، فهو الذي كان يطبع بطابعه الحياة المجتمعية والثقافية في الدساكر الصغيرة، إذ ينظّم وتيرة نشاطاتها ويلهمها أعيادها واحتفالاتها[٢٠].

---

(٢٠) Zorgbibe, *Géopolitique et histoire du Golfe*, pp. 18 et ss.

ويعود صيد اللؤلؤ إلى عهود سحيقة القدم. فقد ترك لنا الرحّالة والجغرافيون العرب ـ المسعودي والادريسي وابن بطوطة ـ وصفاً دقيقاً لهذا النشاط. وكان صيد اللؤلؤ حتى أواخر القرن التاسع عشر وبدايات هذا القرن لا يزال عملاً قيّماً جداً، لكن القيّمين عليه أخذوا منذ ذلك الحين يستعينون بالأفارقة. وفي العام ١٩٠٧، كان لامبير موليتور، وكيل الجمارك البلجيكية الذي قضى مدة طويلة في هذا المنصب في بوشير (إيران)، قد وضع دراسة موجزة حول صيد اللؤلؤ يقول فيها إن العبيد السود الذين يُطلق عليهم اسم السهيلي، كثيراً ما كانوا يتولّون القيام بالصيد المذكور، وأنّ ثمن «الغطّاس الأسود الماهر القويّ البنية» كان يتراوح، عام ١٩٠٢، بين ٦٠٠ و١٠٠٠ ريال، وهي عملة كانت تُصكّ عليها صورة ماري تيريز ملكة النمسا وكانت متداولة في ساحل شبه الجزيرة العربية[٢١].

وتاريخ الخليج الاقتصادي يُفرد مكاناً آخر للقرصنة، وهي نشاط كان شائعاً جداً بحيث سمّي ساحل الخليج باسمه: ساحل القراصنة. لقد عزا كثيرون تفسير ظهور القرصنة المذكورة إلى التقاليد البدوية العربية. هكذا ذهب س. جارغي إلى «أن القرصنة لا تُعتبر بمثابة الفعل الذميم بل تجد تبريرها في التقاليد البدوية عند العرب باعتبارها ممارسة قديمة العهد: فالغزو (الذي أصبح في اللغات الغربية razzia) يُعتبر شكلاً مشروعاً من أشكال الحرب وتسوية الحسابات طالما لجأ إليه بدو الصحراء، منذ أقدم الأزمنة»[٢٢].

إنه تفسير مُغرٍ. لكنّه لا يفسّر لنا لماذا نجد القرصنة البحرية في سائر أرجاء المعمورة.

والواقع أن القرصنة في الخليج تعود في أصولها إلى صراعات العشائر، وإلى الحروب الدينية، وإلى مناهضة قدوم الغرباء في آن معاً، بحيث إن اختزالها إلى مجرد أعمال السلب التي تمارس في عرض البحر يوقع الباحث، على الأرجح، في التسرّع والارتجال.

أما اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية والخليج، في بداية القرن العشرين، فقد أحدث انقلاباً كبيراً في كل تاريخ المنطقة الاقتصادي. وإذا كان النفط اكتشف في إيران منذ ٢٦ أيار/مايو ١٩٠٨، فإن استغلاله في الخليج لا يعود إلا إلى الثلاثينيات، فقد كان أول اكتشاف له في البحرين عام ١٩٣٢، ثم في الكويت (برقان) عام ١٩٣٨، ثم في العربية السعودية (أبو قويق) وقطر (الدخان) عام ١٩٣٩.

كانت المنطقة خلال هذه الفترة كلها تقع بكاملها تقريباً تحت السيطرة البريطانية، لكن الساحة النفطية كانت تقع بالدرجة الأولى تحت سيطرة شركة النفط البريطانية ـ

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

الفارسية التي كان عليها، على الرغم من سيطرتها تلك، أن تنسّق مع شركة شل (روايال داتش ـ شل)، فضلاً عن مجموعة مؤلفة من خمس شركات أمريكية، كانت ثلاث منها ـ ستاندرد أويل أوف نيو جرسي، وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال)، وسوكوني موبيلُويل (موبيل) ـ قد نشأت عن تفريع شركة ستاندرد أويل أوف روكفلر، عام ١٩١١، بناء على قانون مكافحة الاحتكارات إلى جانب شركتين أخريَين هما غالف أويل وتكساكو. لقد اشتغلت هذه الشركات بناء على امتيازات تخوّلها، بشكل عام، حق التنقيب في ما يتراوح بين ٢٠ و١٠٠ بالمئة من أراضي كل دولة من دول شبه الجزيرة العربية. كما تراوحت مدة الامتيازات المذكورة بين ٦٠ و٩٤ عاماً. وفي مقابل الحصول على الامتياز، كانت الشركات الكبرى تلتزم دفع علاوة سنوية تقدّر بنحو ١٢ بالمئة من قيمة الإنتاج، يضاف إلى ذلك نوع من الايجار السنوي الذي كانت قيمته، عادة، بسيطة لا تكاد تذكر.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٢٨، عمدت ثلاث شركات كبرى (شركة ستاندرد أويل أوف نيو جرسي، وشركة النفط البريطانية ـ الفارسية، وشركة شلّ) إلى توقيع اتفاقية أشناكاري التي انضمت إليها شركات أخرى. فأتاحت هذه الاتفاقية للشركات التي أطلق عليها أنريكو ماتيي (Enrico Mattei) في ما بعد اسم «لو ستّي سوريلّي» (le sette sorelle) أي الشقيقات السبع، أن تنشئ احتكاراً (كارتيلاً) حقيقياً من الشركات النفطية من شأنه أن يحدّد كميات الإنتاج والأسعار التي سُمّيت «الأسعار المعلنة».

وكانت الأسعار تُحدَّد عادةً على صعيد منخفض جداً، نظراً إلى أنها تُعتمد بمثابة المرجعيّة في عملية احتساب العلاوات. فكان هذا النظام يؤمّن للشركات الكبرى أرباحاً غزيرة. كما إن بنيتها المتداخلة كانت تضمن التحكم بالصناعة النفطية من مبتداها إلى منتهاها، من البئر إلى المحطة. وكان إنتاجها يتمّ في الشرق الأوسط حيث كانت كلفة الاستخراج الوسطية أدنى بكثير مما كانت عليه في الولايات المتحدة (عام ١٩٥٠ كانت كلفة البرميل ٣٠ سنتاً، مقابل ١,٨ دولار في الولايات المتحدة)، لكنها كانت تبيع بالدرجة الأولى في أوروبا حيث كان لها أن تغيّر بصورة تدريجية بنية استهلاك الطاقة[٢٣].

لكن الولايات المتحدة هي التي كانت تقف وراء الشركات النفطية. فالولايات المذكورة لم تبخل يوماً بالوسائل والوسائط الآيلة إلى حماية «مصالحها الحيويّة» حتى ولو كانت حمايتها تؤول إلى نهب الشرق الأوسط. هكذا كانت تلجأ إلى إكراه الدول المكابرة أو المعاندة على التزام المصالح المذكورة عن طريق «الضغوط» التي قلما كانت تراعي الأعراف الدبلوماسية المتّفق عليها. وسيظل الرأي العام المشرقي يتذكّر إقالة مصدّق (عام ١٩٥٣) عندما حاول تأميم النفط الإيراني.

(٢٣) Peter R. Odell, *Le Pétrole et le pouvoir mondial* (Paris: Alain Moreau, 1973), et Henry Peyret, *La Stratégie des trusts,* que sais-je?; no. 1206, 5ème éd. (Paris: Presses universitaires de France, 1966).

إلى ذلك، طاولت الضغوط الأمريكية أوروبا نفسها. هكذا «عمدت الولايات المتحدة إلى تأسيس إعادة بناء أوروبا اقتصادياً على استعمال نفط الشرق الأوسط، وتولّت تحديد الأسعار بناءً على هذا المقتضى»[٢٤].

فلا عجب، في ظل هذه الشروط، أن تكون آبار الخليج، قد توصّلت، في أواخر الخمسينيات، إلى تأمين زهاء ٢٣ بالمئة من الإنتاج العالمي، وأن يعمد الأوروبيون إلى التخلي شيئاً فشيئاً عن الفحم لصالح النفط.

أما البلدان المنتجة للنفط فقد عمدت، على سبيل الدفاع عن مصالحها، إلى إنشاء منظمة البلدان المصدّرة للنفط، الأوپيب (١٩٦٠). وقد ظلّ وجود هذه المؤسسة غير ذي فعل، أو يكاد، طيلة ١٣ عاماً، إلى أن حدثت الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣. فتضاعفت أسعار النفط أربع مرات. وأدّت التعديلات العنيفة التي استُحدثت في سوق النفط بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٢ إلى صدمة اقتصادية ومالية ومجتمعية كان لها أن تعصف عصفاً شديداً بالبناء المجتمعي ـ السياسي في بلدان الخليج وشبه الجزيرة العربية. هكذا كان لنا أن ندخل بخطى ثابتة إلى حقبة متطاولة من حقب الطغيان النفطي[٢٥] لم يسلم من شرّها أيُّ بلد من بلدان المنطقة، إذ أحدثت داخل الشرق الأوسط تفاوتات اقتصادية لم يعرف العالم لها مثيلاً.

رابعاً: التغيرات المجتمعية ـ الاقتصادية

إن التحليل المجتمعي ـ الاقتصادي لشبه الجزيرة العربية يُبرز السمات الرئيسية التالية[٢٦]:

١ ـ التوتّر القائم بين ثقافة سياسية تكاد تكون جامدة ومتحجّرة وبين خضوع التغيرات المجتمعية ـ الاقتصادية لمعدلات سريعة جداً.

٢ ـ وحدة الأنظمة السياسية وتنوّعها.

إن استجلاء الوتائر المحمومة التي تحكم التغير المجتمعي ـ الاقتصادي يقتضي الرجوع بعض السنوات إلى الوراء.

والواقع أن هذه البلدان جميعاً كانت بالأمس القريب لا تزال بلداناً فقيرة، لا تكاد تُحصّل أسباب معيشتها إلا بشقّ النفس، إذ يرتبط بقاؤها، بما تجنيه من البحر وتربية

---

(٢٤) Laurens, *Le Grand jeu: Orient Arabe et rivalités internationales depuis 1945*, p. 45.

(٢٥) Corm, *Conflits et identités au Moyen-Orient, 1919-1991*, pp. 67-90.

(٢٦) انظر الملف المهم الذي أعده بهجت كوراني حول شبه الجزيرة العربية في: Maurice Flory [et al.], *Les Régimes politiques arabes*, thémis, science politique (Paris: Presses universitaires de France, °1990), pp. 451-538.

المواشي والتجارة الصغيرة، وربما كان عدد منها يتعاطى بعض الزراعات التي لا تكاد تقوم بأود سكانها.

أما اليوم، فإن بعض هذه البلدان له من الدخل بالرأس الواحد من السكان ما يجعله في عداد البلدان العشرة التي تعتبر أغنى بلدان العالم (الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر). ونحن نشهد اليوم، في جميع البلدان النفطية من الخليج وشبه الجزيرة العربية، انفجاراً في مجالي التربية والتعليم يصل، بالنسبة إلى الشريحة التي تتراوح الأعمار فيها بين ٦ و١٧ عاماً، إلى نسب مئوية عالية (٧٠ ـ ٨٠ بالمئة). وكيفما اتجهنا في هذه البلدان نجد طرقات وأوتوسترادات تذرع البلاد طولاً وعرضاً، ومطارات لا يكاد يبعد واحدها عن الآخر ٥٠ كلم، ومستشفيات وعيادات تصل إلى أبعد القرى النائية. وتنبت المصانع والمجمعات الصناعية فيها كما ينبت الفطر.

أما أولئك الذين يتوهّمون أن وسيلة النقل في العربية السعودية هي الجمل فإنهم، ببساطة، يغفلون عن أن هذا البلد الذي يعدّ ١٢ مليون نسمة يملك مرائب للسيارات تتّسع لأربعة ملايين سيارة.

كل هذا المسار الخاطف جعل من الخليج وشبه الجزيرة حقلاً ممتازاً من حقول المعاينة، وذلك بالنسبة إلى علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد في آن معاً.

صحيح أنه لم يسبق لبلد من البلدان أن بنى مثل هذا العدد من المدارس والجامعات والمستشفيات، وأنشأ مثل هذا العدد من الطرقات والمصانع، ومهّد وسوّى مثل هذه المساحات، لكن المفاعيل المضرّة لهذا التغيُّر العسير الهضم كثيرة ومتعدّدة. إليكم بعضها:

خامساً: الدولة الريعيّة[٢٧]

تُعتبر دول الخليج وشبه الجزيرة العربية دولاً ريعيّة، بمعنى أنها تستمد قسماً جوهرياً من مداخيلها من العائدات النفطية المتأتية من بيع منتوجٍ ريعيّ، والمنتوج الريعيّ في حالة الدول المذكورة هو النفط[٢٨].

فمفعول النفط على اقتصادات البلدان المنتجة له وعلى اللعبة المجتمعية ـ الاقتصادية في هذه البلدان، من الممكن مقارنته، والحالة هذه، بالمفعول الذي أحدثه الذهب وغيره من الركازات على المجتمعين الاسباني والبرتغالي، في القرن السادس عشر، وعلى المجتمع

(٢٧) حول الاقتصاد الريعي أحيل القارئ على الملف الممتاز الذي أعده ميشال شاتلو:
Michel Chatelus, «De la rente pétrolière au développement économique: Perspectives et contradictions de l'évolution économique dans la Péninsule,» dans: Paul Bonnenfant, ed., *La Péninsule arabique d'aujourd'hui* (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1982), pp. 75-154.

(٢٨) Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds., *The Rentier State* (London: Croom Helm, 1987).

الهولندي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، من حيث استثارته لما اصطلح على تسميته بـ «المرض الهولندي» (The Dutch Disease): فالاقتصاد الريعي إنما يشجّع النخبات المجتمعية على الخمول ويدفع الدول باتجاه استسهال الأمور(٢٩).

والواقع أن الشراء الكثيف من الخارج أهون بما لا يقاس من الانكباب على الجهد الإنتاجي. هكذا تتكون لدينا سلفاً مضاعفة لمنطق التبعية: تبعية الدولة الريعيّة إزاء الخارج، وتبعية المجتمع المدني إزاء الدولة الريعيّة.

فالريع هو العنصر الذي يصف على أفضل نحو طبيعة الدول الخليجية ودورها، إذ إن الاستراتيجيا التي يتبعها الملوك والسلاطين والشيوخ والأمراء إنما تقوم على الاستحواذ على النصاب السياسي، ومن خلاله على أهم الموارد التي تجود بها الأرض وما في داخلها. وهكذا ينشأ منطق الاستئثار بالإرث القومي الذي يتيح لحفنة من الأشخاص (القادة بالوراثة) أن يهيمنوا على مقدّرات البلاد (باعتبارها إرثاً خاصاً بهم أو يكاد) وأن يوزّعوها على هواهم، خاصّين بهذا التوزيع، بالدرجة الأولى، بطانتهم والمقربين إليهم.

لقد تكوّنت الدولة الغربية في جانب منها عبر الاضطلاع بوظيفة جبي الضرائب، بينما كان المجتمع المدني يضطلع، بإزائها وبوجهها، بسلطة مضادّة فعلية عبر أدائه تمثيليّة أنشئت من أجل التصويت على الضرائب المذكورة. أما البلد الريعي فلا حاجة به إلى جبي أية ضرائب، لأنه يقوم على تدبّر أمر العائدات و المقدّرات لا على جبي الضرائب. فهو بذلك يُضطر المجتمع المدني إلى الانسحاب الإجباري وإلى الخضوع والطاعة، في الوقت نفسه الذي يتمتّع فيه بسخاء الأمير وكرمه. هذا والمفعول الرئيسي الذي ينجم عن الريع هو تعاظم استقلالية الدولة تعاظماً شديداً تجاه الفاعلين المجتمعيين، نظراً إلى أن مجمل المداخيل المجبيّة إنما تأتي من خارج المجتمع.

إلى ذلك، فإن غياب التضامن الأفقي أو ضعفه، وبالتالي غياب الهيئات المعبّرة عن المصالح أو ضعفها، من شأنه أن يعزّز بالطبع تفرّد الأمراء بالحكم. فحيال ضعف الطبقات المتوسطة وعدم وجود النقابات، تبقى الكلمة للأمير وحده. أما الطبقة التجارية، فهي تنخرط طوعاً واختياراً في الشبكات التي تهيمن عليها العائلات الملكية والأميرية، خصوصاً أن العائلات المذكورة تضمن لها عن طريق القانون احتكار النشاطات المالية والاقتصادية، وذلك في بلدان لا يجوز فيها للمنشآت والمشاريع الأجنبية أن تدخل إلى السوق المحلية بصورة مشروعة(٣٠).

---

(٢٩) Bertrand Badie, *L'Etat importé: L'Occidentalisation de l'ordre politique* (Paris: Fayard, 1992), pp. 44-48; et Nina Kousnetoff, Véronique Levet et Frédéric Peltraut, «L'Après-pétrole dans le pays du Golfe,» *Economie prospective - internationale* (1993), pp. 33-54.

(٣٠) Michael Field, *The Merchants: The Big Business Families of Saudi Arabia and the Gulf States* ([n.p.]: Woodstock Overlook Press, 1985).

فدول الخليج الريعيّة تتصرّف إذاً من الناحية الاقتصادية كما يتصرف عرّابو المافيا، إذ يجمعون الريع ثم يوزعونه، بل إن طبيعة هذه الدول بالذات تكاد تجعل كل الأطر الكلاسيكية المعتمدة في التحليل الاقتصادي، في مجال تقييم المشاريع الاقتصادية (من صناعية وزراعية أو غير ذلك)، أطراً عقيمة وعديمة الجدوى. إليكم بعض الأرقام التي تدعم هذا القول:

- إن زهاء ٩٠ ـ ٩٥ بالمئة من مداخيل هذه الدول يتأتّى من بيع النفط والغاز.
- إن الميزانية العامة تشكل أكثر من نصف المنتوج الداخلي.
- إن معظم النشاطات الاقتصادية تنشأ عن نفقات الدولة.
- إن المصارف هي التي تشكل زبائن الدولة لا العكس. بمعنى أنها لا تكاد تقوى على الاستمرار لولا الودائع التي تضعها الدولة لديها. أما في البلدان الأخرى، فالدولة تكون في العادة مستدينة لا دائنة[٣١].
- إن معظم النشاطات الاقتصادية مدعوم من قبل الدولة، وإن هذا الدعم كثيراً ما يكون شرطاً أساسياً لا قبل لها بالاستمرار من دونه.
- إن الاستثمارات ليست من نواتج الادّخار المتولّد محلياً، بل هي من نواتج المداخيل التي تأتّت من بيع النفط والغاز.

في مثل هذه الحال، تنقلب المعطيات رأساً على عقب وتصبح كل محاولة للتحليل السليم وفقاً للمعايير الاقتصادية المتّبعة ضرباً من العبث أو تكاد.

إذاً ما هو المعنى الذي يظل بوسعنا أن نضفيه على مقولات، مثل الناتج الوطني الاجمالي والنمو الاقتصادي والأجور والادّخار والرسوم والعمالة والعمل في دولةٍ ما، ما دامت هذه الدولة تسعى إلى اكتساب شرعيتها عن طريق توزيع الريع على السكان بوصفهم زبائنها.

هكذا يتبيّن لنا أن النظام الريعي نظام فاسد، لأنه يشوّه ويفسد دور الدولة من حيث علاقتها بالمجتمع المدني وبالنظام الاقتصادي. لذا نجد الاقتصاد متأثراً كل التأثر بالدور المذكور. ولذا نجده أيضاً مشتتاً ومضعضعاً بفعل الصدمات النفطية والصدمات المضادّة لها. أما مشاريع التنمية الزراعية والصناعية فهي كثيراً ما توضع على سبيل تجميل صورة الأمير وتوطيد دعائم سلطته وإسباغ الشرعية عليها[٣٢].

---

(٣١) Michel Chatelus et Yves Schmeil, «Toward a Political Economy of State Industrialisation in the Middle East,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 16, no. 2 (May 1984), pp. 251-265.

(٣٢) Monte Palmer, Ibrahim Fahad Algofaily et Saud Mohammad Alnimin, «The Behavioral Correlates of Rentier Economies: Case of Study of Saudi Arabia,» in: Robert Stookey, ed., *The Arabian Peninsula: Zone of Ferment* (Stanford, Calif.: Hoover Press, 1984), pp. 17-36.

والواقع أن الاستثمار في المشاريع الصناعية الكبرى، مثلاً، إنما يشكل في معظم الأحيان باباً من أبواب الإثراء الشديد تتكوّن من خلاله «طبقة جديدة من الوسطاء العملاء» من النمط الطفيلي التي لا علاقة لها البتّة بذهنية المشاريع ومستلزماتها. إن هذه الشريحة المجتمعية التي يتسرّع بعضهم إذ يصفها بالبرجوازية الاقتصادية لا علاقة تُذكر لها بالطبقة البرجوازية التي كانت وراء التنمية الصناعية في الغرب.

ثم إننا إذا استعرضنا الثروات الطائلة التي نجدها في بلدان الخليج، بل حتى في العربية السعودية، فإننا نلاحظ بشيء من الذعر أن ٩٠ بالمئة من هذه الثروات إنما جُمع عن طريق التجارة والكوميسيون[٣٣].

لذا فإن المرء لا يبالغ إذ يقول إن النظام الريعي قد أخذ من ذهنية المشاريع أنفاسها، نظراً إلى أن التجارة تؤتي أرباحاً مباشرة في حين أن المشاريع الصناعية تكاد تكون من حيث تعريفها بالذات مشاريع طويلة النفس. ولما كان متعهّدو المشاريع الأجانب (من فلسطينيين ولبنانيين وغيرهم) يُستثنون إلى حدّ ما من «دائرة توزيع» الريع، فإن هؤلاء هم الذين يجازفون في كثير من الأحيان بالتزام بعض المشاريع في الصناعة الخفيفة والمتوسطة. ولكن بما أن القانون في البلدان النفطية يقضي بأن يكون كل مشروع مسجّلاً باسم أحد المواطنين المحليّين، فإن المتعهدين الأجانب يجدون أنفسهم مُلزمين بدفع المال لأبناء البلد على سبيل استعارة أسمائهم. فهم يُمدّونهم، والحالة هذه، بريع جديد يُطلق عليه اسم «ريع الجنسية».

يُستنتج من كل ما سبق أن دولة البلدان الريعيّة في الخليج والعربية السعودية دولة ماثلة الحضور أينما كان: سواء بوصفها منشئة للبنى التحتيّة، أو عاملاً موزّعاً للمداخيل، أو متعهّداً صناعياً يملك أكثرية الوحدات الإنتاجية الكبرى[٣٤].

فالدولة، بكلمة، هي كل شيء، ما عدا كونها جابية للضرائب. إذ «إن كثافة المداخيل الأجنبية» ـ كما يقول ب. بادي بحقّ ـ «تجعل فرض الرسوم أمراً نافلاً، وذلك خلافاً لما يحصل في العقلانية السياسية القصيرة الأجل، إذ إن فرض الرسوم يتّخذ بموجب العقلانيّة المذكورة وزناً مقابلاً للإنتاج، ويعيق استراتيجيات الاستئثار بالإرث القومي التي تُمكّن الأمير من استمالة النخبات المعادية له مبدئياً واستيعابها بأبسط التكاليف»[٣٥].

هكذا كان لازدهار الدولة الراعية في الخليج وفي شبه الجزيرة العربية أن يُخضع المجتمع المدني للدولة، الأمر الذي يعطي فكرة عن صعوبات إشاعة الديمقراطية في هذه البلدان.

---

(٣٣) Saïd K. Aburish, *Confessions d'un homme d'affaires au Moyen-Orient: Vous avez dit Bakshish?* (Paris: Plon, 1987).

(٣٤) Michel Chatelus, «Revenus pétroliers et développement, leçons de l'expérience du Monde Arabe,» *Revue Tiers-Monde (juillet-septembre 1986), p. 661.*

(٣٥) Badie, *L'Etat importé: L'Occidentalisation de l'ordre politique*, p. 45.

لكن الدول النفطية تظل بعيدة كل البعد عن القيام بالدور الفعّال في حقل التنمية البشرية، حتى ولو كانت دولاً راعية. صحيح أن هناك إنجازات مهمة تحققت في مجالات التربية والصحة والسكن الخ.، لكن الصحيح أيضاً أننا إذا أحصينا النسب والمعدلات وجدنا أن هذه البلدان تكرّس من الأموال المخصصة للتنمية البشرية أقلّ مما تكرّس لها بعض بلدان العالم الثالث، إذ حتى لو كانت الكويت قد كرست عام ١٩٨٨ ذلك المبلغ القياسي الذي وصل إلى ٥٣٦ دولاراً للمواطن الواحد والذي خصّصته لنفقات التنمية البشرية، فإن هذا الرقم لا يشكّل إلا ٤ بالمئة من الناتج الوطني الخام، بينما كرّست زنبابوي في ذلك العام ١٢,٧ بالمئة وماليزيا ٦,٣ بالمئة. إن مؤشر التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ يضع الكويت، إجمالاً، في المرتبة الثامنة والأربعين، والسعودية في المرتبة التاسعة والستين، أي بعد غويانا وتونس[(٣٦)].

ثم إن الدولة الريعيّة تظل سريعة العطب، ودولاب الثروة في دوران مستمر. وقد خبرنا ذلك في حالة اسبانيا والبرتغال وهولندا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر.

والواقع إننا شهدنا، على أثر الصدمة النفطية المضادة عام ١٩٨٥، ثويرة اقتصادية ومجتمعية في البلدان الريعية، تمثّلت بتقليص المساعدات التي تقدمها الدولة، وبتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً تعزيز الاتجاه نحو الخصخصة[(٣٧)]. وهناك من يتحدّث، منذ بعض الوقت، عن استحداث نظام ضرائبي. فإذا كان لهذه الاتجاهات أن تترسّخ، فربما كان من الممكن أن تبدأ عملية الدقرطة وإن على نحو بطيء.

عندئذ قد يكون من الممكن تفعيل بعض المفاهيم التي ظلت حتى الآن، في المجال الاقتصادي، مهملة من قِبَل النظام الريعي، كمفاهيم الفعالية والإنتاجية والمردوديّة. كما إن هذه البلدان التي اعتادت زمناً طويلاً على البذخ والفخفخة تستطيع ساعتئذ أن تتّجه باتجاه بعض الاستراتيجيات التنموية الحقيقية. والمرء لا يسعه أن يتكلم عن هذه الأمور إلا بالصيغة الشرطية، إذ إن ما يشكل خصوصية الدول التي تستأثر بالإرث القومي وحقوقه هو أنها تجد نفسها مضطرة لاستثمار الأموال من أجل شراء طواعية أهاليها (الذين هم أتباعها) والحيلولة دون انقطاع ولائهم لها، طالما أن هذا الانقطاع يظلّ وارداً على المدى الطويل. بناءً على هذا المنطق الاستتباعي نفسه، يصبح من شأن الاستراتيجيا التنموية الحقيقية، المبنية على المبادرة الخاصة والمتّجهة نحو الربحية الاقتصادية، أن تؤدي إلى فصم العلاقة القائمة بين الدولة الريعيّة والأهالي الأتباع، وإلى رفع استقلالية المجتمع، وبالتالي إلى ازدياد مطالبه المتعلقة بالإشراف المجتمعي ـ الاقتصادي.

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٣٧) Saïd El-Naggar, ed., ***Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World*** (Washington, D. C.: International Monetary Fund, 1987).

سادساً: الأنظمة السياسية في الخليج وشبه الجزيرة العربية

تشكّل القبيلة أساس التنظيم المجتمعي ـ الاقتصادي في كل بلدان الخليج. وقد كان هذا الشأن موضوعاً لأبحاث متخصّصة عديدة لا يسعنا هنا أن نأتي على عرضها. غير أن هناك كتاباً حرره فيليب خوري وجوزيف كوستينر[٣٨] مؤخراً، وهو يعطي فكرة شاملة عن هذا الموضوع.

إن ما نحاول أن نبيّنه في هذا القسم هو أن القبلية ليست في أساس التنظيم المجتمعي ـ الاقتصادي وحسب، بل إنها تتحكم أيضاً بالأنظمة السياسية، وإن بمنوّعات مختلفة. وقد تناولت هذا الموضوع هو الآخر، أبحاث كثيرة. لكن بهجت كوراني هو الذي ألقى عليه نظرة حصيفة شاملة بأن ميّز بين الأنظمة السياسية المرتبطة بالقَبَليّة الأُسرويّة وبين تلك المرتبطة بالقَبَلية الجمهورية[٣٩].

لا شك في أن كلمة «قَبَليّة» تشكّل، في كثير من الأحيان، موضوعاً للسجال[٤٠]. لكن ما يهمنا هنا هو تلك الجدلية الثابتة التي تقوم، في دار الإسلام، بين الدولة المدنية (أو المدينية) وبين الأُسَر البدوية. والحق «أن المثال السياسي في الإسلام يُعوّل الأهمية، مادية كانت أو معنوية، على المدن. فالدولة أصلاً هي الدولة المدنية» كما يقول كزافييه دو پلانول[٤١]. الدولة الإسلامية هي قبل كل شيء أسرة حاكمة وعاصمة. فالأمير البدوي ما إن ينصب على العرش حتى «يتمدّن»، أي يستقرّ في المدينة. فيحصل عندئذ ما يسميه الكثيرون «تبلّد الأسرة البدوية في الوسط المدني»، وإن يكن التبلّد المذكور مقترناً، من حيث أُطره المجتمعية ـ السياسية ببنى قبلية واضحة. من هنا كان على الأرجح، هذا التعبير الذي يستعمله بهجت كوراني إذ يتحدث عن «قَبَلية أسرويّة».

١ ـ القبلية الأُسرويّة

تشكل هذه القبلية نظاماً من الممكن توصيفه بثماني سمات رئيسية:

---

(٣٨) Philip S. Khoury and Joseph Kostiner, eds., *Tribes and State Formation in the Middle East* (London; New York: I. B. Tauris; Berkeley, Calif.: University of California Press, °1990), and Dale F. Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1981).

(٣٩) نلخص هنا مقالة لبهجت كوراني ونضيف إليها بعض التعديلات: Bahgat Korany, «La Péninsule arabique,» dans: Flory [et al.], *Les Régimes politiques arabes*, pp. 456 et ss.

(٤٠) David D. Hart and Akbar S. Ahmed, eds., *Islam in Tribal Societies from the Atlas to the Indus* (London: Routledge and Kegan Paul, °1984).

(٤١) Planhol: *Les Nations du prophète: Manuel géographique de politique musulmane*, p. 46, et *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, nouvelle bibliothèque scientifique (Paris: Flammarion, 1968), pp. 59-61.

أ ـ إنه مُوَجَّه من قِبَل عائلات مَلَكية قوية تشكل امتداداً حديثاً للتراث القبلي.

ب ـ إن مقاليد الحكم تقع فيه تحت سيطرة العائلات الحاكمة مباشرة.

ج ـ إن العائلات الحاكمة تلجأ إلى الشكل التقليدي من المشاركة الشعبية كما تجسّدها المؤسسة القَبَلية المسماة مجلس الشورى.

د ـ إن العائلة الحاكمة تُقرّ في بعض الحالات وثيقة دستورية (ما عدا في العربية السعودية وعُمان) وتعهد بهذه الوثيقة إلى مجلس تمثيلي يسمى «الجمعية التأسيسية».

هـ ـ إن القبلية الأسروية تعتبر جغرافياً وديمغرافياً وإدارياً، أقرب من حيث البنية السياسية، إلى المدينة ـ الدولة منها إلى الدولة ـ الأمة (ما عدا في العربية السعودية وعُمان).

و ـ إن القبلية الأسروية تُعتبر من الناحية الاقتصادية، نظاماً ريعياً يستمدّ ثروته من الموارد الطاقيّة.

ز ـ من هنا كانت سلطة القَبَلية الأُسروية تشكل وجهاً جديداً من أوجه الاستئثار بالإرث القومي وحقوق التصرف به. فالسلطة المذكورة إنما تنشأ عن أصول العائلة الحاكمة وعن اقتصاد البحبوحة الذي تسعى هذه العائلة إلى إشاعته وتعميمه.

ح ـ إن القَبَلية الأُسرويّة تجعل من الوراثة الملكية ومن الدين قيمتين أساسيتين تقوم عليهما شرعية النظام السياسي.

غير أن ثمة مجالاً للتمييز، داخل القَبَلية الأُسرويّة، بين نظام مطلق ونظام «ليبرالي» أو «متلبرل»، إذا جاز القول. ففي الحالة الأولى، تشكل مبادئ الحكم الإسلامية، كما جاءت في القرآن والحديث، الأساس النظري الذي تنهض عليه الشرعية السياسية (العربية السعودية وعُمان)، أما في الحالة الثانية، فقد يتّسع المجال لدساتير مؤقتة (قطر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت) تنصّ على إجراء انتخابات برلمانية أو مجالس نيابية (البحرين ١٩٧٣، والكويت ١٩٦٢) وتسمح بإنشاء بعض الهيئات التي لا تتّصف بالطابع السياسي الصريح (كالنقابات، مثلاً).

٢ ـ القَبَلية الجمهورية

وهي نمط من نظام تتولّد عن عوامل سياسية قومية استحدثت مبدأ جديداً من مبادئ السلطة. تمتاز القبلية الجمهورية بثلاث مواصفات رئيسية:

- استهانتها بالأشكال السياسية التقليدية.
- تزعزع البناء المجتمعي فيها إلى حدّ كبير.
- استحداثها أنظمة اقتصادية جديدة.

غير أننا نظلّ بعيدين معها عن الأنظمة الجمهورية الغربية، طالما أن سلطة المركز تظل فيها طاغية، على الرغم من أن قدرة الدولة الجسدية على التدخّل تظلّ محدودة بحدود الموارد المالية (اليمن).

جدول تلخيصي		
قَبَلية أسروية مطلقة	قبلية أسروية متلبرلة	قبلية جمهورية
العربية السعودية	الكويت، الإمارات العربية المتحدة،	اليمن
عُمان	قطر، البحرين	

سابعاً: لمحة عن مختلف الأنظمة

١ ـ العربية السعودية

تشكّل العربية السعودية مثالاً نموذجياً للنظام القَبَلي الأُسروي المطلق، فالسلطة بأسرها تتركّز في هذا النظام بشخص الملك الذي يجمع بين السلطة الدينية، باعتباره «خادم الحرمين»، والسلطة السياسية، باعتباره «مقدّماً بين متكافئين» أو «شيخ المشايخ». والتشريع في هذا النظام يتمّ بمراسيم ملكية أو ـ بالنسبة إلى المسائل البسيطة ـ بقرارات وزارية. والقرآن هو أساس التشريع.

إن قبيلة آل سعود هي التي تسيطر على مقدّرات هذا البلد منذ نشأته. لكن هذه العائلة تعتمد على بعض العائلات الأخرى التي تشكل أركان المملكة: كآل الشيخ (الذين يتحدّرون من المصلح عبد الوهاب)، وآل الجلوي والسديري والثنيّان.

وعلى الرغم من أن سلطة الملك مطلقة، فهي تميل إلى بعض الاعتدال بحكم وجود «ضرب من الرأي العام»: فهناك أولاً، رأي رجال الدين، على نحو ما رأينا قبل حرب الخليج وبعدها، ورأي كبار «التجّار» في نجد والحجاز والأحساء، وهم أثرياء محدثو الثروات لكن «أبناءهم الذين تلقّوا تعليمهم في الولايات المتحدة في معظم الأحيان يعرفون الأمراء الشبان، زملاءهم، معرفة وثيقة»(٤٢).

أما اليد الضاربة في السعودية فهي الحرس الوطني الذي تقوم مهمّته على توفير الأمن الداخلي للبلد. ويعدّ الحرس زهاء ٣٠٠٠٠ رجل ويخضع مباشرة لسلطة الأمير عبد الله. وأما الجيش النظامي الذي يُعتبر الابن المدلّل للنظام، فيشكّل هو الآخر حصناً من حصونه. لكن المراقبين العسكريين يشكّون كثيراً بفعاليته الفعلية، على الرغم من مليارات

(٤٢) Jean-François Nodinot, *21 Etats pour une nation arabe?* (Paris: Maisonneuve et Larose, 1992), p. 160.

الدولارات التي تصرف كل عام لتزويده بأحدث أنواع الأسلحة.

يتبيّن من ذلك أن الشعب السعودي آخذ بالتكيّف بصعوبة مع وضع يحكمه التوتّر القائم بين بنى سياسيّة متحجّرة ومعدلات تغيُّر مجتمعي شديدة السرعة، الأمر الذي يجعله يتخلّف يوماً بعد يوم عن مستلزمات العصر. لكن بوادر الاحتجاج تقمع في مهدها. فمنذ أن حصلت أحداث مكة (١٩٧٩) ومجزرة الحجاج الإيرانيين (١٩٨٧)، أحكمت السلطة قبضتها على البلاد، لكنها اضطرت إلى التخفيف من غلوائها بأن شكّلت مجلساً للشورى عام ١٩٩٢، بعد مضيّ عام على حرب الخليج.

غير أنّ بوسع المرء أن يتساءل عن مدى مقدرة النظام على الصمود في وجه رياح التغيير، إذ لا شك في أن الانتلجنسيا السعودية التي تتلقى إعدادها في الغرب في كثير من الأحيان ستعمل على أن يكون لها رأي في تسيير البلاد.

إلى ذلك، فمشاريع التنمية في بلاد مترامية الأطراف كالسعودية لا بد لها على المدى الطويل من أن تعزّز وجود بعض القوى النابذة بعيداً عن وطأة المركز. كما انّ التوتّر قد يبرز عندئذ بين مختلف أبناء الطبقة الأسروية الواحدة، بل ربما كان للتشدّد الوهّابي أن يظهر ثانيةً إلى الوجود، فيتّخذ صورة الاحتجاج على «عملية الغربنة الحثيثة» التي تغذّيها الثروات النفطية.

غير أنّ هذه المخاطر ليست وشيكة. ففعالية صلات القربى، وفعالية البنى القابضة على زمام الأمور والنظام الريعي الذي تعتمده السلطة، ستظلّ كافية على الأرجح لحماية الدولة مدة طويلة. وليس من الواضح اليوم كيف سيكون لهذه الفعاليات أن تولّد أمة. فالاختيار الحقيقي للقادة السعوديين مؤجل إلى الغد.

٢ ـ البحرين(٤٣)

تتألّف البحرين من أرخبيل تتوسّطه جزيرة رئيسية، طولها زهاء ٤٠ كلم، وتصل في أقصى عرض لها إلى ١٥ كلم، وتحيط بها ٣٦ جزيرة، أو جُزيّرة، على مساحة قدرها ٦٦٢ كلم[٢]. لكن الجزر التي ترتبط في ما بينها عبر الجسور لا تتعدى الثلاثة (البحرين، المحرق، سترا).

وإذا كان مناخ البحرين مناخاً مادون الصحراوي، فإن الموارد المائية كثيرة فيها. ومن الواضح أن تلك البقعة تشكل مكاناً ممتازاً لسكنى البشر. لذا يقول كزافييه دو پلانول انه «كانت تقوم هناك، منذ العصور الإسلامية الوسيطة، مدنيّة زاخرة النشاط تشكّل مركزاً

---

(٤٣) حول البحرين، يمكن للقارئ الرجوع إلى كتاب: Emile A. Nakhleh, *Bahrain: Political Development in a Modernizing Society* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976).

للترانزيت وصيد اللؤلؤ»[٤٤].

استقلت البحرين منذ عام ١٩٧١، لكن إيران لم تنفك عن المطالبة بتلك المنطقة منذ أن استولت أسرة آل خليفة البدوية على الجزيرة عام ١٧٨٣. وما لبثت هذه المطالبة، بعد التخلّي عنها عام ١٩٧١، أن عادت إلى الظهور بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩.

يبلغ عدد سكان البحرين ٤٠٠٠٠٠ نسمة. وهم - خلافاً لسكان العربية السعودية الذين معظمهم من السنّة - يتوزّعون بين شيعة من أصل ريفي (٦٠ بالمئة)، وسُنّة على المذهب المالكي ومن أصول مدنيّة (٤٠ بالمئة)[٤٥]. ونظراً إلى طبيعتها كمجموعة جزر[٤٦]، فإنها كانت ملاذاً للإسلام الأقلّي (الشيعة). كما إن أهميتها الاستراتيجية في الخليج جعلتها موضعاً لكثير من النشاطات التجارية والمصرفية. فكان لها، بناءً على هذه الاعتبارات جميعاً، أن ترعى أكثر العادات ليبرالية في منطقة الخليج.

تتولّى شؤون البحرين، منذ استقلالها في ١٤ آب/أغسطس ١٩٧١، عائلة آل خليفة. لكن هناك دستوراً وضع عام ١٩٧٣ من قبل جمعية تأسيسية تألفت من ١٢ عضواً من أعضاء الحكومة و٨ أعضاء معيّنين و٢٠ عضواً منتخباً من ٣٠٠٠٠ منتخِب كبير. غير أن هذه التجربة البرلمانية كانت قصيرة العمر، لأن الأمير علّق العمل بالدستور في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٥. ومنذ ذلك التاريخ شهدت البلاد بعض الاضطرابات الداخلية البسيطة (خصوصاً مع وصول الخميني إلى السلطة في إيران - مؤامرة ١٩٨١)، لكنها صمدت بوجه عام، حيال حربَيْ الخليج. ولا يزال الدستور فيها معلّقاً. فالأمير يحكم، بالتالي، بوصفه عاهلاً مطلق الصلاحيات. لكن هناك نوعاً من «الليبرالية المجتمعية» التي تأخذ مجراها في البحرين وتجعل حياة السكان المحليين وإقامة الأجانب البالغ عددهم ١٠٠٠٠٠ أقلّ «تنسُّكاً» مما هي عليه في البلدان المجاورة.

٣ - الإمارات العربية المتحدة

تشكّل الإمارات العربية المتحدة شريطاً ساحلياً يمتدّ من شبه جزيرة قطر حتى شبه

(٤٤) Planhol, *Les Nations du prophète: Manuel géographique de politique musulmane*, p. 141.

(٤٥) Antoine Aubry, «Bahrein,» dans: Bonnenfant, ed., *La Péninsule Arabique d'aujourd'hui*, pp. 453-473, and Muhammad G. Rumaihi, *Bahrain: Social and Political Change Since the First World War*, University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies Publications; 5 (London: Bowker, in association with the Centre for Middle Eastern and Islamic Studies of the University of Durham, °1976).

(٤٦) لم تعد الحال على هذا النحو منذ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، تاريخ افتتاح الجسر الحاجز الذي يصل البحرين بالعربية السعودية.

جزيرة مصندم. وكان التفتُّت السياسي في هذا الشريط يصل إلى ذروته[٤٧]، إلى أن شكلت الإمارات فدرالية، كانت حدثاً فريداً في تاريخ الجامعة العربية، تتألف من سبعة كيانات: أبو ظبي، دبيّ، الشارقة، عُجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة.

بالأصل، كان المجلس الاتحادي الذي أُنشئ في شباط/فبراير ١٩٦٨ يضمّ البحرين وقطر كذلك، لكن الأمر انتهى بهاتين الإمارتين إلى البقاء خارج الاتحاد بفعل التنافس القائم بين البحرين وقطر وأبو ظبي، بينما احتفظ آل مكتوم أمراء دبيّ بنيابة رئاسة الحكومة الاتحادية وإدارتها.

في تموز/يوليو ١٩٧٥، كُلّفت لجنة معيّنة بوضع دستور دائم للبلاد. غير أن المجلس الاتحادي قرّر، عام ١٩٧٦، أن يجعل الدستور مؤقتاً. ثم إنه عدّل، عام ١٩٨١، المادة ١٤٢ من هذا الدستور ليجعل حقّ إنشاء الجيش من صلاحية حاكم الاتحاد وحده.

ويوجد إلى جانب السلطة التنفيذية «مجلس وطني فدرالي للإمارات» يتألف من ٤٠ عضواً ويُعيَّن لسنتين من قِبَل رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بناءً على اقتراح الأمراء. وعلى الرغم من أن هؤلاء «البرلمانيين المعنيّين» لا يتمتّعون بموجب الدستور إلا بـ «دور استشاري»، فإنهم عبّروا عن رغبة شعبية تطالب بإشاعة المزيد من الديمقراطية (وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى الدور الذي لعبته صحيفة الشارقة اليومية: **الخليج**). لكن الأمير زايد دعاهم إلى التزام الهدوء والنظام عام ١٩٨٦. ثم جرى تجديد المجلس الوطني عام ١٩٨٨.

ويبدو أن الفدرالية لا تزال صامدة على الرغم من الأحداث التي عصفت بالخليج[٤٨]. لكن الخصومات الداخلية بين العائلات الحاكمة ما زالت حادّة. هكذا لم يكن الأمير راشد، أمير دبيّ (المتوفى في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠) يسلّم يوماً بأفضلية إمارة أبو ظبي الغنية. ولا تزال كل إمارة تسعى جادّة إلى الدفاع عن مصالح عائلاتها الكبرى. فنرى آل القاسمي في الشارقة ورأس الخيمة، وآل المعلّ في أم القيوين يحتفظون لأنفسهم، بما يشبه الاحتكار، بالمناصب العامة، محلية كانت أو فدرالية. كما نجد آل النعيمي في عجمان وآل الشرقي في الفجيرة متشبّثين بسيادتهم التي تعود عليهم بأموال الريع.

لكن النزاعات التي تنشأ بين العائلات الكبرى في الإمارات ـ وهي في معظمها نزاعات بسيطة ـ ما زالت تُحلّ، عموماً، بالتي هي أحسن، إذ إن كل إمارة تدرك أنّ

---

(٤٧) حول الامارات، يستطيع القارئ مطالعة: Rosemarie Saïd Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History of the Trucial States* (London: Macmillan Press, 1978).

(٤٨) Liesl Graz, *Le Golfe des turbulences*, comprendre le Moyen-Orient (Paris: L'Harmattan, °1990).

الفدرالية هي، في نهاية المطاف، خير ضمانة لها ولأمنها حيال جاراتها كإيران والعربية السعودية. لكن هناك «خطراً» كبيراً أخذ يلوح في الأفق: إنه وجود السكان المغتربين الذين يصل عددهم في بعض الامارات إلى ٧٥ بالمئة من مجموع السكان.

الجدول رقم (١ ـ ١)

اتحاد الامارات السبع

الاسم	عدد السكان	المساحة
أبو ظبي	٦٠٠٠٠٠	٨٥ بالمئة من
أميرها الشيخ زايد بن سلطان		مساحة الامارات
آل نهيان (منذ ١٩٧١)		العربية المتحدة
دبي	٥٥٠٠٠٠	٣٩٠٠ كلم٢
أميرها الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم		
الشارقة	٢٠٠٠٠٠	٢٦٠٠ كلم٢
أميرها الشيخ سلطان بن محمد القاسمي		
عجمان	٤٠٠٠٠	٢٥٩ كلم٢
أميرها الشيخ حميد بن راشد النعيمي		
أم القيوين		٧٧٢ كلم٢
أميرها الشيخ راشد بن أحمد المعلّى		
رأس الخيمة	١١٠٠٠٠	١٧٠٠ كلم٢
أميرها صقر بن محمد القاسمي		
الفجيرة	٥٠٠٠٠	١١٦٥ كلم٢
أميرها الشيخ حمد بن محمد الشرقي		

٤ ـ قطر[٤٩]

هي كناية عن شبه جزيرة يبلغ طولها من الجنوب إلى الشمال ١٥٠ كلم، ويتراوح عرضها بين ٥٠ و٨٠ كلم. وهي حسب التشبيه الموفّق الذي يستعمله كزافييه دو

(٤٩) Kerim K. Key, *The State of Qatar: An Economic and Commercial Survey* (London: Croom Helm, 1979), and Rosemarie Saïd Zahlan, *The Creation of Qatar* (London: Croom Helm, 1979).

بلانول[٥٠] بمثابة «الزائدة» الفعلية بالنسبة إلى البر العربي. وقد تعرّضت قطر في ماضيها لضغوط الوهّابيين والأتراك والبريطانيين.

ولا تزال قطر تخضع للحكم الأسروي المطلق، ممثلاً بشخص الشيخ خليفة، منذ حصولها على الاستقلال في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١. فباستثناء نوع من «الديمقراطية» القَبَلية التقليدية، ليس فيها أي نظام انتخابي واضح، إلا أن «القانون الأساسي» الصادر عام ١٩٧٠ ينصّ على إنشاء مجلس للوزراء ومجلس تشريعي. ومنذ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩، صار رؤساء ونواب رؤساء المجلس التشريعي يُنتخبون من قبل أقرانهم ولم يعودوا يُعيّنون. لكنهم في الواقع يقتصرون على إصدار التوصيات، ويظل الأمير هو الوجه البارز في النظام.

يبلغ عدد سكان قطر زهاء ٣٥٠٠٠٠ نسمة. لكنّ نسبة الأجانب تداني ٧٥ بالمئة، بل ٩٠ بالمئة من السكان العاملين. إن هذا الهجرة الكثيفة إلى البلاد تشوّه هرم الأعمار وتخلق تفاوتاً مضرّاً في توزيع الجنسين، إذ إن هناك امرأة واحدة لكل ثلاثة رجال ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٩ سنة.

لكن هذه المشكلات الديمغرافية لا تشكل الهمّ الأكبر في الإمارة. فهناك مشاغل أخرى تخيّم عليها: منها نزاعها مع البحرين (المطالبة بجزيرة هوار وتعيين حدود المياه الإقليمية)، ومنها شبانها المتعلمون الذين لا يتكيفون كما يجب مع وضع «المتلقي الصامت لأموال الريع»، ومنها سكانها المغتربون، عرباً وآسيويين، الذين أخذت تترسّخ أوضاعهم في البلاد، وربما كان لهم في الغد القريب أن يطالبوا بحقهم الكامل بالجنسية القَطَرية التي لا تزال تُمنع عنهم. هذا بالطبع إلى جانب المشكلات الأمنية التي يطرحها عليها جيرانها الأقوياء.

٥ ـ عُمان

تُعتبر عُمان، بمساحتها البالغة ٣٠٦٠٠٠ كلم٢، أوسع بلدان شبه الجزيرة بعد العربية السعودية. وتأتي من حيث الناتج المحلي الاجمالي للرأس الواحد والذي يبلغ ٥٠٧٠ دولاراً فقط (إذا جاز القول)، قبل اليمن مباشرة.

وعُمان هي السلطنة العربية الوحيدة. وهي تُعتبر من بين جميع الأنظمة السياسية في المنطقة، أقلّها تعقيداً، إذ انّ صلاحيات الحكم جميعاً تتوقّف على سلطة السلطان. فليس في البلاد دستور، ولا يُسمح فيها بوجود الأحزاب السياسية، ولا هي عرفت في تاريخها انتخابات عامة. لكن إمامة الداخل تُنتَخب انتخاباً. وهذا يعود إلى تقليد قديم العهد

(٥٠) Planhol, *Les Nations du prophète: Manuel géographique de politique musulmane*, p. 143.

يرتبط بالمذاهب الإباضية (التي تدين بها قبائل الداخل) والتي ذهبت إلى أن رأس الجماعة لا ينبغي أن ينتمي إلى عائلة النّبي بل يجب أن يُنتخب انتخاباً.

اضطرت عُمان إلى مواجهة «ثورة» دامت سنين عدة في ظفار (١٩٦٣ ـ ١٩٧٦). ولم يتردّد السلطان الجديد قابوس (الذي تولّى الحكم عام ١٩٧٠) في الاستعانة بإيران لوضع حدّ لها، «فهدّئت الأوضاع» في ظفار. وجرى توقيع اتفاقيّة حُسن جوار، عام ١٩٨٢، بين مسقط واليمن الجنوبي الذي كان يشكّل القاعدة اللوجستية الرئيسية للثوار الظُفاريّين.

إن خطر انفجار الوضع في البلاد يجعل السلطان متشبّثاً بالحكم المطلق. لكنّ عُمان أخذت تشهد تطوّراً بطيئاً جداً مع إنشاء المجلس الاستشاري عام ١٩٨١، وهو مجلس مؤلف من ٥٥ عضواً معيّناً، ومع تحويله، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، إلى جمعية تمثيلية للمحافظات.

ويدين الاستقرار الحالي الذي تشهده البلاد بالشيء الكثير لحكمة السلطان الذي يستغلّ بمهارة ملحوظة كل نزاعات البلدان الأخرى في ما بينها ليضمن لنفسه موقعاً خارجها. هكذا اختار السلطان، بعد توقيع اتفاقيات كمب ديڤيد ألا يقطع علاقاته بمصر (مخالفاً بذلك جميع جيرانه). كما إنه اتخذ خلال النزاع الإيراني ـ العراقي موقف الداعية إلى الاعتدال تجاه إيران، وحرص إبّان النزاع العراقي ـ الكويتي على عدم تبنّي المواقف المتطرفة ضد العراق التي اتخذتها بلدان الخليج الأخرى.

يبقى أنّ سكان عُمان ينتمون إلى أعراق مختلفة: فإلى جانب العرب، هناك البالوش المستعربون، والهنود الهندوسيون (البانيان) أو المسلمون (الخوجا)، والإيرانيون الشيعة، وعدد كبير من المتحدّرين من العبيد السود. ثم إن التضارب بين ساحل البلاد (سهل الباطنة) وداخلها لم يَزُل نهائياً على الرغم من أن حدّته قد خفّت. يضاف إلى ذلك أن قسماً من الأراضي العمانية، أي منطقة المصندم، إنما يرتبط بسائر أراضي البلاد عن طريق البحر فقط، الأمر الذي يجعله محطاً لأطماع الدول المجاورة[٥١]. وهذه كلها تحديات قد يكون لها أن تنوء بوطأتها على مستقبل البلاد.

٦ ـ الكويت

اكتسبت الكويت[٥٢] أوسع شهرة بائسة، من بين سائر دول الخليج الصغيرة،

---

(٥١) لمزيد من المعلومات انظر القسم المخصص لعُمان في: Bonnenfant, ed., *La Péninsule Arabique d'aujourd'hui*, pp. 263-414.

(٥٢) كلمة «كويت» هي تصغير لـ «كوت» التي هي إما من أصل هندي، كوت وتعني القلعة، وإما من أصل بابلي وتعني الحصن الذي يقع على ضفاف الماء. انظر: Habib Ishow, *Le Koweit, évolution politique, économique et sociale*, comprendre le Moyen-Orient (Paris: L'Harmattan, °1989), p. 9.

عندما احتلّت لمدة قصيرة (إذ ضمتها القوات العراقية إلى العراق، بين ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وشباط/فبراير ١٩٩١)، ثم حرّرها تحالف دولي من ٢٨ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

والكويت خليج صغير يقع على بعد ٨٠ كلم إلى الجنوب الغربي من شطّ العرب. وإذا كانت أراضي إمارة الكويت عبارة عن موضع زراعي قديم، فإن هذه الأراضي لم تصبح مستقراً لإحدى العائلات ذات الأصول البدوية، أي عائلة الصباح، إلا في بداية القرن الثامن عشر. وقد نجحت منذ ذلك الحين في تحقيق نوع من الاستقلالية بالمراهنة تارةً على السلطنة العثمانية وطوراً على الامبراطورية البريطانية.

تعرّضت الكويت، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، للخطر من جرّاء المدّ الوهابي السعودي، فاضطرت إلى طلب الحماية العثمانية. وفي عام ١٨٧١، اعترف الشيخ عبد الله بن الصباح بسلطة السلطان العثماني وارتضى لنفسه لقباً متواضعاً هو قائمقام الكويت باعتبارها حينذاك جزءاً من ولاية البصرة[٥٣].

في أواخر القرن التاسع عشر، تحولت الكويت إلى موقع جغرافي سياسي مهم تتنافس عليه القوى الكبرى. فكانت موضع اهتمام الروس (إذ كانوا يطمحون إلى إنشاء مستودع للفحم هناك يتزوّد منه أسطولهم)، كما كانت موضع اهتمام الألمان الذين كانوا يرون فيها مكاناً مناسباً تنتهي إليه خطوط سككهم الحديد فتصل بين برلين واستانبول وبغداد والكويت[٥٤].

وحرصاً من بريطانيا العظمى على مواجهة مخطّطات منافسيها، وعلى المحافظة على مواقعها باعتبارها الدولة المهيمنة على الخليج، اقترحت على الأمير معاهدة ١٨٩٩ التي تضمن له فيها الحماية البريطانية مقابل وعده، بألا يتعامل مع أيّة دولة كبرى أجنبية إلا بموافقتها. هكذا تحولت الكويت إلى شبه محمية بريطانية، وظلّت في الوقت نفسه تحت السيادة العثمانية (الاتفاقية الانكليزية ـ العثمانية بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ١٩١٣).

لكن العراق ظل دائماً وأبداً يعترض على المسارات التي سلكتها الكويت حتى تاريخ استقلالها عام ١٩٦١[٥٥]. فتحول الخلاف العراقي ـ الكويتي عندئذ إلى نزاع خطير، بحيث إن عبد الكريم قاسم أعلن عن عزمه على ضمّ الإمارة (في ٢٥ حزيران/يونيو

---

(٥٣) Harold Richard Dickson, *Kuwait and Her Neighbours*, edited for publication by Clifford Witting (London: Allen and Unwin; New York: Macmillan, 1956).

(٥٤) Stuart A. Cohen, *British Policy in Mesopotamia, 1903-1914*, St. Antony's Middle East Monographs; no. 5 (London: Ithaca Press for the Middle East Centre, St. Antony's College, 1976).

(٥٥) Henry Laurens, «Le Contentieux territorial entre l'Irak et le Koweit,» *Maghreb-Machrek*, no. 130 (1990), pp. 20 et ss.

١٩٦١) بعد أيام قليلة من انتهاء معاهدة الحماية وحصول الكويت على استقلالها.

بناء عليه استنجد الكويتيون ببريطانيا العظمى. فأرسلت قوات عسكرية في أول تموز/يوليو ١٩٦١ لحماية الإمارة، وأسهمت العربية السعودية في هذه العملية. كما أعرب عبد الناصر الذي كان يومذاك في قمة مجده، عن دعمه استقلال الكويت. فاضطر عبد الكريم قاسم إلى التخفيف من غلوائه، لكن جنوده ظلوا يحتلّون بعض المواقع المتنازَع عليها ضمن الأراضي الكويتية. ثم عاد هؤلاء الجنود فانسحبوا منها عام ١٩٧٧. لكن انسحابهم لم يَطُل، إذ إن صدّام حسين قرّر، بعد مضيّ خمسة عشر عاماً، أن يجتاح الإمارة (في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠) مما أتاح المجال لحرب الخليج (من ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى ٣٠ شباط/فبراير ١٩٩١).

هذا وقد عاد أمير الكويت إلى بلاده «المحرّرة»، بعد انكفائه إلى الطائف في العربية السعودية. وهكذا أُنقذ النظام الأسروي الكويتي من السقوط.

لكن النظام القبلي ـ الأسروي الكويتي نظام ذو طبيعة خاصة. وذلك بمعنى أن البلاد سرعان ما كانت قد أقرّت لنفسها دستوراً منذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، فأنشأت بذلك إمارة دستورية قائمة على التقاليد العربية وعلى الإسلام، الذي أعلن ديناً للدولة، وعلى الشريعة، التي أُعلنت مصدراً للتشريع.

والواقع أن الكويت شهدت، على فترات متقطعة، نوعاً من التجربة البرلمانية. فقد كانت توصف، قبل اجتياح الجيش العراقي لها، بأنها دولة ليبرالية نسبياً، وأن صحافتها أجرأ صحافة في المنطقة.

لقد كان هناك من راهن على امكانية انفتاح النظام بعد «التحرير». كما إن الأمير عمد في الواقع إلى تعيين حكومة جديدة (في نيسان/ابريل ١٩٩١)، لكنه لم يستعن فيها بأي ممثّل من ممثّلي المعارضة الديمقراطية. وبقيت الوزارات الرئيسية (الشؤون الخارجية، الدفاع، الداخلية) بيد آل الصباح الذين ما زالوا يحكمون البلاد وكأنها اقطاعة من اقطاعاتهم.

صحيح أن انتخابات قد حصلت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، وأن هذه بادرة نادرة في الخليج، لكنها اقتصرت على زهاء ١٠ بالمئة من السكان، فكانت بالتالي أقرب إلى إنقاذ المظاهر.

٧ ـ من اليمنَين إلى الجمهورية اليمنية

ظل تاريخ اليمن يقترن زماناً طويلاً بتاريخ المسلمين الزيديّين (الذين أقاموا في اليمن منذ أيام الهادي إلى الحقّ يحيى، عام ٨٩٧). وكانت هذه البلاد التي تطل على البحر الأحمر وعلى المحيط الهندي معاً موضع أطماع كثيرة. والحال أن الانكليز كانوا قد احتلّوا عدن منذ العام ١٨٣٩، قبل أن يجزئوا البلاد إلى كيانين، محميّة عدن الشرقية ومحميّة عدن

الغربية، ويحوّلوا عدن إلى مستعمرة (١٩٣٧).

بعد الحرب العالمية الثانية، نشطت المقاومة الوطنية ونادت بتوحيد البلاد. فاتخذ الانكليز مواقف ليّنة ومعتدلة سعياً منهم لاستيعاب المعارضة، وأنشأوا ما سُمّي بفدرالية العربية الجنوبية. لكن مواقف الحركة الوطنية ما لبثت أن تجذّرت مع إنشاء الحزب الاشتراكي الشعبي في الجنوب، عام ١٩٦٢، بينما تمكّن الجمهوريون الناصريون من الإطاحة بالإمام، في الشمال.

منذ ذلك الحين انقسمت البلاد إلى اتجاهين متضادّين يحكمان الحركة الوطنية الواحدة. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، أُعلنت جمهورية اليمن الجنوبي برئاسة قحطان الشعبي. لكن الصراعات الداخلية ما لبثت أن احتدمت. فاستقال قحطان، في حزيران/يونيو ١٩٦٩، وعُيِّن مكانه مجلس رئاسي من خمسة أعضاء. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، صير إلى اعتماد دستور جديد، وتحوّلت جمهورية اليمن الجنوبي الشعبية إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. فكانت النظام العربي الوحيد الذي ينادي بالماركسية.

أما اليمن الشمالي فكان قد نجا من الاستعمار، إذ كانت معاهدة سيڤر قد اعترفت باليمن دولة عربية مستقلة. وهذه خطوة تقاسمها هذا البلد مع العربية السعودية. ثم توالى على حكم اليمن الشمالي عدد من الأئمة: يحيى (١٩٠٤) وأحمد (١٩٤٨) وبدر (١٩٦٢)، إلى أن أطاح بهذا الأخير ضابط ناصري هو العقيد السلّال.

كان على الرئيس الجديد أن يواجه خطراً مزدوجاً: خطر القبائل في الجبال وخطر الحركة التقدمية في اليمن الجنوبي، فسعى لضرب القبائل بالحركة والحركة بالقبائل.

بعد الرئيس المذكور تناوب على حكم اليمن الشمالي العقيدان الحمدي والغشمي. فذهبا، كلاهما، ضحية الاغتيال. وانتهى الأمر بمجيء العقيد علي عبد الله صالح الذي تولّى الحكم في حزيران/يونيو ١٩٧٨. استفاد الرئيس الجديد من ركود الصراع مؤقتاً بين الأطراف المتنازعة، فكلّف بعض المختصّين بوضع ميثاق وطني، وأنشأ «مجلس الشعب العام»، وأجرى انتخاب أول برلمان في اليمن عن طريق الاقتراع العام (٥ تموز/يوليو ١٩٨٨)، ثم تقرّب من اليمن الجنوبي الذي تيتم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

والواقع أن الرئيس صالح ونظيره الجنوبي العطاس قرّرا، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، أن يعلنا إقامة الوحدة بين بلديهما قبل الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، لكنهما انتهيا إلى تقديم هذا الموعد إلى ٢٢ أيار/مايو من العام نفسه تحسّباً لمناورات التقليديين، وخصوصاً العربية السعودية التي تخوّفت من نشأة دولة جمهورية قوامها ١٥ مليون نسمة على حدودها الجنوبية.

من السابق لأوانه أنه يحكم المرء على مدى صلابة هذه الجمهورية الناشئة، لكن هناك احتمالاً كبيراً بألا يعمد التقليديون في الداخل ولا العربية السعودية في الخارج إلى التخلّي عن سلاحهم عما قريب. هذا إلى جانب الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها

البلاد، خصوصاً منذ حرب الخليج وعلى أثر الإبعاد الاجباري لمئات الألوف من الرعايا اليمنيين الذين كانوا يعملون في العربية السعودية وغيرها من بلدان الخليج. كل ذلك يجعل مستقبل اليمن غامضاً إلى حد بعيد.

ثامناً: جبهات الخليج وحدوده

تدور الخلافات بين بلدان الخليج وشبه الجزيرة العربية على تعيين حدود المناطق البحرية وعلى ترسيم الحدود البريّة معاً. وقد كانت هذه المشكلات في ما مضى مشكلات عويصة بالفعل، وهي لا تزال تسمّم العلاقات بين البلدان المذكورة.

ونحن لا نعتزم هنا وضع جردة كاملة بهذه الخلافات المكشوفة والمستترة(٥٦)، لكننا سنستعرض عدداً من النزاعات التي من شأنها أن تخيّم بظلّها على أمن شبه الجزيرة العربية والخليج، وربما كان لها أن تمسّ مستقبل مجلس التعاون الخليجي.

إن أهمّ الخلافات القائمة حالياً حول الحدود البرّية غير المعيّنة تتعلّق بما يلي:

١ ـ الحدود بين اليمن والعربية السعودية ابتداءً من نجران وعلى امتداد الربع الخالي

الواقع أن الحدود بين هذين البلدين قد عُيِّنت بموجب اتفاقية صنعاء عام ١٩٣٤ التي وضعت حدّاً لحرب عسير. لكن الحدود المذكورة لم تُعيَّن إلا حتى نجران. أما الخط البنفسجي (ڤيولت لاين) الذين رسمه البريطانيون بين نجران والحدود العُمانية فلم يوافق عليه اليمنيون أبداً.

٢ ـ الحدود بين العربية السعودية وعُمان والإمارات العربية المتحدة

يدور موضوع الخلاف هنا حول ترسيمة حدوديّة فرضها البريطانيون إبّان مفاوضات لندن عامي ١٩٥١ و١٩٥٢، وهي ترسيمة تتوافق مع الحدود الحالية التي تفصل بين الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية. لكن السعودية ما فتئت منذ ذلك الحين تعرب عن عدم موافقتها على هذه الترسيمة التي تحرمها من واحة البريمي التي تقع اليوم في الطرف الشرقي من الإمارات العربية المتحدة.

٣ ـ الحدود بين العراق والكويت

منذ استقلال الكويت، وعلى أثر المعاهدة الانكليزية ـ الكويتية في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١، واصل العراق، بعد أن كان يطالب عبثاً بالكويت بكاملها باعتبارها جزءاً

---

(٥٦) قارن: Henri Labrousse: «Risques et tensions en mer rouge,» *Stratégique* (Paris), no. 48 (1990), et «Dissensions et querelles dans le Golfe,» pp. 249-262; Stéfane Yerasimos, «Frontières d'arabie,» *Hérodote* (Paris), nos. 38-39 (1991), pp. 59-103, et Longman Current Affairs, *Border and Territorial Disputes* (Harlow Essex, U.K.: Longman Group, 1992).

لا يتجزّأ من أراضيه، مطالبته بمنطقة أم قصر فضلاً عن جزيرتَيْ وربه وبوبيان. وقد جاءت أزمة الخليج الأخيرة (١٩٩١) لتشهد أيما شهادة على مدى خطورة هذا الخلاف[٥٧].

٤ ـ الحدود بين عُمان والإمارات العربية المتحدة

يدور الخلاف بين هذين البلدين حول رأس المصندم الذي يشرف عل مضيق هرمز، وهو تابع لعُمان إلا أنه منفصل جسدياً عنها. وبما أن هذا الرأس يشكّل، بالنسبة إلى الإمارات، لساناً داخلاً في الخليج، فإن هذا البلد يطالب به، وهو ما يجعل العلاقات بين البلدين تتوتّر بين الحين والآخر.

وينبغي أن تضاف إلى هذه الخلافات جميعاً مطالبة إيران بجزيرة البحرين التي تعتبرها جزءاً من أراضيها.

تاسعاً: تعيين المناطق البحرية

تدور هذه الخلافات عادة حول جنسية بعض الجزر وحول ترسيم المياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية المخصوصة.

١ ـ شطّ العرب

أهم الخلافات المذكورة هو الخلاف حول شط العرب الذي هو عبارة عن مجرى ماء طوله زهاء ٢٥٠ كلم. وهو يتشكّل من التقاء نهرَيْ دجلة والفرات في محلّة الصورة. وفي أعالي خرّمشهر، على بعد ٦٠ كلم من الخليج، تنضمّ إلى هذا المجرى مياه نهر رود ـ اي ـ كارون، ويشكّل القسم الأدنى من شط العرب، على امتداد ١٠٢ كلم، الحدود الفاصلة بين العراق وإيران. وقد كان تعيين الحدود المذكورة مصدراً دائماً للخلافات، على نحو ما تبيّن في الحرب الإيرانية ـ العراقية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩).

٢ ـ المنطقة المحايدة الواقعة بين الكويت والعربية السعودية

سُوّيت مشكلة المنطقة المحايدة التي تمتدّ على زهاء ٦٠٠٠ كلم^{2}، باتفاقيتَيْ ١٩٦٥ و١٩٦٩ اللتين قسّمتا المنطقة إلى قسمين متساويين. لكن تعيين المياه الإقليمية في المنطقة المحايدة القديمة لم يتحدّد بسبب الخلاف القائم بين البلدين حول جنسية الجزيرتين قرم وأم المرديم.

ثم إن هناك خلافات كانت قائمة ولا تزال بين بلدان الخليج:

---

(٥٧) حول هذه المسألة بأسرها، انظر الكتاب الذي صدر مؤخراً بقلم: David H. Finnie, *Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq* (London: I. B. Tauris; Cambridge, Mass.: Harvard University Press, ©1992).

ـ الخلاف القائم بين العربية السعودية وقطر حول تعيين الحدود البحرية (وذلك على الرغم من وجود اتفاقية ١٩٦٥ بين البلدين).

ـ الخلاف القائم بين البحرين وقطر حول جزيرة فشت الدبل، وخصوصاً حول جزر هوار التي جعلتها لندن من نصيب البحرين بينما هي تقع على بعد كليومتر واحد إلى الشمال الغربي من شبه جزيرة قطر.

ـ الخلاف القائم بين أبو ظبي وقطر حول خور العُديد.

ـ الخلاف القائم بين إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى التي تقع على بعد ٣٥ ميلاً بحرياً من ساحل الشارقة، وعلى بعد ٤٣ ميلاً من الساحل الإيراني.

ـ الخلاف القائم بين إيران وإمارة رأس الخيمة حول جزيرتَيْ طمب: طمب الكبرى التي تقع على ١٥ ميلاً بحرياً من الجزيرة الإيرانية قشم و٤٠ ميلاً من ساحل رأس الخيمة، وطمب الصغرى، وهي على بعد ٢٠ ميلاً من قشم و٤٥ ميلاً من الساحل العربي. لقد احتلّت إيران هاتين الجزيرتين عسكرياً، وعلى الرغم من الشكوى التي قدّمت إلى مجلس الأمن بهذا الصدد، في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، لا تزال الجزيرتان قيد الاحتلال.

باختصار، لقد صير منذ العام ١٩٥٥ إلى رصد ما لا يقل عن ٣٦ منطقة مُتنازَع عليها. ومما يدعو إلى الارتياح أن عدداً كبيراً من هذه الخلافات قد وجد حلاً له منذ ذلك الحين، خصوصاً بالنسبة إلى ما يتعلّق بالحدود البحرية وبتعيين حدود الهضبة البريّة(٥٨).

من بين هذه الحلول الموقّتة التي تناولت النزاعات الحدودية المزمنة نشير هنا إلى الاتفاقية التي وقّعتها عُمان واليمن في أوّل تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢ حول مثلّث وادي حبروت.

غير أن هناك خلافات مجمّدة أو غير مثارة. وبما أنها لم تجد حلاً نهائياً لها فهي تعود إلى البروز بين الحين والآخر فتسمّم العلاقات، كما حصل منذ انتهاء حرب الخليج، وذلك لسببين رئيسيين(٥٩):

أولهما أن انخفاض الأسعار والمداخيل النفطية يدفع جميع بلدان المنطقة إلى تكثيف عمليات التنقيب وإلى زيادة الإنتاج متوسّلة إلى ذلك تنمية الحقول النفطية الحدودية التي ظلّ استغلالها «مجمّداً» حتى الآن، بالضبط لوقوعها في مناطق مُتنازَع عليها.

وثانيهما أن حرب الخليج وعزل العراق أفسحا المجال أمام توزيع جديد للأوراق في الشرق الأوسط، وأمام صراع مرير على النفوذ بين إيران وجاراتها العربيات وبين شبه الجزيرة العربية والبلدان الأخرى.

---

(٥٨) انظر الجدول الذي يذكر هذه المناطق في: Labrousse, «Dissensions et querelles dans le Golfe,» p. 257.

(٥٩) Nicolas Sarkis, «Pétrole et conflits frontaliers au Moyen-Orient,» *Pétrole et gaz arabes* (12 octobre 1990), pp. 3-4.

والواقع أن انهزام العراق والقضاء على بنيته التحتية العسكرية والاقتصادية كان لهما أن يجعلا بلدان الخليج تتمحور حول منطقتين أخريين رئيسيتين: إيران والعربية السعودية. غير أن هذا التمحور لم يؤد فقط إلى إثارة النزاع بين هذه البلدان حول السياسات النفطية، بل أيضاً إلى إعادة تأجيج الخلافات الحدودية.

والمثل الواضح على ذلك هو الخلاف الذي انفجر في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بين العربية السعودية وقطر، والذي حظيت خلاله هذه الأخيرة على الفور بدعم إيراني. فالتقارب الذي حصل بين قطر وإيران واتفاقهما على تقاسم مخزون الغاز الهائل في الحقل المسمّى نورث فيلد ـ بارس الجنوبي قد أثارا مخاوف شركاء قطر في مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً منذ أن سحبت هذه الأخيرة جنودها المشاركين في قوة الأمن المشتركة العائدة لمجلس التعاون الخليجي.

هذا وقد ترافق انفجار النزاع بين قطر والعربية السعودية مع حدثين آخرين. ففي ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ أيضاً، تقدّمت الإمارات العربية المتحدة بطلب رسمي إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة تدعوها فيه إلى النظر في خلافها مع إيران حول الجزر الثلاث: أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى[٦٠]. وفي الفترة نفسها كذلك قررت قطر أن ترسل إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي جوابها عن المذكرة التي تقدّمت بها البحرين، بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٩٢، بصدد النزاع القائم بين البلدين حول جزر هوار[٦١].

في هذه الأثناء، استأنفت العربية السعودية واليمن مباحثاتهما، في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، حول خلافاتهما الحدودية التي تتعلّق بترسيم الحدود الملحوظة في اتفاقية الطائف عام ١٩٣٤ (بعد أن انتهى مفعولها في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢) وغير الملحوظة فيها كما هي الحال بالنسبة إلى الحدود البحرية.

إن هذه الخضّات الدبلوماسية كلّها تستجيب في الواقع لرغبة السعوديين في الاستحواذ على بعض المناطق المتنازع عليها، وذلك من أجل التنقيب فيها عن آبار نفطية جديدة. كما إن النفط أيضاً هو في أساس النزاع القائم بين العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حول بئر شيباه الحدودية التي تُقدَّر احتياطيّاتها بـ ٧ مليارات برميل من النفط الخام. أضف إلى ذلك أن الحقل الذي يمتدّ على طول جانبي الحدود لم تتعيّن حدوده بعد.

باختصار، ان المنطقة قادمة على خصومات شتى بين إيران وجيرانها العرب، لكن هذه الخصومات سوف تستشري أيضاً بين البلدان الستّة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

---

(٦٠) *Pétrole et gaz arabes* (1 octobre 1992).

(٦١) *Pétrole et gaz arabes:* (16 mai 1992), et (1 août 1992).

الفصل الثاني

مجلس التعاون الخليجي

بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١، افتتحت في قاعة المؤتمرات من فندق انتركنتنتال في أبو ظبي، أول قمة لمجلس التعاون الخليجي العربي الذي يشار إليه برمزه المختصر م.ت.خ.[١].

اشترك في هذه القمة ستة عواهل (ملك وسلطان وأربعة أمراء) هم: خالد بن عبد العزيز آل سعود عن العربية السعودية، والسلطان قابوس عن عُمان، وعيسى بن سلطان آل خليفة عن البحرين، وخليفة بن حمد آل ثاني عن قطر، وجابر الأحمد الصباح عن الكويت، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن أبو ظبي.

وفي ٢٦ أيار/مايو، كانت ولادة مجلس التعاون الخليجي: نقابة من الأُسر الحاكمة[٢] استُبعد عنها، مؤقّتاً على الأقل، كلّ من اليمنين، على الرغم من كونهما جزءاً لا يتجزأ من شبه الجزيرة العربية، والعراق الذي طالما اعتبر نفسه بلداً من بلدان «الخليج العربي».

يعود التعاون بين دول الخليج إلى أوائل السبعينيات. ومنذ عام ١٩٧٦ اقترح شاه إيران على دول الخليج العربية تحالفاً عسكرياً متكاملاً على أن يوضع تحت إمرته وحده. في أوائل الثمانينيات، وعلى أثر الثورة الإسلامية التي أطاحت بنظام الشاه، حاول العراق، من غير جدوى، إقناع بلدان الخليج بالانضمام إلى الميثاق الوطني العربي الذي طرحه نائب الرئيس صدام حسين.

---

(١) حول تكون مجلس التعاون الخليجي، انظر: بدرية العوضي، **دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية**، سلسلة عالم المعرفة؛ ٨٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥)، و Emile A. Nakhleh, *The Gulf Cooperation Council: Policies, Problems and Prospects* (New York: Praeger, 1986).

(٢) Olivier da Lage, «Le Conseil de coopération du Golfe: Menace d'implosion?,» *Cahiers de l'Orient* (Paris), no. 12 (1988), p. 39.

لكن دول الخليج النفطية تجاهلت مشروع الشاه واقتراح العراق لأنها اشتمّت فيهما خطراً على استقلالها. والواقع أن الشاه لم يُخفِ يوماً طموحه لأن يصبح «شرطي الخليج». أما العراق، فقد سبق له أن أثار مشكلات كثيرة بينه وبين الكويت التي لم يعترف باستقلالها إلا من قبيل الاضطرار، وبينه وبين عُمان، إذ كان يدعم الثوار الظفاريّين، ومع العربية السعودية التي كثيراً ما اتّهمها بأنها تسير في ركاب «الامبريالية الأمريكية».

إلى ذلك، فقد كان العراق، إبّان إنشاء مجلس التعاون الخليجي، يضمّ عدداً من السكان أكبر من عدد سكان دول المجلس الست مجتمعة.

هكذا كانت الخشية من هيمنة العراق، بقوته العسكرية ووزنه الديمغرافي معاً، وراء استبعاده عن مؤتمر قمة دول الخليج[٣].

كذلك استُبعد اليمنان عن هذا النادي الخاص: **أولاً**، لأن الطبيعة الجمهورية لليمن الشمالي، والنظام الجمهوري الماركسي في اليمن الجنوبي، يجعلانهما على طرفي نقيض من الأنظمة القائمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة. ثانياً، لأن اليمنين يضمّان عدداً من السكان أكبر من عدد سكان البلدان الستة مجتمعةً، ويتوفران على الناتج المحلي الاجمالي للرأس الواحد أقل ٢٠ مرة من المتوسط المتوفّر لبلدان الخليج النفطية الستّة. يضاف إلى ذلك، أن هناك خلافاً على الأراضي كان لا يزال قائماً بين اليمن والعربية السعودية ومبعثاً لتوتير العلاقات بينهما. كما إن عُمان لم يكن بوسعها أن تضرب صفحاً عن خلافاتها مع اليمن الجنوبي الذي كان قاعدة لوجستيّة وداعماً عسكرياً للثوار الظفاريّين.

لهذا كله لم تضمّ قمة أبو ظبي إلا ستة بلدان فقط، ولم يتكوّن مجلس التعاون الخليجي إلا من هذه البلدان الستة.

إن بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة تشترك في ما بينها بمواصفات معينة[٤]: فهي جميعاً، باستثناء البحرين، من البلدان المهمة المنتجة للنفط. هذا على الصعيد الاقتصادي. أما عل الصعيد الديمغرافي، فهي كلها ذات كثافة سكانية قليلة (فمجموع سكان العربية السعودية، مثلاً، لا يتعدّى ١٢ مليون نسمة). أما على الصعيد المالي، فإنها تتوفّر جميعاً على مداخيل مرتفعة وعلى احتياطيات مهمة يعاد تشغيلها في الخارج. كما إنها على الصعيد السياسي أنظمة إرثية أسروية مطلقة إلى هذا الحدّ أو ذاك. وهي، أخيراً، على الصعيد الثقافي بلدان عربية ومسلمة، سنيّة المذهب في معظمها (باستثناء البحرين حيث الشيعة هم الأكثرية).

---

(٣) Denis Sullivan, «The Gulf Cooperation Council: Regional Security or Collective Defense,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, vol. 12, no. 4 (1989), pp. 39-56.

(٤) محمد توفيق صادق، **التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل**، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦)، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٥.

لا شك في أن هذه المواصفات المشتركة شكّلت عوامل التقاء وتكامل. لكن العنصر الأساسي الذي دفعها باتجاه تخطّي نزاعاتها الداخلية، أو إلى تجميد هذه النزاعات على الأقلّ، وخصوصاً الحدودية منها، هو ذلك الحسّ الحادّ بأنها بلدان سريعة العطب قائمة في منطقة متقلّبة وعديمة الاستقرار. وبالتالي فقد كان العنصر الأمني حاسماً في تكوين مجلس التعاون الخليجي(٥). يكفي لتبيان ذلك أن نحصي مليارات الدولارات التي تنفق سنوياً على شراء الأسلحة وعلى تطوير النظم الدفاعية فيها. فالعربية السعودية، إذا شئنا الاقتصار عليها كمثل، تنفق اليوم على شؤون الدفاع ٢٥٠٠ دولار بالرأس الواحد، مقابل الـ ٥٠٠ دولار التي تنفقها الولايات المتحدة(٦).

أولاً: الجغرافيا السياسية للمنطقة

كان العام ١٩٧٩ بالنسبة إلى بلدان الخليج بصورة عامة، وللعربية السعودية بصورة خاصة، عاماً فاصلاً، على حدّ قول غسان سلامة، طغت عليه سلسلة من الأحداث التي أغرقت البلدان المذكورة في خضم من الرعب، وزعزعت أركان أمنها وإن بدرجات مختلفة(٧).

١ ـ سقوط شاه إيران (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)

لقد كانت الأوساط الغربية تراهن على الشاه طالما كان يبدو بمثابة رمز للاستقرار. على الرغم من ذلك، أخذ النظام الإيراني، منذ عام ١٩٧٨، يتعثّر وأخذت سلطة الشاه

---

(٥) Josef Wright Twinam, «The Gulf Cooperation Council: The Smaller Gulf States and Interstate Relations,» in: Charles Doran and Stephen Buck, eds., *The Gulf, Energy and Global Security* (Boulder, Colo.; London: Lynne Rienner Publishers, 1991), pp. 107-129; John A. Sandwick, ed., *The Gulf Cooperation Council: Moderation and Stability in an Interdependent World*, foreword by George McGovern (Boulder, Colo.: Westview Press; Washington, D. C.: American Arab Affairs Council, 1987); Rouhollah K. Ramazani, *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1988); Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab Israeli Military Balance* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), and Mazher A. Hameed, *Arabia Imperiled: The Security Imperatives of the Arab Gulf States* (Washington, D.C.: Middle East Assessments Group, 1986).

(٦) Ghassan Salamé, «Political Power and the Saudi State,» in: Berch Berberoglu, *Power and Stability in the Middle East* (London; Atlantic Highlands, N. J.: Zed Books, 1989), p. 75.

(٧) Ghassan Salamé, «Un regard neuf sur la politique étrangère de l'Arabie Saoudite,» dans: Basma Kodmani, ed., *Quelle sécurité pour le Golfe?*, travaux et recherches/IFRI (Paris: Institut français des relations internationales, °1984), pp. 24-43.

تنفقّت تحت وطأة الحمى الثورية التي دبّت في أوصال مجتمع مدني كان قد صار مبهوراً بشخصية شيخ مسنّ ذي لحية بيضاء وبنية هزيلة هو آية الله الخميني. وكان أن غادر الشاه طهران، في ١٦ كانون الثاني/يناير، وعاد إليها الخميني عودة مظفّرة. وفي أول شباط/فبراير قامت الجمهورية الإسلامية.

وبعد أن ارتاحت بلدان الخليج والعربية السعودية إلى الإطاحة بذاك الذي شاء أن يكون «شرطياً» للمنطقة، صار عليها منذ ذلك الحين أن تواجه نظاماً إسلامياً يعتمد على شيعية مسيّسة وثورية (من ثورة) خلافاً لذلك الإسلام الثري (من ثروة) والامتثالي الذي عرفته بلدان الخليج العربية والعربية السعودية.

ثم إن «التخلّي» عن الشاه من جانب الولايات المتحدة، حليفته الأولى، أسهم في ازدياد هشاشة الإمارات الصغيرة التي وجدت نفسها بين ليلة وضحاها معرضة للإصابة بالعدوى الشيعية. على كل حال، فالخميني لم يعتّم أن أخذ يطلق الانتقادات في وجه الحكومات النفطية العربية، متهماً إياها تارة بالتنكّر للإسلام، وطوراً بخيانة التضامن الإسلامي، وحيناً ببيع أنفسها للشيطان الأمريكي، وحيناً آخر بالانهماك بالترف والملذات والانصراف عن مصير القدس مدينتهم المقدّسة. والواقع أن انتقادات طهران ما لبثت أن تحوّلت إلى مخاطر جدية ومحدّدة، فحصل اهتياج شيعي هزّ البحرين والكويت ـ قيل إن إيران كانت وراءه ـ واحتلّ مئات المتمردين المسجد الكبير في المدينة (تموز/يوليو ١٩٧٩).

٢ ـ حرب اليمنين

أما على الجانب الجنوبي من شبه الجزيرة، فقد نشبت الحرب بين اليمنين: جمهورية اليمن العربية (في الشمال) وجمهورية اليمن الشعبية (في الجنوب). وبدا أن اليمن الجنوبي قد أحاق بأخيه، وأن اليمن الشمالي المقرّب من العربية السعودية قد ساءت حالته على الرغم من المساعدة العسكرية الأمريكية والدعم السعودي. وعلى الرغم من المصالحة التي تمّت بين الشقيقين اللدودين ووُقّعت في الكويت في أواخر آذار/مارس ١٩٧٩، فإن اليمن الجنوبي ظل يشكّل، بصورة غير مباشرة، إزعاجاً للعربية السعودية، خصوصاً بعد أن وقع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي (أُقِرّت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر).

أما اليمن الشمالي فقد أخذ يبتعد شيئاً فشيئاً عن العربية السعودية، كما أخذ القيّمون على صنعاء، كما يقول غسان سلامة، «يطبعون خرائط لليمن تظهر فيها عسير ـ وهي محافظة يمنية ضمّتها الرياض إليها عام ١٩٣٤ ـ داخل أراضي جمهورية اليمن العربية من جديد»[٨].

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٩.

٣ ـ اتفاقيتا كمب ديڤيد

لم تستطع بلدان الخليج، طوال حكم عبد الناصر، وخصوصاً العربية السعودية، إقامة علاقات ثابتة مع مصر، إلا أنّ وصول السادات إلى الحكم وضع حدّاً للكثير من الحزازات القديمة. والواقع أن مصر كانت قد أصبحت «عاقلة» كما يقول أهل الخليج، لكنها صارت، منذ الصدمة النفطية الأولى، بحاجة قبل كل شيء إلى مساعدة البلدان النفطية. وما لبثت مصر أن غدت حليفة العربية السعودية وبلدان الخليج، فشكّلت بذلك ثقلاً مقابلاً للطموحات الإقليمية التي راودت العراق، بل سوريا أيضاً.

ثم جاءت زيارة السادات للقدس (١٩٧٧) واتفاقيتا كمب ديڤيد (١٩٧٩) لتوقع العربية والخليج في مأزق حرج. والواقع أن بلدان الخليج، وإن تكن موافقة في داخلتها على «السلام المنفصل» بين مصر واسرائيل، لم يكن في وسعها في ظل الأوضاع السائدة حينذاك أن تخالف الاجماع العربي المناهض لهذا النوع من «السلام». فاضطر الخليج، والحالة هذه، (باستثناء عُمان) إلى قطع صلاته مع مصر التي عزلت من قبل الوطن العربي. هكذا سقط محور القاهرة ـ الرياض، عاملاً بذلك على ازدياد الشعور بالهشاشة وسرعة العطب لدى العربية السعودية وإمارات الخليج الصغيرة.

٤ ـ مهاجمة مكة

ضاعفت بلدان الخليج حذرها وحرصها على الحدود الفاصلة بينها وبين جيرانها (اليمن جنوباً، وإيران شرقاً)، لكن التمرد أتاها من الداخل: احتلال الحرم الشريف في مكة من قبل «متمردين» محلّيين، بين ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر و٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.

وقد أدّى هذا الحدث الذي لم يسبق له مثيل إلى زعزعة القناعات القديمة (استقرار بلدان الخليج) وأحدث سلسلة من الصدمات. وكما يقول غسان سلامة أيضاً، فقد «فوجئ السعوديون بجرأة المتمردين وعزمهم وإيمانهم: فانقلبت رتابة الحياة السياسية وفتورها فجأة بفعل ذلك الحضور المفاجئ العنيف للشأن الديني الذي كان القيّمون يعتقدون أنه مضبوط ومؤطّر بالمؤسسات»[٩].

كان الحدث جسيماً، ولم يكن من الممكن اعتباره «حدثاً عابراً»، إذ إنه عبّر، بصرف النظر عن الوقائع التي حصلت (احتلال الحرم واستعادته من قِبَل القوات النظامية التي دعمتها وحدات أجنبية خاصة، ثم إعدام المهاجمين الـ ٦٣ في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠)، عن معارضة داخلية فعلية للتوجهات الجديدة التي اتّخذتها الأنظمة النفطية.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٢.

٥ ـ الهجمة السوفياتية الجديدة

أما الحدث الآخر الذي أثار قلق بلدان الخليج فكان اجتياح الجيش السوفياتي لافغانستان (١٩٧٩). صحيح أن الطريق كانت شبه ممهّدة أمام الاجتياح المذكور، وأن انقلاب طرقي عام ١٩٧٨ قد سهّل مهمّة الجيش السوفياتي، لكن ذلك لم يحل دون شعور بلدان الخليج شعوراً عاماً بأن الملزمة أخذت تضيّق الخناق عليها. والواقع أن تدخُل القوات السوفياتية في بلاد الأفغان توفّر للاتحاد السوفياتي «قاعدة انطلاق للعمليات تمكّن القوة السوفياتية الضاربة من أن تكون أقرب إلى المحيط الهندي بكثير مما كانت عليه من قبل»، أي أن الخليج وجد نفسه حينذاك، «داخل منطقة يستطيع السوفيات أن يطالبوا عند الاقتضاء، بحقّ حماية أمنهم القومي فيها».

كان لكل هذه الأحداث التي حفل بها عام ١٩٧٩ أن تؤدّي بطبيعة الحال إلى التخفيف من غلواء التفاؤل الذي خيّم على بلدان الخليج منذ أن تضاعفت أسعار النفط أربع مرات عام ١٩٧٣. فقد تبيّن أن هناك أخطاراً جديدة تلوح في الأفق. وعلى الرغم من الثروات الطائلة المتراكمة، أخذ أهل الخليج يكابدون، منذ نهاية ١٩٧٩، نوعاً من الشعور بأن أوضاعهم هشّة رخصة العود.

ثم كان عام ١٩٨٠، فحمل هو الآخر حصّته من المفاجآت، خصوصاً مع نشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية (٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠).

ولا يتّسع المجال هنا لعرض سوابق هذه الحرب ومداخلها ومخارجها. فقد قام بهذا العمل آخرون بأشكال متفاوتة من الرصانة والجدّية[١٠]. لكن هذه الحرب عيشت من قبل بلدان الخليج باعتبارها مصيبة ونعمة في الوقت نفسه: مصيبة إذا هي امتدّت إلى كل أنحاء المنطقة، ونعمة لأنها تفضي في النهاية إلى إضعاف قوتين إقليميتين مجاورتين، وبالتالي المحافظة على الوضع القائم في المنطقة من الناحية الجغرافية السياسية.

فإذا لم يبدُ على جميع البلدان العربية أنها اعتبرت معركة العراق ضد إيران بمثابة معركتها (وقفت سوريا إلى الجانب الإيراني)، فإن بلدان الخليج قدّمت إلى العراق تسهيلات مالية ولوجستيّة، وراهنت في سرّها على الورقة العراقية. لكنها على الرغم من ذلك لم تلبث أن أنشأت نادياً مغلقاً (مجلس التعاون الخليجي) استُبعد العراق عنه.

---

(١٠) تجدر الإشارة بشكل خاص إلى الوثيقة القيّمة التي أعدّها: Paul Balta, «Le Conflit Irak-Iran, 1979-1989,» (Doc. français, Paris, no. 4889, 1989); Paul Balta, *Iran-Irak, une guerre de 5000 ans*, collection guerre et paix (Paris: Anthropos, ©1987); Jasim Mohammad Abdulghani, *Iraq and Iran: The Years of Crisis* (London: Croom Helm; Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1984); Trab Zemzemi Abdel-Majid, *La Guerre Irak-Iran, Islam et nationalisme* (Paris: Albatros, ©1985), et Majid Khadduri, *The Gulf War: The Origins and Implications of the Iraq-Iran Conflict* (New York: Oxford University Press, 1988).

ثانياً: مجلس التعاون الخليجي ومسألة الأمن الإقليمي

ينجم من كل ما سبق أن الاهتمامات الأمنيّة هي التي رجّحت كفّة إنشاء مجلس التعاون الخليجي. على الرغم من ذلك، فخلال النقاشات التي شهدتها أول قمة لهذا المجلس، حرص كل بلد على توجيه أهداف هذه الهيئة الجديدة وغاياتها باتجاه خياراته الخاصة. هكذا سعت الكويت، انسجاماً منها مع دبلوماسيتها الحياديّة، إلى جعل مجلس التعاون الخليجي ضرباً من السوق المشتركة التي تعمل على تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة. أما العربية السعودية فقد شدّدت من ناحيتها على التنسيق في المجال الأمني. بينما اقترحت عُمان دفعة واحدة إنشاء قوة مسلحة مشتركة.

وبينما كان الموضوع الذي طغى على النقاشات هو الموضوع الأمني، خلص المتناقشون إلى تبنّي وجهة النظر الكويتية. هذا ما يُفهم، على كل حال، من البيان النهائي الذي صدر عن القمة. هكذا بدا مجلس التعاون الخليجي بمثابة هيئة إقليمية ذات غايات اقتصادية، تندرج ضمن مبادئ الجامعة العربية وتعمل على تحقيق وحدة «الأمة العربية»[11]. بناء عليه أعلن مجلس التعاون الخليجي بأنه يترك الباب مفتوحاً أمام انتماءات لاحقة إليه. غير أن هذا الإعلان لم يكن إلا من قبيل رفع العتب، إذ ما زالت أبواب مجلس التعاون الخليجي مغلقة حتى الآن إغلاقاً محكماً.

ثالثاً: إنجازات مجلس التعاون الخليجي

اختار مجلس التعاون الخليجي لنفسه أميناً عاماً هو الكويتي عبد الله بشاره، واتخذ مقرّاً دائماً له في الرياض، في العربية السعودية، وباشر العمل فوراً.

١ ـ الدينامية الإقليمية

كان عدد من المشاريع المشتركة بين بلدان الخليج قد طرح قبل التوقيع على اتفاقية ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١ بفترة. أهمّ هذه المشاريع هو المنظمة الخليجية للاستشارات الصناعية (م.خ.إ.ص.) التي أنشئت عام ١٩٧٦ بين بلدان الخليج الستة، فضلاً عن العراق، من أجل تعزيز التعاون الصناعي بينها، وذلك عن طريق تزويدها بالدراسات الممكن تنفيذها

---

(١١) انظر العنوان المعبّر للكتاب الذي وضعه الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي: عبد الله بشارة، **تجربة مجلس التعاون الخليجي، خطوة أو عقبة على طريق الوحدة العربية**، سلسلة الحوارات العربية؛ ٥ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٥). وانظر أيضاً الوثيقة الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي: «Le Rôle du CCG dans la réalisation de l'unité arabe ne contrevient pas à la charte de la ligue arabe,» (Riyad, Secrétariat général, 1987), et

يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية** (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٣)، ص ١٣٩.

ومدّها بالنصائح والإرشادات. لكن عشرات المنشآت المشتركة (في حقول المال والنفط والاسمنت والبتروكيمياء والزراعات الغذائية) كانت قائمة منذ السبعينيات.

فلا عجب إذاً إذا رأينا أن إحدى أولويات مجلس التعاون الخليجي الجديد تنصبّ على إنعاش الدينامية الإقليمية وتنشيطها. هكذا تمّ التوقيع في الرياض، منذ ٨ حزيران/يونيو ١٩٨١، على «اتفاقية اقتصادية موحّدة» غايتها تسهيل حرية انتقال الممتلكات والأشخاص، وحرية إنشاء المشاريع داخل البلدان الأعضاء، والإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية، والتعاون النقدي باتّجاه إيجاد عملة موحدة في ما بعد تكون الدينار.

كما أُنجزت مشاريع أخرى أقلّ أهمية:

- إنشاء تعاونية الخليج الاستثمارية (ت.خ.إ.).

- تأسيس المجموعة الاستثمارية (انڤستكورب) في البحرين عام ١٩٨٢.

- إنشاء شركة الاستثمار الصناعي في الخليج (ش. إ. ص. خ.).

وغير ذلك من المبادرات الرامية إلى دفع مفهوم «المواطنية الاقتصادية» إلى الأمام بما يتيح حرية التداول والإقامة والعمل. لكن مجلس التعاون الخليجي لم ينجح، بصورة عامة، بدفع عملية التكامل الاقتصادي بوتائر مضطردة. صحيح أن توحيد معدلات الصرف - بين جميع العملات - أحرز بعض التقدم، وأنّ استثمارات مجلس التعاون الخليجي صار بوسعها، بصورة خاصة منذ عام ١٩٨٨، أن تستفيد، بالشروط نفسها، من القروض المصرفية في جميع الدول الأعضاء. وصحيح أيضاً أن المجلس أخذ ينسّق بين التعرفات الجمركية المفروضة على المنتوجات الآتية من بلدان لا تنتمي إلى مجلس التعاون الخليجي. فالمقصود بذلك فرض رسوم حدّها الأدنى ٤ بالمئة ولا يتجاوز حدّها الأقصى ٢٠ بالمئة. فضلاً عن ذلك، أُعفيت المنتوجات الحيوانية والزراعية والمواد الأولية، منذ عام ١٩٨٢، من كل الرسوم الجمركية.

لكن الواقع أنه لم توضع بعد استراتيجيا جماعية فعلية للتنمية الإقليمية. فوطأة العوامل المجتمعية - التاريخية، وتوفُّر الأموال دون مشقّة في الحصول عليها، والخشية من أن تسيطر الدولة الأقوى على سائر الدول، وتشابه البنى الاقتصادية، كلها تشكل عوائق في وجه تعميق عملية التكامل.

بهذا الصدد ينقل لنا أوليڤييه دالاج واقعة طريفة: «أضرب القصّابون في البحرين عام ١٩٨٧ احتجاجاً على منافسة القصّابين السعوديين لهم «منافسة غير مشروعة» إذ يستفيدون من أسعار مدعومة من قبل الدولة، الأمر الذي اضطر حكومة البحرين إلى زيادة دعمها لبعض المنتوجات الغذائية»[١٢].

---

(١٢) Lage, «Le Conseil de coopération du Golfe: Menace d'implosion?,» p. 35.

٢ ـ التعاون في مجال الأمن والتكامل العسكري

كان لمحاولة اغتيال أمير البحرين (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١) قوة الحافز المنشط. فقد انتهزت العربية السعودية هذه الفرصة لتُقنع شركاءها بالتوقيع على «معاهدة الأمن الداخلي». فاجتمع وزراء الداخلية الستة في الرياض منذ شباط/فبراير ١٩٨٢ للتنسيق بين نشاطاتهم، خصوصاً ما يتعلق منها بأجهزة الشرطة. ثم إن تصاعد وتيرة الاعتداءات المسلحة في الكويت (١٩٨٣ ـ ١٩٨٦)، وازدياد الوطأة الإيرانية بعد احتلال الفاو في شباط/فبراير ١٩٨٦، كان لهما أن يدفعا أمير الكويت إلى تعليق الدستور وحلّ البرلمان والانضمام إلى اتفاقية الأمن الداخلي.

أما على الصعيد العسكري، فإن بلدان الخليج مضت، كلٌ على حدة، باعتماد أقصى سياسات التسلّح. فصُرفت مليارات الدولارات لشراء الأسلحة المتطورة من جميع المصادر. وذهبت الكويت إلى حد اقتناء الصواريخ السوفياتية بعد أن رفض الأمريكيون بيعها صواريخ «ستنغر» عام ١٩٨٤. كما إن طول فترة حرب الخليج دفعت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تكثيف مشاوراتها العسكرية.

منذ العام ١٩٨٣، أخذت القوات المسلحة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تنظّم مناورات مشتركة تحت اسم «درع الصحراء». ومنذ قمة الكويت (١٩٨٤) تقرّر إنشاء قوة انتشار عسكرية مشتركة (قوامها ١٠٠٠٠ رجل) بقيادة سعودية على أن يكون مقرّ قيادتها العامة في حفر الباطن.

لكن حرب الخليج الأخيرة كشفت عجز هذه القوات عن مواجهة الاعتداء الخارجي بمفردها، وبرهنت لمن كان بحاجة إلى برهان، على الهشاشة العسكرية لبلدان الخليج، وأبرزت معالم الوضع البائس الذي يعيشه هذا النادي الخاص بالإمارات الغنية التي تضطر دائماً وأبداً إلى الاستعانة بخدمات القوى الخارجية من أجل المحافظة على بقائها في وسط معادٍ لها.

منذ حرب الخليج الثانية (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٩١) صارت المخاطر الجديدة تهبّ على بلدان مجلس التعاون الخليجي من جهة إيران بشكل خاص.

والواقع أن تفكك الامبراطورية السوفياتية (١٩٩١ ـ ١٩٩٢) وتلاشي قوة الخصم العراقي (١٩٩١ ـ ١٩٩٢) دفعا بإيران إلى واجهة المسرح الإقليمي، بأن وسّعا هامش مناوراتها. وربما كان لهذا المناخ الجديد أن يجعل إيران، في السنوات القادمة، قوة إقليمية فعلية تسعى إلى إيجاد محاور نفوذ جديدة ومرتكزات جديدة. هكذا سعت إيران إلى اختراق الأوساط السنّية العربية (السودان، مثلاً)، وإلى تنصيب نفسها عرّاباً لجبهة رفض جديدة[١٣] تُدين المفاوضات الاسرائيلية ـ العربية الجارية الآن، وذلك باسم فلسطين ـ

---

(١٣) يشهد على ذلك تنظيم إيران لـ «ندوة التضامن مع الشعب المسلم في فلسطين»، ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١.

وهي دار من ديار الإسلام - والقدس، ثالث المدن الإسلامية المقدسة[١٤].

كان يُفترض بأزمة الخليج، ثم بحربه، أن يُقنعا بلدان مجلس التعاون الخليجي بإعادة النظر في خياراتها الاستراتيجية. والواقع أن هذه البلدان التي اجتمعت في قمة الدوحة، قبل زهاء أسبوعين من بداية الهجوم على العراق، طرحت فكرة اللجوء إلى «تدابير أمنية» تشارك فيها القوى الإقليمية الكبيرة: إيران، تركيا، باكستان. ثم إنها وقّعت مع مصر وسوريا، في ٦ آذار/مارس ١٩٩١، بيان دمشق الشهير الذي نصّ على تمركز بعض قوات هذين البلدين فوق أراضيها.

ولكن ما إن خمدت نيران الحرب حتى صارت فكرة البنية الأمنية الإقليمية في خبر كان، وصار بيان دمشق في طيّ النسيان[١٥].

والحال، أن بلدان مجلس التعاون الخليجي سرعان ما وجدت نفسها تتعرّض لضغوط شديدة من جهة إيران، بل أيضاً من جهة تركيا، وحتى من جهة باكستان، وهي دول كانت قد رأت في بيان دمشق انتقاصاً من دورها في التدابير الأمنية الإقليمية[١٦]. كما إن الولايات المتحدة لم تنظر هي الأخرى بعين الارتياح إلى الوجود السوري - المصري العسكري في الخليج. وفي داخل مجلس التعاون الخليجي نفسه، لم تُبدِ الكويت أيّ حماس لوضع البيان المذكور موضع التنفيذ. أما عُمان فقد تولّت الدفاع عن المساهمة الإيرانية في أيّ تدبير من التدابير الأمنية[١٧].

في ظل هذه الظروف عمدت مصر وسوريا إلى سحب قواتهما، الأمر الذي لاقى لدى إيران والولايات المتحدة وبلدان مجلس التعاون الخليجي ارتياحاً ضمنياً لم يكن يخفى على اللبيب. ومنذ ذلك الحين، عاد أمن الخليج يتنظّم، كسابق عهده، خارج النظام الإقليمي العربي.

هكذا فضّلت بلدان مجلس التعاون الخليجي، بدلاً من الاعتماد على النظام الإقليمي الجديد المبني على التشاور بين جميع الفرقاء المعنيين، أن تعقد اتفاقيّات دفاعية مع الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا. ومن الطبيعي أن يرحّب الغرب بهذه اللعبة، طالما أنه يرى فيها مجالاً لعقد صفقات عسكرية يسيل لها اللعاب.

هكذا اقترن الخبث الغربي بقصور النظر لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي التي

---

(١٤) قـارن: IFRI, «Emergence de deux pays charnières: La Turquie et l'Iran,» dans: *Ramses 1993* (Paris: Dunod, 1992), pp. 119-125.

(١٥) Walid Khalidi, «The Gulf Crisis: Origins and Consequences,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 20, no. 2 (Winter 1991).

(١٦) وحيد عبد المجيد، «مجلس التعاون والنظام العربي،» **الخليج**، ١/١٠/١٩٩١.

(١٧) هدى ميتكيس، «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع، والتحديات، والآفاق،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٨ (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ١٠٠.

يبدو أنها لم تفهم بعد ما تحفل به دروس التاريخ ومقتضيات الجغرافيا[18].

فبتنا، والحالة هذه، نشهد طرحاً مبعثراً لمسألة الأمن، يسعى بموجبه كل بلد إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة قبل كل شيء. وهذا أمر يصحّ بشكل خاص على القوّتين الكبيرتين في الخليج: العربية السعودية وإيران.

إن العربية السعودية بلاد لها القليل من التاريخ والكثير من الجغرافيا. وعلى الرغم من ذلك، فحين ينظر القادة السعوديون إلى خارطة بلادهم الجغرافية يرون فيها مشروعاً لم يكتمل بعد. وهم لا يزالون يلومون الانكليز، حتى اليوم، لأنهم كبحوا جماح ابن سعود وحالوا بينه وبين اكتساح شبه الجزيرة بأسرها[19]. لذا كانت العلاقة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى وشقيقتها السعودية الكبرى مشوبة دائماً بنوع من الريبة، أو من الحذر على الأقل.

إن إعادة تنشيط الخلافات الحدودية منذ نهاية حرب الخليج هي الوسيلة التي تعتمدها العربية السعودية من أجل تثبيت هيمنتها الإقليمية. ولعل الخلاف السعودي ـ القَطَري هو أكثر الخلافات دلالة على هذا الصعيد.

صحيح أن الخلاف بين البلدين قديم العهد، لكنّ العودة إلى تفعيله مؤخراً أمر حافل بالدلالة. والحال أن هذا الخلاف يدور حول بقعة من الأرض تقع بين الإمارات العربية المتحدة وقطر كانت قد تخلّت عنها الإمارات المذكورة للعربية السعودية عام ١٩٧٤. فبنت عليها السعودية قاعدة بحرية (في مدرّج خور أُديد) وأقامت فيها مركزاً جمركياً. أما قطر فقد أقامت ـ إعراباً منها عن عدم رضاها عن هذا الأمر ـ مركزاً حدودياً في خافوس، وتوجّهت إلى إيران تطلب منها دعماً لمطالبها. ضمن هذه الأجواء وقعت حادثة خافوس التي قُتل فيها أربعة جنود قطريين، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ومنذ ذلك الحين قاطعت قطر اجتماعات مجلس التعاون الخليجي، ثمّ تمّت المصالحة في النهاية بناءً على وساطة الرئيس المصري. فعُقدت اتفاقية لمصلحة قطر، لكنها «أجبرت» عملياً بالمقابل، على وضع حدّ لغزلها مع إيران. وكما يقول أوليڤييه دالاج بصورة قاطعة بعض الشيء: «فإن السعوديين يرون أن هناك ثمناً ينبغي أن يُدفع: فعلى قطر أن تكفّ عن التصرّف كما لو كانت بلداً مستقلاً عن جاره الكبير»[20].

لكن استعانة العربية السعودية والخليج بالقوات الأجنبية، ولا سيّما الغربية، أسهم في تقليص النفوذ السعودي لدى الأصوليين السنّة الذين رأوا في تمركز القوات الأجنبية

---

(١٨) بهذا الصدد تشكل الأحداث الأخيرة تكذيباً صارخاً لمسلمات الكتاب الذي أصدره جون سندويك: Sandwick, ed., *The Gulf Cooperation Council: Moderation and Stability in an Interdependent World.*

(١٩) قارن: Olivier da Lage, «Illusion sécuritaire collective sans l'Iraq et l'Iran,» *Le Monde diplomatique* (février 1992), p. 5.

(٢٠) المصدر نفسه.

على الأراضي السعودية كفراً وخرقاً للمقدسات. فعمدت إيران بمهارة شديدة إلى الحلول محل السعودية في هذا المجال.

ضمن هذا السياق الجديد، يرى بعضهم في رفض مجلس التعاون الخليجي المساهمة الإيرانية في اتفاقية أمن الخليج نوعاً من الإهانة. لذا ينتظر أن تردّ إيران بطرق عديدة لكي تُثبت أن لا مجال لتجاهل وجودها بعد اليوم. فنراها تلجأ، على الأرض، إلى ضرب من الضمّ البطيء لجزيرة أبو موسى (التي كانت قد اجتاحتها عام ١٩٧١، لكنها وُضعت تحت إدارة مشتركة بين إيران والشارقة). وقد أثار ذلك احتجاجاً عاماً من قبل بلدان الخليج وفي أوساط جامعة الدول العربية. لكنّ رفسنجاني ردّ على المحتجّين العرب، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، بتهديد مفاده: «عليكم، للوصول إلى هذه الجزر، أن تخوضوا بحراً من الدم»[٢١].

خارج الخليج، تسعى إيران إلى اختراق الأوساط السنيّة العربية. والواقع أن طموحات إيران لاقتحام الأوساط السنية العربية كانت تصطدم، قبل أزمة الخليج، بالنشاط السعودي الشديد، لكننا نشهد الآن تبلور استراتيجيا إيرانية حقيقية تغطّي الخليج وسائر المنطقة العربية.

وقد يكون لهذه الاستراتيجيا أن تقترن بسياسة نشطة قوامها الالتفاف على العربية السعودية من جهة اليمن الذي ساءه طرد أبنائه المهاجرين من بلدان الخليج، بل إنها قد تلتفّ عليها من جهة الأردن. وليس من المستبعد أن تعمد إيران إلى بعث مطالبها الحدودية القديمة في الخليج، وهو ما يعني أن الخطر الجديد الذي يلوح في الأفق هو قبل كل شيء، خطر إيراني.

لكن العراق هو الآخر لم يقل كلمته الأخيرة بعد. فالامتهان المستمر لكرامة هذا البلد المدمى، وعدم اكتراث بلدان الخليج بآلام الشعب العراقي، لا تبشّر بالخير. ان بلدان مجلس التعاون الخليجي تبرهن عن قصور شديد في النظر إذا هي استمرت في اتّباع سياستها الانتقامية والحاقدة تجاه العراق، بينما يُفترض بالجغرافيا وبالواقعية السياسية أن تدفعها، بالعكس، إلى تضميد الجراح وإلى العمل على استعادة الحوار مع البلدان العربية الأخرى، بما فيها العراق. ثم إن تحالف بلدان مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة لا يسعه أن يكون تحالفاً نهائياً. أما العراق فسيظل جاراً لها، اللهم إلا إذا طرأ انقلاب جغرافي سياسي لا قبل ولا قدرة لنا برصد معالمه. بيد أن منظمة الأمم المتحدة، إذ أقرّت ترسيماً جديداً للحدود العراقية ـ الكويتية يراعي مصلحة الكويت بصورة واضحة (تراجع الحدود مسافة ٦٠٠ متر، الأمر الذي يتيح للكويت رصد عدد من الآبار النفطية في حقل الرميلة وفي جزء من المدينة العراقية المرفئية أم القصر) وبتواطؤ مشترك مع الكويت والولايات المتحدة، ربما تكون قد زرعت البذور اللازمة لنزاع مقبل.

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥.

الفصل الثالث

التنمية الاقتصادية في الإمارات النفطية

(١٩٧٠ ـ ١٩٩٢)

تمحورت الحياة الاقتصادية في بلدان الخليج، منذ عقدين حتى الآن، حول مصدر وحيد للدخل هو النفط. لكن النفط، خلافاً للصناعة والزراعة، ليس بالمحصول الذي يمكن تجديد إنتاجه. فهو من حيث تعريفه، يشكل مصدراً نضوباً، بمعنى «إن استخراج البرميل الواحد يقلّل من عدد البراميل التي يمكن استخراجها في المستقبل»[1].

والنتيجة المنطقية لكل ذلك بسيطة: فإذا لم يحصل تحويل للعائدات النفطية إلى مورد جديد للمحاصيل التي يمكن تجديد انتاجها، فإن البحبوحة النفطية آيلة إلى زوال، كما كانت الحال في ما مضى بالنسبة إلى ثروة اسبانيا عند اكتشافها أمريكا.

فهل وعت البلدان النفطية فداحة الخطب وعملت بالفعل على تحويل «ثروتها الطارئة» إلى تنمية اقتصادية دائمة؟ للإجابة عن هذا السؤال، يُستحسن بنا أن نقسم العقدين الأخيرين إلى مرحلتين: مرحلة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) ومرحلة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٢).

أولاً: مرحلة المدّ النفطي (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥)

لم تكن المداخيل النفطية لبلدان الخليج العربي الستة تتجاوز عام ١٩٧٠، أي في بداية هذه المرحلة، ٣ مليارات دولار. لكنّ تضاعف أسعار النفط أربع مرات (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) صبّ في صناديق الدول المذكورة مبالغ مالية خيالية. هكذا انتقلت المداخيل النفطية للعربية السعودية من ٢٣ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٧٥,٨ مليار عام ١٩٨٢.

---

(١) Muhammad G. Rumaihi, *Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf*, translated by James Dickins (London: Al Saqi Books, 1986), p. 39.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

المداخيل النفطية لبلدان الخليج الأربعة الأعضاء في الأوبيب

(بملايين الدولارات الجارية)

البلد	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٢	١٩٨٥
الكويت	٠,٧	٨,١	١٠,٠	٩,٩
قطر	٠,٢	١,٧	٤,٢	٢,٩
الإمارات العربية المتحدة	٠,٤	٦,٧	١٦,٠	١١,٨
العربية السعودية	٢,٣	٢٧,٨	٧٦,٠	٣٢,٨

المصادر: بالنسبة إلى السنتين ١٩٧٠ و١٩٧٥، احتسبت من: International Monetary Fund (IMF), *IMF International Financial Yearbook Statistics* (Washington, D. C.), (Annual).

أما بالنسبة إلى السنتين ١٩٨٢ و١٩٨٥ فقد احتسبت من: ESCWA, *Developments in the External Sector of the ESCWA Countries, 1975-1985* (December 1985), table II. 2, p. 28.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

البلدان المصدرة للنفط(*)

	النسبة المئوية للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات		النسبة المئوية للصادرات النفطية من إجمالي الإنتاج المحلّي		النسبة المئوية للمنتوجات النفطية من إجمالي الإنتاج	النسبة المئوية للمداخيل النفطية من مداخيل الحكومة
	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٧٩	١٩٧٩
العربية السعودية	٩٩,٧	٩٩,٨	٧٩,١	٥٩,٩	٦٢,٢	٩١,٢[٢]
الكويت	٩٦,٩	٩٤,٥	٧٨,٧	٧٦,٠	٧٢,١	٨١,٨[٢]
الإمارات العربية المتحدة	٩٨,٧	٩٤,٣	٨٥,٠	٦٨,٦	٦٩,٥	٩٥,٧
قطر	٩٨,٢	٩٤,٩	٨٧,٤	٧٧,٤	٧٩,٠	٩٣,٧
عُمان[١]	٩٩,٩	٨٩,٦	٧٠,٣	٦٣,٧	٦٣,٨	٨٥,٧
البحرين	٣٢,١	٣١,٢	٢٩,٢	ـ	٣٢,٨[٣]	٧٧,٠
عائدات أولية غير النفط	٤٥,٤	٥٠,٧[٣]	١٨,٠	١٧,١[٣]		

(*) Muhammad G. Rumaihi, *Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf*, translated by James Dickins (London: Al Saqi Books, 1986), p. 40.

(١) صادرات النفط الصافية.

(٢) ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠.

(٣) نسبة المصدّر الأساسي المفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: International Monetary Fund, *Global Financial Statistics*, Reports and Estimates of the Committee of the International Monetary Fund.

خلال هذه المرحلة الأولى شكل النفط نسبة مرتفعة جداً من إجمالي الصادرات والإنتاج المحليّ ومداخيل الحكومات. والملفت للنظر خلال هذه المرحلة كلها أن المداخيل النفطية قد فاضت عن امكانية استيعاب مختلف البلدان، مما ولّد، والحالة هذه، ظاهرة لا مثيل لها من «الفوائض النفطية» التي كان يعاد تشغيل القسم الأكبر منها في الأوساط المالية الغربية. هكذا وصل مجموع الفوائض التي أعيد تشغيلها، حتى عام ١٩٨٥، إلى ما يتراوح بين ٢٠٠ و٢٥٠ مليار دولار بالنسبة إلى الأموال العامة، وإلى ما يزيد على ١٠٠ مليار دولار بالنسبة إلى الأموال الخاصة.

هذا على الرغم من سياسة الاستيراد المحمومة. فقد تحوّل كل بلد من بلدان الخليج، إبان هذه المرحلة، إلى «الدورادو» جديدة، يذرعها رجال الأعمال مختلفو الجنسيات طولاً وعرضاً ويوقّعون فيها عقوداً بالمليارات، فنبتت المشاريع كما ينبت الفطر. واستورد القوم كل شيء، خصوصاً ما كان من آخر طراز، وكان جديداً لماعاً، وباهظ الثمن. فنجم عن ذلك تدهور بالغ الدلالة في نسبة الواردات إلى الصادرات. هنا أيضاً نجد أن حالة العربية السعودية نموذجية ومعبّرة، إذ إن نسبة الوارد إلى الصادر تدنّت فيها، خلال عشر سنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، من ٧,١ إلى ١,٢.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

نسب الواردات إلى الصادرات في الخليج، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
العراق	١,٠٢	١,٦٤	٠,٦٥
مجلس التعاون الخليجي			
البحرين	٠,٩٩	١,٠٩	٠,٣١
الكويت	٣,٨٤	٣,١٢	١,٤٤
عُمان	٢,١٦	٢,١٦	١,٣١
قطر	٤,٤٦	٤,١٥	٣,٣٩
العربية السعودية	٧,١٦	٣,٦٤	١,٢١
الإمارات العربية المتحدة	٢,٤٣	٢,٥١	٢,٦٢

المصـــدر: ESCWA, *Developments in the External Sector of the ESCWA Countries, 1975-1985*, table no. II. 1, p. 28.

لكن تدهور نسبة الصادرات إلى الواردات لا ينبغي أن يُعزى إلى معدلات الواردات المرتفعة فقط، إذ إن الطلب العالمي على النفط قد تقلّص كثيراً هو الآخر منذ الصدمة النفطية الثانية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠). فانتقل من القمة التاريخية التي وصل إليها، وبلغت ٥٢,٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩، إلى ٤٥,٦ مليون فقط عام ١٩٨٥. فتأثرت بذلك صادرات بلدان

الخليج من النفط، وبالتالي مستوى مداخيلها. هكذا هبطت المداخيل النفطية للعربية السعودية من ٧٦ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى زهاء ٣٢ مليار دولار عام ١٩٨٥.

لقد انعكس تدنّي الأسعار النفطية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) هبوطاً مقابلاً في المداخيل. لكن الواردات ظلت مستمرة بوتيرة متصاعدة طيلة العام ١٩٨٢، لتعود فتتناقص بما يتراوح حول نسبة ١٠ بالمئة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٥. لقد تناقصت حصة بلدان الخليج من الصادرات العالمية، فانتقلت من زهاء ٧ بالمئة إلى ٣,٥ بالمئة عام ١٩٨٥، لكن حصّتها من الواردات العالمية بقيت على حالها، فظلّت تتأرجح حول نسبة ٣,٥ بالمئة.

وعلى الرغم من الصدمة النفطية المضادّة التي بدأت عامي ١٩٨١ و١٩٨٢، فإن هذه المرحلة الأولى (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) قد دفعت إجمالي الإنتاج الداخلي إلى مستويات منقطعة النظير، فنقلته من قيمة بسيطة لا تتخطّى ١٠ مليارات دولار عام ١٩٧٠ إلى نحو ١٦٨ ملياراً بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة عام ١٩٨٣، وإلى نحو ١٥٠ ملياراً عام ١٩٨٥. أما معدّل التعاظم في الناتج المحلي الإجمالي فقد ظلّ من رقمين طيلة الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨١)، ولم يأخذ بالتناقص إلا عام ١٩٨٢، بل إنه صار سلبياً بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٥ بالنسبة إلى بعض البلدان، كالعربية السعودية (ـ ١٢ بالمئة كمتوسط بالأسعار الجارية، و – ٥٥ بالمئة بالأسعار الثابتة).

الجدول رقم (٣ ـ ٤)

معدل التعاظم في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

البلد	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
العربية السعودية	٣٤,٩	٠,٧٩	ـ ٢٠,٨٧	ـ ١٠,٦٠	ـ ٨,٦٠
الإمارات العربية المتحدة	٧,٠	ـ ٧,٣٢	ـ ٧,٠٧	ـ ١,٦	ـ ٦,٦
عُمان	٢٠,٦٩	٤,٩٤	٤,٨٣	١٠,٥٠	١٣,٠
الكويت	ـ ٩,٥	ـ ١٠,٩٨	٦,٩٥	٤,٥٠	ـ ٩,٦
البحرين	١٣,٢٥	٨,٠٩	٤,٣٦	٥,٥	١,٠

المصـــدر: Henry T. Azzam, *The Gulf Economies in Transition* (London: Macmillan Press, 1988), p. 1.

وإذا كان الناتج المحلي الإجمالي بالرأس الواحد قد شهد تراجعاً طفيفاً (١٩٨٣ ـ ١٩٨٥)، فقد ظلّ على الرغم من ذلك مرتفعاً جداً بالقياس على المنطقة، بل بالمقارنة بالكثير من البلدان المصنّعة.

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

الناتج المحلي الإجمالي بالرأس الواحد في الخليج: ١٩٨٤ [أ] ـ ١٩٨٥ [ب] (بالدولار)

البحرين	١٢,٢٦٢ [ب]
الإمارات العربية المتحدة	٢٣,٣٠٠ [أ]
الكويت	١٤,٠٠٠ [ب]
قطر	٢٠,٦٠٠ [أ]
العربية السعودية	١٠,٨٣٣ [أ]
عُمان	٨,٤٥٦ [ب]
العراق	٢,٩٨٣ (١٩٨٢)
على سبيل المقارنة:	
اليمن الشمالي	٥١٠ [أ]
اليمن الجنوبي	٥٦٠ [أ]

المصدر: *L'Etat du monde* (Paris: La Découverte, 1986), pp. 282-283, et Iraq, p. 374.

أما بالنسبة إلى بنية الإنتاج فقد ظلّ استخراج الهيدروكربورات يُشكّل القطاع الرئيسي، ممثلاً ٤٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٣ و٣٦,٦ بالمئة عام ١٩٨٥. وبقيت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي لا تكاد تذكر، متراوحة بين ٠,٧ بالمئة في الكويت و٣,٤ بالمئة في العربية السعودية عام ١٩٨٥. أما القطاع الصناعي فقد تحسنت حصته تحسُّناً طفيفاً في أواخر المرحلة المذكورة، فانتقلت من ٧,٥ بالمئة عام ١٩٨٤ إلى ٨,٥ بالمئة عام ١٩٨٥.

وحقّق بعض البلدان إختراقاً ملحوظاً في حقلي الخدمات والنقل، كالمصارف والتأمين وتصليح السفن (البحرين)، والسفر والترانزيت (البحرين والإمارات)، وتطوير الأساطيل التجارية (الكويت).

هكذا تميزت مرحلة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٥)، على وجه الإجمال، بازدياد لا سابق له في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بالرأس الواحد. كما تراكمت الفوائض النفطية وأعيد تشغيلها، وأُنشئت البنية التحتية اللازمة، واستُهلّ ضرب من التنويع الصناعي على الرغم من أنه ظلّ محصوراً بالدرجة الأولى في عمليات التصنيع من تحت، لا سيما في قطاع التكرير والبتروكيمياء.

لكن هذه المرحلة أظهرت في الوقت نفسه وجه المدالية الآخر، أعني تعاظم الهشاشة التي تشكو منها اقتصادات بلدان الخليج من جرّاء تبخّر الأسعار، وتقلّب معدلات صرف الدولار (وهي العملة التي تُحرّر بها أسعار النفط)، وتذبذب الطلب على النفط. فلا عجب، في ظل هذه الشروط، إذا رأينا بلدان الخليج تراكم الفوائض المالية

في البداية (١٩٧٣ ـ ١٩٨١) ثم تقع في العجز بعد ذلك (١٩٨٢ ـ ١٩٨٥).

الجدول رقم (٣ ـ ٦)

ميزان الحسابات الجارية في مجلس التعاون الخليجي (بملايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(*)
العربية السعودية	٣٨٣٦٠	-١٠٤٠	-١٦٠٦٦	١٩٠٤٣	-١٧٥٠٠	-٢٠٠٠٠
الكويت	١٤٦٨٠	٥٠١٠	٥١٢٠	٥٥٧٠	٤٤٠٠	٢٧٥٩
الإمارات العربية المتحدة	٩٢١٠	٧٠٠٠	٥٦٢٠	٧١٣٠	٧٠٨٠	٣٨٠٨
قطر	٢٣٨٠	١١٣٠	٣١٠	١٢٠٠	١٠٠٠	-١٩٢
عُمان	١٣٦٠	٥٥٠	٣٥٩	١٠٧	١١٠	-٦٤
البحرين	٥٥٠	٦٤٠	١١٧	-١٠٤	٦٠٩	٥٠
المجموع	٦٦٥٤٠	١٣٢٩٠	-٤٥٤٠	-٥١٤٠	-٤٣٠١	-١٣٦٣٩

(*) تقديرات (projections).

(**) Azzam, Ibid., p. 9.

المصادر: International Monetary Fund (IMF), *IMF International Financial Statistics* (April 1986), and Gulf Cooperation Council, Central Banks and Monetary Agencies Annual Reports, 1983, 1984 and 1985.

ثانياً: مرحلة الصدمة المضادّة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)

امتازت هذه المرحلة بانهيار الأسعار النفطية عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦. والحال أن الأزمتين النفطيتين اللتين حصلتا عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ وعامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، قد أفضتا إلى تحولات عميقة في سوق الطاقة على الصعيد العالمي: تقلّص حصة النفط من استهلاك الطاقة، وتقلّص الكثافة الطاقية في النشاط الواحد، والاقتصاد في استهلاك الطاقة، وتعدّد محاور العرض النفطي.

إن منظمة الأوبيب التي كانت تتحكّم بـ ٥٣ بالمئة من الإنتاج النفطي العالمي عام ١٩٧٣، وبـ ٤٨ بالمئة منه عام ١٩٧٩، لم تعد تضخّ إلا برميلاً واحداً من ثلاثة (٣٣ بالمئة) عام ١٩٨٥. لذا سعت الأوبيب، تداركاً لتقهقر أوضاعها، إلى استعادة حصّتها السابقة من السوق النفطية، وذلك بأن عمدت، بدفع من العربية السعودية، إلى كسر الأسعار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. فحُدّد السعر الوسطي للبرميل، عام ١٩٨٦ بـ ١٥ دولاراً، قبل أن يعود فيرتفع إلى ٢٠ دولاراً في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، ثم إلى ٢٢ دولاراً في تموز/يوليو ١٩٩٠ عشيّة اجتياح الكويت من قبل القوات العراقية.

غير أن الاستقرار النسبي الذي شهدته الأسعار النفطية لم يسمح بالتعويض عن هبوط الطلب المتّجه نحو بلدان الخليج. فمقارنة المداخيل إبّان هذه المرحلة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) يتضارب أيما تضارب مع المستويات التي بلغتها إبّان المرحلة السابقة. هكذا بلغ

مجموع مداخيل البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٧، ٣٧ مليار دولار، مقابل ١٧٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، أي بهبوط قدره ٧٥ بالمئة. وقد استمرّ هذا الهبوط عام ١٩٨٨ (٣٥ مليار دولار)، ثمّ عام ١٩٨٩ (٣٤,٢ مليار دولار). وشهد تحسُّناً طفيفاً عام ١٩٩٠ (زهاء ٤٠ مليار دولار).

الجدول رقم (٣ ـ ٧)

الإنتاج (بملايين البراميل يومياً) والمداخيل في مجلس التعاون الخليجي (بملايين الدولارات)

البلد	١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨		١٩٨٩ (تقديرات)	
	إنتاج	مدخول	إنتاج	مدخول	إنتاج	مدخول	إنتاج	مدخول
العربية السعودية	٤,٧٠٠	١٦,٧٠٠	٤,٢٠٠	١٩,٨٠٠	٥,١٠٠	١٨,٨٠٠	٤,٥٠٠	١٨,٢٠٠
الكويت	١,٢٠٠	٥,١٠٠	١,٢٠٠	٦,٨٠٠	١,٥٠٠	٦,٦٠٠	١,٢٠٠	٥,٨٠٠
الإمارات العربية المتحدة	١,٣٠٠	٤,٣٠٠	١,٤٠٠	٥,٢٠٠	١,٤٠٠	٤,٣٠٠	١,٤٠٠	٤,٤٠٠
قطر	٠,٣٠٠	١,٦٠٠	٠,٢٩٠	٢,٠٣٠	٠,٣٠٠	١,٧٠٠	٠,٣٠٠	١,٩٠٠
البحرين	٠,٠٤٠	٠,٦٥٠	٠,٠٤٠	٠,٦٦٠	٠,٠٤٠	٠,٥١٠	٠,٠٤٠	٠,٥٦٠
مجموع مجلس التعاون الخليجي	٨,٢٤٤	٣١,٠٠٨	٧,٧٥٢	٣٧,٨٠٤	٩,٠٥٠	٣٥,٠٥٧	٨,٠٥٠	٣٤,٢٢٣
(للمقارنة) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)	١٢,٦٥٧	٥١,٨٠٠	١٢,٨٦٩	٦٣,٢٠٠	١٣,٨٤٣	٦٠,٢٠٠	-	-

المصدر: *Pétrole et gaz arabes* (1 juin 1989).

على الرغم من هذا الانعطاف المفاجئ في الوضع، ظلّت بلدان مجلس التعاون الخليجي، بمجموع سكانها الذي يقلّ عن ٢٢ مليون نسمة، تتوفّر عام ١٩٩٠ على ناتج محلي اجمالي بالنسبة إلى الفرد الواحد من أرفع الإنتاجات في العالم، كما ظلت تستأثر بما يناهز ٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، بينما لا تزيد نسبة سكانها على ١٠ بالمئة من مجموع السكان العرب.

الجدول رقم (٣ ـ ٨)

الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٠٠ ـ ١٩٩١

بلدان مجلس التعاون الخليجي	السكان (بالملايين)	الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	الناتج المحلي الإجمالي/ الفرد الواحد (بالدولار)
العربية السعودية	١٥,٤٤	١١٤,١٥ (١٩٩١)	٧٣٩٣
البحرين	٠,٥٣	٣,٧٢ (١٩٩١)	٧٠١٩
الإمارات العربية المتحدة	١,٦٢	٣٢,٤٢ (١٩٩١)	٢٠٠١٠
الكويت	٢,٢٠	٣٣,٠٩ (١٩٨٩)	١٦١٦٠ (١٩٨٩)
عمان	١,٥٦	١٠,٣٩ (١٩٩١)	٦٦٦٣
قطر	٠,٥١	٧,٦٦ (١٩٩١)	١٥٠٢٩
المجموع	٢١,٨٦	٢٠١,٤٣	+/- ١٢٠٠٠ كمعدل وسطي
مجموع البلدان العربية	٢٣٠٠٠٠	٤٠٠	+/- ١٠٠٠ كمعدل وسطي
النسبة المئوية بين مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية	٩,٥ بالمئة	٥٠,٠١ بالمئة	

المصـــــادر: *L'Etat du monde, 1993* (Paris: La Découverte, 1992), et *Rapports économiques arabes, 1988-1990* (1991).

هكذا كان لمصر التي تضمّ ربع السكان العرب أن تكتفي، عام ١٩٩٠، بنسبة ١٥ بالمئة (٣١,٣٨ مليار دولار) من الناتج المحلي الإجمالي العربي. كما إن المقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد تكشف هي الأخرى عن عمق الهوّة إلتي أوجدها الريع النفطي بين العرب، إذ يتبيّن أن الفرد الواحد من أبناء الإمارات، بما يتوفر له من ناتج محلي اجمالي قيمته ٢٠٠٠٠ دولار، هو أغنى ٣٣ مرة من نظيره المصري، وأغنى ٥٦ مرة من نظيره السوداني (٣٢٠ دولار عام ١٩٨٩).

هكذا نشأ، في البلدان العربية، تفاوت شديد بين الذين يتوفّرون على موارد ماليّة ومداخيل بالرأس الواحد شديدة الارتفاع، وبين سائر الآخرين. فانشغل الأولون بمشكلات تشغيل الموارد المذكورة وتسييرها، بينما انهمك الآخرون بمشكلات بقائهم على قيد الحياة (مثال ذلك مجاعات السودان والصومال، التي تعود أيضاً إلى الحروب الأهلية التي تعيث فساداً في هذين البلدين).

وعلى الرغم من ذلك، فقد اضطرت بلدان الخليج، خلال المرحلة التي نحن بصددها، إلى «شدّ الحزام». فإذا كانت صادراتها عام ١٩٨٠ كافية لها لسدّ نفقات ثلاث سنوات من الاستيراد، فإن هذه الصادرات أصبحت، عام ١٩٩٠، غير كافية إلا لتغطية نفقات ١٣ أو ١٤ شهراً من الاستيراد.

لكن الجدّة تكمن بشكل خاص في عجز الميزان التجاري. هكذا سجّلت العربية السعودية، للمرة الأولى، عجزاً كبيراً وصل إلى ما يتراوح بين ١٥ و٢٠ ملياراً سنوياً.

فاضطُرّت من أجل سدّ هذا العجز إلى سحب بعض أموالها الخارجية. وتقدّر قيمة هذه الأموال المسحوبة، بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٠، بنحو ٥٠ مليار دولار. فكان من الممكن امتصاص ذيول الأزمة بفضل صمّام الأمان الذي شكّلته الفوائض المتراكمة إبان المرحلة السابقة. وعلى الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، استمرت هذه البلدان في استثمار الأموال، خصوصاً في قطاعي التكرير والبتروكيمياء. فكانت طاقتها التكريرية تدور عام ١٩٩٠ حول ٥ ملايين برميل يومياً، بينما كانت المركّبات البتروكيميائية قد شرعت بالإنتاج. وفي أواخر عام ١٩٩٠، كان بوسع بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تصرّف في الأسواق زهاء ٥ ملايين طن من المنتوجات البتروكيميائية، و٤,٥ ملايين طن من الأسمدة. بالمقابل، تباطأ النشاط في القطاعات الأخرى، خصوصاً في قطاعَيْ البناء والبنى التحتية، وذلك نظراً إلى تقليص النفقات العامة، ونظراً إلى أن الجانب الأكبر من تجهيز هذه البلدان كان قد أنجز.

هكذا تكون المرحلة الثانية من التاريخ الاقتصادي الحديث لبلدان الخليج قد أسفرت عن حصيلة لا تدعو إلى التفاؤل الشديد: انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الفعلي مع تحسُّن بسيط طرأ عليه في أواخر المرحلة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٠)، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (حتى عام ١٩٨٧)، وتدنّي النفقات العامة، وانتهاء «طبيعي» للمدّ الذي شهده قطاع البناء. لكن السبب الذي حال دون أن تكون حالة الركود أشدّ حدّة مما كانت عليه يعود إلى انتعاش القطاع الزراعي (لا سيما في العربية السعودية، حيث حقّق إنتاج القمح قفزة ملحوظة جعل السعودية تحتل الموقع السادس بين مصدّري القمح في العالم، بعد أن باعت مليوني طن من أصل إنتاجها البالغ ٤ ملايين طن)[٢]، وإلى قطاع الصناعة التحويلية (لا سيما البتروكيمياء والألومينوم)، وإلى تحسُّن العائدات النفطية في أواخر المرحلة من جرّاء رفع الأسعار (١٩٨٩)، ثم من جرّاء الزيادة الشديدة في الأحجام (عام ١٩٩٠).

على وجه الإجمال، انخفضت حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي في أربعة من بلدان مجلس التعاون الخليجي (العربية السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، قطر).

(٢) غير أنه كان لهذه السياسة كلفة مالية وبيئوية باهظة. والواقع إن دعم انتاج القمح يصل إلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنوياً. وينبغي توفير ٣ أطنان من المياه لكل طن من القمح. فإذا استمرت هذه الوتيرة، فإن طبقات المياه الجوفية تجف تماماً في غضون ١٥ سنة. انظر:
«Golfe,» *Moci* (11 janvier 1993), p. 23.

الجدول رقم (٣ ـ ٩)

حصة النفط من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)

البلد	١٩٨٦	١٩٨٩
العربية السعودية	٣٤	٢٧,٠
البحرين	١٦	١٣,٦
قطر	٣١	٣٣,٦
عُمان	٤٧	٥٠,٧
الإمارات العربية المتحدة	٤٣	٣٤,٤
الكويت	٤٧	٤٠,٨

غير ان هذه المرحلة تظل محكومة بأمر مهم: فللمرة الأولى بدأت إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، وبالذات العربية السعودية، تستقرض، منذ حزيران/يونيو ١٩٨٨، عن طريق إصدار «قسائم تنمية» هي عبارة عن سندات خزينة يتراوح أجلها بين سنة وخمس سنوات ويستند مردودها إلى سندات الخزينة الأمريكية ذات الأجل المماثل.

هذه التطورات جميعاً، حملت بلدان الخليج على تنشيط قطاع كان مهملاً حتى ذلك الحين، هو القطاع الخاص. والواقع ان الخصخصة كانت الكلمة السحرية التي طغت على هذه المرحلة كلها. هذا لا يعني أن القطاع الخاص كان هامشياً، بل بالعكس، فقد كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تُقدَّر بأكثر من ٥٠ بالمئة عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦. فضلاً عن أنه كان قد برهن عن جدواه في قطاعي التجارة والبناء بشكل خاص. لكنّ بلدان مجلس التعاون الخليجي أرادت ان تعمّق انخراطها في القطاع الصناعي (الصناعة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة). فحيال المستلزمات المرتبطة بتقلّص هامش المناورة في مجال النفقات العامة، صار القطاع الخاص مدعوّاً من قبل الدول لتبوؤ مركز الصدارة باعتباره محرّك التعاظم الاقتصادي، حتى إن بعض الموجودات العامة طرحت للبيع وبيعت بأسعار مغرية للقطاع الخاص الذي أخذ يميل أكثر من ذي قبل إلى الانخراط في المجازفات الصناعية.

بناء عليه، شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي، منذ عام ١٩٨٥، ظهور مجموعات صناعية فعلية تتصّف أحياناً بالتنوع الشديد وبتعدد الجنسيات.

أبرز هذه المجموعات في العربية السعودية هي:

ـ شركة التصنيع الوطنية[٣] (ش. ت. و.): أنشئت هذه المجموعة عام ١٩٨٥. وهي تضمّ ١١٨ رجل أعمال سعودي يمثّلون العائلات الكبرى في عالم الأعمال، فضلاً عن شركة التنمية الزراعية الوطنية[٤] وبعض المصارف الخاصة (كالمصرف الوطني

(٣) National Industrialization Company (NIC).

(٤) National Agriculture Development Company.

التجاري، وبنك الرياض، والشركة المصرفية السعودية للاستثمار). وتجدر الإشارة إلى أن بعض المنشآت والمؤسسات العامة قد قدّمت مساهمتها في هذا المجمّع الكبير. وتتلخص أهداف شركة التصنيع الوطنية الرئيسية في العمل على تنويع مصادر المداخيل في السعودية عن طريق إنشاء الصناعات المتقدمة (كيمياء، بتروكيمياء، صناعات كهربائية وميكانيكية)، وإتقان عملية تحويل بعض التقانات عن طريق المشاركة في مشاريع صناعية مع بعض أرباب الصناعة الأجانب، وتعزيز التعاون الصناعي الخاص والعام بين دول الخليج والدول العربية الأخرى؛

ـ مجموعة المنشأة السعودية الكبرى[٥] (م. م. س. ك.): تأسست عام ١٩٨٦ بمبادرة من ٢٦ رجل أعمال، وتضمّ ٥٠ من أكبر العائلات المشتغلة في الصناعة، وهي تركّز بشكل رئيسي على الصناعة البتروكيميائية؛

ـ المجموعة السعودية للتقدم التقاني[٦] (م. س. ت. ت.): تأسست عام ١٩٨٦، وهي ترتبط بشكل خاص بتنفيذ المنشآت السعودية ـ الأمريكية المشتركة؛

ـ مجموعة آل زنيل الصناعية: تعمل في حقل التعدين والألومنيوم والبلاستيك والزجاج، الخ. وهي تصدّر إنتاجها اليوم إلى بلدان عدة في الوطن العربي وآسيا، بما في ذلك اليابان.

كما شُكِّل عدد من المجموعات الخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وتعمل هذه المجموعات سواء في الحقل المالي (الهيئة الاستثمارية في أبو ظبي) أو في الحقل الصناعي (شركة الصناعة التحويلية والصناعة القطرية).

في موازاة إنعاش القطاع الخاص، سعت بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى إطلاق عجلة الدينامية الإقليمية. وكان عددٌ من المشاريع المشتركة بين بلدان الخليج قد رأى النور قبل توقيع إتفاقية ٢٥ أيار/مايو ١٩٨١. أهم هذه المشاريع الهيئة الخليجية للاستشارات الصناعية (هـ. خ. إ. ص.) التي أنشئت عام ١٩٧٦ بين البلدان الستة والعراق من أجل تطوير التعاون الصناعي بين أعضائها وتقديم الدراسات والنصائح لهم. ومنذ عام ١٩٧٥، كانت قد نشأت في بلدان الخليج ٢٦٣ منشأة كبيرة مشتركة، منها ٤٩ فقط تعمل خارج القطاع المالي (الذي يتقدم القطاعات الأخرى بأشواط). وأشرف القطاع الخاص على تمويل ٧٠ بالمئة من هذه المنشآت الـ ٤٩ باستثمار قدره ٢ مليار دولار (٣٥ بالمئة من قيمة الاستثمارات الإجمالية). أما الفروع الرئيسية التي عملت فيها المنشآت المذكورة فكانت الإسمنت والنفط والبتروكيمياء والزراعات الغذائية. واشتركت بلدان مجلس التعاون الخليجي مع البلدان العربية الأخرى بمشاريع أخرى عديدة، من بينها الهيئة

---

(٥) Saudi Venture Capital Group (SUCG).

(٦) Saudi Advanced Technology Corporation (SATC).

العربية لصناعة الأسلحة التي ضمّت العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر.

إذا كانت بلدان المجلس قد حرصت كل هذا الحرص على تنسيق سياساتها الاقتصادية، فالأمر يعود، بالطبع، إلى أنها تتوفّر جميعاً على النمو نفسه من الموارد الطبيعية، وإلى أن التنمية المنفردة قد يكون لها أن تغذّي المنافسة بين هذه الاقتصادات، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. فكان السعي إلى التكامل مرجوّاً من أجل توفير أفضل الشروط للاقتصادات المذكورة وعدم تحميلها فوق طاقتها. وقد أتاح هذا التعاون إمكانية التمرّس بشكل أفضل بعملية تحويل التقانات، بأن عزّز القدرة على التفاوض مع الشركات الدولية بهذا الشأن. كما إنه أدى إلى استعمال البنية التحتية على نحو أفضل. ثم إن كل تقدّم فعلي على طريق تنسيق السياسات العامة كان له أن يحضّ القطاعات الخاصة على القيام بمشاريع مشتركة. ويُشار بهذا الصدد إلى «الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية» التي وضعت عام ١٩٨٥ والتي حددت أهدافها بتنمية التكامل بين الصناعات وتقليص التفاوتات في التنمية الصناعية وتشجيع القطاع الخاص.

أما أهم الإنجازات التي حققتها بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً فهي:

ـ شركة الاستثمارات الخليجية (ش. إ. خ.)، التي أُنشئت في الكويت عام ١٩٨٣ برأسمال قدره ٢,١ مليار دولار، من أجل تطوير المشاريع المشتركة وتنمية سوق إقليمية لرؤوس الأموال. في العام ١٩٨٧ تقدمت شركة الاستثمارات الخليجية بـ ٩١ مشروعاً، أقرّت منها ١٠ مشاريع، بلغت قيمة الأموال المستثمرة فيها ٨٠٠ مليون دولار. وتتعلق المشاريع المذكورة بالألومنيوم والبتروكيمياء والزراعات الغذائية والتعدين والخدمات الصناعية.

ـ شركة الانفستكورب، التي تأسّست في البحرين عام ١٩٨٢. وهي مصرف للاستثمارات يضمّ زهاء المئة من مستثمري الخليج الخاصين (٧٠ بالمئة من الرأسمال)، فضلاً عن بعض المصالح البريطانية والأمريكية (١٥ بالمئة).

ـ شركة الاستثمار الصناعي الخليجية (ش. إ. ص. خ.)، التي أُنشئت عام ١٩٨٩ وتضمّ ٤٠٠ رجل أعمال من بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق. وهي شركة مشتركة للاستثمارات تستطيع أن تسهم فيها منشآت المنطقة وأفرادها، وتسعى إلى تطوير نشاطات القطاع الإقليمي الخاص وإلى إنشاء منشآت صناعية، لا سيما في حقول البلاستيك والدهان والأدوية.

ثالثاً: التبادلات داخل مجلس التعاون الخليجي

تجدر الإشارة الخاصة أيضاً إلى تطوّر آخر يتعلّق بتنمية التبادلات البين ـ إقليمية داخل مجلس التعاون الخليجي. ويبدو، خلافاً للتكهّنات التي كانت توقّعت انتشاراً واسعاً

لهذه التبادلات(٧)، ان مجلس التعاون الخليجي لم يكن قادراً، خلال العقد الأول من حياته، على تنشيطها بصورة جوهرية. صحيح أن الوضع قد تحسّن تحسُّناً طفيفاً بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، لكن فترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) ما لبثت أن شهدت تراجعاً في التبادلات (١٩٨٧) أعقبها تدهور ملحوظ. هكذا ترى الأسكوا(٨)، اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمختصة بشؤون غربي آسيا، أن الصادرات ما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي قد انخفضت بنسبة ٤,٩٢ بالمئة من إجمالي الصادرات عام ١٩٨٥، الى ٤,٦٨ بالمئة عام ١٩٨٧، كما انتقلت نسبة الواردات من ٧,٣٨ بالمئة عام ١٩٨٥ إلى ٦,٢٤ بالمئة عام ١٩٨٧. وكانت هاتان النسبتان، عشية اجتياح الكويت، ٥ بالمئة و٧ بالمئة.

إنّ هذه الأرقام تنمّ عن أن تفعيل مجلس التعاون الخليجي للتبادلات الداخلية كان تفعيلاً ضعيفاً. فخارج نطاق النفط، ظلّ تطور التبادلات غير النفطية بسيطاً جداً، إذ انتقل من ٠,٣٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨١، إلى ٠,٩٣ بالمئة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٩، أي بفرق قدره ٠,٥٧ بالمئة فقط. أما التبادلات غير النفطية مع الخارج فقد انتقلت خلال هاتين الفترتين من ٤,٦٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨,٢٤ بالمئة، أي بفرق قدره ٣,٥٩ بالمئة.

الجدول رقم (٣ ـ ١٠)

تطوّر تبادلات مجلس التعاون الخليجي غير النفطية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في مجلس التعاون الخليجي)

	فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢	فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٩	الفرق بين الفترتين
ازدياد التبادلات داخل مجلس التعاون الخليجي	٠,٣٦	٠,٩٣	٠,٣٧
ازدياد التبادلات خارج مجلس التعاون الخليجي (من دون الداخل)	٤,٦٥	٨,٢٤	٣,٥٩
إجمالي ازدياد التبادلات	٥,٠٠	٩,١٧	٤,١٧

المصـــادر: Jamal Eddine Zanouk, *Intra-Arab Trades Determinants and Prospects*, and Saïd El-Naggar, *Foreign and Intratrade Policies of the Countries* (Washington, D.C.: International Monetary Fund, c1992).

(٧) Michael Cain and Kais Al-Badri, «An Assessment of the Trade and Restructuring Effects of the Gulf Cooperation Council,» *International Journal of Middle Eastern Studies*, no. 21 (1989), pp. 57-69.

(٨) ESCWA, *Analytical Review of Developments and Issues in External Trade and Payments Situation of Countries of Western Asia* (New York: United Nations, 1989), p. 113.

إن النسب المئوية التي نشهدها في الجدول رقم (٣ ـ ١٠) تنمّ عن التدرّج البطيء للتبادلات البين ـ إقليمية لمجلس التعاون الخليجي خلال العقد الذي تلا ولادته. ويعود ذلك إلى أسباب عدّة: ضعف قاعدته الإنتاجية، والتباطؤ في عمليات التنويع، وضرورة العمل على حماية الصناعات الناشئة التي من شأنها أن تحلّ محل الواردات، وتدنّي معدّلات الحماية الجمركية بإزاء المزوّدين الأجانب.

بهذا الصدد، يتّضح لنا أن التضارب مع التجمّعات الإقليمية الأخرى تضارب صارخ. ومثال ذلك ما نجده في تجمّع الآسيان (ASEAN) حيث تأرجحت نسبة التجارة الداخلية حول ١٧ بالمئة عام ١٩٨٠ وحول ١٨ بالمئة عام ١٩٨٩. أما في بلدان السوق الأوروبية المشتركة فقد انتقلت هذه النسبة من ٥٥,٧ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٥٩,٨ بالمئة عام ١٩٨٩. إن الجدول المقارن رقم (٣ ـ ١١) يبيّن لنا على أفضل نحو تلك الفروقات القائمة بين مجلس التعاون الخليجي والتجمعات الإقليمية الأخرى.

الجدول رقم (٣ ـ ١١)

قيمة الصادرات الداخلية من إجمالي الصادرات (جدول يقارن بين النسب المئوية)

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
السوق الأوروبية المشتركة	٥٥,٧	٥٤,٤	٥٩,٨
السوق التجارية الحرة لشمال أمريكا (س. ت. ح. ش. أ.)	٢٦,٥	٣٨,٠	٣٣,٨
اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية (إ. ت. ح. أ.)	١٤,٨	١٣,٦	١٣,٩
السوق التجارية الحرة لنيوزيلندا واستراليا (س. ت. ح. ن. ا.)	٦,٤	٧,٠	٧,٨
البلدان العربية	٤,٨	٦,٣	٨,٠
اتحاد المغرب العربي (إ. م. ع.)	٠,٣	١,٠	٢,٣
تجمع بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN) (ت. ب. ج. ش. أ.)	١٦,٩	١٨,٤	١٧,٨
المنطقة المتكاملة لأمريكا اللاتينية (LAIZ) (م. م. أ. ل.)	١٣,٧	٨,٤	١٠,٨
مجلس التعاون الخليجي (م. ت. خ.)	٣,٠	٤,٦	٥,٨

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics* (1991).

خلاصة

امتازت الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، على وجه الإجمال، بالركود بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧، ثم شهدت تحسناً طفيفاً بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠. والواقع أن النفقات العامة أخذت بالارتفاع ابتداءً من عام ١٩٨٧ في العربية السعودية، وابتداءً من عام ١٩٨٨ في

الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، وابتداءً من عام ١٩٨٩ في عُمان، وهو ما أدّى إلى استئناف النشاط في قطاع البناء.

تبعاً لذلك، كانت المجموعات الصناعية الكبرى (لا سيما البتروكيميائية) التي بدأ إنشاؤها في مستهلّ الثمانينيات، قد وصلت إلى درجة الإشباع. ثم إن العودة إلى الثقة بالقطاع الخاص أسهمت في تنشيط القطاعات غير النفطية.

لقد ساعد كل ذلك على قلب الاتّجاهات التي سادت في عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، وعلى تسريع التعاظم الاقتصادي (١٩٨٨)، وأدّى ارتفاع أسعار النفط الخام وازدياد كمياته المصدّرة عام ١٩٨٩ إلى تحسُّن عام في المدفوعات الجارية أسفر عن حصيلة قيمتها ٤٨١٥ مليون دولار عام ١٩٨٩ بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة.

الجدول رقم (٣ ـ ١٢)

حصيلة المدفوعات الجارية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩ (بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
العربية السعودية	٤٢,٧٥٤	٤١,١٢٩	٧,٥٧٥	ـ ١٦,٩٥٣	ـ ١٨,٣٩٥	ـ ١٨,٢٥٥	ـ ١١,٧٩٥	ـ ٩,٧٧٣	ـ ٦,٧٧٤	ـ ٩٢٢٩٩
البحرين	٣٩١	٥٥١	٦٦٤	٢٤٣	٤٧	١٩٦	ـ ٣٦	ـ ٢٠٠	١٩٠	ـ ٢٠
الإمارات العربية المتحدة	١٠,١٠٠	٩,٢٠٠	٧,٠٠٠	٤,٥٤٩	٧,٤٦٤	٧,٠٨٣	٢,٣٧٠	٣,٨٧٠	٢,٣٧٠	٤,٠٣٠
الكويت	١٥,٣٠٢	١٨,٧٧٨	٤,٨٧٣	٥,٢٧٣	٦,٣٧٤	٤,٨١٥	٥,٣٨٦	٤,٣٧١	٤,٤٨٣	٨,٤٤٥
عُمان	٩٤٢	١,٣٦٠	٥٠٣	٥٠٦	٣١٨	٨٤	ـ ١٠١٧	٨٥١	ـ ٢١٩	٣٢٥
قطر	٢,٥٠٠	٢,٣٨٤	١,١٢٢	٤١٠	٨٣٠	٥٤٩	ـ ١٨٩	ـ ١٦٩	ـ ٢٦٠	٣٥
إجمالي مجلس التعاون الخليجي	٧١,٩٨٩	٦٨,٤٠٢	٢١,٧٣٧	ـ ٥,٩٥٨	ـ ٣,٣٦٢	ـ ٥٢٩	ـ ٥,٣٩٠	ـ ١١٦١	ـ ٢١١	٤,٨١٥

المصدر: الإحصاءات المالية الدولية المُجمعة في: Benoît Parisot, «Les Conséquences financières de la guerre du Golfe sur les pays arabes du Moyen-Orient,» dans: Les Nouvelles questions d'Orient, *Cahiers de l'Orient* (1991).

رابعاً: اقتصادات الخليج بعد الأزمة الكويتية

بعد مرور عامين على شنّ عملية «عاصفة الصحراء» و«النصر» الخاطف الذي حقّقه الحلفاء المتحلّقون حول أمريكا على العراق، قد تبدو أزمة الخليج، ثم حربه، بعيدين منسيّين وقد تخطاهما الزمن. على الرغم من ذلك، يظلّ على المرء أن يتساءل ما ترتّب من كلفة باهظة على هذه الأزمة التي افتعُلت بحماقة وسُيّرت بلا وعي و«حُلّت» بالعنف.

والحال أن حرب الخليج قد عادت بأعباء مالية باهظة على بلدان مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً الكويت والعربية السعودية، يفنّدها بنوا باريزو في ملفّه الموثّق القيّم على النحو التالي[٩]:

- كلفة الحرب الفعلية التي تقوم بالدرجة الأولى على الأموال المدفوعة للبلدان المشاركة في القوة المتعدّدة الجنسيات،

- كلفة إعادة الإعمار (بالنسبة إلى الكويت)،

- الهبات التي دُفعت لبلدان «صديقة» كان لها مواقفها من النزاع (المغرب، مصر، سوريا، باكستان، السنغال، تركيا، الخ)،

- القروض التي أُعطيت للاتحاد السوفياتي والتي يبدو أنها مرتبطة بما قدّمه هذا البلد من دعم سياسي للتحالف ضد العراق،

- ما خسرته الكويت من حيث العائدات النفطية (على أن بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى قد استفادت من الارتفاع المؤقت لأسعار النفط)،

- شراء الأسلحة الجديدة.

من السابق لأوانه أن يرقّم المرء كل هذه البنود، إذ إنه لم تتوفّر لنا بعد إلا معلومات مبعثرة. والواقع أننا لا نملك أرقاماً موثوقة نسبياً إلا بالنسبة إلى المساهمات في المجهود الحربي الأمريكي[١٠].

(٩) Benoît Parisot, «Les Conséquences financières de la guerre du Golfe sur les pays arabes du Moyen-Orient,» dans: Les Nouvelles questions d'Orient, *Cahiers de l'Orient* (1991), pp. 232-254

(١٠) قارن: *MEED:* (7 June 1991), and (24 June 1991).

الجدول رقم (٣ ـ ١٣)

المساهمات في المجهود الحربي الأمريكي (بمليارات الدولارات)

البلد	التعهد بالدفع	المدفوعات الفعلية حتى تاريخ ٣٠/٤/١٩٩١		
		نقداً	عيناً	المجموع
العربية السعودية	١٦,٨٣٩	٤,٥٣٦	٣,٠٥٩	٧,٥٩٥
الكويت	١٦,٠٠٦	٩,٢٥٠	٠,٠٢١	٩,٢٧١
الإمارات العربية المتحدة	٤,٠٠٠	٣,٧٥٠	٠,١٩١	٣,٧٦١
الإجمالي	٣٦,٨٤٥	١٧,٣٥٦	٣,٢٧١	٢٠,٦٢٧

هكذا تعهّدت بلدان الخليج الثلاثة الرئيسية المساهمة في المجهود الحربي بدفع قرابة ٣٦,٨٤٥ مليار دولار، ودفعت بالفعل ٢٠,٦٢٧ ملياراً حتى ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٩١. ولا ريب في أن المبلغ المتبقي قد دفع خلال الفترة التي تفصلنا عن ذلك التاريخ.

أما بالنسبة إلى الخسائر التي مني بها العراق، فإننا لا نتوفّر الآن إلا على التقرير الذي وضعته لجنة تابعة للأمم المتحدة في الكويت بين ١٦ آذار/ مارس و٤ نيسان/ أبريل ١٩٩١. إن هذا التقرير المؤرخ في ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٩١، يتحدث عن أن فقدان الكويت لما كان بوسعها أن تجنيه إبّان فترة الاحتلال يُقدّر بـ ٨,٥ مليار دولار. وبوسعنا أن نضيف إليها، بكل ارتياح، ١٥ ملياراً بالنسبة إلى الفترة الممتدة بين شهر أيار/ مايو ١٩٩١ ونهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، إذ إن الكويت صرفت أكثر من ٨ أشهر على إطفاء الحرائق التي خرّبت آبارها لتستأنف الإنتاج بعد ذلك.

هذا ولم تقدّم الكويت أرقاماً تتعلّق بكلفة إطفاء الآبار (أكثر من ٧٠٠ بئر من أصل ١٣٣٠)، واستبدال المتضرّر منها، وتصليح محطات الضخ والتكرير. لكن يبدو أن من المعقول تقدير هذه الكلفة بـ ٥ مليارات دولار كرقم وسطي.

فضلاً عن ذلك، ينبغي أن نضيف قيمة الأضرار التي لحقت بالقطاعات الأخرى (البتروكيمياء، الصناعة، الزراعة، البنية التحتية). وبديهي أن تكون البنية التحتية هي التي تضرّرت أكثر من غيرها. هكذا يقدّر تقرير الأمم المتحدة أنّ إعادة نظام توزيع الكهرباء إلى ما كان عليه تستلزم زهاء المليار دولار، وأن تصليح الأضرار التي أصابت المرافئ يستلزم مثل هذا المبلغ، وأن ترميم المنازل الخاصة التي تضرّرت أو إعادة بناء ما تهدّم منها يستوجب ٢,٥ مليار، فضلاً عن مليار آخر للقيام بالتصليحات التي تقتضيها الفنادق الكبرى والمباني العامة. إجمالاً، يقدّر التقرير المذكور مجموع هذه التكاليف بـ ٢٣ مليار دولار (بما فيها الـ ٨,٥ مليار التي كانت ستجنيها الكويت من عائدات النفط وخسرتها من جرّاء ما حصل).

فإذا نحن حسبنا هذه الأرقام حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، حصلنا على

رقم إجمالي قدره ٣٨ مليار دولار.

وبالتالي، فإن مجرّد الخسائر التي منيت بها الكويت خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) (أي زهاء ٣٨ ملياراً) وتعهّدات الكويت بالتزام المجهود الحربي الأمريكي (١٦ ملياراً) والإنكليزي (زهاء المليار الواحد) والفرنسي (مليار واحد)، تمثّل ما مجموعه ٥٦ مليار دولار. كما ينبغي أن تضاف إلى هذا الرقم كلفة المساهمة الكويتية في الدعم المالي للبلدان الصديقة التي تضررت مالياً من جرّاء أزمة الخليج (مصر، تركيا، سوريا، الخ.) أي ما يساوي زهاء ٣,٧ مليارات (منها ١,٦ مليار دفعت في ١١ آذار/مارس ١٩٩١)، فضلاً عن النفقات المختلفة التي صرفتها الحكومة إبّان وجودها في المنفى، بالإضافة إلى التعويضات المالية التي مُنحت للكويتيين، سواء منهم من كان في الخارج عند الاجتياح أو من هرب أثناءه.

أما ما تكبدته الكويت من أضرار أخرى فلا سبيل إلى ترقيمه. لكن بوسعنا أن نقدّر قيمة مشتريات الأسلحة من جانب الكويت بين عامَيْ ١٩٩٠ و١٩٩٢ بزهاء ١٠ مليارات دولار.

الجدول رقم (٣ ـ ١٤)

كلفة الحرب بالنسبة إلى الكويت، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢ (بمليارات الدولارات)

ما كانت ستجنيه لولا الحرب	٢٤
الخسائر اللاحقة بها	١٥
المساهمة في المجهود الحربي:	
ـ الأمريكي	١٦
ـ الإنكليزي	١
ـ الفرنسي	١
المدفوعات «للبلدان الصديقة»	٣,٧
مشتريات الأسلحة	١٠,٠
نفقات أخرى	٢,٠
المجموع	٧٢,٧

إجمالاً، يُفترض أن تقع الكلفة المالية لاجتياح الكويت، ومن بعده عملية «عاصفة الصحراء» في حدود ٧٢ مليار دولار.

أما العربية السعودية فهي، خلافاً للكويت، لم تتكبّد خسائر تذكر في الحيوات البشرية أو تلحق بها أضراراً مادية. لذا كانت أعباؤها بشكل خاص من ثلاثة أنواع: المساهمة في المجهود الحربي، أي ١٦,٨ مليار دولار؛ والتعويض على البلدان التي شاركت

في التحالف (مصر، مثلاً)، أو تضررّت مصالحها بسبب ارتفاع أسعار النفط (مصر، سوريا، المغرب، باكستان، تركيا، الخ.)، أي ما قيمته ٤,٦ مليارات دولار حسب الوعود المقطوعة، والمساعدة الممنوحة للاتحاد السوفياتي (زهاء ١,٥ مليار). إلى جانب هذه الأبواب الثلاثة، تضررّت العربية السعودية من ارتفاع تعرفات الشحن والتأمين (إذ ارتفعت قيمة هذه الكلفة بما يُقدّر بـ ١,٥ مليار دولار)، واضطرت إلى القيام باستثمارات عديدة لرفع قدرتها الإنتاجية (بحدود ٣ مليارات دولار). بالإضافة إلى ذلك، تضررت المملكة من جرّاء خروج مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة، بحيث قارب عجز المدفوعات الجارية ٢٠ مليار دولار[١١]، على الرغم من ارتفاع قيمة العائدات النفطية في أواخر ١٩٩٠ (بحدود ١٦ مليار دولار).

إجمالاً، تُقدَّر الكلفة المالية للأزمة الكويتية بـ ٢٥ مليار دولار، تضاف إليها قيمة العقود الحربية التي تُقدَّر بـ ٢٠ مليار دولار.

أما بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى فقد كانت عواقب النزاع المالية أقلّ وطأةً عليها.

وقد اضطرت الإمارات العربية المتحدة إلى دفع ٤ مليارات دولار للولايات المتحدة، ومليارين للبلدان الأخرى (منها ٥٠٠ مليون لبريطانيا العظمى)، عدا تعهّدها بدفع أكثر من ١,٥ مليار لصالح الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يشكّل عبئاً إجمالياً في حدود ٧,٥ مليارات[١٢].

وتضررت البحرين ضرراً شديداً من جرّاء النزاع، لا فقط بسبب مساهمتها المالية في المجهود الحربي، بل باعتبارها ساحة مالية: والواقع أن حساباتها المصرفية «أوف شور» قد هبطت بنسبة ١٧,٥ بالمئة، الأمر الذي دعا بعض المصارف إلى إعادة النظر في وجودها في هذه الإمارة الصغيرة.

وأما قطر وعُمان فلم تتأثرا بالأزمة إلا قليلاً، وقد عوّضتا عن خسائرهما المالية (اقتطاع كلفة الشحن والتأمين، وبعض مشتريات الأسلحة والمساهمات المتواضعة في التعويض على بلدان التحالف) برفع أسعار النفط المصدَّر وكمياته.

هكذا تكون حرب الخليج الثانية قد شكّلت عبئاً مالياً باهظاً جداً على بلدان المنطقة تقدّر قيمته، حسب أدنى التقديرات، بـ ١٢٥ مليار دولار (منها ٧٢ للكويت و٤٥ للسعودية، و٧,٥ للإمارات العربية المتحدة).

فلا غرو في مثل هذه الظروف أن يكون رصيد المدفوعات الجارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة قد انتقل من فائض قدره زهاء ٥ مليارات دولار عام ١٩٨٩، إلى

(١١) Parisot, Ibid., p. 246.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

عجز يفوق ٣٥ مليار دولار عام ١٩٩١.

وإذا كانت كلفة أزمة الخليج وحربه متغيّرة إلى هذا الحدّ، تبعاً لكل بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكانت على وجه الإجمال، في حدود طاقة الاحتمال (ما عدا بالنسبة إلى الكويت)، فإنها كانت كلفة فادحة بالنسبة إلى مجمل الدول الواحدة والعشرين التي تتألف منها جامعة الدول العربية. والواقع أن هذه الكلفة الإجمالية قُدّرت، حسب التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٩٢، بـ ٦٢٠ مليار دولار. وهي تشتمل على الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية في العراق والكويت (٣٥٠ مليار دولار)، والتأخر الذي ألمّ بعمليات التعاظم والتنمية في المنطقة (١٨٠ مليار دولار)، والنفقات العسكرية المترتّبة على هذه الأزمة (٨٤ مليار دولار)[١٣]. وقد تجسّدت عواقب أزمة الخليج، ثم حربه، بتدنّي الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنسبة ١,٢ بالمئة عام ١٩٩٠، وبنسبة ٧ بالمئة عام ١٩٩١، مقابل نسبة تعاظم وصلت إلى ٥ بالمئة عام ١٩٨٩ وإلى ٣ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨. كما اعتبر التقرير المذكور أن أزمة الخليج كان لها وقع شديد على معدل التضخم.

لا شك في أنّ تقديرات التقرير الاقتصادي العربي تنطوي على مبالغات كثيرة، خصوصاً بالنسبة إلى التدمير المادي الذي لحق بالعراق (١٩٠ مليار دولار) وبالكويت (١٦٠ مليار دولار). أما بالنسبة إلى ما تبقّى، فمن الواضح أن التكاليف كانت كبيرة بسبب انهيار النشاطات الاقتصادية والتبادلات التي كانت تتصل بها، وبحكم توقّف التحويلات المالية من المغتربين، والإعادة القسرية لمئات الألوف منهم إلى بلدانهم (لا سيما الـ ٣٠٠٠٠٠ فلسطيني الذين أُبعدوا من الكويت) ونضوب العائدات السياحية وهروب رؤوس الأموال الخاصة.

وهناك بعض البلدان التي استفادت من التعويضات المالية التي دُفعت لقاء مشاركته في التحالف ضدّ العراق. وهذه ـ من بين حالات أخرى ـ حالة مصر التي حقّقت ربحاً إجمالياً صافياً (من حيث إسقاط الديون والحصول على القروض) بلغ حدود الـ ١٥ مليار دولار، في مقابل ٢٢ ملياراً من العوائد، وبين ٥ و٧ مليارات من الخسائر. لكن هذا الوضع يصحّ كذلك على تركيا وسوريا[١٤].

---

(١٣) باعت هذه الدول من الأسلحة بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وأيلول/سبتمبر ١٩٩١ ما قيمته ٢٢,٥٨٤ مليون دولار من بينها ١٦,٠٢١ للعربية السعودية، ٩١,٦ للبحرين، ٣٧٧,٢ للإمارات العربية المتحدة، ٢٢٦,٩ للكويت، ٦,٢ لعُمان و١,٩ لقطر. انظر:
«Congressional Report,» cité par: *Pétrole et gaz arabes* (16 septembre 1992), p. 40.

(١٤) Michel Chatelus, «Les Conséquences économiques de la guerre du Golfe,» dans: «Crise du Golfe, la logique des chercheurs,» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée* (Edisud), no. hors série (1991), p. 151.

أما البلدان النفطية الأخرى فقد استفادت من مداخيل نفطية إضافية (لا سيما ليبيا والجزائر) عوّضت عليها خسائرها، بل إنها جاوزت هذه الخسائر.

الجدول رقم (٣ ـ ١٥)

الأرباح والخسائر المتّصلة بالنزاع بالنسبة إلى عدد من بلدان الشرق الأوسط (تقديرات بداية عام ١٩٩١)(*)

بلدان أقرب إلى أن تكون مستفيدة	أرباح مقدّرة بمليارات الدولارات	مصادرها الرئيسية	خسائر مقدرة بمليارات الدولارات	مصادرها الرئيسية	الحصيلة الصافية بمليارات الدولارات
مصر	+ ٢٢	إسقاط ديون هبات وقروض نفط	ـ ٥/ ٦ سياحة السويس	مغتربون	+ ١٦ - ١٧
إيران	+ ٣,٤	نفط	-	-	+ ٣,٤
عُمان	+ ٠,٨	نفط	-	-	+ ٠,٨
سوريا	+ ٥	نفط وهبات	ـ ١	مغتربون	+ ١
تركيا	+ ٤	هبات ومساعدات	ـ ٣/ ٤	صادرات	+ ٠,٥ نفقات عسكرية
بلدان خاسرة					
الأردن	-		ـ ١,٥	تجارة سياحة مغتربون	ـ ١,٥
اليمن	+ ٠,٢	نفط	ـ ٢	مغتربون هبات ومساعدات	ـ ١,٨

(*) ذكر في: Michel Chatelus, «Les Conséquences économiques de la guerre du Golfe,» dans: «Crise du Golfe, la logique des chercheurs,» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée* (Edisud), no. hors série (1991), p. 151.

المصدر: *L'Expansion* (24 janvier 1991).

أما تقدير كلفة حرب الخليج بالنسبة إلى البلدان الأخرى غير العربية، فهي لا تدخل ضمن نطاق هذه الدراسة. غير أن هناك بلدين يبدو أنهما بمثابة الخاسرين الواضحين، وهما ألمانيا واليابان اللذان جاوزت مساهمة كل منهما في «تحمل المسؤوليات» ١٠ مليارات دولار. بالمقابل، يبدو أن حرب الخليج كانت بالنسبة إلى الولايات المتحدة مصدراً من مصادر الدخل ومناسبة لعوائد مالية جديدة أقرّتها لها الدول المتحالفة.

ومن دون الدخول في متاهات النقاش حول الميزانية الأمريكية، فقد أصبح من الواضح لدى العموم[15] أنّ الأمريكيين حصلوا على وعود بـ ٥٦ مليار دولار، على أساس

(١٥) قـــارن: Lawrence Korb, «The Pentagon's Creative Budgetary is Out of Line,» *International Herald Tribune*, 5/4/1991.

تقدير قام به البنتاغون وصلت فيه الكلفة الإجمالية الإضافية إلى ٧٠ ملياراً، بينما كان «مكتب الميزانية التابع للكونغرس» قد قدّر هذه الكلفة بـ ٤٠ ملياراً فقط، أي بما هو أدنى من المبالغ التي وُعد بها الأمريكيون بنسبة ١٥ بالمئة.

هذا وكانت هذه الحسابات والتقديرات على اختلافها موضع نقاشات حامية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والدولتين المانحتين الرئيسيتين، ألمانيا واليابان من جهة أخرى. إن مجرّد حصول النقاشات المذكورة ينمّ عن الاستياء الذي يشعر به الشركاء الرئيسيون الذين موّلوا حرب الخليج. حتى إن بوسع المرء أن يتساءل عما إذا كانت حرب الخليج لم تشكّل، على صعيد السياسة الدولية، مناسبة لتدشين ممارسة جديدة، كما يقول ألان جوكس[١٦]، قوامها تحويل الجيش الأمريكي إلى جيش مرتزق يتولّى ضبط النظام في العالم ويفرض عليه في مقابل ذلك «جزية» عالمية.

خامساً: التطور الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)

كان عام ١٩٨٩ منعطفاً، من الناحية النفسانية على الأقل، بالنسبة إلى جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ شهدت هذه البلدان، مع ارتفاع أسعار النفط من جديد ومع الوضع العالمي الملائم وانتهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية، حركة محمومة في مشاريع الاستثمار الجديدة، سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، وخصوصاً في العربية السعودية. وبينما كان قسم من هذه المشاريع قد شرع يأخذ سبيله إلى التنفيذ، جاءت الأزمة الكويتية، ابتداء من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، لتُحدث هبوطاً سريعاً في الثقة، وتجميداً لبعض المشاريع العامة، فقطعت الطريق بذلك على الانطلاقة التي استجدّت في حقل الاستثمار.

صحيح أن بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة قد شهدت ازدياداً في مداخيلها النفطية بنسبة ٧٠ بالمئة عام ١٩٩٠، إذ انتقلت هذه المداخيل من ٤٦ مليار دولار إلى ٧٨ مليار دولار، قبل أن تعود فتهبط إلى ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩١، وأنّ هذا الازدياد أتاح للبلدان المذكورة، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٨٢، أن تحقّق فائضاً قدره ١٠ مليارات دولار في ميزان مدفوعاتها عام ١٩٩٠، لكنّ هذا الفائض ما لبث أن تحوّل إلى عجز عام ١٩٩١ (١٦ مليار دولار)، من جرّاء المشتريات المكثّفة للمعدّات الدفاعية.

إن هذه الأرقام المتعلّقة بمجمل دول مجلس التعاون الخليجي لا تأخذ بالحسبان اختلاف الأوضاع بين بلدانه. فإذا أخذنا العربية السعودية، باعتبارها أهم هذه البلدان، وجدنا أن العائدات النفطية قد تجاوزت التوقّعات المرتقبة لعام ١٩٩٠ بنسبة ٣٧,٥ بالمئة، وذلك بفعل زيادة الإنتاج وارتفاع الأسعار النفطية (التي انتقلت من ٢٠,٢ دولار عام

(١٦) انظر: Alain Joxe, *L'Amérique mercenaire* (Paris: Stock, 1992).

١٩٨٨ إلى ٣١,٥ دولار عام ١٩٩٠)، وأنّ النفقات كانت أكثر من المتوقّع بنسبة ٤٧,٢ بالمئة[١٧]. وبالتالي فإن العربية السعودية تكون قد سجّلت، عام ١٩٩٠، عجزاً يقع في منزلة ١٤,٨٥ مليار دولار.

والحال أن فترة الأزمة والحرب تميّزت بتصاعد الاستهلاك العام. فقد تميّز العام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ بعائدات نفطية مهمة وبنفقات هي الأخرى أهمّ. أما العجز الذي تراكم خلال هذين العامين، فقد جرى تمويله جزئياً عن طريق استقراض العملات الصعبة، الأمر الذي حدّ من عملية الاشتغال على المدّخرات الداخلية. وقد أدّى رفع قيمة الأموال العامة التي ضُخّت في الاقتصاد إلى إنعاش النشاط الاقتصادي إلى حدّ كبير، خصوصاً في قطاعات البناء (البنى التحتية العسكرية) والسلع الغذائية والتوزيع (القوات المتحالفة). كما أدّى انتعاش النشاط المذكور إلى ارتفاع مدّخرات المنشآت والأفراد، وهو ما أوجد ظاهرة من ظاهرات التراكم النقدي. وعلى الرغم من بعض التحويلات المالية إلى الخارج (عام ١٩٩٠)، ظلّت السيولة في العربية السعودية مرتفعة النسبة في النصف الثاني من عام ١٩٩١، وعزّز ارتفاعها تدنّي مستوى معدلات الفائدة القصيرة الأجل. فكان هذا الوضع ملائماً لازدهار الاستثمارات، لا سيما في بعض المشاريع الصغيرة لإنتاج السلع الاستهلاكية. والمؤشّر الذي يشهد على هذا التطور هو أن النشاط غير النفطي لم يتوقّف عن التقدم منذ عام ١٩٩٠ حتى اليوم.

أما تطور الوضع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، ثاني قوة اقتصادية في مجلس التعاون الخليجي فقد كان، على وجه الإجمال، مماثلاً لتطوّر الوضع في العربية السعودية[١٨].

والواقع أن أزمة الخليج، ثم حربه، قد أدّيا إلى هروب الودائع الخاصة، فجرى التعويض عنها في خصوم المصارف عن طريق الودائع العامة. في موازاة ذلك، قلّت كثافة الاستهلاك، وشهد بعض المشاريع الاستثمارية شيئاً من التباطؤ. صحيح أن العائدات العامة كانت عائدات كبيرة بسبب التحليق المؤقت للأسعار النفطية، ولكن لا يبدو أن الفائض في العائدات قد ضُخَّ في الاقتصاد. فقد استُعمل قسم لا بأس به من العائدات الجديدة لدفع المساهمات الحربية، ولمواجهة الأعباء المترتّبة على إفلاس مصرف التجارة والاعتماد الدولي. إجمالاً، تراجع النشاط غير النفطي بين آب/أغسطس ١٩٩٠ وحزيران/يونيو ١٩٩١، غير أن النصف الثاني من عام ١٩٩١ شهد عودة إلى الحالة الطبيعية بالنسبة إلى الاستهلاك الخاص، والإنفاق العام على البنى التحتية، والإنفاق الاستثماري في مجال الهيدروكاربورات. كما ان المحافظة على المستوى المتدنّي لمعدلات الفائدة القصيرة الأجل أسهم هو الآخر في العودة إلى الحالة الطبيعية.

---

(١٧) Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), *Annual Report, 1990.*

(١٨) قارن: Paribas, «Arabie Saoudite et Emirates Arabes Unis,» (Paris, août 1992).

هكذا يتبيّن لنا، إجمالاً، أن أزمة الخليج، ثم حربه، قد أصابتا الكويت بأضرار طويلة الأمد، لكن بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى خرجت منهما من دون خسائر بليغة. صحيح أن النشاط الاقتصادي قد تباطأ فيها بين آب/أغسطس ١٩٩٠ وحزيران/يونيو ١٩٩١، لكن النصف الثاني من العام ١٩٩١ شهد استئنافاً لحركة الاستثمارات الخاصة والعامة.

ويُفترض أن نشهد في السنوات القادمة تقدّماً واضحاً في عملية التنويع الصناعي التي كانت قد بدأت منذ الثمانينيات. والواقع أن كل ما يتعدّى التكرير والبتروكيمياء ويتصل بالتعدين إجمالاً يزدهر الآن ازدهاراً ملموساً. فبلدان مجلس التعاون الخليجي الستة تنتج سنوياً منذ الآن ٧٠٠٠٠٠ طن من الألومنيوم، و٢,٣ مليون طن من الحديد والصلب، و١٥٠٠٠ طن من النحاس. ولا ريب في أن هناك استثمارات جديدة ستتّجه نحو هذه القطاعات. على كل حال، من المتوقع منذ الآن أن ينشأ مصنعان جديدان للألومنيوم في كل من قطر والعربية السعودية، ناهيك عن توسيع المصنعين القائمين حالياً في البحرين ودبيّ.

أما قطر والعربية السعودية فتعتزمان، من جهتهما، زيادة إنتاجهما من الصلب بقيمة ٥٠٠٠٠٠ طن لكلٍّ منهما. كما تعتزم قطر زيادة إنتاجها من الحديد البالغ حالياً ١,٢ مليون طن. وفي الإمارات العربية المتحدة يجري إعداد مشروع لبناء مصنع للحديد بطاقة إنتاجية قدرها ٢ مليون طن سنوياً. كما ان صناعة النحاس مقبلة على التطور في عُمان بعد انطلاق المصنع الجديد الذي يُتوقَّع أن ينتج ١٥٠٠٠ طن سنوياً.

صحيح أن تعداد هذه المشاريع القائمة أو المرتقبة يدعو إلى السأم، لكنه يشهد، مع ذلك، على المناخ الجديد الذي يسود بلدان مجلس التعاون الخليجي وعلى عودة اهتمام الشركات الأجنبية بكل هذه المنطقة.

هكذا نستطيع القول إن عملية تنويع اقتصادات مجلس التعاون الخليجي قائمة على قدم وساق، وإنها على وجه الإجمال من فعل الدول التي ما زالت أقدرها على توفير فرص العمل. أما السؤال الذي يطرح في السنوات المقبلة، فيتعلق بالطبع بوطأة هذا التنويع ووقعه من الناحية الاقتصادية (القدرة الإنتاجية، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، الخ.)، والناحية المجتمعية (التعلّم التقاني، الخ.)، والناحية السياسية (مفاعيله الارتدادية على طبيعة هذه الدول المانحة بالذات)[١٩].

---

(١٩) حول هذه النقطة، أشاطر جياكومو لوتشياني أطروحته القائلة بأن سياسة التنويع لا تعتبر على الإطلاق شائهة بالنسبة إلى طبيعة الدول المانحة من بين دول الخليج، بل إنها بالعكس مبررة تماماً بموجب الطبيعة المذكورة بالذات. إذ إن التصنيع يصبح والحالة هذه واسطة لترويج الريع: وذلك عن طريق تشغيل عدد من المواطنين في خدمة الدولة ورفع رواتبهم من جهة، وعن طريق تقديم بعض السلع والخدمات بسعر أدنى من سعر الكلفة. انظر: Giacomo Luciani, «Arabie Saoudite industrialisation d'un état allocataire,» *Maghreb-Machrek*, no. 129 (juillet-août-septembre 1990), pp. 76-93.

الجدول رقم (٣ ـ ١٦)

الوضع الاقتصادي عام ١٩٩١ (في مجلس التعاون الخليجي) والناتج المحلي الإجمالي

	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليارات)	بالرأس الواحد	التعاظم	الدين الخارجي	الواردات	الصادرات
العربية السعودية	١١٤,٥	٧٣٩٩	٩,٥	١٤٩٥٠ (أ)	٢٩٥٥٠	٤٨٤٥٠
البحرين	٣,٧٢	٧٠١٩	١,٣	١٨٠٠	٣١٤٦	٣٥٤٤
الإمارات العربية المتحدة	٣٢,٤٢	٢٠٠٠٠	٧,٥	١١٥٠٠	١٢٧٠٠	٢٠٩٠٠
الكويت	٣٣,٠٩ (ب)	١٦١٦٠ (ب)	١٧,٤ (ب)	١٠٩١٠ (ب)	٣٩٥٩ (أ)	٧٥٥٧ (أ)
عُمان	١٠,٩٩	٦٦٦٣	٨,٠ (ب)	٣١٥٧	٢٦٥٨ (أ)	٥٠٨٧ (أ)
قطر	٧,٦٦	١٥٠٢٩	١٠,٦ (ب)	١١٠٠	١٥٢٩	٣٠٠٠

(أ) ١٩٩٠.
(ب) ١٩٨٩.
المصدر: *L'Etat du monde, 1993*, p. 335.

الفصل الرابع

الهجرة إلى الخليج

مقدمة

يحفل الشرق الأوسط العربي بالمال والرجال في آن واحد. لكنّنا لا نجد، باستثناء العراق (قبل تدميره مؤخراً)، بلداً من بلدانه يحفل بالاثنين معاً. فالبلدان التي تتوفّر على احتياطيات النفط لا تتوفر على احتياط اليد العاملة، فتترافق وفرة وسائلها المالية مع قلّة عدد سكانها، كما هي الحال في بلدان الخليج النفطية. أما في البلدان الأخرى فنجد الوضع مقلوباً: كثافة سكّانية (٥٦ مليوناً في مصر) واقتصاداً ضعيفاً.

وقد يتساءل المرء عما إذا كان هذا الفصل بين السكان والثروات عائداً إلى صدفة جيولوجية أم ناجماً عن التجزئة الاستعمارية. غير أنه من الثابت أن المدّ النفطي قد أتاح اقتران رأس المال العربي بقوة عمل عربية هي الأخرى. فتنظّمت عمليات انتقال اليد العاملة من مصر وفلسطين والأردن ولبنان وسوريا واليمَنْين، وكان تنظيمها استثنائياً من حيث سرعته واتّساعه، بل إن استثنائيته بلغت مبلغاً جعل القوميين العرب يرون فيه نواة لتكامل المنطقة ووحدتها.

لكن الأحداث التي تلت حرب الخليج الثانية جاءت لتكذّب توقعاتهم وآمالهم.

أولاً: الهجرة إلى الخليج: ظاهرة فريدة

عرف الوطن العربي خلال هذا القرن العشرين ثلاث موجات هجرة كبرى ذات دلالة وعبرة. الأولى باتجاه أمريكا اللاتينية، إذ كان بعض الأفراد العرب أو بعض الجماعات من عرب المشرق يغادرون بلدانهم هرباً من القمع العثماني (خصوصاً بين عامي ١٩٠٠ و١٩١٥) أو تحت وطأة الفاقة والبؤس. ولا يزال هؤلاء المهاجرون العرب يُعرفون حتى اليوم، في أمريكا اللاتينية، باسم «لوس تركوس» أي الأتراك. أما أحفادهم فقد صاروا من أبناء أمريكا اللاتينية ومواطنيها، وهم لا يتكلّمون العربية إلا في ما ندر. كما إنهم، على وجه الإجمال، مغتربون ميسورون نسبياً كانوا قد برّزوا في حقلي الزراعة والصناعة، بل إن عدداً منهم يقوم اليوم بدور سياسي من الدرجة الأولى. هذه، مثلاً،

حال كارلوس منعم السوري الأصل، الذي هو اليوم رئيس الأرجنتين. أما حركة الهجرة باتّجاه الولايات المتحدة فقد حصلت لاحقاً، ومن الصعب تقدير عدد الذين شملتهم، لكنه يتراوح بين ٣ و٤ ملايين شخص.

أما حركة الهجرة العربية الثانية فقد تناولت بشكل خاص بلدان المغرب. إنها موجة هجرة اليد العاملة باتجاه أوروبا. وقد بدأت هذه الموجة في العشرينيات، ثم اتّسعت بشكل خاص في الخمسينيات والستّينيات. بعد ذلك كُبحت رسمياً، ابتداءً من العام ١٩٧٤، لكنها استمرت على الرغم من ذلك بفضل التجمعات العائلية. ويُقدّر اليوم عدد المهاجرين المغاربة في بلدان السوق الأوروبية المشتركة بزهاء مليونَيْ شخص، كما يُقدّر عدد أبناء الأقلية الإثنيّة المغربية بأكثر من ٤ ملايين شخص[١]. وعلى الرغم من كل عمليات التحريض على العودة، فإن حركة الهجرة هذه لا تني تترسّخ وتتأنّث وتجدّد شبابها. إنها هجرة استقرارية تسعى البلدان المضيفة لاستيعابها، بأشكال متفاوتة من النجاح. لكن المهاجرين المغاربة ـ خلافاً للمهاجرين العرب في أمريكا اللاتينية ـ يظلّون، في معظمهم، حبيسي الشريحة العمالية.

وأما حركة الهجرة الثالثة، فهي هجرة داخل البلدان العربية. إنها، قبل كل شيء، عبارة عن انتقال اليد العاملة العربية والكادرات العربية من البلدان غير النفطية، خصوصاً بلدان المشرق، إلى البلدان النفطية، خصوصاً بلدان الخليج. وهذه ظاهرة لم تحصل من قبل، إذ إنها هجرة داخل البلدان العربية، وداخل المنطقة، وبين بلدان آخذة بالنمو، لكنها متفاوتة من حيث مواردها المالية. ونحن نودّ بالطبع أن نركّز اهتمامنا على هذا النمط من الهجرات، فنبيّن خصوصياته ونُبرز مفاعيله وأبعاده.

إن تضاعف الأسعار النفطية أربع مرات في عام ١٩٧٣ و«السنوات العشر المجيدة» التي تلته (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)، دفعت ببلدان الخليج إلى القيام بمشاريع كبيرة تتناول بناء بُناها التحتية، لكنها لا تتناسب مع حجم السكان الأصليين. ففي العام ١٩٧٥، مثلاً، لم يكن عدد السكان الأصليين في الكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة يتجاوز المليون نسمة. أما سكان العربية السعودية فكان عددهم ٥,٦ مليون. فإذا أضفنا عُمان، كان لدينا عدد من السكان الأصليين في بلدان الخليج الستة لا يصل إلى ٧ ملايين نسمة. بعد ذلك بعشر سنوات، وصل هذا العدد إلى حدود إل ١٠,٢ مليون، كما إنه يُقدَّر عام ١٩٩٢ بـ ١٥ مليوناً.

غير أن المفارقة لا تكمن في مسألة السكان وحدها، إذ إن التفاوتات التي نجدها على المستوى الاقتصادي أشد وأبقى.

---

(١) Bichara Khader, «L'Immigration maghrébine dans la perspective du Marché Unique Européen,» rapport présenté au: Secrétariat d'Etat à l'Europe 1992, Bruxelles, 1991.

لا شك في أن الثروة النفطية قد حسّنت شروط الحياة لدى بعض الفئات المجتمعية وفي بعض البلدان. لكن موجة التحديث التي أثارتها الثروة المذكورة لم تتعمّم على البلدان العربية كلها. والواقع ان الريع النفطي قد فاقم الشقّ القائم بين البلدان العربية، على نحو ما يدلّ توزُّع الناتج المحلّي الإجمالي على مختلف هذه البلدان.

هكذا نجد أن بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة التي تأرجح عدد سكانها الأصليين حول ١٥ مليوناً عام ١٩٩٢، أي قرابة ٧ بالمئة من إجمالي عدد السكان العرب (٢٣٠ مليوناً)، تستحوذ على أكثر من ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العربي.

والحال أن مستويات المعيشة في البلدان العربية كانت، قبل «الصدمة» النفطية الأولى عام ١٩٧٣، متشابهة نسبياً. لذا كان للإثراء المفاجئ الذي طرأ على بلدان الخليج بعد عام ١٩٧٣ أن يشكّل عامل استدراج حاسماً (پول إفكت) (pull effect). كما إن اللجوء الكثيف إلى اليد العاملة «المهاجرة» قد فرض نفسه فرضاً على جميع دول الخليج الراغبة في تنويع نشاطاتها الاقتصادية وفي «تحديث» بنيتها التحتية، خصوصاً أنها «لم تكن تقوى على تعبئة قواها العاملة الخاصة إلا تحت طائلة المجازفة بالأسس المجتمعية التي قامت عليها»[٢].

ثانياً: الهجرة إلى الخليج: جردة إحصائية

تضافرت عوامل عديدة على تسريع عملية الهجرة إلى بلدان الخليج، خصوصاً منذ عام ١٩٧٣. فهناك الازدهار الملحوظ الذي شهده قطاع البناء وقطاع الخدمات. كما إن هناك توفُّر المداخيل المالية الكبيرة، وقلّة مشاركة الوطنيين في قوة العمل نظراً إلى صرامة البنى المجتمعية المحلّية وشبه غياب النساء عن سوق العمل؛ فضلاً عن القرب الجغرافي لمناطق اغتراب اليد العاملة. ويبدو، على وجه العموم، أن عوامل الاستدراج كانت أشدّ وقعاً من عوامل المغادرة.

شهدت الهجرة إلى بلدان الخليج ثلاثة تيارات[٣]:

١ ـ الهجرة الناشئة عن المشرق ومصر، وقد بدأت في مرحلة مبكّرة، أي منذ الأربعينيات، وتشتمل على السوريين والأردنيين واللبنانيين. ثم اتّسع هذا التيار بعد عام ١٩٤٨ بفعل النزوح الفلسطيني على أثر إنشاء دولة إسرائيل، وخصوصاً في الستينيات والسبعينيات، بسبب اتساع سوق العمل الماهر في بلدان الخليج من جهة، وإلغاء العمل بالقوانين الرئيسية التي حدّت من مغادرة المصريين لبلدهم خلال الفترتين ١٩٦٧

---

(٢) Gilbert Beauge, «La Crise pétrolière dans les pays du Golfe: Cinq millions de travailleurs immigrés dans l'incertitude,» *Problèmes économiques*, doc. française, no. 1974 (14 mai 1986), p. 5.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: Philippe Fargues, *Réserves de main d'œuvre et rente pétrolière* (Beyrouth: CERMOC, 1980), pp. 50-63.

و١٩٧٣، من جهة أخرى.

٢ ـ الهجرة الناشئة عن بلدان الجنوب العربي، أي اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وعُمان (حتى عام ١٩٧٥ على الأقل). وقد توجّه هذا التيار بشكل خاص نحو السعودية، واستطراداً نحو الكويت والإمارات العربية المتحدة.

٣ ـ الهجرة الناشئة عن البلدان المسلمة والبلدان الآسيوية: إيران، الهند، باكستان، بنغلادش، كوريا، الفيليبين، سريلانكا، الخ. وقد اتجه هذا التيار المتأخّر نحو الإمارات العربية المتحدة وعُمان بالدرجة الأولى، إذ سمحت عُمان بالتوطين بعد عام ١٩٧٥.

من المؤسف ألا يكون بوسع الباحث أن يجد مصدراً يحصل منه على إحصاءات موثوقة تتيح له أن يقيس، عاماً بعد عام، تطور أعداد المهاجرين إلى بلدان الخليج. وعلى الرغم من ذلك فإننا نتوفّر على سلسلة من التقديرات التي بُنيت على أبحاث لا تتعلق بكشوفات بلدان المغادرة، بل بسجلات بلدان الوصول (مغادرة الحدود، إعطاء تأشيرات السفر، إعطاء تراخيص العمل، الخ.).

هكذا قُدّر عدد العاملين المهاجرين إلى الخليج بـ ٧٠٠٠٠٠ عام ١٩٧٠، وبزهاء ١,٣٩ مليون عام ١٩٧٥. وارتفع هذا العدد، عام ١٩٨٠، بنسبة ٦٧ بالمئة ليصل إلى ٢,١ مليون. لكن نسبة المهاجرين العرب إلى المهاجرين غير العرب هبطت في غضون ١٠ سنوات من ٧٧,١ بالمئة من مجمل عدد المهاجرين إلى ٥٦,٧ بالمئة فقط.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

العاملون العرب المهاجرون إلى بلدان الخليج (بالألوف)(*)

البلد المستخدم	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
البحرين	٥,٦	٦,٢	٩,٠
الكويت	١٢١,٥	١٤٣,٠	٢٤١,١
عُمان	٢,٠	٨,٥	٩,٠
قطر	١٢,٧	١٤,٩	٢٣,٠
العربية السعودية	٣٤٥,٠	٦٩٩,٩	٨٢١,٠
الإمارات العربية المتحدة	٣٥,٥	٦٢,٠	٨٠,٠
مجموع العاملين العرب	٥٢٢,٣	٩٣٤,٥	١١٩٢,١
مجموع العاملين غير العرب	٦٧٧,٢	١٣٨٧,٣	٢١٠٢,٠
نسبة العرب إلى مجموع العاملين (بالمئة)	٧٧,١	٦٧,٤	٥٦,٧

(*) Ian J. Seccombe, «International Migration, Arabisation and Localization in the Gulf Labour Market,» in: B. R. Pridham, ed., *The Arab Gulf and the Arab World* (London: Croom Helm, ©1988), p. 155.

المصـــادر: ١٩٧٠: A. M. Farrag, «Migration Between Arab Countries,» in: *Manpower and* = *Employment in Arab Countries: Some Critical Issues* (Geneva: ILO, 1976), pp. 84-109.

= ١٩٧٥: John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, World Employment Programme Study (Geneva: International Labour Office, 1980).

١٩٨٠: John Stace Birks [et al.], «Who is Migrating Where? An Overview of International Labour Migration in the Arab World,» in: A. Richards and P. Martin, eds., *Migration, Mechanization and Agricultural Labour Market in Egypt* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), pp. 103-116.

إن هذا التطور يستدعي ثلاث ملاحظات:

أولاً، ان الأرقام الآنفة الذكر لا تتعلّق إلا بالعاملين، فهي لا تشتمل على السكان الأجانب الذين بلغ عددهم عام ١٩٨٠، زهاء ٤ ملايين كما يتبيّن من الجدول رقم (٤ ـ ٢):

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

توزُّع الأجانب في بلدان الخليج، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

السنة	١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠	
البلد	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الإمارات العربية المتحدة	١٥,٧٠٠	٤,٠	١١٠,٩٠٠	١٠,٣	٣١٣,٩٠٠	١٥,٦	٦٩٥,٠٠٠	١٧,٧
البحرين	٢٦,٨٠٠	٦,٨	٣٧,٩٠٠	٣,٥	٦٢,٨٠٠	٣,١	١٠٤,٤٠٠	٢,٧
قطر	٣٠,١٠٠	٧,٧	٦٧,١٠٠	٦,٣	١٠١,٥٠٠	٥,٠	١٦٧,٣٠٠	٤,٣
الكويت	١٣٦,٨٠٠	٣٥,٠	٣٩٧,٥٠٠	٣٧,٠	٥٣٣,٣٠٠	٢٦,٥	٨٠٦,٨٠٠	٢٠,٥
عُمان			٨,٢٠٠	٠,٨	١٠٥,٥٠٠	٥,٢	١٧٧,٩٠٠	٥,٥
العربية السعودية	١٨٢,٢٠٠	٤٦,٥	٤٥١,٩٠٠	٤٢,١	٨٩٤,٩٠٠	٤٤,٣	١٩٧,٧٠٠	٥٠,٣
المجموع	٣٩١,٤٠٠	١٠٠	١,٠٧٣,٥٠٠	١٠٠	٢,٠١١٩٠٠	١٠٠	٣,٩٢٨٩٠٠	١٠٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، «مسح التطورات الاقتصادية والإجتماعية في منطقة اللجنة،» (١٩٨١)، الجدول رقم (٤ ـ ٢).

إلى ذلك كانت العربية السعودية تستوعب بمجرّدها ٤٦ بالمئة من مجموع العاملين المهاجرين عام ١٩٨٠. وابتداءً من ذلك التاريخ أخذت نسبة المهاجرين من السكان العاملين تصبح، من الناحية العملية، أكثرية في جميع البلدان الأخرى (٤٩ بالمئة في عُمان، ٥٩ بالمئة في البحرين، ٧٨ بالمئة في الكويت، ٨٥ بالمئة في قطر و٨٩ بالمئة في الإمارات)[٤].

(٤) Ian J. Seccombe, «International Migration, Arabisation and Localization in the Gulf Labour Market,» in: B. R. Pridham, ed., *The Arab Gulf and the Arab World* (London: Croom Helm, ©1988), pp. 154-155.

ثم إن حصة الأسد، داخل فريق العاملين المهاجرين العرب، كانت تعود إلى اليمنَيْن اللذين كانا يزوّدان بلدان الخليج بنسبة ٤٢ بالمئة من العاملين العرب عام ١٩٧٥، وبنسبة ٢٨ بالمئة عام ١٩٨٠. أما مصر فقد ارتفعت حصتها من ٢٠ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة خلال الفترة نفسها، كما ارتفعت حصة الأردن والفلسطينيين من ١٦ بالمئة إلى ١٩ بالمئة. هذا وكان العاملون العرب المهاجرون يشكّلون أكثرية العاملين المهاجرين (٣٠ بالمئة في العربية السعودية و٦٤ بالمئة في الكويت)، لكنهم كانوا أقلية في جميع دول الخليج الأخرى.

وقد استمرت الاتجاهات الملحوظة في السبعينيات حتى عام ١٩٨٥ على الأقل. في هذا التاريخ قُدّر عدد السكان الأجانب في بلدان الخليج بـ ٥,٥ ملايين، أي ما يناهز نصف إجمالي عدد السكان في بلدان الخليج الستّة. وظلّت العربية السعودية تستقبل ٤١,٧ بالمئة من هؤلاء السكان (مقابل ٥٦,٧ بالمئة عام ١٩٧٥)، تتلوها الإمارات العربية المتحدة (٢٢,٣ بالمئة) والكويت (١٩,٣ بالمئة).

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

تقديرات منظمة الإسكوا لعدد السكان الوطنيين والأجانب في الخليج (١٩٨٦)

	عدد السكان الوطنيين (أ)	عدد السكان الأجانب (ب)
البحرين	٢٩٥,١٦٨	١٣٩,٥٥٦
الكويت	٧٥٠,٤٦٦	١,٠٧٢٢٩٦
عُمان	٨١٦,٠٠٠	٤٩٤,٠٠٠
قطر	١٠٥,٠٤٥	٢٨٤,٢٠٩
العربية السعودية	٧,٨٤٩٢٦٦	٢,٣١٤٤٦٤
الإمارات العربية المتحدة	٤٣٤,٤٤٩	١,٢٣٩٢٠٤
المجموع	١٠,٢٥٠٣٩٤	٥,٥٤٣٧٢٩

المصـدر: ESCWA, *Demographic and Related Socio-economic Data Sheets for ECA Member States* (New York: United Nations Economic Commission for Africa, 1986).

غير أننا إذا صنّفنا السكان المهاجرين حسب أصولهم فإننا نتبيّن انخفاضاً في نسبة السكان الأجانب العربيّي الأصل قياساً على مجموع السكان الأجانب، إذ هبطت هذه النسبة من ٥٨,٤ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٥٦,١ بالمئة عام ١٩٨٥، وهو ما يمثّل، بالأرقام المطلقة، زهاء ٣,١٠ ملايين مهاجر عربي.

أما الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، فقد كانت فترة الصدمة النفطية المضادّة التي هبطت فيها المداخيل بصورة بائسة، فعرفت اقتصادات الخليج فترة من الركود بعد أن كانت الأشغال الكبرى في البنية التحتية قد شارفت على الانتهاء. هكذا صارت القوانين المتعلّقة باستقبال المهاجرين أكثر تشدّداً من ذي قبل، وصار تجديد بطاقات الإقامة يتمّ بالقطّارة.

في مثل هذه الظروف، من المنتظر أن نشهد عودة كثيفة للمهاجرين إلى بلادهم الأم. لكن شيئاً من ذلك لم يحصل. فلم نشهد عودة اختيارية أو قسرية على نطاق واسع[٥]، بل اقتصرت هذه العودة على نسبة بسيطة تراوحت بين ١٥ و٢٠ بالمئة من السكان المهاجرين، بحيث إن عدد السكان الأجانب في بلدان الخليج الستة كان يُقدَّر إبان اجتياح العراق للكويت، في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، بزهاء ٥ ملايين من أصل عدد السكان الوطنيين الذي لم يكن يُفترض به أن يتجاوز ١٥ مليوناً في أفضل الأحوال.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن «العودات» المذكورة كانت تتعلق بالأردنيين والفلسطينيين واليمنيّين، ذلك لأن الدافع على العودة إنما يتناسب عكساً مع المسافة الفاصلة بين البلد المضيف وبلدان الأصل. هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى، فإن كثيراً من هؤلاء المهاجرين كانوا قد بلغوا سنّ الإحالة على المعاش أو كانوا يعتبرون أنه صار بوسعهم أن يعيشوا من مدخراتهم في بلدهم الأم.

فكانت النتيجة أن شهدت نسبة المهاجرين العرب إلى المهاجرين الآسيويين مزيداً من التقهقر لصالح الآسيويين (٥٠/ ٥٠، ولكن بمجرّد ٣٥/ ٦٥ بالنسبة إلى ما يتعلق بالعاملين)، بحيث إن بعض المؤلفين أخذ يتحدّث عن «نزع الطابع العربي عن الخليج».

والواقع ان الثبات النسبي لعدد السكان المهاجرين إلى بلدان الخليج ابتداءً من عام ١٩٨٦، على الرغم من الأزمة التي عصفت بهذه البلدان عصفاً منكراً، يفسّر بعوامل عدة: **الأول**، أنه إذا كان من الصحيح أن قطاع البناء كان يستخدم، عام ١٩٨٥، زهاء ٢٩ بالمئة من قوة العمل المهاجرة، فإن من الصحيح أيضاً أن انتهاء الأشغال الكبرى منذ ذلك الحين لم يكن يعني أن صيانة المباني والتجهيزات والبنى التحتية تقتضي عدداً من العاملين أقلّ من ذي قبل. **الثاني**، أن قطاع الخدمات، وخصوصاً الخدمات المنزلية، قد أعرب عن شدّة استيعابه اليد العاملة الأجنبية، ولا سيما الآسيوية، حتى إن الباحثة الاجتماعية الكويتية، أمل الصباح، قدّرت عدد خدم المنازل بـ ٦٣٣٣٠ عام ١٩٨٥، أي بمعدل وسط قدره ٢,٢ خادماً للعائلة الكويتية الواحدة[٦]. **ثالثاً وأخيراً**، أن «الخيار الوطني» لم يكن يسمح بتأمين الاستعاضة من هؤلاء العاملين الأجانب، ، لأن هؤلاء كانوا يشغلون وظائف متدنّية الأجر في نظر الوطنيين، فضلاً عن أنهم يعتبرون هذه الوظائف ممتهنة أو مرذولة من الناحية المجتمعية، خصوصاً أن الأزمة قد أضفت المزيد من التضعضع على وضع المهاجرين الأجانب، إذ أدّت إلى تخفيض أجورهم إلى النصف، بل إلى الثلث في بعض الأحيان.

---

(٥) Allan Findlay, «Arab Return from the Gulf Cooperation Council States,» communication presented at: Colloquium of Amman, 4-9 December 1989.

(٦) أمل يوسف الصبّاح، «الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الاقطار العربية المستقبلة للعمالة: حالة دول مجلس التعاون الخليجي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمّان، ٤ ـ ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٩، ص ١٦.

وهكذا رأينا، عشيّة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، أنّ بلدان الخليج لم تشهد عودة جوهرية من قبل المهاجرين إلى بلدانهم الأم: فالأزمة الاقتصادية لم تفلح في دفعهم إلى العودة، ولا السياسات التمييزية المرعيّة في بلدان الخليج، ولا التدابير التي اتخذت لتشجيع «الاستعاضة» من المهاجرين الأجانب بالسكان الأصليين.

غير أن أزمة الخليج لا بد لها من أن تقلب المعطيات رأساً على عقب. ففي الكويت وحدها هرب أكثر من نصف السكان المهاجرين خوفاً وذعراً. ومن أصل ٤٠٠٠٠٠ فلسطيني لم يبق إلا ١٠٠٠٠٠ فلسطيني. وقد تكفّلت الملاحقات التي كان الفلسطينيون ضحيتها منذ تحرير الكويت بإحباط عزيمة هؤلاء الذين اختاروا البقاء فيها مهما كان الثمن. على كل حال، فالسياسات بشأن الهجرات تتجه في البلدان الأخرى نحو المزيد من التشدّد وفرض القيود. ثم إن من الممكن استبدال الأردنيين والفلسطينيين الذين يشغلون الوظائف المرتفعة الأجر، بمهاجرين مصريّين يرتضون أجراً أقلّ لقاء الكفاءة نفسها. أما العمال الآسيويون فمن الأرجح أن يستقرّ عددهم ضمن حدود ٢,٥ مليون، خلال العقد القادم، بل ربما كان له أن يزيد[٧].

ثالثاً: آثار الهجرة في البلدان المضيفة

يعتبر بعض الباحثين أن «الإثراء» الفاجئ للبلدان النفطية بعد عام ١٩٧٣ كان في أساس موجات الهجرة الملحوظة من حيث سرعتها وكثافتها، بل إن بعضهم رأى فيها بدايةً للتكامل الاقتصادي في الشرق الأوسط العربي، لأنها كانت تروّج انتقال العمل من البلدان ذات الكثافة السكانية نحو البلدان ذات الكثافة المالية، كما تروّج تحويل الأموال المدخرة من بلدان الهجرة إلى البلدان الأم[٨]. لكن هذه الأطروحة تظل موضع نقاش، لأن التكامل المذكور عبارة عن تكامل مبتور «لا يمكن أن ينشأ عنه أية تنمية للقوى الإنتاجية»[٩]، لا في البلدان المضيفة ولا في بلدان الأصل.

أما بالنسبة إلى البلدان المضيفة، فلا شك في أن المهاجرين قد قدموا لها خدمات جلّى. فقد كان السكان المحليون قليلي العدد، قليلي الخبرة، يتهرّبون من فرص العمل المعروضة عليهم (خصوصاً في قطاع البناء) لأن وضعهم «الوطني» يتيح لهم تحقيق الأرباح على نحو أسهل في قطاعات أخرى تنعم بقسط أكبر من الحماية والرعاية.

---

(٧) Bichara Khader, *Economic Development in the Arab Gulf Countries with Special Reference to Labour Force Migration*, Cahiers du CERMAC; nos. 70-71 (Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1990).

(٨) John Stace Birks and Clive A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, World Employment Programme Study (Geneva: International Labour Office, 1980).

(٩) Fawzi Mansour, *L'Empasse du Monde Arabe* (Paris: L'Harmattan, 1990), p. 151.

لكن المفاعيل المضرّة التي ترتّبت على هذه الموجات الكثيفة من المهاجرين إلى بلدان الخليج سرعان ما أخذت تتّضح.

هكذا لم يكن لهجرة هؤلاء العاملين أن تهمّش قوة العمل المحلية وحسب، إذ قلّصتها إلى نسبة ضئيلة (١٢,٤ في الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٨٥، ١٩,٤ بالمئة في الكويت، ٢٣,٥ بالمئة في قطر، ٣٧,٣ بالمئة في العربية السعودية، ٤٣,٦ بالمئة في البحرين، ٤٨,٣ بالمئة في عُمان)، بل كان لها أن تعيق تنمية الموارد البشرية والتشكّل الطبقي. فقد انصرف السكان الأصليون عن مزاولة العمل اليدوي والنشاطات الإنتاجية واتّجهوا نحو بعض الفروع (كالتجارة والخدمات والإدارة والجيش).

ولم تعمل الدول على مخالفة هذه الاتجاهات، بل بالعكس. فقد عملت، داخل الإدارة، على تعبئة «ملاك شديد الاتساع مولّج بوظائف تنفيعيّة ترتبط بموقع شاغليها ودورهم المجتمعي أكثر من ارتباطها بكفاءاتهم المهنية»[١٠]. هذا ما يطلق عليه محمد الرميحي، أحد علماء الاجتماع الكويتيين المعروفين، اسم «البيروقراطية»[١١] التي تتّصف بالخلط بين العلاقات الرسمية والمجتمعية، وبعدم احترام دوام العمل، وبفقدان حسّ الواجب الذي يفترض أن يتحلّى به المواطنون[١٢].

إلى هذا التهميش الديمغرافي أضيف، مع مرّ السنين، تهميش ثقافي، خصوصاً منذ أن حلّت البلدان الآسيوية محل البلدان العربية كمصدر للتزويد باليد العاملة، ذلك أن عدد العمال الآسيويين أصبح في بعض البلدان، كالإمارات العربية المتحدة، أكثر من عدد السكان الأصليين كلهم. حتى إن المرء لا يكاد يسمع اليوم في بعض مدن الخليج من يتكلّم العربية. صحيح أن ما يسميه أ. بورغي «سمة برج بابل التي تطبع مدن الخليج» هو معطى من المعطيات الجغرافية القديمة التي تعود إلى ما قبل الانفجار النفطي بزمن طويل، لكن هذه الظاهرة اتّخذت بعد الانفجار المذكور أبعاداً هائلة[١٣].

هذا وتجدر الإشارة الخاصة إلى تلك الحالة الفريدة من نوعها والتي هي حالة خادمات المنازل اللواتي ارتفعت أعدادهن بصورة مضطردة خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة.

---

(١٠) Beauge, «La Crise pétrolière dans les pays du Golfe: Cinq millions de travailleurs immigrés dans l'incertitude,» p. 5.

(١١) محمد غانم الرميحي، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة** (الكويت: شركة كاظمة، ١٩٨٤)، ص ١٩٨.

(١٢) يجد القارئ تحليلاً قيماً لهذه المسألة عند: تركي الحمد، **دراسات إيديولوجية في الحالة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٢)، ص ١٠٨ - ١٣٢.

(١٣) A. Bourgey, «Les Travailleurs étrangers dans les pays du Golfe,» dans: «Crise du Golfe, la logique des chercheurs,» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée* (Edisud), no. hors série (1991), p. 133.

فقد تبيّن من بعض التحقيقات التي تناولت عيّنات من «خادمات المنازل» هؤلاء أنهن أميّات في كثير من الأحيان ولا يتكلمن العربية إلا في بعض الحالات النادرة جداً، كما انهنّ في أكثريّتهن الساحقة، غير مسلمات. وهذا كله لا بدّ من أن يترك أثره من الناحية المجتمعية في تنشئة الأطفال(١٤).

أضف إلى ذلك، أن وضع المهاجرين المؤقّت والعابر لا يؤدي فقط إلى إعاقة انخراطهم ضمن البلدان المضيفة، بل إنه يخلق كذلك مسافات نفسانية بينهم وبين السكان الأصليين. ويصحّ ذلك بوجه خاص على المهاجرين العرب الذين يسوؤهم ما يلقونه في بلاد الهجرة من معاملة لا تتّصف كثيراً بما يفترض أن تتصف به العلاقات بين «الأشقاء».

وقد أصبح من المسلّم به اليوم أن القيود المفروضة على المهاجرين العرب إلى بلدان الخليج وضروب الحرمان المتنوعة التي يعانونها هناك هي التي تفسّر ردود فعل الأردنيّين والفلسطينيين إبّان أزمة الكويت الأخيرة.

فالعمال الأجانب لا يحقّ لهم أن يغيّروا عملهم من دون موافقة رب العمل، على الرغم من مضيّ أكثر من عشر سنوات على وجود الكثيرين منهم في البلد المضيف. وهم لا يستفيدون من إعادة التأهيل المهني، ويحظّر عليهم مزاولة حقوقهم النقابية، ولا يجوز لهم استقدام ذويهم إلا بناءً على شروط معينة، ولا يحقّ لهم الحصول على الجنسية التي لا تمنح إلا بصورة استنسابية جداً. وهذا غيض من فيض الأمثلة التي من الممكن أن تُضرب على هزال الحماية القانونية التي يتمتّع بها المهاجرون في الخليج، وعلى هشاشة وضعهم واستحالة انخراطهم في المجتمعات المضيفة. بالطبع من الممكن أن يضاف إلى ذلك كله تلك الأدوار المخزية التي يقوم بها الكفلاء ومختلف الوسطاء ممن يتاجرون بتأشيرات السفر وإجازات العمل لقاء مبالغ لا بأس بها على الإطلاق(١٥).

من جهة أخرى، نجد أن الرقابة التي تمارس على العمال الأجانب (وخصوصاً بالنسبة إلى مدة إقامتهم) وتقترن بعدم وجود طبقة بروليتارية في المجتمع، تجعل البطالة أمراً شبه مستحيل، وهو ما يؤدي بالتالي إلى إجهاض كل أشكال الاعتراض والاحتجاج المجتمعية(١٦)، ويتيح لبلدان الخليج النفطية أن تضبط نزاعات العمل وتحصرها ضمن دوائر ضيّقة، وهذا الأمر يؤدي بالتالي إلى كبح الدينامية المجتمعية والسياسية ولجمها.

ثم إن حرص بلدان الخليج على ضبط موجات الهجرة هو الذي دفعها، منذ نحو

---

(١٤) جهينة سلطان سيف العيسى، «التأثيرات الاجتماعية للمربية الاجنبية على الاسرة،» ورقة قدّمت إلى: **العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط** (بيروت : المركز، ١٩٨٣)، ص ١٧٦.

(١٥) Organisation Arabe du Travail, *Conséquences sociales des migrations arabes* (Bagdad: [s.n.], 1982).

(١٦) Rafiq Boustani et Philippe Fargues, *Atlas du Monde Arabe* (Paris: Bordas, 1990), p. 105.

١٥ عاماً، إلى إعطاء الأولوية للمهاجرين الآسيويّ الأصل، وإلى تفضيل الهجرة القصيرة الأجل، فضلاً عن تعميم استقدام المهاجر بناء على عقد لمدة محدودة يُوقّع معه في بلد المغادرة، الخ. والغاية من ذلك هي الحؤول دون أيّة إمكانية لتحوُّل الهجرة المؤقتة إلى هجرة دائمة. على كل حال، فقد جاءت الأزمة الكويتية في وقتها بالذات للتخلّص من الهجرة الفلسطينية التي كانت تتّجه باتجاه الرسوخ في الخليج.

هكذا تجد بلدان الخليج نفسها في النهاية إزاء إشكالٍ مستعصٍ على الحلّ. فهي لا تستطيع الاستغناء عن المهاجرين، إذ تتوقف اقتصاداتها عليهم في قسمها الأكبر، لكنها في الوقت نفسه لا تريد أن تطغى عليها موجات الهجرة. أما مقدرتها على إيجاد مخرج لهذا المأزق، فاحتمالها ضئيل جداً، إلا إذا قبلت بتقاسم الريع النفطي مع مهاجريها، وذلك بأن توافق طوعاً واختياراً على فتح باب المواطنية أمامهم بناء على بعض الشروط المعقولة.

بانتظار ذلك، يظل العزل نصيب المهاجرين الأكبر. ويتمّ هذا العزل عن طريق تكاثر مخيّمات العمل في ضواحي التجمعات السكنية الخليجية[١٧]. أما ضحيته الأولى فهم الآسيويون، إذ إن المهاجرين ذوي الأصل العربي يتمتعون معظم الأحيان، بحظوة العيش داخل المدينة العاصمة، لكنهم يبوؤون بعزل سكني، إلى جانب العزل المجتمعي الذي يقوم دائماً بين الأجانب والمواطنين في مختلف بلدان الخليج[١٨]. والمهاجرون ذوو الأصل العربي يرضخون لهذا الوضع. فهم يتمتّعون، على الأقل، بإمكانية العيش مع عائلاتهم في كثير من الأحيان، الأمر الذي لا يحصل إلا نادراً جداً بالنسبة إلى المهاجرين الآسيويين الذين يعيشون رجالاً فرادى. لذا لا يعجب المرء إذ يجد أن مدن إمارات الخليج التي تحفل بأكبر عدد من الآسيويين هي في الوقت نفسه المدن التي تصل فيها معدلات الذكورية إلى مستويات قياسية.

خلاصة القول، إن الهجرة في بلدان الخليج قد حافظت، من جرّاء اقترانها بوفرة الريع وبالبنى القبلية، على البناء المجتمعي المتحجّر «حيث التفاوت الأساسي عبارة عن تضادّ بين قوميات لا بين طبقات»[١٩]، تضادّ بين عمال ومواطنين ريعيّين، بين عمال مهاجرين يكسبون قوتهم بعرق جبينهم وسكان وطنيين معفيّين من مستلزمات العمل الشاقّ وينتفعون من «ريع المواطنية»، إذ إنهم الوحيدون الذين يستفيدون من «اهتمامات» الدول ويؤمّنون «الكفالة» التي تعود عليهم بأموال غزيرة.

---

(١٧) A. Bourgey, «Kuwait,» dans: Paul Bonnenfant, ed., *La Péninsule Arabique d'aujourd'hui* (Paris: Editions du centre national de la recherche scientifique, 1982), tome 2, pp. 417-452.

(١٨) E. Longuenesse, «Force de travail asiatique et espace urbain à Mascate,» dans: G. Simon, ed., *Villes et migrations internationales de travail dans le Tiers-Monde* ([Poitiers]: Université de Poitiers, centre interuniversitaire d'études méditerranéennes, 1984), pp. 273-293.

(١٩) Boustani et Fargues, *Atlas du Monde Arabe*, p. 105.

رابعاً: آثار الهجرة في بلدان المغادَرة

كثيراً ما يحلو للبلدان المصدّرة لليد العاملة أن تقتصر في تحليلها آثار الهجرة الدولية في اقتصاداتها على إبراز النواحي الإيجابية فقط. والحال أن هذه نظرة تبسيطية تخفي واقعاً معقّداً نستطيع أن نتحقّق منه من خلال نقاط عدّة.

١ ـ تخفيف عبء البطالة

لقد تحوّل القول بأن الهجرة تخفّف عبء البطالة عن بلدان المغادرة إلى ما يشبه العقيدة الراسخة من فرط ترديده. غير أن الأمور في البلدان العربية ليست على هذا القدر من البساطة. يكفي أن نأخذ على ذلك مثلين بارزين: مصر والأردن.

فمصر، في الواقع، من أهم البلدان المصدّرة للمهاجرين إلى بلدان الخليج. صحيح أننا نجد بين المهاجرين المصريين أكثريةً من الفلاحين والعاملين والمستخدمين شبه الماهرين، لكنّ آلاف المصريين من ذوي الكفاءات العالية يهاجرون أيضاً إلى الخليج مخلّفين وراءهم مراكز شاغرة لا قبل لغير المهاجرين بملئها نظراً إلى افتقارهم إلى الشهادات اللازمة.

وحالة الأردن أبلغ دلالة من حالة مصر. ففي هذا البلد كانت نسبة الذين يعملون خارج البلاد تُقدَّر، في أواخر السبعينيات، بما يتراوح بين ٣٥ بالمئة و٤٠ بالمئة من القوة الفاعلة. لذا سرعان ما أخذت البلاد تعاني نقص اليد العاملة، خصوصاً في بعض القطاعات (كالزراعة والبناء والخدمات، الخ.)، بحيث تحوّل الأردن إلى بلد من بلدان الهجرة. فمنذ العام ١٩٧٩، لم يكن عدد المستخدمين الأجانب يقلّ فيه عن ٤١٠٤٢ شخصاً (من بينهم ١٧ بالمئة في الخدمات، و٣٣,٤ بالمئة في الزراعة، و٣٦,٥ بالمئة في القطاعات الصناعية والبناء). أما في العام ١٩٨٤، فقد تخطّى عدد المستخدمين الأجانب العاملين في الأردن ١٥٠٠٠٠، قبل أن يهبط إلى ١٢٠٠٠٠ عام ١٩٨٧[٢٠]. هكذا صار الأردن بلداً مرسِلاً للمهاجرين (٣٣٠٠٠٠ مهاجر عام ١٩٨٧) ومضيفاً لهم (١٢٠٠٠٠ مهاجر عام ١٩٨٧) في الوقت نفسه، الأمر الذي أدّى إلى اختلالات عميقة في توازن سوق العمل:

ـ فالأردنيون الأكفاء يهاجرون إلى الخليج، فتُملأ مراكزهم الشاغرة، تدريجياً، بأردنيّين آخرين يتبوأون هذه المراكز انطلاقاً من مستويات كفاءة أدنى، ليحلّ محلّ هؤلاء، بدورهم، أردنيون آخرون أدنى كفاءةً أو بعض الأجانب.

ـ ينصرف الأردنيون تدريجياً عن مجالات العمل الشاق وغير المجزي.

ـ تظهر نواقص شديدة في القطاع الزراعي حيث لا تتم عملية الاستبدال بالسرعة

(٢٠) الاردن، وزارة التخطيط، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، «دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني،» ج٣، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨)، الجدول رقم (٨ ـ ٦)، ص ٦٠.

المطلوبة، فينشأ عن ذلك انخفاض في مستوى الإنتاجية والإنتاج.

ـ يزداد معدّل البطالة في أوساط الوطنيين، فينتقل من ٣,٩ بالمئة عام ١٩٨١ إلى ٨,٨ بالمئة عام ١٩٨٨.

والمثلان المصري والأردني ليسا المثلين الوحيدين، إذ نستطيع أن نذكر أيضاً حالة اليمن، فضلاً عن حالة عُمان، وإن بمقدار أقلّ. وفي ذلك كله ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التعاظم الاقتصادي لبلدان الخليج إنما يتحقّق على حساب توازن سوق العمالة في البلدان المصدّرة لليد العاملة، وأن الهجرة لا تشكّل على وجه الإجمال حلاً لمشكلة البطالة، إذ إننا نجد في كثير من الأحيان أن الذين يهاجرون ليسوا العاطلين عن العمل، بل هم أشخاص عاملون نشطون قد تؤدي مغادرتهم البلاد إلى نقص فعلي في اليد العاملة.

٢ ـ تحويل الأموال

إن تحويل مدّخرات المهاجرين في بلدان الخليج، وهو يتمّ عادة بالعملة الصعبة، يتخطى في كثير من الأحيان مجمل عائدات تصدير البضائع، كما هي الحال، مثلاً، في الأردن واليمن.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

تحويلات المهاجرين الأردنيين [(١) (٢) (٣)]، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨ (بملايين الدولارات)

السنة	تحويلات	صادرات	واردات	الناتج المحلي الإجمالي	ت/ص (بالمئة)	ت/و (بالمئة)	ت/الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)
١٩٧٩	١٨٠,٤	١٢١,٠	٥٨٩,٧	٩٣٥,٥	١٤٩,١	٣٠,٦	١٩,٣
١٩٨٠	٢٣٦,٧	١٧١,٥	٧١٦,٠	١١٩٩,٣	١٣٨,٠	٣٣,٠	١٩,٧
١٩٨١	٣٤٠,٩	٢٤٢,٨	١٠٤٧,٦	١٤٨٤,٢	١٤٠,٤	٣٢,٥	٢٣,٠
١٩٨٢	٣٨١,٩	٢٦٤,٥	١١٤٢,٥	١٦٧٥,٤	١٤٤,٠	٣٣,٤	٢٢,٨
١٩٨٣	٤٠٢,٩	٢٣٣,٨	١١٠٣,٣	١٧٦٩,٤	١٧٢,٣	٣٦,٥	٢٢,٨
١٩٨٤	٤٧٥,٠	٢٩٠,٧	١٠٧١,٣	١٨٤٤,٢	١٦٣,٤	٤٤,٣	٢٥,٨
١٩٨٥	٤٠٢,٩	٣١٠,٩	١٠٧٤,٤	١٨٥٦,٠	١٢٩,٦	٣٧,٥	٢١,٧
١٩٨٦	٤١٤,٩	٢٥٦,٠	٨٥٠,٢	١٩١٩,٤	١٦١,٩	٤٨,٨	٢١,٦
١٩٨٧	٣١٧,٧	٣١٠,٧	٩١٥,٥	١٨٦٧,٩	١٠٢,٣	٣٤,٧	١٧,٠
١٩٨٨	٣٣٥,٧	٣٨١,٥	١٠٢٢,٥	١٧٠٢,٩	٨٨,٠	٣٢,٨	١٩,٧

(١) البيانات الإحصائية لمصرف عُمان الوطني.

(٢) المقصود التحويلات بالطرق الرسمية.

(٣) توخّياً للدقة ينبغي أن تُحسم من المبالغ المحوّلة إلى الأردن، تلك العائدات المصدّرة تحت عنوان استرجاع أموال المهاجرين الأجانب في الأردن والتي بلغ مجموعها ٢٤ مليون دينار عام ١٩٧٩، و٤٦ مليوناً عام ١٩٨٠، و٥٢ مليوناً عام ١٩٨١، و٦٠,٤ مليوناً عام ١٩٨٢، و٧٢,٨ مليون عام ١٩٨٣، و٩٧,٥ =

= مليون عام ١٩٨٤، و٩٣,٥ مليون عام ١٩٨٥، و٨٦,٥ مليون عام ١٩٨٦، و٦٣,٤ مليون عام ١٩٨٧، و٥٧,٢ مليون عام ١٩٨٨. مصرف عُمان الوطني، بيانات إحصائية مختلفة.

على كل حال، فالشرق الأوسط يضمّ أول بلد في العالم من حيث العائدات المصدّرة تحت عنوان استرجاع المهاجرين، وهو العربية السعودية (٥,٠ مليارات دولار سنوياً)، وأول البلدان المستفيدة من ذلك، وهو مصر (٣,٠ مليارات). وهذا الرقم الأخير لا يشتمل إلا على تحويلات نقدية خاصة مسجلة بصورة رسمية. بيد أن قسماً كبيراً من المبالغ المحولة إلى البلد الأم لا يمرّ عبر القنوات المصرفية، إذ إنه يباع في السوق السوداء.

هذا وتحويل المدّخرات بالنسبة إلى جميع بلدان الشرق الأوسط المصدّرة لليد العاملة، لا يساعد فقط على امتصاص جزء من عجز الميزان التجاري للدول، بل يساعد أيضاً عائلات بكاملها على تدبُّر أمور حياتها في البلد الأم.

لكن هذا النمط من التحويلات يسفر عن عواقب وخيمة:

أولاً، لأن دخول العملات الصعبة بصورة كثيفة إلى البلدان المصدّرة لليد العاملة من شأنه أن يسبّب تضخماً حاداً جداً نظراً إلى ضعف الإنتاج القومي. وقد شهدت مصر خلال الثمانينيات معدلات تضخم وصلت إلى ٣٠ بالمئة.

ثم إن الأموال المذكورة تُنفق بالدرجة الأولى على شراء سلع استهلاكية دائمة مستوردة في كثير من الأحيان من أسواق البلدان الصناعية، الأمر الذي يؤدي إلى نمو تجارة الاستيراد، فينجم عن ذلك دائرة مغلقة: «إذ تساهم العملات الصعبة في تمويل عجز ميزان المدفوعات، لكنها تؤدي إلى تفاقم هذا العجز في الوقت نفسه»[٢١]. كما إن هذه الأموال تُستثمر كذلك في شراء الأملاك العقارية أو في بناء المنازل السكنية[٢٢]. فيقع المهاجرون من جرّاء ذلك فريسة المضاربات العقارية وأصحاب مشاريع البناء. هكذا كان لشراء أو بناء الأبنية من قبل العمال المهاجرين أن يسهم مساهمة كبيرة في ارتفاع أسعار الأراضي (كما في الأردن) أو الأجارات (لا سيما في القاهرة وصنعاء). وأخيراً، يُستخدم قسم من مدّخرات المهاجرين في تنمية بعض النشاطات غير الإنتاجية في كثير من الأحيان (كدكاكين البقالة والكاراجات والمحلات التجارية الخ.). صحيح أن بعض الأموال يُستثمر في أعمال الريّ وتحسين الإنتاجية الزراعية أو في وحدات صناعية صغيرة، لكن هذا الاستثمار يظل هامشياً.

هكذا نجد في النهاية أن أموال المهاجرين قد ساعدت بشكل خاص على تعاظم

---

(٢١) Sabah Naaoush, *Dettes extérieures des pays arabes*, comprendre le Moyen-Orient (Paris: L'Harmattan, ©1989), p. 53.

(٢٢) Bichara Khader, «Jordan's Economy, 1950-1985,» *Arab Affairs* (Autumn 1990).

الطلب على السلع المستوردة، وعلى تعاظم المضاربة العقارية والمباني والنشاطات غير الإنتاجية.

وخلاصة القول: إن هجرة اليد العاملة لا يبدو انه لعب دوراً تكاملياً في المنطقة لأنه أسهم في تعميق الفروقات بين البلدان العربية وعزّز تكامل المنطقة العربية ككلّ مع البلدان الصناعية. غير أن المفارقة التي تلفت النظر هي أن بلدان الخليج قد أعادت تدوير زهاء ٣٠٠ مليار دولار (حتى عام ١٩٨٦) في البلدان المذكورة، في حين أن استثماراتها في «البلدان الشقيقة» غير النفطية لم تبلغ من حجم الجمل مقدار أذنه[٢٣]. هذا بالإضافة إلى هذه المفارقة الأخرى، وهي أن ٥ بالمئة إلى ٦ بالمئة من حجم التبادلات العربية فقط يتم مع بلدان عربية، بينما يتم ٧٠ بالمئة من هذه التبادلات مع البلدان الصناعية.

فلا عجب والحالة هذه إذا شهدت البلدان العربية استدانة زاحفة (± ٢٥٠ مليار دولار في أواخر عام ١٩٩٠)، وعجزاً غذائياً مزمناً (منذ ٢٠ عاماً)، وتصنيعاً متعثراً.

إن هذه البلاوي لا تعود كلها بالطبع إلى العواقب الوخيمة التي تسفر عن الهجرة داخل المنطقة، لكن الهجرة المذكورة أضفت عليها حدّة من نوع خاص.

ولا شك في أن بإمكاننا تفّحص العواقب التي أحدثتها الهجرة في مجال التكامل المجتمعي، لا سيما بالنسبة إلى ما يتعلق بالبنى العائلية (العلاقات بين الأولاد وذويهم، بين المهاجرين وعائلاتهم التي بقيت في البلد، بين الزوج والزوجة)، والبنى المجتمعية (بُنى التسلّط التقليدية، تبدّل الأدوار المجتمعية، ظهور طبقات جديدة من صغار أصحاب الريوع أو من صغار الملاكين، الخ)، وعلى سلوك الأفراد وتصرفهم (التقليد الأعمى، تحوُّل الأذواق، الترفُّع عن شغل بعض الوظائف، الخ.).

ومما يؤسف له أن الأبحاث الحقلية مفقودة في هذا المجال، الأمر الذي يجعل تحليل هذه العواقب تحليلاً مفصلاً بعيداً عن متناولنا.

على كل حال، وعلى الرغم من كل العواقب الوخيمة التي تسفر عن الهجرة، سواء على الصعيدين الاقتصادي والمجتمعي، فليس ثمّة ما يبرهن على أن الوضع كان من الممكن أن يكون أفضل من دون هجرة، نظراً إلى تقصير الدول، من جهة، ونظراً إلى عجز السوق عن استيعاب الوافدين الجدد، من جهة أخرى.

(٢٣) Bichara Khader, *Arab Money in the West* (Tunis: Arab League, 1986).

خامساً: آثار الأزمة الكويتية في الهجرة الدولية إلى الخليج

يمكننا تقسيم عملية الهجرة إلى ثلاث مراحل: هجرة، وتحويل للمال، وعودة[٢٤]. وبما اننا تحدثنا عن المرحلتين الأوليّين، فإننا سنتحدث الآن بعض الشيء عن المرحلة الثالثة.

من المعلوم ان الهجرة إلى بلدان الخليج مسألة مؤقتة نظراً إلى ارتباطها بالمدّ النفطي وبضرورة بناء البنى التحتية في تلك البلدان. يضاف إلى ذلك، أن المهاجرين أنفسهم لا يرغبون في إطالة مدة إقامتهم كثيراً في بلدان الخليج، نظراً إلى أنهم تركوا عائلاتهم في بلدهم الأم، وكل ما يرجونه هو تجميع رأسمال صغير والعودة إلى ديارهم.

كما إن بلدان الخليج بدورها لا تريد أن تتحوّل الهجرة إلى إقامة مستقرّة لا تلبث أن تصبح عائلية، وبالتالي دائمة. لذا فعلت البلدان المذكورة كل ما بوسعها لتضمن «تعاقب» العاملين وتناوبهم على العمل. وكانت هذه الممارسة مرعيّة الإجراء تجاه الآسيويّين، إذ كان هؤلاء يأتون إلى البلاد بناء على عقد عمل، فيقيمون في مخيّمات ثم يعودون من حيث أتوا ما إن تنتهي مدة عملهم.

أما وضع المهاجرين العرب فقد كان أدقّ بعض الشيء. وذلك، من جهة، لأن الهجرة العربية وخصوصاً الفلسطينية، كانت قد بدأت قبل المدّ النفطي عام ١٩٧٣ بمدة طويلة، ومن جهة أخرى، لأن بلدان الخليج لم تكن تقوى بسهولة على حصر «أشقّائها العرب» المهاجرين في مخيّمات، لما في ذلك من مسّ بسمعتها المعلنة لدى البلدان العربية الأخرى. أضف إلى ذلك، أن المهاجرين العرب كانوا موجودين على جميع مستويات الهرم المهني، سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، وأن صرف النظر عن ذلك بين ليلة وضحاها لا بد له من إحداث إرباكات شديدة على مستوى النظام بأسره.

وكان من نتائج ذلك ان المهاجرين العرب، وخصوصاً مهاجري الشرق الأوسط (الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان)، سرعان ما جعلوا وجودهم أمراً ضرورياً ولازماً، فاستقدموا عائلاتهم، واستقرّت بذلك إقامتهم.

هذا إذا لم نأخذ بالاعتبار تقلّبات السوق النفطية. فالصدمة النفطية المضادة التي حصلت ابتداء من عام ١٩٨٠، وخصوصاً في عام ١٩٨٥، أدّت إلى هبوط أسعار البرميل ومداخيل البلدان المنتجة. هكذا وقع الميزان الجاري لمجمل بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة في العجز بعد أن ظلّ فائضاً حتى عام ١٩٨٢.

ولم يلبث هذا الوضع الجديد أن ترك آثاره في الهجرة، لا سيما العربية، خصوصاً أنه ترافق مع انتهاء أشغال البناء الكبرى، ومع توجّه سياسي جديد لبلدان الخليج (على

---

(٢٤) حسب المصطلحات التي يستعملها: Alan Richards and John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1990), p. 385.

الرغم من عدم إفصاحها عنه) يقضي بتخفيف عدد المهاجرين العرب، أو تجميد هذا العدد على الأقلّ حول ما يتراوح بين ٢,٥ و٣ ملايين شخص.

وابتداءً من عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، أخذت مفاعيل تباطؤ النشاط الاقتصادي تظهر إلى الوجود، كما بدأت تتّضح عملية عودة العمال إلى بلدانهم الأصلية. لكن هذه العملية لم تتّخذ في ذلك الحين أبعاداً خطيرة، إذ طاولت بالدرجة الأولى أولئك الذين لم يعد بإمكانهم أن يجدوا مستخدِماً جديداً، لكنها طاولت أيضاً جميع الذين قرّروا العودة نهائياً إلى بلدانهم حاملين معهم ما ادّخروه خلال مدة هجرتهم.

إننا لا نملك بهذا الصدد أرقاماً موثوقة، لكن العودة المذكورة طاولت على الأرجح بين ١٥ بالمئة و٢٠ بالمئة من عدد المهاجرين في الخليج. أما التحويلات المالية فقد هبطت بنسب أكبر من ذلك (إذ نقصت التحويلات باتجاه مصر بين العامين ١٩٨٣ و١٩٨٥ بمقدار النصف)، لكن ذلك يعود أيضاً إلى تدنّي مستوى الأجور الذي رافق الركود الاقتصادي.

لكن بلدان الخليج سرعان ما استوعبت مفاعيل الأزمة بفضل «الوسادة المالية» التي تملكها على شاكلة «إعادة تدوير للبترودولارات»، وإنما دفعتها الأزمة إلى إعمال النظر في حدود الازدهار السعيد المتولّد من مشاريع البناء المحمومة والأشغال العامة.

أما البلدان المصدّرة لليد العاملة فقد آلمتها الأزمة على نحو آخر، إذ إنها تأثّرت على الفور، لا بانخفاض الإدخارات المحوّلة وحسب، بل بعودة مئات الألوف من المهاجرين، طوعاً أو كرهاً، في الوقت الذي كانت تعاني فيه البلدان المذكورة أزمة بطالة مستشرية.

هذه هي الظروف التي وقعت فيها الأزمة الكويتية في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. لقد كان لهذه الأزمة أن تغير معطيات الهجرة في المنطقة تغييراً كلّياً، سواء من حيث العدد أو المهارة والكفاءة أو الانتماء القومي. أما الذين عادت عليهم هذه الأزمة بالوبال فهم فلسطينيّو الكويت بالدرجة الأولى.

كان الفلسطينيون يشكلّون عام ١٩٩٠ أقدم الجاليات المهاجرة في الإمارة (٣٠٠٠٠٠ نسمة قبل حرب الخليج). وقد أسهموا إلى حدّ كبير في إعمار البلاد، إذ كان بينهم تقنيون ومهندسون وأطباء ومدرسون وأساتذة وإداريون وتجار الخ. وكانوا يُعيلون بأموالهم أعضاء عائلاتهم التي بقيت متشبثة بأرضها في الأراضي المحتلة. وعلى الرغم من صعوبات المنفى، تعلّم الفلسطينيون كيف يخدمون البلد المضيف بصدق وإخلاص. هذا وقد ولد عدد كبير من أبنائهم في الكويت وترعرعوا فيها.

على الرغم من ذلك نشهد اليوم في الكويت المحرّرة «حملة شعواء على الفلسطينيين»[٢٥]. إذ لما كان بعض الفلسطينيين قد تعاونوا مع المحتلّ العراقي، فقد سرى

(٢٥) انظر: *Le Monde*, 7/3/1991, p. 1.

التشهير وأحاقت اللعنة بالجالية الفلسطينية برمّتها. لم يعد ثمّة من يحصي أعداد القتلى والمسجونين والمنكّل بهم، حتى بتنا نشهد تعقُّباً ومطاردة حقيقيين أين منهما مطاردة الساحرات في القرون الوسطى، وذلك تحت سمع الغرب وبصره، وأمام لامبالاة الغيارى على حقوق الإنسان، إلى أن أصبح عدد الفلسطينيين في الكويت لا يتخطى ١٠٠٠٠٠ نسمة.

كذلك تضرّر الأردنيون واليمنيون. فطُرد هؤلاء من العربية السعودية بعشرات الألوف.

في ضوء هذه الأحداث الأخيرة، يستطيع المرء إذاً أن يتوقّع انقلاباً عميقاً في تيارات الهجرة إلى الخليج، مع عودة الأردنيين والفلسطينيين والسودانيين واليمنيّين، واستئنافٍ بسيط لحركة هجرة مصرية، وغير عربية بنسبة أقل، للحلول محل هؤلاء العائدين.

لقد تأثر آلاف الآسيويين بأزمة الخليج وعادوا إلى ديارهم، لكن أكثريتهم الساحقة بقيت في بلدان الخليج وستظّل فيها. وهذا يؤدي إلى مزيد من اختلال توازن الهجرة إلى المنطقة من حيث تركيبته القومية، إذ من المتوقّع أن يصبح المهاجرون الآسيويّو الأصل هم الأكثرية. وهذا أمر يعيد طرح المسائل المجتمعية بكل حدّتها بعد ان كانت تُنَحّى حتى الآن إلى المحل الثاني، إن لم تحذف بكل بساطة من جدول الأعمال.

خلاصة القول، إن الدولرة النفطية للنظام الإقليمي العربي (١٩٧٣ ـ ١٩٩١) لم تؤدِّ فقط إلى تعميق الهوّة بين بلدانه الغنية وبلدانه الفقيرة، بل أدت أيضاً إلى توسيع المسافات بين الشعوب العربية. وكانت أزمة الكويت على هذا الصعيد، خير كاشف ومعبّر.

الفصل الخامس

العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة

في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٨، وقّع ثلاثة وزراء من مجلس التعاون الخليجي اتفاقية تعاون مع السوق الأوروبية المشتركة، وذلك بعد ١٥ عاماً من الصدمة النفطية الشهيرة عام ١٩٧٣ التي جعلت بلدان الخليج تتصدّر الساحة الدولية.

ربما كان للمرء أن يتساءل عن الأسباب التي أخّرت الشروع بعملية التفاوض وادت إلى انتهائها بما آلت إليه. فالسبب الذي كثيراً ما يؤتى على ذكره بهذا الصدد ينوّه بالولادة المتأخرة لمجلس التعاون الخليجي بالذات (١٩٨١)، وبمعارضة الولايات المتحدة اتفاقية تتمّ بين السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة تعتبر بمثابة «المحميّة الأمريكية». لكن من الصحيح أيضاً أن هناك مواقف متضادة كثيرة قد ظهرت داخل السوق الأوروبية المشتركة نفسها، بين البلدان المؤيدة لمثل هذه الاتفاقية (فرنسا، اليونان) والبلدان المعارضة إياها (ألمانيا، انكلترا). فكان أن أدّى موقف هؤلاء المعارضين، إما رغبة منهم بعدم تجفيل الأمريكيين، وإما حفاظاً على قطاع البتروكيميائيات عندهم، وإما ببساطة، لموقفهم من أنظمة يعتبرونها على قسط ضئيل من الديمقراطية، إلى جرجرة المفاوضات واستطالة أمدها. لذا اقترحت بعض البلدان، كالدانمارك وإيرلندا، ان تُوقَّع إتفاقيات ثنائية بين السوق الأوروبية المشتركة وبعض بلدان الخليج على غرار الاتفاقيات الموقّعة مع بلدان المغرب. لكن الاتفاقية الوحيدة التي من هذا النوع إنما وقّعت مع بلد من بلدان شبه الجزيرة ليس عضواً في مجلس التعاون الخليجي، هو اليمن (١٩٨٤).

غير أن تطور التبادلات الاقتصادية كان يجري لصالح بلورة العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة وفقاً لصيغ واضحة. والواقع إن بلدان مجلس التعاون الخليجي كانت تمثّل، عند توقيع الاتفاقية، رابع سوق لصادرات السوق الأوروبية المشتركة بعد الولايات المتحدة وبلدان المجموعة الأوروبية للتبادل الحر (م. أ. ت. ح.) واليابان. فضلاً عن ذلك، كان هناك أكثر من ٤٠٠ شركة أوروبية من الشركات المنخرطة في النشاطات الاقتصادية في الخليج، كما كان عدد الأوروبيين المقيمين في بلدان مجلس

التعاون الخليجي يُقدَّر بزهاء ٢٥٠٠٠٠ شخص[1]. هذا فضلاً عن أن ٣٠ بالمئة من واردات السوق الأوروبية المشتركة النفطية كانت تأتي من الخليج الذي كان يستوعب، بدوره، زهاء ٣٦ بالمئة من صادرات السوق الأوروبية المشتركة إلى أسواق العالم الثالث.

فليس من النافل إذاً أن نتوقف قليلاً عند تبادلات السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي بين العامين ١٩٧٣ و١٩٨٨، قبل أن ننتقل إلى تحليل التغيرات التي طرأت عليها في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١.

أولاً: التبادلات الاقتصادية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي

تتألف واردات السوق الأوروبية المشتركة من الخليج من النفط والمنتوجات النفطية بالدرجة الأولى. وهذا معطى من المعطيات الثابتة التي تحكم وتوجّه وتفسّر تذبذب التبادلات بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، خصوصاً منذ الصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩. والواقع أن الأرقام بهذا الصدد ناطقة وبليغة.

١ ـ واردات السوق الأوروبية المشتركة من الخليج

تثاقلت فاتورة السوق الأوروبية المشتركة النفطية بعد «الصدمة النفطية» الأولى، فبلغت، عام ١٩٨١، ٥٢,٥ مليار إيكو (الجدول رقم (٥ ـ ١)).

أما من حيث حصص السوق، فقد كانت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من الواردات الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة ١٦,٥ بالمئة عام ١٩٨١.

أما في العام ١٩٨٨، فلم تعد اللوحة على نحو ما كانت عليه من الروعة بالنسبة إلى بلدان الخليج. فقد قضمت الصدمة النفطية المضادة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) قدراتها المالية، وقلّصت حصّتها من صادرات النفط العالمية، وفرضت على كل البلدان أن تتبع برامج تقشفية. وفي عام ١٩٨٨، لم تعد قيمة واردات السوق الأوروبية المشتركة من مجلس التعاون الخليجي تمثّل إلا ٨,٧ مليار إيكو، كما هبطت حصة مجلس التعاون الخليجي من واردات السوق الأوروبية المشتركة الخارجية إلى ٢,٢ بالمئة (الجدول رقم (٥ ـ ١)).

ويفسّر ذلك، بشكل خاص، بتهافت سعر برميل النفط الذي قارب ١٠ دولارات في آذار/ مارس ١٩٨٥، وبعزم السوق الأوروبية على تنويع مصادر تزوّدها بالنفط وتخفيض استهلاكها له.

---

(١) Saleh Al-Mani, «The Politics of the CCG Dialogue with European Community,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,* vol. 12, no. 4 (Summer 1984), p. 57.

٢ ـ صادرات السوق الأوروبية المشتركة إلى مجلس التعاون الخليجي

أما بالنسبة إلى الصادرات فقد طغى على الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٨ اتجاهان واضحان. الأول طغى على الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٤)، وأتاح المجال أمام ارتفاع تدريجي في صادرات السوق الأوروبية المشتركة باتجاه مجلس التعاون الخليجي، فوصلت قيمة الصادرات إلى ٢٣،٨ مليار إيكو عام ١٩٨٤، بعد أن كانت أقلّ من مليار إيكو عام ١٩٧٢. وينبغي القول إن بلدان مجلس التعاون الخليجي كانت قد خزّنت خلال هذه الفترة الأولى مداخيل وفيرة، وهو ما أدّى إلى ارتفاع وارداتها ارتفاعاً كبيراً. وأما بالنسبة إلى حصص السوق، فقد انتقلت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من مجمل صادرات السوق الأوروبية المشتركة الخارجية، من ١ بالمئة عام ١٩٧٢ إلى ٥،٩ بالمئة عام ١٩٨٠، ثم إلى ٦،٨ بالمئة عام ١٩٨٤.

أما الاتجاه الثاني فطغى على الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨)، وتميّز بانخفاض جوهري في قيمة صادرات السوق الأوروبية المشتركة باتجاه الخليج، بحيث عادت قيمتها عملياً، عام ١٩٨٨، إلى المستوى نفسه الذي كانت عليه عام ١٩٨٠ (١٢،٧ مليار إيكو عام ١٩٨٠، مقابل ١٢،٩ عام ١٩٨٨). غير أنه ينبغي القول إن إجمالي صادرات السوق الأوروبية المشتركة الخارجية كانت قد استقرّت على ما يقارب ٣٥٠ مليار إيكو، وإن مجلس التعاون الخليجي لم يستوعب منها عام ١٩٨٨ إلا ٣،٥ بالمئة، مقابل ٦،٨ بالمئة عام ١٩٨٤ (الجدول رقم (٥ ـ ٢)).

ويبدو أن هبوط سعر البرميل وتناقص الواردات النفطية من حيث الحجم هما في أساس هذا التحوّل الذي طرأ على الوضع.

٣ ـ الميزان التجاري

بعد أن كانت السوق الأوروبية المشتركة قد شهدت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات أرصدة سلبية إلى حد كبير (٣٥ مليار إيكو عام ١٩٨١)، عادت فتوصلت منذ العام ١٩٨٤ إلى تصحيح هذا الخلل، بل إنها تمكّنت من قلب الاتجاه بأن حقّقت رصيداً إيجابياً ثابتاً، تراوح بين مليار واحد و٣ مليارات إيكو بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٨ (الجدول رقم (٥ ـ ٢)).

٤ ـ الاتجاهات الحالية: ١٩٩٠ ـ ١٩٩١

استقرّت واردات السوق الأوروبية المشتركة من الخليج، ابتداءً من عام ١٩٩١، على ١١،٩ مليار إيكو، وارتفعت بنسبة ضئيلة عام ١٩٩١ فوصلت إلى ١٣،٤ مليار (الجدول رقم (٥ ـ ٣)).

أما صادرات السوق الأوروبية المشتركة إلى مجلس التعاون الخليجي، فقد انتقلت من

١٣,٩ مليار إيكو إلى ١٦,٨ مليار عام ١٩٩١، معزّزة بذلك ما حقّقه الميزان التجاري بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي من رصيد إيجابي، إذ انتقل من ٢ مليار إيكو عام ١٩٩٠ إلى ٣,٤ مليار عام ١٩٩١ (الجدول رقم (٥ ـ ٥)).

وعلى الرغم من ازدياد واردات السوق الأوروبية المشتركة من مجلس التعاون الخليجي، فإن حصة هذا الأخير من إجمالي واردات السوق الأوروبية المشتركة الخارجية ظلّت مستقرّة على نسبة ٢,١٧ بالمئة عام ١٩٩٠، و٢,٧٣ بالمئة عام ١٩٩١ (الجداول أرقام (٥ ـ ٧) و(٥ ـ ٨) و(٥ ـ ٩) و(٥ ـ ١٠)).

أما بالنسبة إلى حصة مجلس التعاون الخليجي من صادرات السوق الأوروبية المشتركة الخارجية، فقد ازدادت ازدياداً بسيطاً، فانتقلت من ٣,٣٥ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٣,٩٧ بالمئة عام ١٩٩١ (الجدولان رقما (٥ ـ ١١) و(٥ ـ ١٢)).

على هذا المستوى من التحليل، تجدر الإشارة إلى ثلاث نقاط:

الأولى تتصل بعلاقة مجلس التعاون الخليجي بالوطن العربي في واردات السوق الأوروبية المشتركة وصادراتها. فإذا نظرنا إلى أرقام العام ١٩٩١، وجدنا أنه إذا كانت حصة مجلس التعاون الخليجي من واردات السوق الأوروبية المشتركة المجلوبة من الوطن العربي تتخطى نسبة الثلث (٣٤,٣ بالمئة)، فإن حصته من صادرات السوق الأوروبية المشتركة إلى الوطن العربي أكبر بكثير (٤٣,١ بالمئة). بالمقابل، نجد أن الرصيد السلبي للميزان التجاري بين السوق الأوروبية المشتركة والوطن العربي عام ١٩٩١ (ـ ٢٨١ مليون إيكو) يُعوَّض إلى حد كبير بالفائض الذي تحقّقه السوق الأوروبية المشتركة من جرّاء تبادلاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي (+ ٣٣٣٤ مليوناً).

أما **النقطة الثانية** فتتصل باتّساع مروحة واردات السوق الأوروبية المشتركة وصادراتها من الناحية الجغرافية. ففي العام ١٩٩١، كانت فرنسا الزبون الأول لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٦,٢ بالمئة من إجمالي السوق الأوروبية المشتركة) يليها هولندا، ثم ألمانيا. أما انكلترا فلم تكن إلا الزبون الرابع، في حين أنها المزوّد الأول (٣٠,٨ بالمئة من الإجمالي)، تليها ألمانيا (٢٠,٢ بالمئة)، ثم فرنسا (١٧,٣ بالمئة)، وإيطاليا (١٢,٤ بالمئة) (الجدولان رقما (٥ ـ ١٣) و(٥ ـ ١٤)).

وأما بالنسبة إلى رصيد كل شريك ومصرّح، فتنبغي الإشارة، كنقطة **ثالثة**، إلى أن جميع البلدان الأوروبية المتوسطية (فرنسا، إيطاليا، اليونان، البرتغال، اسبانيا)، فضلاً عن هولندا، كانت تشكو من عجز ميزانها التجاري في تبادلاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩١، بينما حقّقت بلدان السوق الأوروبية المشتركة الستة الأخرى بعض الوفر في الميزان المذكور. وكان الرصيد الذي حقق أكبر قيمة من هذا الوفر هو رصيد انكلترا وقدره ٣,٢ مليار إيكو، تليها ألمانيا برصيد قدره ٢,٢ مليار.

إن هذه الأرقام تستدعي بعض التعليقات: **أولها** يحيلنا إلى ماضي انكلترا

الاستعماري في بلدان الخليج، وبالتالي إلى مزيد من الروابط بين الاقتصادات، وهي روابط يسهّل أمرها شيوع اللغة الانكليزية في الخليج وتوفّر المنتوجات الانكليزية على طرائق تسويق أفضل. أما **ثانيها** فيحيلنا إلى السمعة التي تتمتّع بها المنتوجات الألمانية في الخليج خصوصاً بالنسبة إلى الآلات والمعدّات. وأما **ثالثها** فيشهد، على الرغم مما فيه من تضارب، على ضعف اقتحام البلدان الأوروبية المتوسطية لأسواق الخليج. ويعود ذلك جزئياً إلى أن توجه هذه البلدان يكاد يكون مقتصراً على الأسواق المغربية، كما يعود إلى افتقادها ذهنية التقحّم بالنسبة إلى سوق مجلس التعاون الخليجي.

وأخيراً، بالنسبة إلى تنوّع واردات السوق الأوروبية المشتركة وصادراتها من حيث المنتوجات، فليس من الضروري أن يتمتع المرء بقسط كبير من الفطنة ليحدّد طبيعة المنتوجات التي تستوردها السوق الأوروبية المشتركة من الخليج، إذ إن تعداد المنتوجات التي تصدّرها السوق الأوروبية المشتركة إلى الخليج أمر أقل يسراً. فَلْنقل، على سبيل الإيجاز، إن الآلات والمعدات والأجهزة الالكترونية تمثّل أكثر من ربع صادرات السوق الأوروبية المشتركة إلى الخليج. لكن ازدياد صادرات السوق الأوروبية المشتركة إلى الخليج، عام ١٩٩١، يعود بالتأكيد إلى مبيعات الأسلحة التي تُصنَّف في خانة المبيعات «غير المنظورة»، إلا أن الولايات المتحدة تبزّ السوق الأوروبية المشتركة في هذا المجال، إذ إنها باعت من الأسلحة للشرق الأوسط عام ١٩٩١، ما قيمته الإجمالية ٢٠ مليار دولار.

هذا، ومن البديهي أن يستأثر النفط بحصة الأسد من واردات السوق الأوروبية المشتركة على الرغم من أن واردات هذه السوق من نفط دول مجلس التعاون الخليجي تقلّ عاماً بعد عام. هكذا غطّى مجلس التعاون الخليجي ١٤ بالمئة فقط مما استوردته السوق الأوروبية المشتركة من خارجها في عام ١٩٩٠، مقابل ٣١ بالمئة عام ١٩٨٢، و٤٦ بالمئة عام ١٩٧٤، أي، على التوالي، ٦٦، ١٢٢، ٢٦٥ مليون طن. لكن حصة المنتوجات النفطية من واردات السوق الأوروبية المشتركة أخذت تصبح، منذ الثمانينيات، حصة مرموقة. فمن أصل ١٠٧ ملايين طن من المنتوجات النفطية التي استوردتها السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٩٠، هناك نسبة ١٣,٤ بالمئة تأتي من دول مجلس التعاون الخليجي، أي ما يساوي ١٢ بالمئة من إجمالي الواردات (الجدولان رقما (٥ ـ ١٦) و(٥ ـ ١٧)).

الجدول رقم (٥ ـ ١)

واردات السوق الأوروبية المشتركة (١٢) (النسبة المئوية من الإجمالي)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠,٤	٢١,٧	١٦,٩	١٧,٢	١٧,٧	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٠	١٦,٩	١٦,٥	١٧,٦	١٨,٧	١٨,٥
اليابان	١,٤	٣,٤	٤,٩	٥,٤	٥,٧	٦,٤	٦,٦	٧,٠	٩,٩	١٠,٢	١٠,٧	١٠,٤	١٠,٠
بلدان المجموعة الأوروبية للتبادل الحر	١٥,٠	١٧,٤	١٧,٠	١٦,٨	١٧,٢	١٩,٢	١٩,٤	٢٠,٢	٢٣,٥	٢٤,٣	٢٣,٣	٢٣,٠	٢٣,٥
أوروبا الشرقية	٥,٣	٦,٤	٧,٣	٧,٣	٨,٢	٨,٦	٩,٢	٨,٤	٧,٤	٧,٢	٦,٤	٦,٥	٦,٦
منظمة بلدان جنوب شرق آسيا	٣,٠	١,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٢	٣,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٣,١	٣,٤	٣,٦
منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيب)	١٤,٤	١٦,٣	٢٧,٢	٢٧,٠	٢٤,٦	٢١,٠	١٨,٥	١٧,٨	١١,٥	١٠,٣	٨,٢	٩,١	٩,٧
مجلس التعاون الخليجي	٥,١	٥,٥	١٣,٩	١٦,٥	١١,٦	٧,٣	٥,٣	٤,١	٣,٧	٣,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٦
العربية السعودية	١,٥	٢,٤	٩,٨	١٢,٧	٨,٨	٤,٦	٢,٨	٢,١	٢,٦	١,٧	١,٤	١,٥	١,٨
الكويت	٣,١	٢,١	١,٥	١,٠	٠,٥	٠,٩	١,٠	١,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٤
البحرين	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
قطر	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٧	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الإمارات العربية المتحدة	٠,٠	٠,٧	١,٩	١,٧	١,٥	١,٣	١,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٣
عُمان	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠
خارج السوق الأوروبية المشتركة/ العالم	٦٢,١	٤٩,٧	٥٠,٧	٥١,٤	٤٩,٩	٤٨,٣	٤٨,٣	٤٦,٥	٤٢,٠	٤١,٠	٤١,٧	٤١,٦	٤٠,٩

المصدر: Eurostat .

الجدول رقم (٥ ـ ٢)

صادرات السوق الأوروبية المشتركة (١٢) (النسبة المئوية من الإجمالي)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣,٦	١٨,٠	١٢,٨	١٤,٥	١٥,٧	١٧,٤	٢١,٠	١٣,٦	١٨,٠	١٢,٨	١٤,٥	١٥,٧	١٧,٤
اليابان	١,٢	٢,٦	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٦	٢,٧	١,٢	٢,٦	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٦
بلدان المجموعة الأوروبية للتبادل الحر	٢١,٥	٢٥,١	٢٥,٥	٢١,٥	٢٢,١	٢٢,٠	٢١,٨	٢١,٥	٢٥,١	٢٥,٥	٢١,٥	٢٢,١	٢٢,٠
أوروبا الشرقية	٥,٤	٧,٣	٨,٠	٦,٨	٦,٣	٧,٠	٦,٣	٥,٤	٧,٣	٨,٠	٦,٨	٦,٣	٧,٠
منظمة بلدان جنوب شرق آسيا	٢,٧	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٣,١
منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيب)	١١,١	٧,٥	١٨,١	٢١,٢	٢٠,٧	١٨,٤	١٥,٦	١١,١	٧,٥	١٨,١	٢١,٢	٢٠,٧	١٨,٤
مجلس التعاون الخليجي	٠,٩	٠,٣	٥,٩	٦,٥	٧,٨	٧,٨	٦,٨	٥,٢	٤,٣	٣,٩	٣,٥	٣,٧	٣,٣
العربية السعودية	٠,٣	٠,٥	٣,٦	٤,١	٤,٧	٤,٩	٤,١	٠,٣	٠,٥	٣,٦	٤,١	٤,٧	٤,٩
الكويت	٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٠	١,٠
البحرين	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣
قطر	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣
الإمارات العربية المتحدة	٠,٠	٠,٢	١,٠	١,٠	١,٢	١,٠	٠,٩	٠,٠	٠,٢	١,٠	١,٠	١,٢	١,٠
عُمان	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤
خارج السوق الأوروبية المشتركة/العالم	٥٩,١	٤٦,٦	٤٣,٦	٤٦,٥	٤٥,٣	٤٤,٧	٤٥,٢	٤٤,٦	٤٢,٤	٤٠,٩	٤٠,٠	٣٩,٦	٣٨,٦

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (٥ ـ ٣)

تجارة السوق الأوروبية المشتركة (١٢) مع البلدان العربية وبلدان مجلس التعاون الخليجي (١٩٩١) (بمليارات الإيكو)

واردات السوق الأوروبية المشتركة ـ ١٢ من البلدان العربية	٣٩,٣٠٨
واردات السوق الأوروبية المشتركة ـ ١٢ من مجلس التعاون الخليجي	١٣,٤٩١
نسبة حصة مجلس التعاون الخليجي من الوطن العربي (بالمئة)	٣٤,٣٢
صادرات السوق الأوروبية المشتركة ـ ١٢ إلى البلدان العربية	٣٩,٠٢٧
صادرات السوق الأوروبية المشتركة ـ ١٢ إلى دول مجلس التعاون الخليجي	١٦,٨٢٥
نسبة حصة مجلس التعاون الخليجي من الوطن العربي (بالمئة)	٤٣,١١
الميزان التجاري/ السوق الأوروبية المشتركة ـ ١٢/ الوطن العربي	ـ ٠,٢٨١
الميزان التجاري/ السوق الأوروبية المشتركة ـ ١٢/ دول مجلس التعاون الخليجي	٣,٣٣٤
حصة البلدان العربية من:	
واردات السوق الأوروبية المشتركة الخارجية	٧,٩٦ بالمئة
صادرات السوق الأوروبية المشتركة الخارجية	٩,٢٢ بالمئة
حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي من:	
واردات السوق الأوروبية المشتركة الخارجية	٢,٧٣ بالمئة
صادرات السوق الأوروبية المشتركة الخارجية	٣,٩٧ بالمئة
الصادرات بالنسبة المئوية للواردات:	
السوق الأوروبية المشتركة/ البلدان العربية	٩٩,٢٩ بالمئة
السوق الأوروبية المشتركة/ مجلس التعاون الخليجي	١٢٤,٧١ بالمئة

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

الواردات الآتية من بلدان مجلس التعاون الخليجي (١٩٩١) (بملايين الإيكو)

فرنسا	٣,٥٣٦,٩٠٨	٢٦,٢٢ بالمئة
بلجيكا ـ اللوكسمبورغ	٣٧٤,٣٩٠	٢,٧٧ بالمئة
البلاد الواطئة	٢,٧٥٩,٦٠٠	٢٠,٤٥ بالمئة
ألمانيا	١,١٤٢,٠٣٤	٨,٤٦ بالمئة
إيطاليا	٢,٢٠٦,٩١٢	١٦,٣٦ بالمئة
المملكة المتحدة	١,٩٦٧,٧٤٠	١٤,٥٩ بالمئة
إيرلندا	١٨,٤٠١	٠,١٤ بالمئة
الدانمارك	٢٣,٩٧٣	٠,١٨ بالمئة
اليونان	٢٥١,٨٩٨	١,٨٧ بالمئة
البرتغال	٢٣٢,٥٤٤	١,٧٢ بالمئة
اسبانيا	٩٧٦,٩٩٥	٧,٢٤ بالمئة
إجمالي السوق الأوروبية المشتركة	١٣,٤٩١,٣٩٥	١٠٠ بالمئة

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

الصادرات إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي (١٩٩١) (بملايين الإيكو)

فرنسا	٣,٠١٩,٣٨٩	١٧,٩٥ بالمئة
بلجيكا ـ اللوكسمبورغ	٩٧٩,٥٨٤	٥,٨٢ بالمئة
البلاد الواطئة	٩٩١,٨٧١	٥,٨٩ بالمئة
ألمانيا	٣,٤٠٤,٦٥٣	٢٠,٢٣ بالمئة
إيطاليا	٢,٠٩٣,٧٠٦	١٢,٤٤ بالمئة
المملكة المتحدة	٥,١٩٦,٨١٥	٣٠,٨٩ بالمئة
إيرلندا	١٥٩,٦٩٩	٠,٩٥ بالمئة
الدانمارك	٣٣٨,٥٠٦	٢,٠١ بالمئة
اليونان	١٣٥,٦٥٧	٠,٨١ بالمئة
البرتغال	٢٩,٦٨٧	٠,١٨ بالمئة
اسبانيا	٤٧٥,٧٠٩	٢,٨٣ بالمئة
إجمالي السوق الأوروبية المشتركة	١٦,٨٢٥,٢٧٦	١٠٠ بالمئة

الجدول رقم (٥ ـ ٦)

مروحة التبادلات بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي حسب المنتوجات (١٩٩١)

العربية السعودية

	المنتوجات	القيمة (بملايين الإيكو)	النسبة المئوية من الإجمالي	١٩٨٦ = ١٠٠
الواردات	٠ + ١	١٠,٢٢	٠,١	١٥٢
	٢ + ٤	٣٣,٤٢	٠,٣	٨٧
	٣	٩٩٧٥,٢٣	٨٩,٤	١٢٦
	٥	٤١٩,١٠	٣,٧	١١٩
	٦ + ٨	١٥٨,٢٩	١,١	٢٧٧
	٧	٣٦١,٢١	٣,٢	٣٢١
	٩	٢٠٥,٦٢	١,٨	١٢٣
	الإجمالي	١١١٦٣,٠٩	١٠٠,٠	١٢٩
الصادرات	٠ + ١	١١٩٧,٥٠	١٢,٠	٩٦
	٢ + ٤	٧٨,٩٣	٠,٨	١٢٨
	٣	٤٧,٠٢	٠,٥	١١٥
	٥	١١٢٢,٦٢	١١,٣	١٣٢
	٦ + ٨	٢٥٨٦,٣٦	٢٦,٠	٩٤
	٧	٢٨٣١,٠٨	٢٨,٤	١١٨
	٩	٢٠٨٨,٦٠	٢١,٠	٢٢٨
	الإجمالي	٩٩٥٢,١١	١٠٠,٠	١٢١
الميزان التجاري		ـ ١٢١٠,٩٨		

البحرين

	المنتوجات	القيمة (بملايين الإيكو)	النسبة المئوية من الإجمالي	١٩٨٦ = ١٠٠
الواردات	٠ + ١	٠,٢٨	٠,٣	١٢٧
	٢ + ٤	٠,٣٤	٠,٤	١١
	٣	١٧,٨٦	١٩,٤	١٢٣
	٥	٧,٦٠	٨,٢	٤٨
	٦ + ٨	٤٩,٥٩	٥٣,٧	١١٥
	٧	١١,١٠	١٢,٠	١٢١
	٩	٥,٥٦	٦,٠	٦٥
	الإجمالي	٩٢,٢٣	١٠٠,٠	٩٧
الصادرات	٠ + ١	٦١,٤٧	٩,٤	٩٨
	٢ + ٤	٢,٤٢	٠,٤	٧٨
	٣	١,٤٢	٠,٢	٦٧
	٥	٤٩,٦٦	٧,٦	١٢١
	٦ + ٨	٢٠١,٤٩	٣٠,٧	١٠٩
	٧	٣١٣,٥٢	٤٧,٨	٢٣٠
	٩	٢٥,٧٣	٣,٩	٣٠
	الإجمالي	٦٥٥,٧١	١٠٠,٠	١٢٧
الميزان التجاري		٥٦٣,٣٨		

الإمارات العربية المتحدة

	المنتوجات	القيمة (بملايين الإيكو)	النسبة المئوية من الإجمالي	١٩٨٦ = ١٠٠
الواردات	٠ + ١	٤,٥٥	٠,٣	١٧٦
	٢ + ٤	٩,٣٦	٠,٥	١٤٤
	٣	١٢٠٦,٢١	٦٩,٢	١٩٥
	٥	٣,٥٤	٠,٢	٢٥٧
	٦ + ٨	٢٦٢,٢٧	١٥,٠	١١٣١
	٧	٢٣٤,١٥	١٣,٤	٦٨١
	٩	٢٣,٧١	١,٤	٣١
	الإجمالي	١٧٤٣,٧٩	١٠٠,٠	٢٢٩
الصادرات	٠ + ١	٤٢٣,١٥	١٠,٥	١٥٢
	٢ + ٤	٢٣,٥٣	٠,٦	١٢٠
	١١٢	٣	٥٥,٤٠	١,٤
	١٦٢	٥	٣٦٩,١٨	٩,١
	٦ + ٨	١١٦٣,٣٥	٢٨,٧	١٤٦
	١٩٣	٧	١٧٢٥,١٩	٤٢,٦
	١١١	٩	٢٨٩,٦٨	٧,١
	الإجمالي	٤٠٤٩,٤٨	١٠٠,٠	١٦٠
الميزان التجاري		٢٣٠٥,٦٩		

الكويت

	المنتوجات	القيمة (بملايين الإيكو)	النسبة المئوية من الإجمالي	١٩٨٦ = ١٠٠
الواردات	٠ + ١	٠,٧٦	٠,٣	٧٦
	٢ + ٤	٠,٥٥	٠,٢	٧
	٣	١١٧,٨٦	٥٢,٦	٥
	٥	١,٣٤	٠,٦	٢٠
	٦ + ٨	١١,٨٢	٥,٣	١٣٦
	٧	٨٧,٩٩	٣٩,٢	٣٨٤
	٩	٣,٩٧	١,٨	٢٢
	الإجمالي	٢٢٤,٢٩	١٠٠,٠	١٠
الواردات	٠ + ١	٧٣,١٥	١٠,٢	٣٦
	٢ + ٤	٦,٥٤	٠,٩	٣٣
	٣	٢٤,٩٨	٣,٥	٣٠٥
	٥	٥٩,٥٨	٨,٣	٣٧
	٦ + ٨	١٨٦,٦٨	٢٥,٩	٢٧
	٧	٣٣٦,٤٦	٤٦,٨	٥٠
	٩	٣١,٧١	٤,٤	٢١
	الإجمالي	٧١٩,١٠	١٠٠,٠	٣٨
الميزان التجاري		٤٩٤,٨١		

عُمان

	المنتوجات	القيمة (بملايين الإيكو)	النسبة المئوية من الإجمالي	١٩٨٦ = ١٠٠
الواردات	٠ + ١	١٠,٠٧	٧,٩	٣٠٩
	٢ + ٤	٠,٣٩	٠,٣	٧١
	٣	١٦,٨٦	١٣,٣	٧٤
	٥	٠,٨٩	٠,٧	٤٤٥
	٦ + ٨	٢٦,٥١	٢٠,٨	٧٠
	٧	٢٨,١٠	٢٢,١	٥٨
	٩	٤٤,٤٠	٣٤,٩	١٠٦
	الإجمالي	١٢٧,٢٢	١٠٠,٠	٨٢
الصادرات	٠ + ١	١٠١,٨٧	١٣,٢	١١٦
	٢ + ٤	٣,٧٤	٠,٥	١٠٩
	٣	١٨,٩٨	٢,٤	٢١٧
	٥	٧٢,٥١	٩,٤	١١٨
	٦ + ٨	١٧٣,٥٥	٢٢,٤	٥٣
	٧	٣٠٥,٨٣	٣٩,٥	٦٨
	٩	٩٧,٤١	١٢,٦	٦٢
	الإجمالي	٧٧٣,٨٩	١٠٠,٠	٧٠
الميزان التجاري		٦٤٦,٦٧		

قطر

	المنتوجات	القيمة (بملايين الإيكو)	النسبة المئوية من الإجمالي	١٩٨٦ = ١٠٠
الواردات	٠ + ١	٠,٣٢	٠,٢	١٣٣
	٢ + ٤	٠,٥٧	٠,٤	٩٢
	٣	٥٤,٥٩	٣٩,٠	١٥
	٥	٢,١٠	١,٥	١٧
	٦ + ٨	٧,٥٠	٥,٤	٩٩
	٧	٧٣,٤٧	٥٢,٦	١٢٥٦
	٩	١,٣٢	٠,٩	٤٧
	الإجمالي	١٣٩,٨٧	١٠٠,٠	٣٥
الصادرات	٠ + ١	٣٩,٦٩	٥,٩	٧٦
	٢ + ٤	١,٨٢	٠,٣	٥٦
	٣	١,٦٣	٠,٢	٤٣
	٥	٣٩,٩٩	٥,٩	١٢٢
	٦ + ٨	١٦٠,١١	٨٣,٧	٩٩
	٧	٤٠٩,٩٦	٦٠,٦	٢١٦
	٩	٢٣,٠١	٣,٤	١٠٥
	الإجمالي	٦٧٦,٢١	١٠٠,٠	١٤٦
الميزان التجاري		٥٣٦,٣٤		

إجمالي مجلس التعاون الخليجي

	المنتوجات	القيمة (بملايين الإيكو)	النسبة المئوية من الإجمالي	١٩٨٦ = ١٠٠
الواردات	٠ + ١	٢٥,٩٣	٠,٢	١٨٥
	٢ + ٤	٤٤,٦٣	٠,٣	٧٨
	٣	١١٣٨٨,٦١	٨٤,٥	١٠٢
	٥	٤٣٤,٥٦	٣,٢	١١٢
	٦ + ٨	٥١٥,٩٨	٣,٨	٢٩٠
	٧	٧٩٦,٩٢	٥,٩	٣٤١
	٩	٢٨٤,٥٨	٢,١	٩١
	الإجمالي	١٣٤٩١,٢١	١٠٠,٠	١٠٩
الصادرات	٠ + ١	١٨٩٦,٨٢	١١,٢	٩٨
	٢ + ٤	١١٦,٩٨	٠,٧	١٠٦
	٣	١٤٩,٤٤	٠,٩	١٣٢
	٥	١٧١٣,٥٦	١٠,٢	١٢٥
	٦ + ٨	٤٤٧١,٥٣	٢٦,٦	٩١
	٧	٥٩٢٢,٠٣	٣٥,٢	١٢٥
	٩	٢٥٥٦,١٣	١٥,٢	١٦٠
	الإجمالي	١٦٨٢٦,٤٩	١٠٠,٠	١١٤
الميزان التجاري		٣٣٣٥,٢٨		

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

واردات المتوجات النفطية الآتية من بلدان ثالثة حسب البلد العضو وبالنسبة إلى أوروبا (١٢)

	أوروبا ـ ١٢	جمهورية ألمانيا الفدرالية(*)	فرنسا	إيطاليا	البلدان الواطئة	بلجيكا/ اللوكسمبورغ	المملكة المتحدة	إيرلندا	الدانمارك	اليونان	اسبانيا	البرتغال
مختلف المتوجات/مختلف الاستعمالات الآتية من:	١٠٦,٩٤٧	١٤,٢٥٠	١٤,٣٨٧	٢٨,٦٦٤	١٦,٧٣٠	٥,٠٦٤	١٤,١٣١	٢٦٥	٣,٤٤٠	٢,٧٢٤	٦,٢٩٣	١,٠٠٠
بلدان مصنّعة ثالثة												
منها: بلدان المجموعة الأوروبية للتبادل الحر	١٣,١٨٨	٣,٤٧٥	١,٨٠١	١,٤٩٩	١,٩٨٩	١٨١	٢,٤٢٦	٧	١,٨٩٠	١	٧	٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٩,٨٨٣	١,٣٤٣	١,٥٦٣	٣,٠٨٨	٥٥٠	٢٨٩	٧٧٧	١	٤٣	٢٣٧	١,٩٣٨	٥٥
بلدان آخذة بالنمو	٤٢,٢٦٥	٢,٨١٤	٦,٧٢٠	١٢,٩٠٥	٦,٨٥٧	١,٧١٤	٥,٦٥٢	١	٥٩٩	١,٤٦٠	٢,٦٤٤	٨٩٩
منها: الكويت	٦,٥٥١	٢٣٤	٦٠١	١,٩٣٥	١,٩٨٢	٧٠	٢٧٥	-	٥١٤	٥٦٩	٣٢٣	٤٨
العربية السعودية	٦,٦٤٦	٢٤٩	١,٨٦٢	٢,٤٧٦	٧٣٢	٢٣٨	٤٦٥	-	-	١٠٨	٣١٧	١٩٨
منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيب)	٣٤,٦٥٣	٢,٤٥٢	٥,١٣٠	١٠,٣١٧	٦,٠٤٥	١,٦١٠	٤,٦١٣	١	٥٧٨	١,٣٥٥	١,٨١١	٧٣٩
منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابك)	٣٤,٨٦٨	٢,٢٨٧	٥,٨٤٢	١١,٣٣٤	٤,٧٠٦	٩٤٦	٥,١٤٦	-	٥٩٨	١,٣٨٤	١,٨٦١	٧٦٤
مجلس التعاون الخليجي	١٣,٤٢٦	٥١٢	٢,٥٢٧	٤,٤١٩	٢,٧١٤	٣٨٧	٨٣٢	-	٥١٤	٦٧٧	٦٤٧	٢٤٦
بلدان تجارة الدولة	٣٨,٩٩٤	٦,٤٣٥	٣,٩٠٠	٩,٩٠٨	٧,١٩٩	٢,٧٣٨	٥,٠٥٢	٢٥٦	٩٠٨	٩٥١	١,٦٤٦	٢
منها: الاتحاد السوفياتي	٣٣,٨٧٢	٥,٠٦١	٣,٤٢٤	٨,٦١٩	٦,٠٠٤	٢,٥٥٨	٤,٦٩٢	٢٥٤	٦٦١	٦٢٢	١,٤٧٤	٢
رومانيا	٢,٣٨٦	١٦	٣٨٨	١,٢٠٦	٣٧٩	-	٥٣	-	-	١٩٨	١٤٦	-

(*) لا تشمل الواردات الآتية من ألمانيا الديمقراطية.

المصدر: إحصاءات التجارة الخارجية للمجموعة الأوروبية (التصريحات الجمركية: مصطلحات مشتركة) من ضمنها المواد الأولية.

الجدول رقم (٥ ـ ٨)

تطور بنية التزوّد بالنفط الخام في السوق الأوروبية المشتركة، ١٩٧٤ ـ ١٩٩٠

	أوروبا ـ ٩				أوروبا ـ ١٠				أوروبا ـ ١٢					
	١٩٧٤		١٩٧٨		١٩٨٢		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٩		١٩٩٠	
	ملايين الأطنان	النسبة المئوية	ملايين الأطنان	النسبة المئوية	ملايين الأطنان	النسبة المئوية	ملايين الأطنان	النسبة المئوية	ملايين الأطنان	النسبة المئوية	ملايين الأطنان	النسبة المئوية	ملايين الأطنان	النسبة المئوية
السوق المشتركة (خام + غاز طبيعي)	١٣	٢	٦٤	١٢	١١٧	٣٠	١٤٦	٣٩	١٤٩	٣٤	١١٢	٢٥	١١٣	٢٤
الواردات الآتية من بلدان ثالثة [(أ)]	٥٦٠	٩٨	٤٧٠	٩٠	٣٠٢	٧٧	٢٥٣	٦٨	٣٢٨	٧٤	٣٦٥	٨٠	٣٧٩	٨١
منها: بلدان مصنّعة	١	٠	٨	٢	١٠	٣	٢١	٦	٢٥	٦	٤٣	٩	٤٣	٩
من بينها: النروج	١	٠	٨	٢	١٠	٣	٢١	٦	٢٥	٦	٤١	٩	٤٢	٩
بلدان آخذة بالنمو	٥٥٥	٩٧	٤٤٧	٨٦	٢٧١	٦٩	١٩٦	٥٣	٢٦٤	٥٩	٢٧٥	٦٠	٢٨٨	٦٢
من بينها: العربية السعودية	١٦٩	٢٩	١٢١	٢٣	٩٨	٢٥	٢٣	٦	٦٦	١٥	٤٣	٩	٤٧	١٠
الإمارات العربية المتحدة	٣١	٥	٣٠	٦	١٤	٤	٤	١	٤	١	٩	٢	٩	٢
الكويت	٤٧	٨	٣٥	٧	٣	١	٧	٢	١٠	٢	١٤	٣	٩	٢
منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيب)	٥٤١	٩٤	٤٢٤	٨١	٢٣٨	٦١	١٦٤	٤٤	٢٢٤	٥٠	٢٢٦	٥٠	٢٣٤	٥٠
منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (+ مصر)	٣٨٤	٦٧	٣٢٢	٦٢	١٩١	٤٩	١١٣	٣٠	١٧٣	٣٩	١٧١	٣٨	١٧١	٣٧
مجلس التعاون الخليجي	٢٦٥	٤٦	١٩٧	٣٨	١٢٢	٣١	٣٦	١٠	٨٣	١٩	٦٧	١٥	٦٦	١٤

(أ) إجمالي الأبواب أ، ب، ج والواردات غير المحدّدة المنشأ.

الفصل السادس

إتفاقية التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة
ودول مجلس التعاون الخليجي

ظلت التبادلات الاقتصادية بين السوق الأوروبية المشتركة والخليج مرتفعة القيمة طوال الثمانينيات، على الرغم من أنها لم تصل إلى ما وصلت إليه عام ١٩٨١، وظل الخليج يحتفظ، من بين زبائن السوق الأوروبية المشتركة، بالمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة واليابان وبلدان المجموعة الأوروبية للتبادل الحر. لكن فكرة توقيع إتفاقية تعاون بين السوق الأوروبية المشتركة التي كانت البلبلة قد دبّت في صفوفها بعد أزمتين نفطيتين وبين بلدان الخليج المنتشية بتراكم ثروتها، أمر يعود في الواقع إلى ما قبل ولادة مجلس التعاون الخليجي نفسه. لكن الفكرة المذكورة ما فتئت تتبلور وتتماسك بعد إنشاء المجلس.

في ذلك الحين، انشغلت السوق الأوروبية بمشكلات ثلاث: الأسعار النفطية والتموين وإعادة تدوير البترودولارات. على كل حال، فهذه المسائل هي التي طغت على النقاشات الأولى التي دارت في البرلمان الأوروبي وكُرّست للعلاقات التجارية بين السوق الأوروبية المشتركة ودول الخليج.

حصلت هذه النقاشات في جلسة عقدها البرلمان الأوروبي بتاريخ ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١، ورُفع بها تقرير من قبل مقرّرة الجلسة، ڤيتشزورك زول، باسم لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية[١]. وقد اقترح هذا التقرير الذي جرى تبنّيه بالإجماع أن يصار إلى الشروع بتعاون طويل الأجل مع مجموعة من بلدان العالم الثالث، هي دول الخليج الفارسي. وترمي هذه الاتفاقية، على ما جاء في التقرير، إلى «القرن بين مصالح الطرفين دون العمل على ترجيح مصالح أيٍّ منهما على مصالح الآخر. فهي مبنيّة على تكامل المصالح لا على تحقيق المكاسب المنفردة...».

فلجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية رأت إذاً أن الدول الأعضاء في السوق

(١) نقاشات البرلمان الأوروبي، تقرير (Doc. 1. 866/80/rév.).

الأوروبية المشتركة لا يسعها إلا أن تنتفع من اتّباع سياسة نفطية موثوقة ومرتقبة على المدى الطويل، ومن إعادة تدوير فعّالة للفوائض. أما انتفاع دول الخليج من مثل هذه الاتفاقية فيتلّخص في «الحيلولة دون أن يكون للفوائض التي تستثمرها مردود ضعيف جداً، إن لم يكن سلبياً، وفي العمل على أن تكون قيمة استثماراتها المالية مأمونة ومضمونة». ويضيف التقرير، أن بلدان الخليج ترغب في الوقت نفسه بتنويع صناعتها.

بعد التنويه بتكامل المصالح على هذا النحو، تنتقل كاتبة التقرير إلى التشديد على النقاط الآتية: «اقتراح تسوية تعاقدية لمشكلة إعادة التدوير، إيجاد قاعدة مشتركة للاتفاقات المباشرة التي تُعقد بين السوق الأوروبية والبلدان المنتجة للنفط ضمن إطار العمل التعاوني المشترك في قطاع الطاقة، واقتراح إنشاء وكالة تابعة للسوق تتولى رصد مراكز النفط والتزوّد به».

ومن بين الحجج التي اعتمدها التقرير لتبرير هذا العمل المشترك، هناك حجة لا يُفترض بها أن ترضي الولايات المتحدة أبداً: «فإذا عملت بلدان السوق معاً، فإن بوسعها أن توقّع عقوداً نفطية يجري تحريرها بالعملات الأوروبية أو بالإيكو، الأمر الذي يخفّف من تبعيّة البلدان المذكورة للدولار وللسياسة الأمريكية التي تعتمد معدّلات الفائدة المرتفعة». ثم ينتهي التقرير بدعوة إلى المساهمة الأوروبية في حلّ المشكلة الإسرائيلية ـ العربية إذ «إن العرب يتوقّعون من الأوروبيين أن يسهموا شخصياً في حلّ مشكلات الشرق الأوسط». ويفترض بذلك أن يتم، حسب التقرير، عن طريق «إشراك منظمة التحرير الفلسطينية بالمفاوضات». ولنلاحظ هنا أن كاتبة التقرير لا تخرج عن إطار التذكير بالمقترحات التي تقدّمت بها السوق لدى إصدارها إعلان البندقية (حزيران/ يونيو ١٩٨٠).

أما النقاش الذي تلا تقديم تقرير زول، فقد أبرز بعض التحفّظات حول فكرة إنشاء وكالة لرصد أماكن النفط والتزوّد به (تحفّظ مولر هرمان، عضو لجنة الطاقة والبحث، وفوستر، عضو اللجنة الاقتصادية والنقدية)، أو حول فكرة العقود الطويلة الأجل لبيع النفط بأسعار متفق عليها (فوستر)، أو حول فكرة ربط الجوانب الاقتصادية بالجوانب السياسية.

لكن التقرير قوبل، باستثناء هذه التحفظات بالترحيب، وقد التزمت اللجنة الأوروبية بإجراء المفاوضات ضمن أفضل المهل الزمنية الممكنة. وهكذا بدأت رقصة باليه دبلوماسية استمرت ٦ سنوات، تُوّجت بعدها بتوقيع اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة ـ مجلس التعاون الخليجي بتاريخ ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٨.

أولاً: كيف تكوّن الاتفاق (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨)

يجد القارئ التسلسل الزمني لوقائع المرحلة التمهيدية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨) في الملحق رقم واحد. أما هنا فلن نتوقف إلا عند الوقائع البارزة.

ابتدأت المباحثات التمهيدية عندما قام عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون

الخليجي بزيارته الأولى للّجنة الأوروبية بتاريخ ٩ و١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢. وبعد أن استعلم بشارة عن طريقة اشتغال السوق وعن طبيعة بناها توصل هو ومحاوروه الأوروبيون إلى أن الاتصالات اللاحقة لا بد من أن تجري على المستوى التقني خدمةً للتعاون المرتقب الفعلي، خصوصاً في مجال إعداد الملاك الفني لمجلس التعاون الخليجي(٢).

بعد توثُّق الصلات على هذا النحو، جاءت إلى الرياض بعثة من السوق الأوروبية المشتركة، بين ٢٠ و٢٢ آذار/مارس ١٩٨٣. وتوصل الجانبان أثناء النقاشات إلى وضع برنامج للتعاون التقني في مجالات الإحصاءات والجمارك والإعلام والطاقة(٣).

بعد ذلك بعام، كان دور عبد الله القويز (الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي) ليتوجه إلى بروكسل من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٨٤. وأفضت المباحثات التي أقامها مع السوق الأوروبية المشتركة إلى اتفاق حول برنامج دائم وموسع بين أمانة مجلس التعاون الخليجي العامة واللجنة الأوروبية.

ثم حصل لقاء أول غير رسمي بين ممثلين عن اللجنة وعن مجلس التعاون الخليجي، في ٧ و٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، في البحرين، من أجل «البحث في إمكانية الشروع بمفاوضات بغية التوصل إلى اتفاقية تعاون». في هذه الأثناء، أثار فرض بعض القيود، عام ١٩٨٤، على عدد من المنتوجات البتروكيميائية الآتية من الخليج مناظرة جديدة، إذ كان باستطاعة كل منتوج من المنتوجات التي يشملها نظام الرعاية المعمّمة (س. ر. م.) أن يدخل إلى السوق معفياً من الرسوم الجمركية، شرط ألا تمثل صادرات البلد المعنيّ أكثر من ٢٠ بالمئة من إجمالي طلب بلدان السوق. أما بالنسبة إلى ما يتخطى نسبة الـ ٢٠ بالمئة هذه، فإن الرسوم المذكورة تنطبق عليه بصورة آلية خلال فترة تستغرق عامين. هكذا نشأت المشكلة عن عدد الصادرات المتصاعد، خصوصاً في قطاع البتروكيمياء، الذي تخطى سقف الـ ٢٠ بالمئة المذكور.

عندئذ قررت السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي أن يخوضا مباحثات تستهدف وضع إطار مخصوص جديد يتناول تبادلاتهما التجارية، وذلك من أجل توفير المزيد من الاستقرار لكلا الطرفين، وتأمين شروط أفضل تضمن تموين السوق الأوروبية المشتركة بالنفط.

اجتمع بتاريخ ١ و٢ آذار/مارس ١٩٨٥، ممثلو السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي في البحرين وخاضوا سلسلة من النقاشات التمهيدية خلصوا بنتيجتها إلى ضرورة «عقد اتفاق إجمالي لدفع التعاون التجاري والاقتصادي قدماً إلى الأمام»(٤). وكان هذا الاتفاق

---

(٢) *Bulletin des CEE*, no.6 (1982), p. 83.

(٣) *Bulletin des CEE*, no.3 (1983), p. 71.

(٤) *Bulletin des CEE:* no.11 (1984), p. 62 et no.3 (1985), p. 68.

موضع تباحث، في بروكسل، بين كلود شيسون، المفوض الأوروبي، ومأمون كردي، منسّق علاقات مجلس التعاون الخليجي مع السوق الأوروبية، بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥(٥). كما كان أيضاً من صلب النقاشات التي خاضها كلود شيسون مع ممثلي مجلس التعاون الخليجي، في الرياض، بتاريخ ٨ و٩ أيلول/سبتمبر من السنة نفسها(٦).

أفضى هذا الأخذ والردّ كله إلى عقد أول اجتماع على المستوى الوزاري، بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، في اللوكسمبورغ، بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

تمثّلت السوق الأوروبية في هذا الاجتماع بجاك پوس، رئيس المجلس، وبكلود شيسون، عضو اللجنة المسؤول عن العلاقات بين الشمال والجنوب. كما تمثّل مجلس التعاون الخليجي، من جهته، برئيسه الشيخ صباح الأحمد آل جابر، وزير الشؤون الخارجية في الكويت، وبأمينه العام عبد الله بشارة.

في البيان المشترك الذي أذيع في ختام الاجتماع، أشاد ممثلو السوق الأوروبية بمجلس التعاون الخليجي وبالنتائج الإيجابية التي قدمها إلى المنطقة، كما اعترف ممثلو مجلس التعاون الخليجي بالدور المتعاظم الذي تلعبه السوق الأوروبية بوصفها عامل استقرار اقتصادي وسياسي، وبوصفها عنصر توازن في العلاقات الدولية. واتفق الطرفان على أن التعاون بين المجلس والسوق يشكّل قناة إضافية من قنوات الحوار الأوروبي العربي ولا يحلّ محل الحوار المذكور. وشدّدا على الأهمية السياسية والاقتصادية التي يعوّلانها على تحسين علاقاتهما في المستقبل وتعزيزها.

وقد توافق الطرفان، بهذا الصدد، على أن النقاشات ستدخل الآن مرحلة جديدة تنشط خلالها من أجل التوصّل إلى اتفاق شامل يخدم مصالح الطرفين ويرمي إلى إنشاء أوسع تبادل تجاري واقتصادي ممكن بين المنطقتين. كما ينبغي أن يكون هذا الاتفاق قابلاً للتطوير، فيتناول، من بين ما يتناوله، التبادلات التجارية والطاقة والتعاون الصناعي والاستثمارات وتحويل التقانة والإعداد الفني، على أن تتكفّل النقاشات الرفيعة المستوى بالبحث في عمق المشكلات الجوهرية التي تثيرها المفاوضات.

ومنذ ذلك الحين دبّ نشاط محموم في التحركات الدبلوماسية، ففي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، انعقدت في باريس أول جولة من النقاشات الرفيعة المستوى، فتولّت النظر في المسائل الملموسة التي يجب أن يشتمل عليها الاتفاق العتيد بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها التعاون الصناعي. واستمرت الاتصالات، بتاريخ ٣ و٦ آذار/مارس ١٩٨٦، لدى زيارة كلود شيسون، مفوض

---

(٥) *Bulletin des CEE*, no.5 (1985), p. 76.

(٦) *Bulletin des CEE*, no.9 (1985), p. 68.

اللجنة، إلى الإمارات العربية المتحدة والكويت. فتمّ التوافق على ضرورة الانتقال بسرعة إلى مرحلة المفاوضات الرسمية. وفي الشهر الذي تلا، حضر إلى الرياض، بتاريخ ٢٧ و٢٨ نيسان/ابريل، وفدٌ من اللجنة للقيام بالجولة الثانية من المباحثات التمهيدية الرفيعة المستوى. واتُّفق في ذلك الحين على أن يوجّه الطرفان إلى سلطاتهما توصيات ببدء المفاوضات الرسمية في وقت قريب.

هكذا عمد المجلس الأوروبي، بعد ان أعلمه كلود شيسون بنتائج المباحثات التمهيدية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، إلى دعوة اللجنة، منذ ٢١ تموز/يوليو ١٩٨٦، إلى رفع اقتراحاتها إليه، حتى يتمكّن من الشروع بالمفاوضات حول الاتفاقية العتيدة بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي. وبينما كانت اللجنة منصرفة إلى عملها، عُقد اجتماع غير رسمي حول شؤون الطاقة، بين ٢٢ و٢٣ أيلول/سبتمبر، في بروكسل.

ولدى الوصول إلى المرحلة الأخيرة، عهد البرلمان الأوروبي إلى كوستنزو بإعداد تقرير حول الجوانب الاقتصادية والتجارية من العلاقات القائمة بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، وذلك باتجاه الوصول إلى اتفاقية شاملة. وفي النقاش الذي حصل في البرلمان الأوروبي، بتاريخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٧، رحّب البرلمانيون الأوروبيون بمشروع الاتفاق، لكنهم حرصوا على التشديد على وجوب احترام قواعد الاتفاق العام للتعرفات الجمركية والتجارية (المعروف باتفاقية الغات) وبضرورة إيجاد صيغة من نمطٍ تطوري من شأنها أن تحمي مصالح جميع الأطراف. وكان النقاش حامياً إلى حد كبير، إذ على الرغم من اعتراف المشاركين فيه بسلامة المشروع وفائدته، فقد حرصوا على إبراز مخاطره، وأثاروا بشكل خاص تلك المشكلة الشائكة المتعلقة بشؤون البتروكيمياء والتكرير. لكن البرلمان الأوروبي اتّخذ بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٧، قراراً بشأن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

وبعد أن صدر الضوء الأخضر عن البرلمان الأوروبي، عُقد اجتماع ثانٍ على المستوى الوزاري بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، في بروكسل، بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٧، فتبادل الطرفان وجهات النظر حول التعاون بين المنطقتين «في جوّ من الصراحة والمودة»، على حد قول البيان المشترك، واتّفقا على الشروع بمفاوضات رسمية يتحدّد موعدها في خريف ١٩٨٧ على أبعد تقدير (الملحق رقم (٦ ـ ٢)).

في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٨، وقّع وفدا السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي بالأحرف الأولى على اتفاقية التعاون. وفي ٣ أيار/مايو، رفعت اللجنة إلى المجلس الأوروبي توصية تقريرية تتعلق بإبرام معاهدة تعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي. وفي ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٨، وقّعت الاتفاقية في بروكسل: وقّعها بالنيابة عن السوق الأوروبية المشتركة كلٌ من غنشر رئيس المجلس في ذلك الحين، وشيسون، عضو اللجنة المكلف بالعلاقات بين الشمال والجنوب، كما وقّعها بالنيابة عن

مجلس التعاون الخليجي كلٌّ من الأمير سعود الفيصل بن عبد العزيز، وزير خارجية العربية السعودية ورئيس المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في ذلك الحين، وعبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

أسّست هذه الاتفاقية للعلاقات بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي الستة التي لم تكن ترعى حتى ذلك الحين أية علاقة تعاقدية مع السوق المذكور. كما نصّت على العمل في سبيل تعاون شامل في القطاعات التي تشتمل عليها مثل هذه الاتفاقية عادةً، وهي قطاعات الصناعة والزراعة والصيد والتجارة والطاقة والعلم والتقانة والمحيط والإعلام والاستثمار الخ. أما في مجال التجارة فقد حرص الطرفان على اعتبار كل منهما مستفيداً من نظام الأمة الأكثر رعايةً (الملحق رقم (٦ ـ ٣)).

وعند توقيع هذه الاتفاقية تبنّى الشريكان أيضاً بياناً سياسياً مرفقاً بها يتعلق بالحوار السياسي بينهما (الملحق رقم (٦ ـ ٣)).

هذا وقد نصّت الاتفاقية على إنشاء مجلس مشترك للتعاون يُكلّف بتحديد الصيغ الآيلة إلى وضع التعاون بين الطرفين موضع التنفيذ.

ثانياً: الشقّ الثاني من الاتفاقية

بناءً على ما اتُّفق عليه لدى التوقيع على الاتفاقية، حصلت في بروكسل جولة أولى من المباحثات التمهيدية، بين ١٤ و١٥ تموز/ يوليو ١٩٨٨، من أجل دراسة الوسائل الآيلة إلى عقد اتفاقية ثانية ترمي إلى توسيع نطاق العلاقات التجارية بين البلدان وتيسيرها. ثم كان لقاء آخر، بين ٢٠ و٢١ تشرين الأول/ أكتوبر. فتناول النقاش بالدرجة الأولى الشروط التي نصّ عليها البيان المشترك والمتعلقة بالبند الثاني من المادة ١١ من اتفاقية التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي: الالتزام بمبادئ اتفاقية الغات، الحفاظ على مصالح قطاعي التكرير والبتروكيمياء في السوق الأوروبية المشتركة، حماية الصناعات الناشئة في مجلس التعاون الخليجي، استقبال السوق الأوروبية المشتركة لمنتوجات مجلس التعاون الخليجي النفطية من دون قيود أو شروط.

ثم نشطت التدابير الإجرائية في دوائر السوق الأوروبية المشتركة، فوافق البرلمان الأوروبي، بتاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، على التوصية بالقرارات المتعلقة بإبرام الشق الثاني من اتفاقية التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

في اليوم التالي، ١٥ كانون الأول/ أكتوبر، انعقدت في بروكسل حلقة دراسية كُرّست للنظر في مستقبل النفط في أوروبا، وتدارست احتمالات الشقّ الثاني من الاتفاقية وآفاقه. وكان جان دوريو، أحد مستشاري اللجنة الأوروبية، أشد المدافعين حماساً لمشروع الاتفاقية. ومما قاله: «إن السوق الأوروبية المشتركة ستجد في هذه الاتفاقية مصلحة اقتصادية وسياسية إذا روعيت فيها بعض الشروط... أولاً لأن الخليج يقوم بدور استراتيجي في منطقة مهمة بالنسبة إلى

السوق الأوروبية المشتركة، إذ ينطوي على قسم مهم من احتياطيات النفط العالمية، ويشكّل شريكاً تجارياً ثميناً. ففي الوقت الحاضر نجد أن ٩٥ بالمئة من صادرات الخليج إلى السوق الأوروبية المشتركة معفاة من الرسوم الجمركية، بينما يخضع بين ٥٥ و٦٠ بالمئة من صادرات السوق الأوروبية المشتركة إلى الخليج للرسوم المذكورة. هكذا كانت السوق الأوروبية المشتركة قد دفعت، عام ١٩٨٧، ٨٠٠ مليون إيكو رسوماً جمركية للخليج، لكنها لم تتلقّ منه إلا ٥٠ مليوناً. فإذا نظرنا إلى المسألة من زاوية التبادل الحرّ وجدنا أنها لصالح السوق الأوروبية المشتركة». ثم ذكّر جان دوريو بأن السوق الأوروبية المشتركة تتوفّر على مروحة واسعة من الوسائل التي تكفل لها الحماية المطلوبة للقطاعات الحساسة: اعتماد الحدود العليا، اشتراط بند الحماية، بنود مقاومة الإغراق، الاستبعاد الكلي أو الجزئي لبعض المنتوجات، الخ. لكنه أضاف: «إن الحل يقوم في الواقع على توثيق التعاون وعلى إقامة شراكة فعلية في سبيل تعاون متبادل أفضل» وذلك على شاكلة القيام بمجازفات مشتركة ومساهمات متقاطعة.

ثم زاد جون فاهي (المستشار الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي) فقال في الحلقة الدراسية المذكورة إن من الواجب، بالطبع، أن تؤخذ بالاعتبار «المخاوف المشروعة» التي يعرب عنها الصناعيون الأوروبيون. لكنه أضاف أن من الواجب أيضاً «أن نُقدم على المخاطرة من أجل الحصول على المزيد من المكاسب». بعد ذلك عُرضت وجهة نظر صناعة البتروكيمياء الأوروبية من قِبَل ڤيتييه، ممثل جمعية المنتجين البتروكيميائيين في أوروبا (ج. م. ب. أ. = APPE) التي تضم ٣٤ شركة، فأعرب فوراً عن معارضته مشروع الاتفاق لما يشكّله من خطر على الصناعة البتروكيميائية الأوروبية التي تُعتبر الأولى في العالم وتتوفّر على رقم أعمال سنوي قدره ٢٠٠ مليار دولار، لكنها تظل «سريعة العطب»، إذ إن صادرات مجلس التعاون الخليجي من شأنها أن تضعف مردوديّتها وتكبح استثماراتها[٧].

وعلى الرغم من هذه النظرة المتخوّفة التي لم تكن تخفى على المسؤولين في السوق الأوروبية، فقد تبنّى المجلس الأوروبي، بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٩، وبناءً على توصية من لجنته، قراراً رقم ٨٩/١٤٧/السوق الأوروبية المشتركة يتعلّق بعقد الاتفاقية.

ثم قام هابيل ماتوتس، عضو اللجنة، بزيارة رسمية للعربية السعودية، بين ٤ و٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، لمناقشة الاتفاقية. كما أقرّ مجلس «الشؤون العامة» بدوره، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر توجيهات التفاوض حول اتفاقية تجارية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي تكون تكملةً لاتفاقية التعاون المعقودة في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٨.

ونصّ مشروع الاتفاقية المذكورة على الإلغاء التدريجي، خلال ثماني سنوات، لكلّ الرسوم الجمركية المفروضة على منتوجات مجلس التعاون الخليجي عند دخولها السوق الأوروبية المشتركة، باستثناء بعض السلع «الحسّاسة»، كالمنتوجات البتروكيميائية،

---

(٧) انظر عرضاً لوقائع هذا اللقاء المهم في بروكسل، في:
Pétrole et gaz arabes (1 janvier 1989), pp. 35-36.

والمنتوجات المكرّرة، والألومنيوم التي قد تستمر الفترة الانتقالية بشأنها حتى ١٦ عاماً.

بناء على ذلك، كان على السوق الأوروبية المشتركة أن تتأكد من عدم اتخاذ إجراءات تمييزية بحقّ صادرات النفط الخام من مجلس التعاون الخليجي إلى السوق الأوروبية، ومن أن اتفاقية التبادل الحرّ ستشتمل على ٨٠ بالمئة على الأقل من التبادلات التجارية بين الطرفين، وذلك وفقاً لأحكام اتفاقية الغات.

ثم جاء عام ١٩٩٠ فكان غنياً بالأحداث. فاستُهلّ بالمؤتمر الأول الذي عقد بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي حول التعاون الصناعي والاستثمارات، في غرناطة، بين ١٥ و٢٢ شباط/فبراير. وكانت غاية هذا المؤتمر الذي ضمّ ٤٠٠ مندوب يمثلون الأوساط الصناعية في السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، تحديد قطاعات التعاون التي يمكن أن تنشأ المشاريع المشتركة فيها، وتقدير الأثر المرتقب الذي سينشأ عن وضع «السوق الواحدة» موضع التنفيذ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

وقد تكلم عبد الله القويز في ختام هذا المؤتمر، فذكّر بأن استثمارات بلدان مجلس التعاون الخليجي في أوروبا قد ارتفعت إلى ١٢٢ مليار دولار مقابل ١١٨ ملياراً في العام الفائت، وهو ما يشكّل، على حدّ قوله، ٣٥ بالمئة من الاستثمارات التي توظّفها بلدان مجلس التعاون الخليجي في الخارج[٨]. فكان هذا الخبر أمراً مهمّاً، إذ إن القيّمين على مجلس التعاون الخليجي يتكتّمون، عادةً، كل التكتّم حول هذه المسألة. لكنه خبر غير دقيق، نظراً إلى أنه لا يشير إلى ما إذا كان المقصود به الأموال العامة فقط أم الأموال العامة والخاصة معاً.

أما بالنسبة إلى الاتفاقية التجارية مع السوق الأوروبية المشتركة، فقد اكتفى القويز بالقول إن الأمور في وضعها الراهن تستوجب توقّع مفاوضات «طويلة وشاقة».

بعد ذلك بشهر واحد، انعقد المؤتمر الأول للمجلس المشترك، في مسقط (عُمان)، بتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٩٠. فدارت النقاشات فيه حول مشروع اتفاقية التبادل الحرّ، إضافةً إلى المجالات التي ورد ذكرها في اتفاقية التعاون الأولى بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو ١٩٨٨.

بانتظار عقد مثل هذه الاتفاقية التي تبيّن أن التوصل إليها دونه خرق القتاد، التزم كلٌّ من اللجنة ومجلس التعاون الخليجي بعدم تطوير الحواجز التجارية القائمة في ذلك الحين، وبعدم إضافة المزيد إليها بعد الشروع بالمفاوضات، فكان ذلك ضرباً من تكريس الوضع القائم بغية عدم المسّ بحُسن سير المفاوضات.

---

(٨) *Pétrole et gaz arabes* (16 mars 1990), p. 33.

لكن مشروع اتفاقية التبادل الحرّ لم تجد أنصاراً يدافعون عنها. والواقع أن قوة ضاغطة من عتاة البتروكيميائيين الأوروبيين وقفت ضدها وقفة شرسة، متخوّفة من أن يؤدي فتح الأسواق الأوروبية أمام بتروكيمياء الخليج إلى إفلاس قطاعها جملةً وتفصيلاً. وكان لمعارضة القوة المذكورة وقعاً شديداً على نقاشات البرلمان الأوروبي حول اتفاقية التبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي (١٢ تموز/يوليو ١٩٩٠). ولم يتوان مورهاوس، مقرّر الجلسة، عن تنبيه زملائه للمخاطر التي تشكلّها هذه الاتفاقية على الصناعات الأوروبية، لا سيما في قطاعات البتروكيمياء والأسمدة والمعادن غير الحديدية، الأمر الذي يثير قلق «الأنصبة القيادية والمنظمات النقابية»[٩] على حدّ سواء. هكذا أعرب البرلمان الأوروبي، في القرار الذي تبنّاه بتاريخ ١٣ تموز/يوليو، عن قلقه تجاه المخاطر التي قد تحيق من جرّاء الاتفاقية التجارية، بالعمالة والإنتاج، ورأى أن على هذه الاتفاقية «أن تحتوي على تحديدات دقيقة في عدد معين من المجالات، وخصوصاً بالنسبة إلى ما يتعلق بقواعد المنشأ وحماية البيئة واعتماد الإيكو والوصول إلى سوق بلدان مجلس التعاون الخليجي»[١٠].

غير ان قرار البرلمان الأوروبي لم يثن القيّمين على شؤون السوق الأوروبية المشتركة عن المضيّ قُدماً إلى الأمام. ففي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، أعرب مجلس «الشؤون العامة» عن أن الظروف أصبحت الآن ملائمة لبدء المفاوضات، ودعا اللجنة إلى التصرف «بحيث تتمكّن هذه المفاوضات من التقدّم»[١١]. وصدر مثل هذا التمنّي عن نيويورك، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، على لسان الوزيرين الممثلين للسوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، وذلك في بيان مشترك يدعو إلى «وضع اتفاقهما الحالي على التعاون موضع التنفيذ التنشط» وإلى «الشروع بمفاوضات في سبيل التوصل إلى نتيجة سريعة ومرضية حول اتفاقية للتبادل الحرّ...»[١٢].

بناءً عليه، أقلعت المفاوضات في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، في بروكسل، ثم استؤنفت إبّان الدورة الثانية لمجلس التعاون والاتحاد الوزاري المشترك، في اللوكسمبورغ، بين ١٠ و١١ أيار/مايو ١٩٩١ (الملحق رقم (٦ ـ ٤)).

غير أن البتروكيمياء واستيراد المنتوجات الحساسة إلى السوق الأوروبية، ظلّت تشكّل حجر العثرة الرئيسي في التفاوض. وكانت اللجنة الأوروبية تعي ذلك، لكنها كانت تخضع لضغطين: ضغط المنتجين البتروكيميائيين الذين طالبوا بحماية قطاعهم، وضغط مجلس التعاون الخليجي الذي وجد أن مهل الحماية طويلة جداً. لذا أدخلت اللجنة بعض التعديلات على مذكّرتها التي رُفعت في النهاية إلى المجلس، فتبنّى إصدار توجيهات بإجراء

---

(٩) نقاشات البرلمان الأوروبي، ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٠، رقم ٣ ـ ٣٩٢/٢٥٨.

(١٠) J. O., C. 231 du 17 septembre 1990.

(١١) *Bulletin des CEE*, no.9 (1990), p. 64.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٨.

التفاوض في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

في العام ١٩٩٢ برزت مسألة جديدة كان لها أن تعكّر صفو العلاقات بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي. إنها مسألة الرسم البيئي. لقد نوقشت هذه المسألة مطوّلاً في الدورة الثالثة لمجلس التعاون والاتحاد الوزاري المشترك التي انعقدت في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٢. وقد دار النقاش أيضاً في هذه الدورة حول اتفاقية التبادل الحرّ، لكن كل طرف من الأطراف ظل على مواقفه.

وكان أن وضع البرلمان الأوروبي يده من جديد على الملفّ وتبنّى قراراً، بتاريخ ٨ تموز/يوليو ١٩٩٢، يبدي أسفه فيه لأن المجلس لم يستشره حول التوجيهات التي أعطاها للجنة بشأن التفاوض على اتفاقية للتبادل الحرّ. إلى ذلك اعتبر البرلمان «ان من المناسب أن تنص [الاتفاقية] على بنود وقائية من أجل حماية الصناعة الأوروبية من كل منافسة غير مشروعة». كما رأى «ان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية يشكل شرطاً ضرورياً مسبقاً للتنفيذ»[١٣].

ومنذ ذلك الحين لا تزال الأمور حيث هي. أما الحدث الملفت الوحيد، فهو اللقاء الثاني بين الصناعيين الأوروبيين وصناعيي الخليج الذي تمّ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في الدوحة في قطر، وكان تكملة للقاء الأول الذي تمّ في غرناطة. وقد سعى هذا اللقاء الذي يُعتبر عملية من عمليات العلاقات العامة، إلى تحفيز المجازفات المشتركة[١٤]. ومن السابق لأوانه تحليل وقعه الملموس. لكن هناك احتمالاً كبيراً في أن ينتهي الأمر بالمستثمرين الأوروبيين إلى تقدير «سحر الخليج الخفيّ» حقّ قدره، خصوصاً ما يمثله من فوائد جمة للسوق الأوروبية المشتركة.

خلاصة

أثناء كتابتنا هذه السطور، كانت اتفاقية التبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي لا تزال موضع أخذ وردّ. فالاجتماع الوزاري الأخير، والمجلس المشترك الرابع بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي المنعقد في ١١ أيار/مايو ١٩٩٣ لم يستطع إزالة كل العوائق التي تعترض توقيع الاتفاقية. والظاهر أن معارضة الكتلة البتروكيميائية الضاغطة قد آتت ثمارها. فالبرلمان الأوروبي لم يعد محبّذاً. واللجنة صارت متردّدة ومترجّحة بين حساسيات مختلفة. كما إن المجلس يتتبّع في الوقت الحاضر أموراً أخرى. فينبغي القول إن اتفاقية للتبادل الحرّ مع مجلس التعاون الخليجي لا تستثير حماساً شديداً في ظل الأزمة الاقتصادية المستطيلة التي يشهدها الوضع الراهن، خصوصاً

---

(١٣) J. O., C. 241 du 21 septembre 1992.

(١٤) يجد القارئ عرضاً لوقائع هذا اللقاء في: مجيد هادي مسعود، «المؤتمر الثاني للصناعيين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظرائهم الأوروبيين،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٩ (آذار/مارس ١٩٩٣)، ص ١٥٧ ـ ١٦٥.

أن حرب الخليج قد جاءت، في هذه الأثناء، لتذكّر الأوروبيين بأن الخليج ساحة محميّة للعم سام.

غير انه ينبغي القول أيضاً إن تلكّؤ السوق الأوروبية المشتركة من شأنه أن يثير استياء القيّمين على مجلس التعاون الخليجي. كما إن كثرة الشروط قد تؤدي إلى تضاؤل اهتمامهم بالمشروع. في هذه الحال، لا بدّ من أن يكون مثل هذا الاحتمال مضرّاً، سواءً على صعيد الاستثمارات أو على صعيد التبادلات.

ولنذكر على سبيل التذكير أن التبادلات بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة (١٩٩٠) تمثّل ٢٦ بالمئة من إجمالي تبادلات مجلس التعاون الخليجي (مقابل ٢٢ بالمئة مع اليابان و١٧,٥ بالمئة مع بلدان جنوب شرق آسيا، و١٤ بالمئة فقط مع الولايات المتحدة)، وأن السوق الأوروبية المشتركة تستوعب ١٧ بالمئة من صادرات مجلس التعاون الخليجي، حالّة في الموقع الرابع بعد اليابان (٢٧ بالمئة) وبلدان جنوب شرق آسيا (٢٠ بالمئة)، بحيث إن السوق الأوروبية المشتركة إنما تصرف النظر، من فرط تركيزها على المدى القصير، عن منافع ومكاسب هائلة، في منطقة مدعوّة إلى أن تلعب دوراً كاسحاً في التموينات الطاقيّة خلال العقدين القادمين، ومؤهّلة لمستقبل زاهر بالنسبة إلى الصناعة البتروكيميائية.

إننا نرجو أن يكون بالإمكان تذليل الصعوبات القائمة حالياً وأن يصار إلى توقيع الاتفاقية. عندئذ، إذ يصبح الأوروبيون محاورين ذوي حظوة وامتياز لدى مجلس التعاون الخليجي، فإن بوسعهم أن يؤثروا ـ ونحن نأمل ذلك مجرّد الأمل على الأقل ـ باتجاه إشاعة الديمقراطية في الخليج، وأن يكون لهم، بصورة أعمّ، شأن في أحداث الشرق الأوسط.

الملاحق

الملحق رقم (٦ ـ ١)

التسلسل الزمني لوقائع العلاقة بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي

٢٥ أيار/مايو ١٩٨١

أبو ظبي: إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

٩ ـ ١٠ حزيرن/يونيو ١٩٨٢

بروكسل: زيارة عبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي إلى اللجنة (الأوروبية).

٢٠ ـ ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٣

الرياض: زيارة وفد من اللجنة لمجلس التعاون الخليجي.

٢٩ ـ ٣١ آذار/مارس ١٩٨٤

بروكسل: لقاء عبد الله القويز، الأمين العام المساعد المختصّ بالمشكلات الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي، مع المسؤولين عن اللجنة.

٧ ـ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤

البحرين: اجتماع غير رسمي بين ممثلين عن اللجنة ومجلس التعاون الخليجي.

١ ـ ٢ آذار/مارس ١٩٨٥

البحرين: الجولة الثانية من النقاشات التمهيدية بين ممثلي اللجنة وممثلي مجلس التعاون الخليجي.

نيسان/أبريل ١٩٨٥

زيارة بعثة تجارية أوروبية شكلتها اللجنة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة.

٢٠ أيار/ مايو ١٩٨٥

بروكسل: لقاء بين كلود شيسون، مقرّر شؤون التعاون، ومأمون كردي، منسّق العلاقات مع السوق الأوروبية المشتركة من قبل مجلس التعاون الخليجي.

٨ ـ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥

الرياض: زيارة رسمية لكلود شيسون إلى العربية السعودية.

١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥

اللوكسمبورغ: الاجتماع الأول على المستوى الوزاري بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة.

٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥

باريس: الجولة الأولى من النقاشات الرفيعة المستوى.

٣ ـ ٦ آذار/ مارس ١٩٨٦

زيارة كلود شيسون إلى الإمارات العربية المتحدة (٣ ـ ٤ آذار/ مارس) والكويت (٥ ـ ٦ آذار/ مارس).

٢٧ ـ ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٨٦

الرياض: الجولة الثانية من المباحثات التمهيدية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

٢٢ ـ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦

بروكسل: اجتماع غير رسمي حول شؤون الطاقة بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦

بروكسل: لقاء بين وفد من اللجنة ورؤساء غرف التجارة الأوروبية ـ العربية المشتركة وأمنائها العامين.

٢٠ شباط/ فبراير ١٩٨٧

ستراسبورغ: تبنّي البرلمان الأوروبي قراراً حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٧

بروكسل: الاجتماع الثاني على المستوى الوزاري بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

٢٤ آذار/ مارس ١٩٨٨

بروكسل: التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

٣ أيار/ مايو ١٩٨٨

بروكسل: توصية لجنة المجلس (الأوروبي) بالعمل على إبرام اتفاقية تعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

١٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٨

بروكسل: توقيع اتفاقية التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

٢٠ ـ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٨

بروكسل: نقاشات جديدة بين وفد في مجلس التعاون الخليجي واللجنة.

١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨

ستراسبورغ: مذكرة من البرلمان الأوروبي يهيب فيها باتخاذ القرار المتعلق بعقد اتفاقية ثانية للتعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩

بروكسل: لقاء بين السادة مارتن بانجنمان (نائب رئيس اللجنة) وهابيل ماتوتس وأنطونيو كردوسو كُونها (أعضاء) وعبد الله بشارة (الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي).

٢٠ شباط/ فبراير ١٩٨٩

موافقة مجلس السوق على اتفاقية التعاون تاريخ ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٨٨.

٤ ـ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩

زيارة رسمية قام بها هابيل ماتوتس، عضو اللجنة، إلى العربية السعودية وعُمان.

١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩

بروكسل: موافقة مجلس السوق على التوجيهات المتعلقة بالتفاوض بشأن الشق الثاني من الاتفاقية بين السوق وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

١٥ ـ ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٩٠

غرناطة: مؤتمر حول التعاون الصناعي والاستثمارات.

١٧ آذار/ مارس ١٩٩٠

عُمان: الاجتماع الأول لمجلس التعاون المشترك والاجتماع الوزاري.

٢١ حزيران/ يونيو ١٩٩٠

بروكسل: البيان المشترك حول الوضع القائم الذي سبق بدء المفاوضات باتجاه الوصول إلى اتفاقية تجارية بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

١٣ تموز/ يوليو ١٩٩٠

ستراسبورغ: تبنّي البرلمان الأوروبي لقرار حول اتفاقية التبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠

نيويورك: بيان مُشترك صادر عن السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠

بروكسل: بدء المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية تجارية ثانية.

١١ أيار/ مايو ١٩٩١

اللوكسمبورغ: المجلس المشترك الثاني بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي والاجتماع الوزاري.

٣٠ أيار/ مايو ١٩٩١

بروكسل: تبنيّ اللجنة لمذكرة صادرة عن المجلس بشأن التفاوض حول اتفاقية للتبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١

بروكسل: تبنّي المجلس التوجيهات الخاصة بالتفاوض من أجل عقد إتفاقية للتبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

١١ ـ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١

الكويت: زيارة هابيل ماتوتس، عضو اللجنة.

١٦ أيار/ مايو ١٩٩٢

بروكسل: الدورة الثالثة لمجلس التعاون المشترك والاجتماع الوزاري.

٨ تموز/ يوليو ١٩٩٢

تبنّي البرلمان الأوروبي قراراً حول عقد اتفاقية للتبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

المصـــــادر: ***Bulletin des communautés européennes; Débats du parlement européen; Journal officiel des communautés européennes,*** **et** ***Revue du marché commun.***

الملحق رقم (٦ ـ ٢)

اجتماع بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي

بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٧، انعقد في بروكسل اجتماع على المستوى الوزاري بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس تعاون الدول العربية الخليجية.

١ ـ تمثل مجلس التعاون الخليجي بالشيخ رشيد عبد الله النعيمي، مساعد وزير الشؤون الخارجية للإمارات العربية المتحدة، والأمير سعود الفيصل بن عبد العزيز، وزير الشؤون الخارجية للعربية السعودية، ويوسف بن علوي بن عبد الله، مساعد وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عُمان، وعبد الله يعقوب بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

٢ ـ وتمثلت السوق الأوروبية بليو تندمانس، وزير العلاقات الخارجية لبلجيكا ورئيس مجلس وزراء الجماعات الأوروبية، وليندا شالكر، مساعدة وزير الشؤون الخارجية والعلاقات مع دول الكومنولث في المملكة المتحدة، وك. تايجسن، وزير الشؤون الخارجية للدانمارك، وكلود شيسون، عضو لجنة الجماعات الأوروبية.

٣ ـ بعد تنويه الطرفين بالاجتماع الوزاري السابق الذي انعقد في اللوكسمبورغ بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ وبروحية التفاهم العامة التي سادته، أكّدا على رغبتهما المشتركة في عقد اتفاقية شاملة تخدم مصالح الطرفين، وذلك لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري إلى أوسع حدّ ممكن بين المنطقتين.

٤ ـ استعرض المجتمعون نتائج المباحثات الرفيعة المستوى التي جرت على أثر القرار التي اتّخذ إبّان اجتماعهم الوزاري السابق. وأعربوا عن ارتياحهم لالتقاء وجهات النظر التي تبلورت حول مختلف أوجه التعاون في مجال الطاقة والاستثمارات والتعاون الصناعي والعلم والتقانة والإعداد.

٥ ـ وأعربوا عن أن نقاشاتهم التي تناولت شؤون التعاون في مجال التبادلات كانت صريحة وبنّاءة، وأنها عبّرت عن رغبتهم المشتركة في تحسين التبادلات التجارية ضمن المصلحة المشتركة لكلا المنطقتين. كما أقرّوا بأن مثل هذا التعاون ينبغي أن يكون متفقاً تمام الاتفاق مع نظام التبادلات الدولي ومع التزامات المنظّمتين و/أو الدول الأعضاء فيهما.

٦ ـ تبادل الطرفان وجهات النظر حول مستقبل التعاون بين المنطقتين في جو من الصراحة والمودّة، واتّفقا على رفع تقرير بذلك، كلٌّ إلى الجهة التي انتدبته، وعلى التوصية باتخاذ التدابير التي تسمح للطرفين ببدء مفاوضات رسمية في أقرب وقت على ألا يتأخر ذلك عن خريف ١٩٨٧.

٧ ـ تبادل الوزراء وجهات النظر حول الأحداث الدولية الأخيرة. فشدّد الطرفان على اهتمامهما بشؤون السلام والأمن والاستقرار، وعبّرا عن رغبتهما في الاستمرار بالعمل على تحقيق هذه الأهداف.

وقد أعربا بهذا الصدد عن قلقهما تجاه النزاع الإيراني ـ الكويتي وحيال ما يشكّله هذا النزاع من مخاطر تتهدّد البلدان المجاورة ومن مضاعفات تمسّ السلام والأمن في المنطقة وفي العالم. وسجّلا دعمهما للجهود المتضافرة التي تبذل على الصعيد الدولي في سبيل وضع حدّ للحرب بين إيران والعراق، ونوّها بشكل خاص بمبادرات الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن في منطقة الأمم المتحدة، وعبرّا عن رغبتهما في المساهمة بتأمين نجاح هذه الجهود.

وقد شدّد الوزراء على أن حرية الملاحة وحرية التجارة النفطية وغيرهما في الخليج أمر في منتهى الأهمية بالنسبة إلى الجماعة الدولية.

كما جدّد الطرفان دعمهما للقرارين ٥٥٢ (١٩٨٤) و٥٨٢ (١٩٨٦) الصادرين عن مجلس الأمن.

هذا وتباحث الطرفان أيضاً حول الوضع في الشرق الأوسط. فجدّدا التأكيد على دعمهما عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط يكون بمثابة الإطار الذي يُمكّن الأطراف المعنيّة من إرساء أسس السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة.

٨ ـ عبّر ممثّلو مجلس التعاون الخليجي عن شكرهم للاستقبال الحارّ الذي أُعدّ لهم وعن امتنانهم للضيافة الودية التي وجدوها، وعن أن هذا الاستقبال وهذه الضيافة كان لهما في أنفسهم أبلغ الأثر.

المصدر: *Revue du marché commun*, no. 309 (août-septembre 1987), pp. 516-517.

الملحق رقم (٦ ـ ٣)

اتفاقية التعاون

عقدت بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية، من جهة، والبلدان الموقعة على ميثاق مجلس التعاون بين الدول العربية الخليجية (دولة الإمارات العربية، دولة البحرين، العربية السعودية، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة الكويت)، من جهة أخرى.

الديباجة

إن مجلس الجماعات الأوروبية الذي سيسمى في هذه الوثيقة بـ«الجماعة»، من جهة، وحكومات البلدان الموقعة على ميثاق مجلس التعاون بين الدول العربية الخليجية (دولة الإمارات العربية، دولة البحرين، العربية السعودية، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة الكويت)، التي ستسمى في هذه الوثيقة بـ«بلدان مجلس التعاون الخليجي»، من جهة أخرى؛

نظراً إلى روابط الصداقة التقليدية التي تربط بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون بين البلدان العربية الخليجية (م. ت. خ.) والدول الأعضاء في الجماعة؛

واقتناعاً بأن إقامة العلاقات التعاقدية بين الجماعة وبلدان مجلس التعاون الخليجي من شأنها أن تسهم في تعزيز التعاون الشامل في جميع الميادين، على قاعدة المساواة وأسس الانتفاع المتبادل بين المنطقتين، فضلاً عن تطورهما الاقتصادي، مع أخذ الفروقات بين مستويات تنمية الطرفين بعين الاعتبار؛

وتأكيداً على رغبتهما السياسية في إنشاء بنية جديدة للحوار الشامل بين الجماعة وبلدان مجلس التعاون الخليجي في سبيل توسيع وترسيخ التعاون بين المنطقتين؛

وتشديداً على الأهمية الأساسية التي يوليها كلا الطرفين لترسيخ وتوطيد التكامل الإقليمي باعتباره عاملاً أساسياً من عوامل تنمية بلدان مجلس التعاون الخليجي واستقرار منطقة الخليج؛

وتشديداً على عزم الطرفين على التعاون من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والطاقي في العالم؛

واستعادة للتأكيد على أن التعاون بين الجماعة وبلدان مجلس التعاون الخليجي لا يحلّ محل الحوار الأوروبي ـ العربي بل يكمله؛

واستعادة للتأكيد على تمسكهما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة؛

وإقراراً بالدور الإيجابي لمجلس التعاون الخليجي في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في منطقة الخليج؛

وتصميماً منهما على إيجاد قاعدة أسلم وأصحّ من أجل التعاون، بما يتمشى مع التزاماتهما الدولية؛

قرّرا عقد الاتفاقية الراهنة وعيّنا من أجل ذلك، السادة التالية اسماؤهم مفاوضين مطلقي الصلاحيات:

عن مجلس الجماعات الأوروبية:

السيد هانز ـ ديتريش غنشر.

الوزير الفدرالي للشؤون الخارجية في جمهورية ألمانيا الفدرالية،

الرئيس الحالي لمجلس الجماعات الأوروبية؛

والسيد كلود شيسون،

عضو لجنة الجماعات الأوروبية؛

وعن حكومات البلدان الموقّعة على ميثاق مجلس التعاون بين الدول العربية الخليجية:

صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل،
وزير الشؤون الخارجية في العربية السعودية،
الرئيس الحالي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون بين الدول العربية الخليجية؛

والذين، بعد أن تبادلوا ملء صلاحياتهم المعترف لهم بها طبقاً للأصول المرعية، توصلوا إلى الاتفاق على الأحكام التالية:

أهداف عامة:

المادة الأولى:

١ ـ توافق الطرفان المتعاقدان على أن الأهداف الرئيسية لاتفاقية التعاون هذه هي التالية:

أ) توطيد العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية، من جهة، وبلدان مجلس التعاون الخليجي، من جهة أخرى، وذلك بإضفاء الطابع المؤسسي والتعاقدي عليها.

ب) توسيع وترسيخ علاقات التعاون الاقتصادي والتقني بينهما، فضلاً عن تعاونهما في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة والصيد والاستثمارات والعلم والتقانة والبيئة، وذلك بناء على أسس الانتفاع المتبادل، مع أخذ الفروقات بين مستويات تطور الطرفين بعين الاعتبار.

ج) المساهمة في توطيد عملية التنمية والتنويع الاقتصاديين في بلدان مجلس التعاون الخليجي وإتاحة المجال، بذلك، أمام دول مجلس التعاون الخليجي لمزيد من المساهمة في إشاعة السلام والاستقرار في المنطقة.

٢ ـ أما التعاون في المجالات المخصوصة فيخضع للأحكام المذكورة أدناه.

التعاون الاقتصادي

المادة ٢

يلتزم الطرفان المتعاقدان، بناء على مصالحهما المتبادلة، وبما يتناسب مع أهدافهما الاقتصادية الطويلة الأمد، وكلٌ ضمن حدود مؤهلاته، باعتماد أوسع نطاق ممكن من التعاون الاقتصادي الذي لا يستثني من حيث المبدأ أي مجال من المجالات.

المادة ٣

١ ـ يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتسهيل عدد من الأمور التي تنتمي إلى المجالات الاقتصادية والتقنيّة، من بينها:

ـ الجهود المبذولة من قبل بلدان مجلس التعاون الخليجي في سبيل تنمية قطاعاتها الإنتاجية وبناها التحتية الاقتصادية باتجاه تنويع بنية اقتصاداتها، مع أخذ المصلحة المتبادلة لكلا الطرفين بعين الاعتبار.

ـ دراسات السوق والتعزيز التجاري من قبل الطرفين لأسواق كل منهما، فضلاً عن أسواق أخرى.

ـ تحويل التقانات وتنميتها، لا سيما عن طريق العمل المشترك بين منشآت ومؤسسات من المنطقتين (بحث، إنتاج، سلع، خدمات)، فضلاً عما يخدم هذا الغرض، وضمن إطار التشريعات المعمول بها لدى كل طرف، من التدابير المخصوصة التي تيسّر التعاون بين الفعاليات الاقتصادية والمؤسسات لدى الجماعة ولدى بلدان الخليج، من أجل حماية البراءات والماركات وغيرها من حقوق الملكية المعنوية.

ـ تعزيز التعاون الطويل الأمد بين الفعاليات الاقتصادية لدى الطرفين بحيث ينشأ من ذلك صلات أكثر استقراراً وتوازناً بين اقتصاديهما.

ـ تعزيز التعاون في مجال المعايير والموازين.

ـ تبادل المعلومات المتوفرة حول آفاق وتوقعات الإنتاج والاستهلاك والتبادلات، سواء على المدى القصير أو الطويل.

ـ الإعداد.

٢ ـ تُعالَج أوجه التعاون المخصوصة بموجب الأحكام التي تلي.

المادة ٤

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتيسير عدد من الأمور التي تنتمي إلى مجالات الزراعة وصناعة الزراعات الغذائية والصيد، من بينها:

ـ تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بتقدم الإنتاج الزراعي وبالتوقعات المتصلة بالإنتاج والاستهلاك والتبادلات في الأسواق العالمية، على المدى القصير والمدى الطويل.

ـ إقامة الصلات بين المنشآت ومؤسسات الأبحاث وغيرها من الهيئات من أجل تعزيز المشاريع المشتركة في مجالات الزراعة وصناعة الزراعات الغذائية والصيد.

المادة ٥

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتيسير عدد من الأمور التي تنتمي إلى مجال الصناعة، من بينها:

ـ الجهود المبذولة من قبل بلدان مجلس التعاون الخليجي من أجل تنمية الإنتاج الصناعي وتنويع ركيزتها الاقتصادية وتوسيعها، مع أخذ المصلحة المتبادلة لكلا الطرفين بعين الاعتبار.

ـ تنظيم الصلات والاجتماعات بين المسؤولين عن السياسة الصناعية والفعاليات والمنشآت، باتجاه تشجيعهم على إقامة علاقات جديدة في القطاع الصناعي بما يتناسب مع أهداف هذه الاتفاقية.

ـ إنشاء منشآت مشتركة في القطاع الصناعي.

المادة ٦

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع وتيسير عدد من الأمور التي تنتمي إلى مجال الطاقة، من بينها:

ـ التعاون، في كلا المنطقتين، بين منشآت طاقيّة تابعة للجماعة وأخرى تابعة لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

ـ تحليلات مشتركة لتبادلات النفط الخام والغاز والمنتوجات النفطية بين المنطقتين، فضلاً عن الأوجه الصناعية لهذه التبادلات، وذلك من أجل تفحص الوسائل الآيلة إلى تحسين التبادلات التجارية بينهما.

ـ تبادل وجهات النظر والمعلومات حول بعض المسائل المتعلقة بالطاقة بوجه عام وبالسياسة الطاقية التي يتبعها كل من الطرفين، وذلك دون المسّ بالتزاماتهما الدولية.

ـ الإعداد.

ـ الدراسات، ولا سيما ما تعلق منها بمصادر الطاقة الجديدة والقابلة للتجديد.

المادة ٧

يعمل الطرفان المتعاقدان في مجال الاستثمارات على وضع أحكام من شأنها تعزيز الاستثمارات وحمايتها بصورة متبادلة، لا سيما عن طريق لجوء الدول الأعضاء في الجماعة وبلدان مجلس التعاون الخليجي إلى توسيع أطر الاتفاقيات المتعلقة بتعزيز الاستثمارات وحمايتها، وذلك باتجاه تحسين شروط الاستثمار من قبل الطرفين.

المادة ٨

تعمل الجماعة وبلدان مجلس التعاون الخليجي على تشجيع وتيسير عدد من الأمور التي تنتمي إلى مجالي العلم والتقانة، من بينها:

ـ التعاون في حقلي البحث والتنمية العلميّين والتقانيين في كلا المنطقتين.

ـ تحويل التقانات وتبنّيها، لا سيما عن طريق النشاطات البحثية والتدابير المخصوصة بذلك بين الفعاليات الاقتصادية في كلا المنطقتين.

ـ إقامة الصلات بين الجماعات العلمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والجماعة.

ـ الدخول في بنوك المعلومات المختصة ببراءات الاختراع.

المادة ٩

يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات المتعلقة بتطور سياسات كل منهما بشأن حماية

البيئة، فضلاً عن حماية الحيوانات البرية وتنميتها. وهما يشجعان التعاون في هذه المجالات.

المادة ١٠

١ - يتولّى المجلس المشترك المعني بالمادة ١٢ تحديد اتجاهات التعاون العامة على مراحل، وذلك لضمان تحقيق الأهداف التي تنصّ عليها هذه الاتفاقية.

٢ - يكلَّف المجلس المشترك بالبحث عن وسائل تنفيذ التعاون في المجالات المحدّدة في هذه الاتفاقية.

التبادلات التجارية

المادة ١١

١ - في مجال التبادلات التجارية، ترمي هذه الاتفاقية إلى تعزيز تنمية التبادلات التجارية وتنويعها بين الطرفين المتعاقدين إلى أقصى الحدود، لا سيما عن طريق دراسة الوسائل الآيلة إلى إلغاء الحواجز التجارية التي تعيق وصول منتوجات كل طرف من الطرفين المتعاقدين إلى سوق الطرف الآخر.

٢ - يبدأ الطرفان المتعاقدان بمناقشات ترمي إلى التفاوض حول اتفاقية غايتها تطوير التبادلات التجارية، بما يتناسب مع أحكام البيان المشترك المرفق في الملحق.

٣ - بانتظار إبرام الاتفاقية التجارية المذكورة في البند ٢ أعلاه، يخوّل كل طرف من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر حق الاستفادة من نظام الأمة التي تتمتع بأكبر قدر من الامتياز.

أحكام عامة وأخيرة

المادة ١٢

١ - ينشأ مجلس مشترك للتعاون بين الجماعة وبلدان مجلس التعاون الخليجي، يطلق عليه في ما يلي اسم «المجلس المشترك»، من أجل تحقيق الأهداف التي نصت عليها الاتفاقية ويتمتّع في الحالات التي نصت عليها بسلطة اتخاذ القرارات.

وتكون القرارات المتخذة من جانبه مُلزِمة للطرفين المتعاقدين اللذين يُفترضَ بهما أن يتخذا الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ.

٢ - يستطيع المجلس المشترك كذلك صياغة القرارات والتوصيات أو المذكرات التي يراها مناسبة لتحقيق الأهداف المشتركة وتأمين حسن سير هذه الاتفاقية.

٣ - يضع المجلس المشترك لنفسه تنظيماً داخلياً.

المادة ١٣

١ - يتألف المجلس المشترك من ممثلين عن الجماعة من جهة، وممثلين عن مجلس

التعاون الخليجي من جهة أخرى.

٢ ـ يحقّ لأعضاء المجلس المشترك أن يعيّنوا من يمثلهم، وذلك بموجب الشروط التي ينصّ عليها تنظيمه الداخلي.

٣ ـ يبث المجلس المشترك بأي اتفاق مشترك بين الجماعة من جهة، وبلدان مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى.

المادة ١٤

١ ـ يتولى رئاسة المجلس المشترك، بالدور، تارة من قبل الجماعة وتارة من قبل بلدان مجلس التعاون الخليجي، حسب الشكليات التي ينصّ عليها التنظيم الداخلي.

٢ ـ يجتمع المجلس المشترك مرة واحدة في السنة بدعوة من رئيسه.

فضلاً عن ذلك، قد يجتمع كلما لزم الأمر، بدعوة من الجماعة أو من بلدان مجلس التعاون الخليجي، ضمن الشروط التي ينصّ عليها تنظيمه الداخلي.

المادة ١٥

١ ـ تساعد المجلس المشترك على أداء مهامّه لجنة تعاون مشتركة.

وهو يستطيع أن يقرر تشكيل لجان أخرى من شأنها أن تساعده على أداء مهامّه.

٢ ـ يحدّد المجلس المشترك تركيب هذه اللجان ومهمّتها وصيغ اشتغالها.

المادة ١٦

١ ـ يتخّذ الطرفان المتعاقدان جميع الإجراءات اللازمة لتأمين تنفيذ الالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية، ويسهران على تحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

٢ ـ إذا رأى أحد الطرفين المتعاقدين أن الطرف الآخر قد أخلّ بالتزام من الالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية فإن بوسعه اتخاذ الإجراءات المناسبة. فيقدّم في البداية، إلى المجلس المشترك جميع العناصر الصالحة للقيام بتفحّص معمّق للوضع بغية البحث عن حلّ مقبول لدى الطرفين المتعاقدين.

وينبغي أن تعطى الأولوية للإجراءات التي تُلحق أقلّ الأضرار الممكنة بسير الاتفاقية. تُبلّغ هذه الإجراءات للمجلس المشترك وتُطرح للتداول والتشاور بشأنها ضمن المجلس بناءً على طلب الطرف المتعاقد الآخر.

المادة ١٧

تجنّباً لتقلّبات السوق، قدر الإمكان، يستطيع الطرفان المتعاقدان أن يلجآ إلى التشاور داخل المجلس المشترك إذا تبيّن، من خلال تبادل المعلومات الذي تنصّ عليه هذه الاتفاقية، أن هناك مشكلات تعترض، أو من الممكن أن تعترض، سير الاتفاقية بشكل

عام أو سير التبادلات التجارية.

المادة ١٨

لكل طرف من الطرفين المتعاقدين أن يطلب من الطرف الآخر تزويده بكل المعلومات المفيدة المتعلقة بالاتفاقيات التي لها وقع مباشر وبخصوص على سير الاتفاقية الراهنة. في هذه الحال، تتمّ مشاورات مناسبة داخل المجلس المشترك، بناء على طلب الطرف الآخر، بحيث تؤخذ بالاعتبار مصالح الطرفين المتعاقدين.

المادة ١٩

في المجالات الواردة في هذه الاتفاقية ودونما مسّ بأحكامها:

ـ لا يجوز أن يستتبع النظام المُطبَّق من قبل بلدان مجلس التعاون الخليجي على الجماعة أيّ تمييز بين دولها الأعضاء، فضلاً عن تابعيّاتها ومجتمعاتها ومنشآتها.

ـ لا يجوز أن يستتبع النظام المطبق من قبل الجماعة على بلدان مجلس التعاون الخليجي أي تمييز بين دولها الأعضاء، فضلاً عن تابعياتها ومجتمعاتها ومنشآتها.

المادة ٢٠

١ ـ مع الاحتفاظ بحق النظر في الأحكام المتصلة بالمعاهدات التي قامت عليها الجماعات الأوروبية، فإن الاتفاقية الراهنة، فضلاً عن كل ما يمكن أن ينشأ ضمن إطارها، لا تؤثّر بشيء في حقّ الدول الأعضاء في الجماعات المذكورة، في أن تقوم بأعمال ثنائية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي ضمن مجال التعاون الاقتصادي وأن تعقد، عند الاقتضاء، اتفاقيات جديدة للتعاون الاقتصادي مع هذه البلدان.

٢ ـ مع الاحتفاظ بحق النظر في أحكام ميثاق مجلس التعاون الخليجي وغيره من اتفاقيات تكامل مجلس التعاون الخليجي، فإن الاتفاقية الراهنة، فضلاً عن كل ما يمكن أن ينشأ ضمن إطارها، لا تؤثر بشيء في حق بلدان مجلس التعاون الخليجي في أن تقوم بأعمال ثنائية مع الدول الأعضاء في الجماعة ضمن مجال التعاون الاقتصادي، وأن تعقد، عند الاقتضاء، اتفاقيات جديدة للتعاون مع هذه الدول الأعضاء.

٣ ـ مع مراعاة أحكام المادة ١١، فإن الاتفاقية الراهنة، فضلاً عن كل ما يمكن أن ينشأ ضمن إطارها، لا تؤثّر بشيء في حق بلدان مجلس التعاون الخليجي في القيام بأعمال ثنائية مع بلدان أخرى في الجامعة العربية ضمن مجال التعاون الاقتصادي، وأن تعقد، عند الاقتضاء، اتفاقيات جديدة للتعاون الاقتصادي مع هذه البلدان.

المادة ٢١

١ ـ كل خلاف ينشأ بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير الاتفاقية الراهنة يمكن أن يطرح على المجلس المشترك.

٢ - إذا لم يتوصل المجلس المشترك إلى حلّ الخلاف المذكور خلال اجتماعه اللاحق، يحق لكلٍّ من الطرفين أن يبلّغ الطرف الآخر تعيينه لحَكَم بينهما. عندئذ يُفترض بهذا الطرف الآخر أن يُعيّن قَلَماً ثانياً ضمن مهلة شهرين. وتُعتبر الجماعة، إبّان تطبيق هذا الإجراء، فريقاً واحداً إزاء الخلاف، ويصحّ الأمر نفسه على بلدان مجلس التعاون الخليجي.

يعيّن المجلس المشترك حَكَماً ثالثاً.

تُتّخذ قرارات الحكّام بالأكثرية.

يُفترض بكل طرف أثناء الخلاف أن يتّخذ التدابير اللازمة لتأمين تنفيذ قرار الحكّام.

المادة ٢٢

تشكّل البيانات والرسائل المتبادلة الواردة في الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

المادة ٢٣

ليس لهذه الاتفاقية مدّة محدّدة.

يحقّ لكل طرف من الطرفين المتعاقدين أن ينقض هذه الاتفاقية بتبليغ الطرف المتعاقد الآخر. فيبطل العمل بهذه الاتفاقية بعد ستة أشهر من تاريخ التبليغ المذكور.

المادة ٢٤

تسري هذه الاتفاقية، من جهة أولى، على الأراضي التي تسري عليها المعاهدة التي أسست لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وبالشروط المنصوص عليها في المعاهدة المذكورة، ومن جهة ثانية، على أراضي بلدان مجلس التعاون الخليجي.

المادة ٢٥

حُرّرت هذه الاتفاقية على نسختين باللغات الدانماركية والهولندية والانكليزية والفرنسية والألمانية واليونانية والإيطالية والبرتغالية والاسبانية والعربية، وكل هذه النصوص متساوية في الحجة.

المادة ٢٦

يقر الطرفان المتعاقدان هذه الاتفاقية وفقاً للإجراءات الخاصة بكل منهما.

يبدأ سريان العمل بهذه الاتفاقية في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي الإخطار الأخير بإتمام الإجراءات المنوّه عنها في الفقرة الأولى.

الفصل السابع

موقع الطاقة من العلاقات الأوروبية ــ العربية



مرة أخرى كان الوطن العربي مسرحاً لحرب عبثيّة هي حرب الخليج. وإلى أن يقوم التاريخ بوظيفته فيسلّط الأضواء على الوقائع والأحداث، سيظلّ الغموض محيطاً بالأسباب الفعلية، بعيدة كانت أم مباشرة، لهذه الحرب الميلودرامية، وسيظل محيطاً أيضاً بالمصالح التي تمثّلت من خلالها، وبقرارات اللاعبين والمخرجين.

بانتظار انجلاء غبار هذه الحرب، وبعيداً عن كل النقاشات التي «كثيراً ما تتّخذ طابع الجدل اللاهوتي»، هناك ثلاث وقائع على الأقل لا سبيل إلى المجادلة فيها: فقد حدث اجتياح للكويت بالفعل، وحصلت حرب ضدّ العراق، ولم يكن النفط غريباً لا عن الاحتلال غير المشروع للكويت ولا عن تحريرها بالبطش والعنف.

أما الإتيان على ذكر الحقوق الدولية، والاستفاضة بالكلام على النظام العالمي الجديد، وبالمحاضرة عن دور منظمة الأمم المتحدة الجديد بعد أن نُفخت فيها الحياة مؤخرّاً، فكلّه يشكّل تمريناً فكرياً عكف عليه عشرات من علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماعيات والنفسانيات والجغرافيا السياسية والاستراتيجيات العسكرية.

ومهما كان شأن التحليل الذي يقوم به المرء، أو المدرسة التي ينتمي إليها، والمعسكر الذي يتماهى به، يظلّ هناك أمر أكيد وثابت: فلو أن البطاطا هي المنتوج الذي تنتجه الكويت، لما كان كل هؤلاء القوم تجشّموا كل هذا العناء لتحريرها. لقد عمدت الصين إلى ضمّ التيبت عام ١٩٥٠، وأقدمت إندونيسيا على ضمّ تيمور، واحتلت تركيا جزيرة قبرص، وضمت إسرائيل القدس الشرقية بعد احتلالها الضفة الغربية وغزة والجولان منذ عام ١٩٦٧، وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة. هذا يبرهن على أن الأزمة الكويتية أزمة فريدة من نوعها، وأن حرب الخليج في كثير من جوانبها حرب «نموذجية»، لا لأنها تتعلق بابتلاع بلد صغير من قبل بلد كبير وحسب، ولا لأن الأزمة نشبت بعد انهيار القوة السوفياتية مباشرة، بل بشكل خاص لأن الأزمة الكويتية تنمّ عن الأهمية الفعلية التي تتّخذها المراهنة على النفط في استراتيجية الهيمنة والاقتدار. كان من شبه المستحيل ـ بصرف النظر عن الجوانب الأخلاقية التي تحيط بهذه المسألة ـ أن تقف

الولايات المتحدة وأوروبا موقف المتفرّج على اتساع إطار الهيمنة العراقية ليشمل هذه «الأسفنجة العجيبة التي تقطر نفطاً» والتي هي الخليج، مع كل ما يستتبعه ذلك من خطر على بقاء الإمارات الصغيرة في المنطقة، ولا سيما العربية السعودية، حجر الزاوية الفعلي في بناء الاستراتيجيا النفطية الغربية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص.

لا سبيل إذاً إلى إنكار البعد النفطي لحرب الخليج، وهو بعد نادراً ما نجد من ينكره على كل حال، سوى أن بعض المؤلفين يعترفون به من رؤوس شفاههم[1]، في حين يُقرّ به آخرون من دون مواربة أو تعمية. هكذا يذهب جوزف روفان في كتابه **الجدار والخليج** إلى تسمية الشيء باسمه صراحة: «لقد كانت المسألة، بمعنى من المعاني، حرباً في سبيل النفط وحوله، وينبغي أن يقال ذلك بصوت عالٍ، وأن نتصوّر الحالة التي كان من الممكن أن يصير إليها العالم في حال تمكّن «صلاح الدين الجديد» من توحيد الشعب العربي، من الفرات إلى موريتانيا، ووضعه في خدمة مشيئة اقتدارية هائلة تحت راية الجهاد»[2].

صلاح الدين، قوة، جهاد، كلمات تتلخّص بها كل مخاوف الغرب: الثأر (كان صلاح الدين قد هزم الصليبيين عام ١١٨٧)، القوة «الخطيرة»، قوة الشعب العربي وقد توحّد في ظل «دكتاتور» الجهاد، الحرب المقدسة التي «قد يشنّها» على الغرب.

هكذا كان الرهان النفطي حاسماً، إذاً، سواء في قرارات القادة العراقيين أو في ردّ التحالف «الدولي» بقيادة الولايات المتحدة، الأمر الذي يبرهن إلى أيّ حدّ يُعتبر النفط منتوجاً استراتيجياً، وإلى أيّ حدّ تُعتبر منطقة الخليج منطقة حيويّة بالنسبة إلى الأمن الاقتصادي الغربي.

ولكن كيف نفسّر، والحالة هذه، بقاء النفط خارج نطاق النقاشات الأوروبية ـ العربية (بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٢)، وانتظار الطرفين حتى عام ١٩٨٨ لتوقيع أول اتفاقية تعاون بين السوق الأوروبية وبلدان الخليج؟ للإجابة عن هذين السؤالين، ربما كان علينا أن نسرد، بإيجاز، تاريخ النفط منذ الأزمة الأولى عام ١٩٧٣.

أولاً: الساحة النفطية (١٩٧٣ ـ ١٩٨٦)

يظل العام ١٩٧٣، في تاريخ النفط المتقلّب، محفوراً في ذاكرة الغربيّين وذاكرة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوپيب) باعتباره عاماً حاسماً. فقد كانت «مضاعفة الأسعار النفطية أربع مرات»، حسب التعبير الغربي، و«التصحيح النسبي للأسعار النفطية»، حسب تعبير الأوپيب، بداية حقبة جديدة من التعامل مع شؤون الطاقة ترمي، في البلدان المصنّعة، إلى تخفيف معدّل التعاظم المحموم الذي بلغته عن طريق النفط

---

(١) «La Guerre du Golfe,» *Stratégique*, nos. 51-52 (mars-avril 1991).

(٢) Joseph Rovan, *Le Mur et le Golfe* (Paris: Editions de Fallois, ©1991), p.97.

وحده، وذلك بتحويل قسم من استهلاكها نحو الكهرباء والفحم والطاقة النووية والغاز، من جهة، وتقليص نسبة اعتمادها على نفط الأوبيب الذي كان الأوفر والأرخص، من جهة أخرى.

أما منظمة البلدان المصدرة للنفط فقد طرح عليها تصحيح الأسعار النفطية مهمة حسّاسة هي الأخرى، تتلخّص في العمل على زيادة مدة حياة آبارها، وفي الانتقال من الاعتماد على مصدر رئيسي، يكاد يكون المصدر الوحيد للمداخيل، إلى مصادر دخل أخرى.

هكذا عمدت البلدان المستهلكة، وقد باغتها مستوى الأسعار النفطية الجديدة التي وجدتها مرتفعة جداً، إلى إطلاق العنان للتعبير عن امتعاضها واستيائها. كما راحت الصحافة تقرن التحليل بالتهجّم. والحال أن النفط، كما هو معلوم، ثروة نادرة وقابلة للنفاد، وهي لا توجد في كل أنحاء العالم، فضلاً عن أنه لم يكن من الممكن استبدالها - بالأسعار المتداولة عام ١٩٧٣ (أي ٣,٥ دولارات للبرميل) - بما يحلّ محلّها فوراً في جميع أوجه استعمالها (في النقل والاستهلاك الصناعي والاستعمال المنزلي، كمادة أولية للصناعات).

والحق أنه لو لم تحصل «الصدمة النفطية» عام ١٩٧٣، ولم تستتبع استهلاكاً أكثر اتّزاناً للطاقة وأشدّ احتراماً للبيئة والمحيط، لكنّا وصلنا اليوم إلى وضع تعيس. والسبب بسيط. يكفي أن نتذكّر أن استهلاك النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م. ت. ت. إ.) كان يزداد، بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧٠، بوتيرة ٧ بالمئة (كمعدل سنوي). كما إن الطلب على نفط منظمة البلدان المصدّرة للنفط (الأوبيب) كان يزداد، من جهته، بنسبة ٩ بالمئة. فبناء على معدلات التزايد هذه، يستطيع المرء أن يقدّر أن الطلب العالمي على النفط كان سيتضاعف كل عشر سنوات، بحيث يصل إلى ١٠٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٢، وإلى أكثر من ٢٠٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٢. أما الطلب على نفط منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيب)، فكان سيرتفع إلى ٦٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٠، وإلى أكثر من ١٠٠ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٢، وهو ما يعني، باختصار، أننا كنا سنواجه اليوم مشكلة ذات عواقب كارثية قوامها النفاد الكامل للاحتياطيات النفطية.

من هذه الزاوية، لم يكن رفع الأسعار النفطية عام ١٩٧٣ أمراً مرغوباً فيه وحسب، بل كان أمراً سليماً وصحّياً، على المدى الطويل، بالنسبة إلى اقتصادات البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة على السواء. باختصار، كان السعر الزهيد المتداول عام ١٩٧٣ قد أصبح غير قابل للاستمرار.

وبين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩، كانت منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيب) قد ضمنت لنفسها، إذاً، السيطرة على السوق النفطية، إذ كانت تحدّد الأسعار (التي استقرت حول ١٢ دولاراً للبرميل)، وتنتج بكل قدرتها، فضلاً عن أنها تمكّنت من رفع حصّتها

من تجارة النفط العالمية إلى نسبة ٩٠ بالمئة، فحصدت عام ١٩٧٩ زهاء ٢٠٠ مليار دولار من المداخيل النفطية.

خلال الفترة المذكورة نفسها، كان تعاظم الطلب العالمي قد كُبح، إذ إنه لم يعد يتخطى نسبة ٢ بالمئة سنوياً. والواقع أن تباطؤ التعاظم المذكور، وبداية العمل على تكديس الطاقة وتنويع مصادرها، أدّيا إلى استقرار الاستهلاك في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فلم يستمرّ الطلب على تصاعده إلا في بلدان الشرق والجنوب.

ثم كانت الثورة الإيرانية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) فتضاعفت الأسعار النفطية ثلاث مرات (٣٤ دولاراً للبرميل في آذار/مارس ١٩٨٢). ونستطيع القول، بصورة عامة، إن الاقتصاد العالمي واجه، على أثر الأزمة الإيرانية، نقصاً نسبياً في النفط الخام (يُقدّر بـ ٢,٥ مليون برميل يومياً بالنسبة إلى الفصل الأول من عام ١٩٧٩، أي ما نسبته ٥ بالمئة من الطلب العالمي). فأدّى الذعر الذي استولى على الشركات النفطية الكبيرة والصغيرة وعلى البلدان المستهلكة التي تخوّفت من انقطاع خطوط التموين، إلى تحليق الأسعار النفطية بحيث وصلت إلى مستويات لم تعرفها من قبل (٣٥ إلى ٤٠ دولاراً في السوق المحلية ـ السپوت).

وعوضاً من أن تعمل بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوپيب) على وقف تحليق هذه الأسعار والتدخل «كقوّة ضابطة» للسوق، تركت نفسها تنساق في حركة التحليق وقد أغراها المكسب السهل. فكانت قيمة مداخيلها النفطية، والحالة هذه، بليغة الدلالة:

- ٢٨٢ مليار دولار عام ١٩٨٠.
- ٢٦١ مليار دولار عام ١٩٨١.
- ٢٠٦ مليارات دولار عام ١٩٨٢.

ربما لم يكن بوسع بلدان الأوپيب أن تفعل شيئاً آخر. فوقوعها تحت ضغط الشركات الكبرى، من جهة، وتحت إلحاح البلدان المستهلكة التي دبّ فيها الذعر فصارت مستعدّة لشراء النفط بأسعار باهظة، من جهة أخرى، جعلها تنساق وراء استسهال الأمور وطلب أسعار مرتفعة لقاء شحناتها. ولو أنها لم تتصرّف على هذا النحو، لكان الوسطاء قد انبروا بكل ارتياح وسرور إلى لعب دور المنقذ. وبالتالي، فإن الخطأ الكبير الذي وقعت فيه بلدان الأوپيب لا يقع على هذا الصعيد بقدر ما يقع على صعيد آخر، هو أنها رفضت التعامل مع هذا الوضع باعتباره وضعاً مؤقتاً وعابراً، فلم تتصرّف، بالتالي، بناءً على أنه مؤقت وعابر، بينما كانت الحكمة تقضي منها إعادة النظر فوراً في سياستها منذ أواخر العام ١٩٧٩، وإرجاع الأسعار النفطية إلى المستوى الذي تحتّمه بنية السوق النفطية على المدى الطويل[٣].

---

(٣) R. Mabro, in: *Arab Affairs* (London), no. 1 (Summer 1986).

وكان من مفارقات الأمور، أن الارتفاع العابر للأسعار النفطية في الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) هو الذي استهلّ الحقبة الثالثة ابتداءً من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٢، وهي حقبة تميّزت بانعكاس جديد للاتجاه، إذ أخذت الأسعار تتّجه خلالها نحو الهبوط، فوصل سعر الخام المرجعي لنفط بلدان الأوبيب إلى ٢٨,٢٠ دولار ابتداءً من نيسان/أبريل ١٩٨٣. وتأثّرت المداخيل النفطية بذلك، فهبطت إلى ١٦١ مليار دولار عام ١٩٨٣، ثم إلى ١٤٦ مليار دولار عام ١٩٨٤، ثم إلى ١٣١ مليار دولار عام ١٩٨٥.

فضلاً عن ذلك عاد الدور القيادي منذ ذلك الحين إلى السوق المحلية. وتفسّر هذه العودة بتبدُّل شروط المنافسة داخل الصناعة النفطية العالمية وبمسلك الدول المستهلكة.

والحق أن اقتصادات البلدان الصناعية كانت قد دخلت، بعد «الصدمة الثانية»، مرحلة من مراحل الركود. وقد أدّت الجهود المبذولة باتجاه التكديس واللجوء إلى الطاقات البديلة، إلى انخفاض استهلاك بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة ٢٠ بالمئة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٥. كما إن بلدان الجنوب تأثّرت هي الأخرى تأثُّراً واضحاً بازدياد الأسعار النفطية الذي اقترن، في الحقيقة، بصدمة معدّلات الفوائد. فلم يتقدّم استهلاكها في النصف الأول من الثمانينيات إلا ببطء شديد، بل إن بلدان الشرق نفسها لم تكن بمنأى عن عواقب الركود. باختصار، عاد الاستهلاك العالمي، عام ١٩٨٥، إلى المستوى الذي كان عليه ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤.

لقد أدّت «الأزمتان» النفطيّتان اللتان حصلتا في الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) والفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) إلى تغيّرات عميقة في سوق الطاقة على الصعيد العالمي.

فقد اعتمدت البلدان المستوردة سياسة تقوم على إعادة النظر في بنيتها مقلّعة بذلك حصّة النفط من استهلاك الطاقة الإجمالي. فهبطت هذه الحصّة من ٥٦,٤ بالمئة عام ١٩٧٣ إلى ٤٣,٨ بالمئة عام ١٩٨٤، ثم إلى ٤٠ بالمئة عام ١٩٨٥. بينما ازدادت حصة الفحم، فوصلت إلى ٢١,٨ بالمئة عام ١٩٨٤، وحصة الغاز التي بلغت في العام نفسه نسبة ٢٤,٢ بالمئة. لكن تقهقر النفط كان على أوضح ما يكون في مجالات استعماله التي تتنافس فيها مختلف أنواع الوقود منافسة شديدة، وخصوصاً في مجال الإنتاج الكهربائي المعدّ للاستعمال المنزلي أو الصناعي.

هكذا انتقل الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من ٤٠,٣ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩، إلى ٣٢,٣ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٣، ثم إلى ٢٧,٢ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٥.

ويفسّر هذا الهبوط بتقليص الزّخم الطاقي للنشاط [الاقتصادي] (أي تقليص كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة من الإنتاج الإجمالي الداخلي). هكذا كانت كمية الطاقة اللازمة، في أواخر عام ١٩٨٣، لإنتاج وحدة من الإنتاج الإجمالي الداخلي أدنى بأكثر من ١٥ بالمئة من الكمية التي كانت لازمة عام ١٩٧٣. لكن وقع هذا التقليص على النفط كان أشدّ وطأةً

لأن الزخم الطاقي، عام ١٩٨٥، كان أدنى بأكثر من ٣٠ بالمئة مما كان عليه عام ١٩٧٣.

غير أن هبوط حصة النفط من إجمالي الاستهلاك الطاقي يفسّر أيضاً بتوفير استهلاك الطاقة (وبالتعاظم الاقتصادي الذي تباطأ بشكل ملحوظ).

على الرغم من ذلك، فهبوط الطلب النفطي لم يحصل إلا في بلدان مجلس التعاون والتنمية الاقتصادية الصناعية. بالمقابل، قفز طلب البلدان الآخذة في النمو على النفط من ٨ ملايين برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى ١١ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩، ثم إلى زهاء ١٢,٣ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٦[٤].

هكذا كان هبوط الواردات النفطية لدى البلدان الصناعية للأسباب المذكورة أعلاه، أن يُحدث أول بوادر التصدّع في بناء الأوپيب. كما إن إنتاج الأوپيب نقص فقط ١٥ م ب ي[٥] بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٥، وانتقل حجم صادراتها من ٣٠,٩ م ب ي عام ١٩٧٩ إلى ١٦,٧ م ب ي عام ١٩٨٤، ثم إلى ١٥ م ب ي عام ١٩٨٥.

وتقهقرت أوضاع الأوپيب بشكل خاص بعد أن اقتحم السوق النفطية منتجون جدد لا ينتمون إلى المنظمة المذكورة. والواقع أن القسم الأساسي من تنمية الإنتاج خارج الأوپيب قد تمّ في أربع مناطق: الاتحاد السوفياتي والصين وبحر الشمال والمكسيك. لكن الموارد الإضافية التي تأتّت من المناطق الثلاث الأولى كانت تخصّص بالدرجة الأولى لسدّ حاجاتها الداخلية. فلم تنفرد إلا المكسيك بالتحوّل إلى مصدّر خالص مهمّ في السوق العالمية.

وحالة المكسيك أكثر الحالات دلالة، إذ إن إنتاجها تضاعف تقريباً بين عام ١٩٧٩ (١,٦ م ب ي) وعام ١٩٨٣ (٣ م ب ي). لكن البلدان الآخذة بالنمو تَعُدّ الآن نحو ثلاثين منتجاً، منها زهاء الخمسة عشر بلداً مصدّراً خالصاً، بحيث بتنا نشهد اليوم أن إنتاج البلدان غير المنضوية في الأوپيب هو أكثر أهمية من إنتاج البلدان المنضوية فيها.

وربما كان المفيد أن نذكّر بأن العربية السعودية قد تحمّلت الجزء الأساسي من النقص الحاصل في صادرات الأوپيب، إذ إنها هي التي قامت بدور «المنتج المتأرجح» (Swing producer) لضبط الإنتاج. والواقع أن حصّة العربية السعودية من إجمالي صادرات الأوپيب التي كانت تمثّل زهاء النصف، أي نحو ٩ م ب ي عام ١٩٨١، قد هبطت إلى ٢,٢ م ب ي عام ١٩٨٥، أي ما يساوي خمس صادرات الأوپيب.

بالمقابل، زادت الصادرات الصافية الآتية من البلدان التي لا تنتمي إلى الأوپيب زيادة منتظمة، فانتقلت من ٢ م ب ي عام ١٩٧٣، إلى ٩ م ب ي عام ١٩٨٥.

---

(٤) *Rapport SHELL*, reproduit dans: *Pétrole et gaz arabes* (1 janvier 1987), p. 32.

(٥) مليون برميل يومياً.

من الطبيعي أن يؤدي تعدّد محاور العرض النفطي إلى هبوط حصة الأوبيب من الصادرات العالمية. ففي عام ١٩٨٥، لم تعد هذه الحصة تمثّل أكبر من ٥٣,١ بالمئة من الإجمالي العالمي (بما فيه البلدان التي تعتمد التخطيط الاقتصادي) أو ٦١,٨ بالمئة من الإجمالي العالمي (من دون صادرات البلدان المذكورة).

لقد حاولت بلدان الأوبيب، في البداية، أن تواجه تراجع موقعها على الساحة العالمية بأن تقنّن الإنتاج عبر اعتمادها النظام الحصصي. فحدّدت سقف إنتاجها، في آذار/مارس ١٩٨٢، بـ١٧,٥ م ب ي. ثم عدّلت هذا السقف، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، فجعلته ١٦ م ب ي. ثم ما لبث نظام التقنين المذكور أن وضع جانباً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، الأمر الذي أدّى عام ١٩٨٦، إلى الأزمة النفطية الشهيرة المقلوبة التي سيكون لنا عودة إليها في ما بعد.

هذا يعني، من الناحية المالية، أن حقبة الفوائض الطائلة قد انقضت وانتهت. صحيح أن بلدان الأوبيب كانت قد راكمت حتى عام ١٩٨٢ زهاء ٤٠٠ مليار دولار من الفوائض المالية(٦)، لكن المتاعب المالية أخذت تظهر ابتداء من ذلك العام، فانتقلت موازين الحسابات الجارية إلى الخطّ الأحمر، دافعة بلدان الأوبيب إلى طرق باب الاستدانة الدولية (كما كانت الحال في الجزائر التي راكمت عام ١٩٨٦ ديناً إجمالياً قدره ١٨,٥ مليون دولار(٧)).

على كل حال، فإن جميع بلدان الأوبيب من دون استثناء شهدت تدنّياً ملحوظاً إلى هذا الحد أو ذاك في مداخيلها، ووجدت نفسها مضطرة إلى اتخاذ التدابير التقشفية.

أما البلدان ذات «الفوائض» المالية، فقد لجأت إلى السحب من احتياطياتها الدولية لتمويل عجز ميزانياتها. وتجدر الإشارة هنا بشكل خاص إلى حالة العربية السعودية. فبعد أن كانت السعودية قد انخرطت في برنامج استثمارات طموحة إلى حدّ التبذير، عادت فوجدت نفسها بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥، مضطرة إلى القيام بانسحابات مهمّة، إذ إن احتياطياتها التي كانت تُقدّر قيمتها، عام ١٩٨١، بـ ١٥٠ مليار دولار، لم تعد تتخطّى الـ ٨٠ مليار دولار في أواخر عام ١٩٨٥. هذا يعني أن العربية السعودية كانت تسحب خلال هذه الفترة نفسها، زهاء ٢٠ مليار دولار سنوياً، على الرغم من المدخول الذي كان يدرّه عليها توظيف موجوداتها الخارجية، والذي كان يُقدَّر، بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، بما يتراوح بين ١٠ و١٥ مليار دولار سنوياً. فكانت هذه الخسارة شديدة الوطأة على بلد

(٦) Bichara Khader, *Arab Money in the West* (Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1987), (polycopié).

(٧) Bichara Khader, «L'Arabie Saoudite et l'Algérie face à la crise pétrolière de 1986,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1985), tome 24, pp. 285-302.

جرت فيه العادة على العيش فوق مستوى إمكاناته الفعلية، خصوصاً أن الحرب بين العراق وإيران كانت تتّجه نحو التمادي، وأن بلدان الخليج وجدت نفسها مضطرة إلى دعم النظام العراقي باعتباره درعاً يقيها شرّ الثورة الإيرانية الشيعيّة. هذه هي اللوحة النفطية التي يستطيع المرء أن يرسمها، باختصار، للفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٥.

فبعد أن تربعت الأوپيب على عرش السوق النفطية، فكانت الآمرة الناهية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨١، وجدت نفسها ـ ابتداءً من عام ١٩٨٢ ـ تواجه تغيّراً مفاجئاً في معطيات الوضع، إذ جعلتها وفرة النفط تلتزم مواقعها الدفاعية، واضطرتها إلى اعتماد نظام الحصص تلافياً لانهيار الأسعار. ومنذ ذلك الحين باتت سياسة السوق هي البارومتر الذي تُحدِّد الأسعار بناءً عليه.

ويعود انقلاب أوضاع السوق على هذا النحو إلى ما يسمّى بمفعول «المقصّ»:

ـ تدنّي الاستهلاك العالمي من النفط،

ـ اقتصاد الطاقة،

ـ الركود الاقتصادي العالمي،

ـ ازدياد حصة البلدان خارج الأوپيب في إنتاج النفط (٢٤ م ب ي مقابل ١٥ م ب ي للأوپيب).

ومن الطبيعي أن يؤدي اتجاه الصادرات النفطية في بلدان الأوپيب نحو الانخفاض إلى تراخي سيطرتها على السوق النفطية.

فالأوپيب التي كانت تسيطر على ٥٣ بالمئة من الإنتاج العالمي عام ١٩٧٣ وعلى ٤٨ بالمئة منه عام ١٩٧٩، لم تعد تضخّ، في أواسط الثمانينيات، إلا برميلاً واحداً من أصل ثلاثة براميل من النفط الخام المستخرج من باطن الكرة الأرضية (٣٤ بالمئة عام ١٩٨٤ و٣٣ بالمئة عام ١٩٨٥).

والأخطر من ذلك ان النفط الذي كان يؤمّن ٥٦ بالمئة من إجمالي الاستهلاك الطاقي في العالم، عام ١٩٧٣، لم يعد يمثّل، عام ١٩٨٥، إلا ٤٦ بالمئة منه.

هكذا شهدت بلدان الأوپيب، وما في اليد حيلة، تقلّص مداخيلها النفطية: إذ هبطت هذه المداخيل من ٢٨٢ ملياراً دولار عام ١٩٨٠، إلى ١٦١ ملياراً عام ١٩٨٣، ثم إلى ١٣١ ملياراً عام ١٩٨٥. ولم يفلح اعتماد نظام الحصص، عام ١٩٨٢، في كبح انخفاض سعر البرميل الذي هبط من ٣٥ دولاراً/ب إلى ٢٧ دولاراً/ب في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥.

ثانياً: النتائج الاقتصادية لتناقص الطلب النفطي على البلدان العربية

كانت الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠) فترة يُسر وبحبوحة بالنسبة إلى البلدان العربية المنتجة للنفط، فقد بلغ الإنتاج النفطي للبلدان العربية السبعة الأعضاء في منظمة الأوپيب زهاء

١٨ م ب ي. أما سبب ارتفاع هذا الإنتاج إلى مستوى أرفع بكثير وصل إلى ٢١ م ب ي عام ١٩٧٩، فهو يعود كلياً إلى الأزمة الإيرانية، وهو ما جعله يتّخذ طابعاً استثنائياً. لكن الإنتاج النفطي العربي أخذ يتراجع، منذ عام ١٩٨٠، بصورة بائسة، فلم يتخطَّ، عام ١٩٨٥، حدود ٩,١٨١ م ب ي، منها نسبة الثلثين للتصدير، أي ٦,١٤٥ م ب ي (انظر الملحق رقم (٧ ـ ١)).

إجمالاً، كانت البلدان العربية تؤمّن ثلثي ما تنتجه بلدان الأوپيب من النفط، عام ١٩٧٩، وأقلّ من الثلثين بقليل، عام ١٩٨٥. أما صادراتها فكانت تشكّل ٧٢ بالمئة من إجمالي صادرات الأوپيب النفطية، عام ١٩٧٩، وبالكاد ٥٦,٨ بالمئة منها، عام ١٩٨٥.

والأبلغ من ذلك، أن حصة الصادرات النفطية العربية من الصادرات العالمية التي كانت في منزلة ٥٨ بالمئة عام ١٩٧٩، لم تعد أكثر من ٣٠ بالمئة عام ١٩٨٥ (أي ٦,١٤٥ م ب ي مقابل ٢٠,٣٦٠ م ب ي) (الملحق رقم (٧ ـ ٢)).

وكان من الطبيعي أن يؤثر هبوط الصادرات النفطية العربية في مستوى مداخيلها، وبالتالي، في كل خططها التنموية. هكذا انخفضت هذه المداخيل النفطية إلى ٩٤ مليار دولار عام ١٩٨٤، ثم إلى ٨٤ مليار دولار عام ١٩٨٥، بعد أن كانت ضربت رقماً قياسياً، عام ١٩٨٠، إذ وصلت إلى ٢٠٥ مليارات دولار (انظر الملحق رقم (٧ ـ ٣)).

وكانت العربية السعودية أكثر البلدان تأثُّراً بهبوط المداخيل النفطية، إذ وصل إنتاجها، عام ١٩٨٥ إلى أقلّ من ثلث ما كان عليه عام ١٩٨٠، كما وصلت صادراتها إلى أقلّ من الربع، ومداخيلها إلى الربع تقريباً.

لذا انتقل ميزان حساباتها الجارية إلى الخط الأحمر منذ عام ١٩٨٣. صحيح أن هذا الأمر أصاب عدداً لا بأس به من البلدان المنتجة، لكن عجزها هي سرعان ما اتّخذ أبعاداً خطيرة، كما يتبيّن من الملحق رقم (٧ ـ ٤)).

ومن حسن حظّ العربية السعودية التي تشكو من قدرة استيعابيّة محدودة جداً، أنها كانت قد كوّنت، بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٢، احتياطياً مالياً كبيراً وظّفته الوكالة النقدية العربية السعودية، ساما، توظيفاً حكيماً في سوق رؤوس الأموال العالمية. ووصلت قيمة هذا الاحتياطي المتراكم، في أواخر عام ١٩٨٢، إلى نحو ٢٠٠ مليار دولار، أي ما نسبته ٤٦ بالمئة من الأصول المالية التي راكمتها منظمة الأوپيب في التاريخ نفسه: منها ١٥٠ مليار دولار أصول عامة، وزهاء ٥٠ مليار دولار أصول خاصة (الملحق رقم (٧ ـ ٥)).

والحال أنه كان على العربية السعودية أن تقوم بمفردها، منذ العالم ١٩٨٢، بدور المنتج القيّم على التوازن داخل بلدان الأوپيب، وذلك بأن قبلت بتخفيض انتاجها إلى ما دون حصّتها الرسمية من أجل الحفاظ على سياسة أسعار تحول دون تضخّم الإنتاج، وبالتالي إلى انفراط منظمة الأوپيب.

وقد تأثرت ميزانيتها بالدور المذكور، فوقع ميزان مدفوعاتها الجارية في عجز دائم منذ العام ١٩٨٣، وهو ما اضطرها إلى إجراء سحوبات على موجوداتها الخارجية. وفي أواخر العام ١٩٨٥، هبطت الأصول المالية العامة للعربية السعودية إلى نحو ٩٠ مليار دولار، أي أنها تآكلت بمقدار ٦٠ مليار دولار قياساً على العام ١٩٨٢. كما إن بعض بلدان الخليج العربية الأخرى سجّلت تناقصاً في أصولها المالية العامة، وإن بمقدار أقلّ. فبعد أن كانت احتياطيات دولة الكويت ١٠٠ مليار دولار في آخر عام ١٩٨٢، هبطت إلى ٧٥ ملياراً في آخر عام ١٩٨٥. أما الإمارات وقطر فظلّ بحوزتهما، على التوالي، ٢٥ مليار دولار و١٠ مليارات دولار من الموجودات الخارجية (الملحق رقم (٧ ـ ٦)).

كان من الواضح، إذاً، ابتداءً من عام ١٩٨٥، أن العربية السعودية لم يعد بوسعها الاستمرار طويلاً بأن تتحمل وحدها مسؤولية القيام بدور المنتج القيّم على التوازن. لذا أعربت عن عزمها، منذ آب/أغسطس ١٩٨٥، على استعادة حصة معقولة من السوق النفطية، وذلك بأن اعتمدت ـ إلى جانب المناورة الكلاسيكية التي تقوم على التخفيض المباشر أو غير المباشر للأسعار الرسمية ـ سبيل الانخراط في المبيعات القائمة على أساس «سعر التكلفة» (netback) تأميناً لتصريف انتاجها الإضافي في سوق كان النفط قد أصبح متوفراً فيها بكثرة. ثم كان اجتماع الأوبيب (في ٧ ـ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥) الذي ساند الاستراتيجيا السعودية ـ بصورة لم تخلُ من الأسى ـ منذراً بانفراط الأسعار الرسمية التي كانت معتمدة حتى ذلك الحين.

لكن العربية السعودية كانت تعلم، أنها إذا تصرّفت على ذلك النحو، فهي تملك أوراقاً عديدة:

ـ فهي تملك موجودات نفطية كبيرة وسهلة الاستغلال، إذ إن بوسع العربية السعودية أن تنقل قدرتها الإنتاجية من ٢ م ب ي إلى زهاء ١٠ م ب ي في غضون مدة زمنية قصيرة نسبيّاً (وهذا ما قامت به على كل حال على أثر الأزمة الكويتية عامي ١٩٩٠ و١٩٩١).

ـ وهي تملك احتياطيات نفطية مهمة تعادل ما يفوق الـ ١٠٠ عام من الإنتاج السنوي.

ـ كما إنها تملك احتياطيات مالية كافية (٩٠ إلى ١٠٠ مليار دولار في آخر عام ١٩٨٥) تشكّل بالنسبة إليها وسادة واقية للصدمات إبّان فترات التخفيض الطويلة.

ـ فضلاً عن أن تصرّفها المذكور لا يعود على ساكنيها إلا بذيول سلبية بسيطة.

إن هذا الوضع الذي يميل بشكل واضح إلى صالح العربية السعودية، دفعها إلى تفضيل مصالحها البعيدة المدى على مصالح شركائها في الأوبيب القصيرة المدى.

والواقع أن العربية السعودية قد راهنت على المدى البعيد، إذ كانت تأمل من هبوط

الأسعار النفطية تحقيق أهداف عدّة:

ـ تحفيز الطلب العالمي على النفط.

ـ تقليص الإنتاج خارج الأوپيب قبل أن يستفحل أمره.

ـ إحباط الاستثمارات الموظفة في التنقيب عن النفط خارج الأوپيب.

ـ إحباط الاستثمارات الموظفة في البحث عن الطاقات البديلة.

ـ تنبيه البلدان الأعضاء في الأوپيب لضرورة التزام المزيد من الانضباط، ولكن تحت ظلّ الهيمنة السعودية.

ـ استعادة الدور القيادي في الشؤون النفطية.

وربما كانت العربية السعودية تسعى ـ استطراداً ـ إلى مكافحة الاتجاه الذي ينحو نحو تهميش دورها في «النظام الإقليمي العربي».

ثالثاً: الأزمة المقلوبة (١٩٨٦)

بناءً عليه، راحت الأوپيب تعمل، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وبإيعاز من العربية السعودية، على استعادة «حصّتها» من السوق النفطية، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج وكسر الأسعار، والبقيّة معروفة: وصل إنتاج الأوپيب إلى قمة الـ ٢٠ م ب ي في آب/أغسطس ١٩٨٦، ثم هبط إلى ١٦,٧ م ب ي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ (الملحق رقم (٧ ـ ٧)).

أما سعر البرميل، فقد وصل إلى مستويات لم تكن متوقّعة حتى ذلك الحين:

ففي نيسان/أبريل ١٩٨٦، حُدّد السعر الوسطي للبرميل بـ١٠ دولارات، لكن سعره هبط في الواقع، من حيث القيمة الفعلية، إلى ما دون المستوى الذي كان عليه في الخمسينيات.

ثم أخذت الأسعار تتحسّن ببطء ابتداءً من أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، إذ سعّر البرميل ما بين ١٤ ـ ١٥ دولاراً. وقد قدّر أحد أعضاء لجنة الطاقة الأوروبية، اللوكسمبوري نقولا موزار، أن هذا المستوى من الأسعار (١٥ دولاراً للبرميل) يعني أن فاتورة النفط بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية كانت، عام ١٩٨٦، تكاد تساوي فاتورة ما قبل عام ١٩٧٣ من حيث إجمالي الإنتاج الداخلي: أي نحو ١,١ بالمئة، في حين أنها كانت تمثل ٣,٦ بالمئة عام ١٩٨٠.

لقد كثر الجدل في أوروبا، حول المفاعيل الإيجابية التي أحدثتها «الصدمة النفطية المقلوبة»، فاعتبر انهيار الأسعار النفطية، في البداية، بمثابة النعمة التي هبطت على اقتصادات البلدان الصناعية من غير ما تحتسب. هكذا تكون السوق الأوروبية المشتركة قد

حققت عام ١٩٨٦، بناءً على ١٥ دولاراً كسعر وسطي للبرميل، وفراً جوهرياً تُقدّر قيمته بنحو ٤٠ مليار دولار.

لكنّ ما عاد على بعض البلدان الأوروبية بالخير كان وبالاً على بعضها الآخر، فإذا كانت البلدان الأوروبية المستهلكة للنفط قد هلّلت لانهيار الأسعار النفطية، فإن البلدان الأوروبية الأخرى التي تنتجه أصيبت بنكبة واضحة. هكذا ألحقت خسارة العائدات العامة المرتبطة بالإنتاج الطاقي ضرراً شديداً في النروج (١٠ بالمئة من مجمل العائدات العامة)، وفي البلاد الواطئة (٧ بالمئة)، وفي المملكة المتحدة (٣ إلى ٤ بالمئة).

أما في الولايات المتحدة، فقد كان لانخفاض الأسعار النفطية على بعض الولايات المنتجة للنفط، مثل لويزيانا، وقع الكارثة: إذ أُغلقت بعض الآبار، وتضاعف معدّل البطالة، وأفلس بعض المصارف، الخ. فضلاً عن ذلك، فقد أدّى انخفاض سعر البرميل إلى ١٥ دولاراً، إلى القضاء على زهاء ١٥ بالمئة من الإنتاج النفطي الأمريكي الذي يؤمّنه صغار المنتجين (أي ١,٣ م ب ي من أصل ١٠,٧ م ب ي عام ١٩٨٥)، وذلك نظراً إلى أن متوسّط تكاليف الإنتاج يتراوح بين ١٧ و١٨ دولاراً. وفي آذار/مارس ١٩٨٦، هبط عدد الأجهزة التي تقوم بعمليات الحفر البرّي إلى ١٦٠٠ (بعد أن كانت ٤٥٠٠ جهاز عام ١٩٨١). وبينما كانت مدينة هوستون تعتبر مركزاً مزدهراً من مراكز الولايات الجنوبية، أخذت مفاعيل الأزمة الزراعية والنفطية تحيق بها حتى صارت، عام ١٩٨٦، مدينة شبه منكوبة.

كما إن إعادة توزيع المداخيل، داخل كل بلد من البلدان الصناعية، طاولت المنشآت الصناعية بصورة أو بأخرى. فكان منتجو النفط وغيره من المحروقات (التي انخفض سعرها إسوة بسعره) أكبر الخاسرين من بين عملاء القطاع الخاص، بينما كان المستهلكون وأصحاب المنشآت التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود، من جملة المستفيدين على المدى القصير.

والواقع أن جميع الشركات النفطية الكبرى أعلنت، منذ أواسط عام ١٩٨٦، عن تقليص كبير لعمليات الاستغلال والتنقيب: شركة شيڤرون (بنسبة ٣٠ بالمئة)، أركو (أتلانتيك ريشفيلد) (بنسبة ٣٣ بالمئة)، تينيكو، أوكسيدان بتروليوم اكسكون (بنسبة ٢٥ بالمئة)، شلّ (بنسبة ١٥ بالمئة). كذلك حذت حذوها شركتا بتروفينا في بلجيكا، وإلف في فرنسا.

وربما كان من المفيد جداً أن يتتبّع المرء حركة الاستثمارات النفطية في مجال التنقيب والإنتاج خارج البلدان الاشتراكية، إذ انتقلت من ٩٦ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ٦٩ ملياراً عام ١٩٨٣، ثم إلى ٦٢ ملياراً عام ١٩٨٥، لتصل إلى أقلّ من ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٦. وكانت نتيجة ذلك كله: تسريح بالجملة لعلماء الجيوفيزياء، وانكماش سوق بناء المعدّات والأجهزة والمنشآت البحرية، ومواجهة المتاعب من قبل الشركات شبه النفطية المتخصّصة في الريادة الجيوفيزيائية والتدابير الفيزيائية في الآبار والحفر وشق القنوات وبناء

المنصّات النفطية في البحر[٨].

وهكذا عندما يسجّل النفط الذي يمثل قرابة عشر التجارة العالمية مثل هذا التغيرُّ في سعره، فإن الشركات النفطية وشبه النفطية لا تعود مستعدّة للانخراط في مجازفات كبيرة. لذا كانت المفارقة في أن هذه الشركات نفسها أخذت تكتشف، منذ عام ١٩٨٦، أن انهيار الأسعار ليس من مصلحتها وأن منظمة الأوپيب إذا كانت قوية فإن قوّتها لا تخلو من الفوائد[٩].

رابعاً: عودة السوق النفطية إلى الاستقرار (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦)

كان من اللازم أن يمرّ عام بالضبط (من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) حتى تتعالى الأصوات من كل جانب (سواء في البلدان المستهلكة أو البلدان المنتجة، داخل الأوپيب وخارجها) مطالبة بالعودة إلى استقرار السوق النفطية. وسرعان ما هرع الذين هلّلوا «بروح انتقامية متشهيّة» لكسر شوكة الأوپيب، يطالبونها بإعادة النظر في سياستها والعمل من جديد على اعتماد سياسة «حماية الأسعار». فالنفط مادة استراتيجية للغاية بحيث لا يجوز تركها تحت رحمة قانون السوق.

إن مشكلة تعذُّر التوقُّع على الصعيد النفطي تطرح مشكلة على الجميع:

ـ فالدول المنتجة لا تتوصّل بحكم التعذُّر المذكور إلى تخطيط نفقاتها (لم يتوصل السعوديون إلى الإعلان عن نشر ميزانيتهم لعام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ إلا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، بينما يُفترض بهذه الميزانية، عادةً، أن توضع وتُنشر في آذار/ مارس ١٩٨٦).

ـ والبلدان المستهلكة لا تتوصّل هي الأخرى إلى تقدير قيمة فاتورتها النفطية.

ـ كما إن الشركات النفطية تضطر إلى تأجيل استثماراتها التنقيبية ـ الإنتاجية.

ـ فضلاً عن أن الشركات الطاقيّة لا تقرّر الالتزام باستثمارات جديدة في مجالات الوقود الأخرى (النووي، الفحم، الخ.)

والحال أن الصدمة النفطية التي حصلت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥ تمتاز من «الصدمات» السابقة لأنه لم تعد هناك أية قوة ضابطة للسوق. فـ«الصدمة» النفطية الأولى التي حصلت عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ كانت مقصودة ومضبوطة. والصدمة الثانية (١٩٧٩)

---

(٨) Paul Leveque, «Le Secteur parapétrolier français face à la baisse du prix du pétrole,» *Défense nationale*, no. 7 (1986), pp. 83-91.

(٩) Denis Clerc, «L'Opep et les compagnies pétrolières,» *Le Monde diplomatique* (juillet 1986), p. 23.

نشأت في خضمّ الأحداث (الثورة الإيرانية) فكانت أزمة عابرة. أما الصدمة النفطية «المقلوبة» (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦)، فقد أكّدت على أهمية السوق المحلية (٢ بالمئة من الصفقات عام ١٩٧٣، و٢٠ بالمئة عام ١٩٧٩، وأكثر من ٣٠ بالمئة عام ١٩٨٥)، التي باتت تتولّى منذ ذلك الحين تحديد السعر التوجيهي للنفط، هذا فضلاً عن أن دخول السوق من قبل بعض البلدان التي لا تنتمي إلى الأوپيب (انكلترا، المكسيك، النروج، الخ.)، ورفضها التشاور مع الأوپيب، قد زادا التوتّر في السوق النفطية ودفعا الأسعار باتجاه الهبوط.

ومن المحتمل أن يكون القرار التي اتخذته الأوپيب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ لحماية «حصصها من السوق» قد رمى إلى إكراه البلدان التي لا تنتمي إلى الأوپيب على «التزام جادة الصواب» بعد أن كانت تشاكس وترفض القبول بدور المنظمة المذكورة في ضبط أمور السوق(١٠).

لكن الأكيد هو أن العربية السعودية وبلدان الخليج التي تملك أكبر احتياطيات محقّقة في العالم وأدنى كلفة إنتاج، فضلاً عن امتلاكها فوائض مالية كبيرة، أرادت أن تبرهن للجميع أن الأمور لا يمكن أن تتمّ «من وراء ظهرها» وأنه لا يمكن «الاستغناء عنها». كان المرسال واضحاً، وقد فهمته بلدان الأوپيب غير المنضبطة، فضلاً عن البلدان التي لا تنتمي إلى الأوپيب.

هذا، على الأقل، ما كان يراهن عليه الشيخ اليماني. وكان من الممكن أن تكون ضربة البوكر هذه ضربة معلّم لولا أنها كانت مكلفة جداً بالنسبة إلى جميع بلدان الأوپيب، بدءاً من السعودية بالذات. لذا دفع الشيخ اليماني ثمن جسارته الشديدة هذه من جيبه الخاص، فأقيل من منصبه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، وكأنما أرادت السعودية بإقالته أن تقول إنها لم تكن موافقة تماماً على القرارات التي اتخذها الشيخ بعد أن كان قد غدا، منذ عام ١٩٦٢، «ظاهرة إعلاميّة»(١١) فعلية. والحقيقة، أن العربية السعودية لم تكن تعلم حق العلم وحسب كل ما ينجم عما تقوم به، بل الأدهى من ذلك أن **الواشنطن بوست** (٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٢) أكّدت، بالاستناد إلى وثائق رسمية، أن الولايات المتحدة هي التي «حرّضت» السعوديين على العمل على تخفيض الأسعار.

ولما كان المرسال قد وصل، فقد آن الأوان لإعادة النظام إلى السوق النفطية. فراح الجميع يطالبون بإعادته بملء أصواتهم.

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، أعلنت بلدان الأوپيب، إذاً، عن اتفاقيّتها

(١٠) Philippe Moreau-Defargues, «Le Fait pétrolier ou l'effritement des modèles nord-sud,» *Défense nationale,* no. 7 (1986), pp. 145-154.

(١١) *Pétrole et gaz arabes* (août 1992), p. 3.

التي دُرست بدقة في جنيف. وفُرض، بناءً عليه، سقف جديد للأوبيب في منزلة ١٥,٨ م ب ي لفترة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيو ١٩٨٧. فما كان من الأسعار السارية إلا أن قفزت فور إعلان الاتفاقية إلى أكثر من ١٧ دولاراً للبرميل.

هكذا ترسّخ بعد الصدمة المضادّة اتّجاه جديد قوامه تزايد وسطي بنسبة ٢,٥ بالمئة سنوياً بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠. وربما كان الجديد في ذلك أن الطلب الإضافي قد نشأ، بالتساوي، من بلدان مجلس التعاون والتنمية الاقتصادية، وعن البلدان الآخذة بالنمو، بينما كان اشتداد المتاعب الاقتصادية وتنمية الغاز، في البلدان الشرقية، قد أدّيا إلى استقرار الاستهلاك فيها.

وهكذا تبلورت، كما يقول باتريك كريكي بحقّ، حركة كان لها أن تترسّخ خلال السنوات التي تلت: إذ أخذ الطلب الجديد على النفط يأتي، أكثر فأكثر، من المناطق الآخذة بالنمو، وهي مناطق كانت تشهد كلها تعاظماً سكانياً شديداً(١٢).

كان يُفترض بالنسبة إلى بلدان الأوبيب، مبدئياً، باتفاقية ١٩٨٦ أن تضع حَداً للهبوط الشديد الذي عرفته الأسعار النفطية، وأن تساعد على زيادة الإنتاج. أما في الواقع، وعلى الرغم من زيادة إنتاج النفط الخام والكثيف بنسبة ٣٦,٤ بالمئة، فقد هبطت قيمة الصادرات النفطية، في البلدان الثلاثة عشر الأعضاء في الأوبيب، بنسبة ١٥,٤ بالمئة، إذ انتقلت من ١٢٧,١٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ (وهي السنة التي سبقت حرب الأسعار عام ١٩٨٦) إلى ١١٠,٢ مليار دولار عام ١٩٨٩. أما العوامل التي تفسّر إلى حدّ كبير هذا النقص فتعود إلى عدم التزام بعض البلدان الأعضاء بالحصص المحدّدة لها، وإلى تقلّبات الأسعار النفطية (١٧,٧٠ دولار للبرميل عام ١٩٨٧، ١٤,٢٥ دولار/ب عام ١٩٨٨، ١٧,٣٠ دولار/ب عام ١٩٨٩).

فإذا أخذنا العام ١٩٨٥ كأساس، وافترضنا أن حرب الأسعار لم تحصل، وأن أسعار نفط الأوبيب قد ظلّت على المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٨٥، أي ٢٧,٢٠ دولار/ب كسعر وسطي، لكانت الخسائر المالية المتكبّدة من جانب الأوبيب، من جرّاء هبوط الأسعار، قد وصلت - على حدّ تحليل الخبير النفطي العربي نقولا سركيس - إلى ٢٦٣,١ مليار دولار خلال السنوات الأربع ١٩٨٦ - ١٩٨٩(١٣).

إن هذه الخسائر الهائلة كانت كفيلة بأن تُغرق بعض البلدان النفطية في بحر الركود الاقتصادي. وكان لبلد كالعراق، منهك بفعل حربه مع إيران، أن يتكبد نقصاً في الأرباح يصل إلى ٢٩,١ مليار دولار.

---

(١٢) Patrick Criqui, «Après la crise du Golfe, le troisième choc pétrolier est à venir,» *Pétrole et gaz arabes* (16 novembre 1991), p. 36.

(١٣) *Pétrole et gaz arabes* (16 août 1990), p. 19.

هكذا صار الوضع مرهقاً بحيث قرّر مؤتمر الأوبيب الذي انعقد في جنيف بين ٢٦ و٢٧ تموز/يوليو ١٩٩٠، رفع السعر المرجعي للبرميل من ١٨ دولاراً إلى ٢١ دولاراً، وتحديد سقف الإنتاج الإجمالي بـ ٢٢٤٩١ م ب ي بالنسبة إلى النصف الثاني من عام ١٩٩٠. إن هذا السقف الجديد يزيد بـ ٤٠٥٠٠٠ ب ي على سقف الـ ٢٢٠٨٦ م ب ي الذي حدّد للنصف الأول من العام ١٩٩٠، لكنه يقلّ بـ ١،١ م ب ي عن الإنتاج الفعلي الذي سُجّل خلال الفترة المذكورة نفسها.

فكانت الاتفاقية الجديدة التي أُنجزت بناءً على توافق واسع النطاق بين البلدان الرئيسية، ومنها العراق وإيران والعربية السعودية، إيذاناً بانتهاء حقبة تميّزت بالصراعات الداخلية بين كبار المنتجين.

وبالتالي، فقد كان الجوّ العام، في أواخر تموز/يوليو ١٩٩٠، يميل باتجاه التفاؤل. لكن هذا التفاؤل لم يكن يحسب حساباً لـ«تلاطمات الخليج»[١٤].

خامساً: النفط والأزمة الكويتية (٢ آب/أغسطس ١٩٩٠)

كان لاحتلال الكويت من جانب الجيش العراقي، في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، دويّ الصاعقة في السماء الصافية. ولا يتّسع المجال هنا للتساؤل عن الأسباب الحقيقية التي حدت بالولايات المتحدة إلى اختيار الحلّ العسكري. غير أن بوسعنا طرح الفرضية التالية: لقد كانت الأزمة الكويتية فرصة ذهبية أتاحت للولايات المتحدة أن تحقّق هدفين استراتيجيّين في آن واحد، هما:

- تحطيم الطاقة العسكرية العراقية حفاظاً على تفوُّق إسرائيل العسكري ووضع بلدان الخليج بمنأى عن التهديد العراقي؛

- منع العراق من وضع يده على الاحتياطيات النفطية المحقّقة التي تُقدَّر قيمتها بنحو ٢٠٠ مليار برميل في العراق والكويت.

إنني لن أتوقف هنا عند الهدف الأول. أما الهدف الثاني فقد اعترف به جورج بوش صراحةً في نصّ نشرته **نيوزويك** بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، إذ قال: «إننا لا نستطيع أن نسمح لصدام حسين بأن يفرض علينا ابتزازاً اقتصادياً. إن الأمن الطاقي جزء من الأمن القومي، وعلينا أن نتهيّأ للتصرف على هذا الأساس»... والبقية معروفة. ينقل نقولا سركيس عن جيمس شلزنجر، أحد وزراء الطاقة السابقين في عهد كارتر، تعليقاً ساخراً يعبّر أيّما تعبير عمّا يعنيه الأمريكيون بالأمن الطاقي: «إن ما تعلّمه الشعب الأمريكي من حرب الخليج، هو أن من الأسهل علينا، بل من الأطرف بكثير، أن نذهب لنرفس أرداف الشرق أوسطيين بنعالنا من أن نبذل

---

(١٤) Liesl Graz, *Le Golfe des turbulences*, comprendre le Moyen-Orient (Paris: L'Harmattan, c1990).

التضحيات في سبيل الحدّ من ارتهان أمريكا تجاه النفط المستورد»(١٥).

ما هو الرهان النفطي، إذاً، في أزمة الخليج؟ الرهان، في الواقع، مزدوج. فهو يقوم، من جهة، على وزن بلدان الخليج الراجح في صادرات النفط العالمية، ومن جهة أخرى على ارتهان الولايات المتحدة المتصاعد تجاه وارداتها النفطية(١٦).

أما بالنسبة إلى الجانب الأول، فالأرقام بليغة ومعبّرة: هبطت حصة نفط الخليج من الصادرات العالمية من ٥٨,٥ بالمئة عام ١٩٧٣ إلى ٥٤,٨ بالمئة عام ١٩٨٠، ثم إلى ٣٨,٧ بالمئة فقط عام ١٩٨٥، على أثر ارتفاع الأسعار وتنامي الإنتاج في مناطق أخرى من العالم. لكن هذا الاتجاه نحو الهبوط ما لبث أن انقلب بعد انهيار الأسعار عام ١٩٨٦، فعادت حصة الخليج من الصادرات العالمية فارتفعت إلى ٤٤,٢ بالمئة عام ١٩٨٩، بإنتاج ١٣,٤ م ب ي من أصل الإجمالي العالمي البالغ ٣٠,٣ م ب ي. وجميع التوقّعات التي حصلت قبل الأزمة الحالية كانت تشير بوضوح إلى أن هذه الحصة سوف تستمر بالتزايد إلى أن تتخطّى نسبة ٦٠ بالمئة عام ٢٠٠٠.

وأما بالنسبة إلى الجانب الثاني، فالأرقام أيضاً بليغة ومعبّرة. فبين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩، زاد استهلاك الولايات المتحدة من النفط بنسبة ٩,٨ بالمئة، إذ انتقل من ١٥,٧ إلى ١٧,٢٤ م ب ي، في حين أن إنتاجها القومي قد نقص بمقدار مليون برميل يومياً منذ عام ١٩٨٥، ليهبط إلى ٧,٧ م ب ي عام ١٩٨٩، ويفترض أن يستمرّ هذا الهبوط، حسب آخر تقرير صدر عن وكالة الإعلام الطاقي الأمريكية، ليصل إلى ٥,٩ م ب ي عام ٢٠٠٠.

بالتالي، فقد زادت واردات النفط الخام بمقدار ٣ م ب ي بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٩، ونمطّت عام ١٩٨٩ نسبة ٤٢ بالمئة من الاستهلاك القومي، وهو مستوى يُفترض به أن ينتقل إلى ما يتراوح بين ٥٥ بالمئة و٦٠ بالمئة عام ٢٠٠٠. أما الواردات الآتية من بلدان الخليج بشكل خاص، فقد ارتفعت ارتفاعاً عمودياً، فانتقلت من ٣٠٤٠٠٠ ب/ي عام ١٩٨٥ إلى ١,٨٧ م ب ي - أي ما نسبته ٢٦ بالمئة من الواردات الأمريكية - عام ١٩٨٩، وهي نسبة يُفترض بها أن تصل إلى نحو ٤٠ بالمئة من الواردات الأمريكية عام ٢٠٠٠.

هذه هي اللوحة الفعلية إذاً: ارتهان الولايات المتحدة ارتهاناً متزايداً تجاه نفط الخليج. فلا عجب، بناء على هذه الشروط، في أن تسعى الولايات المتحدة سعياً واضحاً إلى ممارسة سيطرتها المباشرة على موارد الخليج النفطية. وكان أن قدّمت لها الأزمة الكويتيّة

---

(١٥) Nicolas Sarkis, «L'Inquiétante baisse des revenus du pétrole,» *Le Monde diplomatique* (février 1989), p. 6.

(١٦) Nicolas Sarkis, «Les Aspects pétroliers de la crise du Golfe,» *Pétrole et gaz arabes* (16 décembre 1990), pp. 39-46, et *La Guerre du pétrole* (Bruxelles: Epo, 1991).

فرصة تاريخية لممارسة هذه السيطرة.

وقد أدّت أزمة الخليج إلى توقُّف شحنات النفط من العراق والكويت، أي ٤,٤ م ب ي. وهو ما يساوي ٨ بالمئة من الاستهلاك العالمي خارج البلدان الشرقية، وهذا ما أدّى بدوره إلى ارتفاع كبير في الأسعار، من ١٨ دولاراً/ب في تموز/يوليو إلى ٤٠ دولاراً/ب في بداية تشرين الأول/أكتوبر، قبل أن تعود فتهبط إلى ٢٥ دولاراً/ب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

إن هذا الاستقرار الجديد الذي حصل إبّان فترة الأزمة يفسّر بعوامل عدة:

ـ فقد تبيّن أن قرار الوكالة الدولية للطاقة باستعمال الكميات النفطية المخزّنة، أداة فعّالة على الرغم من حدودها.

ـ كما إن البلدان المنتجة التي تملك فوائض في القدرة الإنتاجية، كالعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وإيران، وفنزويلا، سرعان ما عمدت إلى استخدام فوائضها المذكورة لسدّ العجز التمويني الذي نشأ عن قرار الحظر الصادر عن منظمة الأمم المتحدة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠. هكذا رفعت العربية السعودية إنتاجها، في غضون أربعة أشهر، إلى ٨,٥ م ب ي، فلم يحصل أيّ افتقاد للنفط الخام خلال أزمة الخليج كلها. غير أن الذي حصل هو أن الخامات المفتقدة كانت أخفّ من الخامات المتوفرة التي تعوّض منها، الأمر الذي أدى إلى عجز بسيط في الخامات الخفيفة بالنسبة إلى تموين المصافي.

لا شك في أن ارتفاع الأسعار النفطية كان عبارة عن فاصل زمني قصير، لكنه إذ اقترن بكلفة الحرب الخليجية، أدى، على وجه التأكيد، إلى تفاقم تدهور الوضع الاقتصادي العالمي.

ظلّت الأسعار النفطية بين شباط/فبراير وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، مستقرّة حول ٢٠ دولاراً للبرميل حسب أنواع الخام، أي على مستويات قريبة من تلك التي كانت قبل أزمة الخليج. ثم سجّل العام ١٩٩٢ هبوطاً في أسعار النفط رافق سلّة نفطية للأوپيب قدرها ١٨,٤١ دولار/ب (مقابل ١٨,٦٦ دولار/ب عام ١٩٩١). ويعود السبب الأساسي لهذا الهبوط إلى تخطّي الحصص المقرّرة بما لا يقلّ عن مليون ب ي كمعدل وسط، إلى جانب متوسط إنتاجي بلغ ٢٤,٥ م ب ي. فضلاً عن ذلك عزّز فوز بيل كلينتون اتجاه الأسعار نحو الانخفاض، إذ رأت بعض الفعاليات أن هذا الفوز قد يسهّل استعادة العراق لصادراته النفطية. فهبط سعر سلّة الأوپيب خلال الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ إلى ما دون عتبة الـ ١٧ دولاراً، إذ بلغ ١٦,٩٧ دولار للبرميل[١٧].

---

(١٧) *Pétrole et gaz arabes* (16 janvier 1993), p. 4.

هكذا بدأ العام ١٩٩٣ بداية غير حميدة بالنسبة إلى منتجي النفط. كما إن بعض أمارات التوتّر في سوق العرض أخذت تلوح في الأفق. فقد بدأت الكويت، على ما كان متوقّعاً، زيادة إنتاجها وصادراتها خلال العام المذكور، بل إن بوسع المرء أن يفترض أن العراق سيؤذَن له بالتصدير. هكذا تكون السوق النفطية معرّضة للإغراق بالمعنى الحرفي للكلمة.

فإذا لم تعتمد الأوپيب سياسة من شأنها ضبط العرض ضبطاً منظماً، فإن من الممكن توقُّع انهيار الأسعار، الأمر الذي لن يكون، بالطبع، من مصلحة أحد، لا من المنتجين ولا من المستهلكين، إذ إن هذا الاحتمال لن يكون له إلا أن يؤدي مباشرة إلى صدمة نفطية ثالثة.

سادساً: السوق النفطية (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)

عزّز عدم إفضاء أزمة الخليج وحربه إلى أي نقص في التموينات النفطية العالمية أو ارتفاع دائم في الأسعار، الشعور العام الذي كان سائداً قبل غزو الكويت والذي مفاده أن العالم لا يزال بوسعه أن يعيش لمدة طويلة مع أسعار نفطية منخفضة.

على الرغم من ذلك، وبصرف النظر عن الارتياح الذي رافق انتهاء الأزمة، فإن الوضع الراهن لا يختلف اختلافاً أساسيّاً عن الوضع الذي كان سائداً قبل الأزمة الكويتية. والواقع أن الوضع الذي كان سائداً عشيّة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، كان يتّصف بتصاعد الاستهلاك العالمي تصاعداً بطيئاً لكنه تدرّجي، وبعصر الإنتاج النفطي، بل حتى تناقصه، في البلدان التي لا تنتمي إلى الأوپيب.

فإذا لم يتعرّض هذا الاتجاه للانقلاب (الأمر الذي يعتبر في الوضع الراهن من قبيل المعجزة)، وإذا نحن اعتمدنا على آفاق تعاظم الاستهلاك العالمي للنفط الذي شهدته السنوات الأخيرة (١٩٨٦ ـ ١٩٩١)، فإن من الممكن القيام بتأطير أولي للاستهلاك العالمي من النفط في العام ٢٠٠٠. فعلى أساس ٦,٢ مليار من السكان، وبناءً على استهلاك يتراوح بين ٠,٦٠ و٠,٦٢ ط م ن (طن مكافئ للنفط) للفرد الواحد، نحصل تباعاً على ما يساوي ٧٤ إلى ٧٧ م ب ي، مقابل ٦٤ م ب ي عام ١٩٩٠. هكذا ينبغي أن يضاف إلى الإنتاج العالمي، حتى عام ٢٠٠٠، بين ١٠ و١٣ م ب ي[١٨].

بيد أن هذا الوضع قد تفاقم بفعل تباطؤ إنتاج البلدان التي لا تنتمي إلى الأوپيب. والواقع أن التعاظم الأساسي في الطلب على النفط كان يُلبى، حتى العام ١٩٨٥، عن طريق إنتاج البلدان المذكورة. لكن الأمر لم يعد كذلك منذ ذلك الحين، إذ تباطأ إنتاج البلدان التي لا تنتمي إلى الأوپيب منذ أواسط الثمانينيات، بل إننا شهدنا تقهقراً بسيطاً

(١٨) Criqui, «Après la crise du Golfe, le troisième choc pétrolier est à venir».

في إنتاجها عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠. صحيح أنه تمّ اكتشاف حقول جديدة في البلدان الآخذة بالنمو، لكن الاكتشافات الجديدة صارت نادرة أكثر فأكثر.

هكذا، ففي موازاة الزيادة المحتملة في الاستهلاك النفطي (وبالتالي في الطلب النفطي)، تشير التوقّعات إلى انحسار فعلي في العرض النفطي خارج الأوپيب، وهو ما يعني أن النفط سيظل حتى أعتاب العام ٢٠٠٠ «طاقة نادرة»، وستظل سوقه عرضةً لتوتّرات لا مفرّ منها.

بناء عليه، تستطيع الأوپيب أن تستعيد تدريجياً سيطرتها على السوق، إذ إن أكبر إمكانية على الإنتاج القليل الكلفة إنما توجد في بلدان الأوپيب، وخصوصاً منها بلدان الشرق الأوسط.

والواقع أن مجموعة الدعم الفعلية تتألف من كبار المنتجين الخمسة في الخليج: العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، العراق، إيران، أكثر مما هي متألفة من الأوپيب بمجملها. فقد كانت الصدمات النفطية تحصل كلما يتخطى معدّل استخدام قدراتها حدود الـ ٩٠ بالمئة أو اقترب منها: ٩٣ بالمئة عام ١٩٧٣، ٨٧ بالمئة عام ١٩٧٩. وبالعكس، فقد حصلت الصدمة المضادة بعد انخفاض معدل الاستخدام المذكور إلى ما دون ٥٠ بالمئة عام ١٩٨٥.

فإذا نظرنا إلى الوضع الذي آلت إليه حرب الخليج وجدناه، من هذه الزاوية، متضارباً إلى حدّ كبير، إذ بينما كان معدّل استخدام القدرات في منزلة ٨٠ بالمئة عشيّة غزو الكويت، كان في منزلة ١٠٠ بالمئة منذ نهاية الأزمة بفعل تجميد قسم كبير من القدرات الكويتية والعراقية. والأرجح أن تضبيط الاستهلاك ـ الإنتاج ـ القدرات على هذا النحو، نادراً ما كان يمثل هذا التوتّر. على الرغم من ذلك، فإن جميع الفعاليات تتوقّع هبوطاً في الأسعار، ذلك أنها تترقّب بالطبع عودة الطاقات المجمّدة حالياً إلى السوق، وهي عودة لن تكون خاضعة للرقابة، خصوصاً أن الكويت والعراق ستكونان بحاجة إلى كميات كبيرة جداً من المال.

إن الانفراج الذي يُتوقّع أن تشهده السوق على المدى القريب يسهم إلى حدّ كبير في تغييب المخاطر التي يتعذّر رصدها على المدى المتوسط. والواقع أن إنتاج البلدان التي لا تنتمي إلى الأوپيب يُفترض به أن يستقر، على مشارف العام ٢٠٠٠، على ٤٠ م ب ي. كما إن قدرات إنتاج الأوپيب خارج نطاق الخليج يفترض بها أن تظل على مستواها الراهن الذي يتراوح بين ٩ و١٠ م ب ي. وبالتالي يُفترض أن تكون الزيادة في إنتاج بلدان الخليج، خلال العقد القادم، مساوية على الأقلّ للزيادة في الاستهلاك العالمي[١٩].

لا شك في أن هوامش المناورة في هذا المجال واسعة جداً. فبالإضافة إلى إعادة بناء طاقات الكويت والعراق التي يُفترض بها أن تُعيد قدرة الخليج إلى ما يتراوح بين ١٤

(١٩) Patrick Criqui, «Le Marché du pétrole dans les années 90,» *Pétrole et gaz arabes* (1 mai 1992), pp. 43-44.

و١٩ م ب ي، فإن البرامج الاستثمارية القائمة حالياً يُفترض بها أن ترفع القدرة المذكورة إلى ٢٤ م ب ي عام ١٩٩٥، وربما إلى ٢٨ م ب ي في العام ٢٠٠٠. هكذا سيكون للاستثمارات اللازمة أن ترتفع إلى ما يتراوح بين ٦٠ و٧٠ مليار دولار إذا افترضنا ان الزيادة ستكون في منزلة ٨٠٠٠ س/ب ي.

وينبغي أن تضاف إلى هذه المبالغ الهائلة عشرات المليارات اللازمة لترميم المنشآت العراقية والكويتية التي تضرّرت بفعل الحرب.

ولكن كيف السبيل إلى إيجاد هذه المبالغ كلها؟ لقد صارت بلدان الأوبيب مستنزفة في معظمها. كما إن مصادر التمويل الخارجية في سبيلها إلى النضوب. هذا يعني أن الصدمة النفطية الثالثة القادمة مدرجة في صلب هذا المنطق الذي جعل الأسعار تستقرّ على مستويات شديدة الانخفاض. فالـ ١٦ دولاراً، بل الـ ٢٠ دولاراً، سعر شديد الانخفاض لا قِبَل له بدفع الطلب العالمي إلى الاستقرار. ثم إن التطلع إلى تأمين الطاقة وإلى التمون بها بسعر منخفض هدفان متناقضان[٢٠]. هذه حقيقة من الحقائق البديهية، لكن لا بأس بالتذكير بها.

سابعاً: أوروبا الطاقة

إن «الصدمة النفطية» الأولى عام ١٩٧٣ هي التي كشفت عوامل التكامل بين ضفتَيْ البحر المتوسط وأطلقت الحوار الأوروبي ـ العربي. على الرغم من ذلك، سرعان ما أدرج النفط الذي هو في صلب اهتمامات الجانبين، في عِداد «الموضوعات المحرّمة»[٢١] والأمور التي «لا تسمى بأسمائها»[٢٢]. صحيح أن التفكير به جارٍ على قدم وساق، لكن النقاش حوله متعذّر بين العرب والأوروبيين. ولا شك في ان البيانات الرسمية تتضمّن إشارات إلى النفط، لكن النقاش الفعلي حول شؤون الطاقة يتمّ في مكان آخر.

فلنحاول إذاً فك رموز هذا الوضع المتضارب.

إن التنسيق بين السياسات البنيوية والتموين والأسعار في مجال الطاقة يصطدم، منذ البداية، بغياب الرغبة الأوروبية المشتركة وبتعقّد الأدوات المؤسساتيّة. والدليل البليغ على ذلك هو أن معاهدة روما التي وقّعت في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٧، لا تتضمّن أي حكم خاصّ بالطاقة. والواقع أن معاهدة باريس (١٨ نيسان/أبريل ١٩٥١) التي نشأت بموجبها

---

(٢٠) Nicolas Sarkis, «Les Perspectives du marché pétrolier et le développement économique des pays exportateurs,» *Bulletin de la chambre de commerce Belgique-Luxembourg-pays arabes* (septembre-octobre 1991), p. 139.

(٢١) Michel Vandem Abeele, «Problématique de l'énergie et dialogue euro-arabe,» dans: Jacques Bourrinet, ed., *Le Dialogue euro-arabe* (Paris: Université d'Aix-Marseille III, Centre d'études et de recherches internationales et communautaires; Economica, 1979), p. 215.

(٢٢) Mustapha Benchenane, *Pour un dialogue euro-arabe* (Paris: Berger-Levrault, 1983), p. 277.

السوق الأوروبية للفحم والصلب، ومعاهدة الأوراتوم (٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٧) التي أنشأت السوق الأوروبية للطاقة النووية، هما المعاهدتان الوحيدتان اللتان تنصّان على إجراءات قطاعية ترمي إلى توجيه الاستثمارات، وتحسين حالة الإعلام المتبادل بين الدول الأعضاء، وتوطيد التدابير الأمنية، وتشجيع البحث التنموي في مجال الطاقة.

١ ـ شيء من النفط محلّ الفحم

ارتكب المسؤولون الأوروبيون، في الستّينيات، غلطة حملت في أحشائها إدانة لأوروبا الطاقة في الثمانينيات، ذلك انهم جرياً على عادتهم في معظم الأحيان، من حيث اتّباع أسهل السبل والتفكير على أقصر مدى، وضعوا كل رهانهم على النفط على حساب الطاقات الأخرى.

إن الفحم هو الذي يغذّي تطور أوروبا الاقتصادي منذ قرن ونصف القرن. وعشيّة الحرب، كان الفحم يوفّر ٩٦ بالمئة من الطاقة البريطانية، و٨٨ بالمئة في فرنسا، و٩٠ بالمئة في بلجيكا. وفي عام ١٩٤٥، كان الهدف الأول الذي ينبغي الوصول إليه قد فرض نفسه: إذ كانت الاستعادة السريعة لمستوى الإنتاج السابق أمراً حِيوياً. وكان ذلك يفترض وجود استثمارات هائلة، سواءً من أجل ترميم الأضرار التي أحاقت بالمناجم أو من أجل تحديث استغلالها وعقلنته. لكن المناجم الفحمية الأوروبية تعاني نقاط ضعف جيولوجية خطيرة، إذ إن بنيتها ـ تصدّعاتها وكثافة عروقها ـ تجعل أسعار تكلفتها التي تدخل ضمنها أعباء اليد العاملة بنسبة ٦٠ بالمئة تقريباً، أسعاراً باهظة. أما احتياطيات هذه المناجم ـ ٥ بالمئة من الإجمالي العالمي ـ فهي ليست بالاحتياطيات الكافية. وكان قد صار واضحاً منذ عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ أنه لا يمكن الاعتماد إطلاقاً على الفحم وحده لتلبية الطلب على الطاقة الإضافية التي تقتضيها متابعة التعاظم الصناعي. فكان موقع الفحم الحجري من الجردات الطاقية محكوماً عليه بالتراجع لا محالة.

بدأت الصعوبات البنيوية التي اصطدمت بها صناعة الفحم في أوروبا الغربية تبرز منذ أواخر العام ١٩٥٧، وما لبثت أزمة الفحم أن استفحلت في العام ١٩٥٨. والفحم الذي كان في أساس نشأة أحد التجمعات الأوروبية عام ١٩٥٢ (السوق الأوروبية للفحم والصلب) لم يُدرس من حيث جوانبه المتعلقة بإنتاج الطاقة الثانوية بقدر ما دُرس جانبه المتعلق بكونه مادة أولية تعدينية.

وبعد أن نُسب الركود الذي عرفته سوق الفحم إلى الحالة الاقتصادية الرديئة التي شهدها العامان ١٩٥٧ و١٩٥٨، ظل هذا الركود مستمراً طيلة الأعوام التي تلت، بينما كانت أسواق النفط العالمية تشهد ازدهاراً منذ أزمة قناة السويس.

وتعود أسباب هذا التطور، في قسمها الأكبر، إلى إغلاق السوق الأمريكية، عام ١٩٥٧، في وجه النفط الآتي من الشرق الأوسط، الأمر الذي أدّى إلى توُجه هذا النفط نحو أوروبا الغربية حيث كان يباع بأسعار زهيدة. وقد تضافرت، في ذلك الحين، كل

شروط الغزو النفطي، الأمر الذي سرّع بانهيار البناء الفحمي. فقد نجحت الشركات النفطية المتعدّدة الجنسية، وهي في معظمها شركات أمريكية، بالقيام بضرب من الاحتيال، إذ لجأت إلى نوع من المركزة (اقرأ: الهيمنة) على صعيد الإنتاج النفطي (في الشرق الأوسط) إلى المركزة (أي الهيمنة) على مستوى التسويق (في أوروبا الغربية).

فضلاً عن ذلك، «فقد أدت رغبة السوق الأوروبية للفحم والصلب (س. أ. ف. ص.) في تحديد أسعار الفحم على مستوى المناجم الأكثر مردودية إلى دخول الفحم الأمريكي بقوة نظراً إلى تمتّعه بشروط استخراج أفضل في كثير من الأحيان. كما أسهم تدنّي أجور الشحن في خفض كلفته، فتضافرت جميع الشروط على تنظيم إغلاق المناجم في أوروبا»[(٢٣)].

في العام ١٩٦٠، كانت البلدان الصناعية الأوروبية الكبرى قد أصبحت تستورد كميات كبيرة من النفط الخام أو المكرّر: فرنسا ٣٣ مليون طن، انكلترا ٥٨ مليون طن. وصار من الواضح أن الطلب على محروقات السيارات أو على المواد الأولية الكيميائية لا يمكن أن يلبّى إلا بهذه الطريقة. كما بدا أيضاً، بعد ما تبيّن أن مصادر الطاقة المحلية ـ من فحم وغاز طبيعي وكهرباء مستخرجة من الطاقة المائية ـ صارت عاجزة بمفردها عن تلبية إجمالي الحاجات الجديدة (+ ٥ بالمئة سنوياً)، أن لا مفرّ من استيراد كميات إضافية من الوقود السائل لتغطية هذا العجز. فكان ذلك كله إيذاناً بانتهاء عهد الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة.

هكذا كان معدّل التعاظم السنوي للطلب الأوروبي على الطاقة، بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٨، في منزلة ٥,٥ بالمئة، أي أكثر بنقطة واحدة من معدل التعاظم الاقتصادي الوسطي (٤,٦ بالمئة). ونجم عن ذلك أن أخذ انفتاح الحدود الأوروبية يزداد عاماً بعد عام، أمام نفط الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية، بحيث إن هذا النفط أخذ يحلّ شيئاً فشيئاً محل الإنتاجات الطاقية القومية بدلاً من أن يكون مقتصراً على مجرّد التكملة المؤقتة لها[(٢٤)]. هكذا راهنت الاقتصادات الأوروبية على النفط مراهنة كلّية، لكنها سرعان ما اكتشفت أن الوجه الآخر من عملة النفط الرخيص السعر هو الهشاشة القصوى التي عرّضت نفسها لها بحكم تخلّيها عن جميع أشكال إنتاج الطاقة المحلية.

خلال عشر سنوات، زادت واردات أوروبا من النفط الخام بأكثر من ٢٠٠ بالمئة، على نحو ما يبيّن الجدول رقم (٧ ـ ١):

---

(٢٣) «L'Industrie charbonnière, un passé, un présent, un avenir?,» *Revue nouvelle, énergie: Qui décide en Belgique?*, no. spécial (février 1975), p. 172.

(٢٤) تشير بعض التقديرات التي وضعت في المملكة المتحدة في أواخر الستينيات، انطلاقاً من أسعار النفط الثابتة وبناءً على الضغط الدائم الذي يرفع أسعار كلفة الفحم، إلى أن كمية إنتاج الفحم في بريطانيا العظمى التي تستطيع أن تصمد في وجه المنافسة النفطية، دون حاجة إلى مساعدات مالية، تتراوح بين ٨٠ و١٠٠ مليون طن فقط. انظر: Peter R. Odell, *Le Pétrole et le pouvoir mondial* (Paris: Alain Moreau, 1973), p. 116.

الجدول رقم (٧ ـ ١)

واردات النفط الخام (بملايين الأطنان)

البلد	١٩٦١	١٩٧٢	التطور بين عامي ١٩٦١ ـ ١٩٧٢
بريطانيا العظمى	٤٥	١٠٩	+ ١٤٢ بالمئة
فرنسا	٣٥	١١٠	٢١٤
ألمانيا	٣٠	١٣٥	٣٥٠
إيطاليا	٣٤	١٠٢	٢٠٠
بلجيكا	٨	٣٠	٢٧٥
البلاد الواطئة	١٩	٤٧	١٤٧
المجموع	١٧١	٥٣٣	+ ٢٢١

المصدر: بُني هذا الجدول انطلاقاً من المعطيات المتوفرة لدى: Robert Marconis, *Pétrole, la grande confrontation*, collection profils du futur (Toulouse: Editions des Hespérides, [1974]), pp. 204-205.

خلال هذه الفترة نفسها تفاقم تراجع إنتاج الفحم في كل البلدان:

الجدول رقم (٧ ـ ٢)

الإنتاج الفحمي في أوروبا (بملايين الأطنان)

البلد	١٩٥٥	١٩٦٤	١٩٧٢	التطور بين عامي ١٩٦٤ ـ ١٩٧٢	التطور
ألمانيا	١٤٨	١٤٢	١٠٢	ـ ٤,٠ بالمئة	ـ ٢٨,٠ بالمئة
فرنسا	٥٥	٥٣	٣٠,٥	ـ ٣,٦ بالمئة	ـ ٢٣,٥ بالمئة
بلجيكا	٣٠	٢١	١٠,٥	ـ ٣٠,٠ بالمئة	ـ ٥٠,٠ بالمئة
البلاد الواطئة	١٢	١١,٤	٢,٥	ـ ٥,٠ بالمئة	ـ ٧٥,٤ بالمئة
إيطاليا	١,١	٠,٤	ـ	ـ ٣,٦ بالمئة	ـ
بريطانيا العظمى	٢٢٥	١٩٦	١٢١	ـ ١٢,٨ بالمئة	ـ ٣٨,٢ بالمئة

هكذا تغيّرت الجردة الطاقية في أوروبا التّساعيّة الحالية، في غضون عشر سنوات، تغيُّراً كلياً:

الجدول رقم (٧ ـ ٣)

الجردة الطاقية في السوق الأوروبية المشتركة (نسبة مئوية)

متوجات طاقية	١٩٦٠	١٩٧٠
فحم وخشب متفحّم	٦٨,٤	٣١,٤
نفط	٢٧,٦	٥٧,٧
غاز طبيعي	١,٩	٧,٦
كهرباء بدائية (مائية ونووية)	٢,١	٣,٣

عشيّة الأزمة النفطية التي حصلت عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، كان استهلاك بلدان السوق الأوروبية المشتركة من الطاقة يعتمد بنسبة ٦٠ بالمئة كمعدل وسطي على الواردات النفطية (بريطانيا العظمى ٤٦ بالمئة، ألمانيا ٤٥ بالمئة، بلجيكا ٥٦ بالمئة، فرنسا ٦٢ بالمئة، إيطاليا ٨٠ بالمئة). وكانت نسبة ٩٠ بالمئة من هذا النفط المستورد تأتي من البلدان العربية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

إن صعود النفط في أوروبا الغربية على هذا النحو الصارخ يفسّر بعوامل عدّة، إذ يبدو، أولاً، أن تعدّد أوجه استعمال النفط جعله واحداً من أهم محركات التعاظم الاقتصادي في الستينيات. كما إن استبدال الفحم بالمازوت قد تيّسر هو الآخر بفعل استقرار الأسعار الاسمية (وهو ما يعني انخفاض الأسعار الفعلية) للنفط الخام المستورد خلال السنوات العشر (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠)[٢٥]. ثم إن الانخفاض النسبي لأسعار المحروقات السائلة يسرّع منافستها [للمحروقات الأخرى] خصوصاً عندما تظهر صعوبات موازية في استغلال الفحم والطاقة النووية. وهكذا لم تتمكّن أوروبا من الخروج من «الدوامة النفطية» التي وقعت فيها، خصوصاً أن الإرادة السياسية الفعلية المشتركة بين أعضائها الستة، ثم التسعة، لم تتبلور في هذا المجال الاستراتيجي المهم الذي هو مجال الطاقة.

ولو أن سياسة الاستقلال الأوروبي في مجال الطاقة التي أوصى بها تقرير أرمان وإتزل وجيورداني الذي نشر بعد شهرين من توقيع معاهدة روما بعنوان «هدف لأوروبا»، قد وُضعت موضع التنفيذ، لكانت واردات أوروبا التاسعيّة من النفط قد تقلّصت، حسب تقديرات بعض الخبراء، بمقدار ٢٠٠ مليون طن عام ١٩٧٠، وجعلت تبعيتها في مجال الطاقة تقتصر على نسبة ٤٠ بالمئة.

---

(٢٥) La Documentation européenne, «La Communauté européenne et le problème de l'énergie,» (Luxembourg, 1983), pp. 10-11.

إن «مثل هذا العجز»، على حدّ تعليق مؤلفي أحد الكتب القيّمة[٢٦]، ينجم عن الفروقات الكبيرة بين الموازين الطاقية لدى الدول الأعضاء، وعن الاختلافات العميقة التي تحكم اختياراتها السياسية «الجوهرية».

الجدول رقم (٧ ـ ٤)

التبعية الطاقية لأوروبا التساعية عام ١٩٧٣ (نسبة مئوية)

	الواردات الصافية/ إجمالي الاستهلاك
بلجيكا	٥٠
الدانمارك	٢٠
ألمانيا	٥٥
فرنسا	٧٩
إيرلندا	٧١
إيطاليا	٨٤
اللوكسمبورغ	٩٩,٦
البلاد الواطئة	٣
المملكة المتحدة	٥٠
السوق الأوروبية المشتركة	٦٣

إن هذه البلدان تختلف من حيث «حساسيّاتها» تجاه التبعية، وفقاً لما إذا كان ميزانها التجاري فائضاً من حيث بنيته بالذات (كألمانيا)، أو كانت تحبّذ تدخّل الدولة في الشؤون النفطية (كفرنسا وإيطاليا)، أو كانت تعتمد اختيارات ليبرالية (كألمانيا والمملكة المتحدة وبلدان البنولوكس).

وهذه الاختلافات في الأوضاع، وبالتالي في «الحساسيّات»، تفسّر لماذا لم تستطع أنظمة الاستيراد والأسعار الداخلية والرسوم المفروضة على أنواع الطاقة أن تكون موضوعاً للتنسيق: ففي العام ١٩٧٣، كانت أسعار الوقود والغاز الطبيعي، بما فيها الرسوم المفروضة عليها، تختلف من بلد إلى آخر بنسبة الضعف تقريباً.

٢ ـ أوروبا «المستوحدة» وأوروبا «المتوّحدة»

بناءً على أهمية النفط في تموين أوروبا بالطاقة، استدعت أحداث ١٩٧٣ إعادة النظر على وجه السرعة بالاختيارات التقليدية.

---

(٢٦) Lioubomir Mihailovitch et Jean-Jacques Pluchart, *Energie mondiale: Les Nouvelles stratégies* (Paris: Armand Colin, 1978), p. 166.

غير أن هناك أمراً بارزاً حصل أثناء انعقاد مؤتمر كوبنهاغن، في ١٤ و١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، وبيّن بما لا يقبل الشك أن الأولويات القومية تبرز، إبّان الأزمات، وتتقدّم على كل الاختيارات الجماعية، على الرغم من كل النوايا الطيبة والتمنيات الخيّرة. هكذا رُفض اقتراح فرنسا القاضي بإيجاد مؤسسات مخصوصة تتولى شؤون مؤتمرات القمة الأوروبية المكرّسة لقضايا الطاقة.

في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، قرر مجلس الجماعات إنشاء لجنة للطاقة مهمّتها إطلاع المجلس على المعلومات، وإبداء الرأي باقتراحات الهيئة، ووضع جردات بحاجات كلّ من البلدان الأعضاء للطاقة. كما اقترح التقرير المسمّى بتقرير سيمونيه (أيار/ مايو ١٩٧٤) توجّهات جديدة كان لها أن تكون أساساً معتمداً في اجتماع مجلس الوزراء الذي انعقد في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤، إذ حدّد هذا المجلس هدفاً يرمي إلى تخفيض نسبة تبعيّة السوق الأوروبية المشتركة في مجال الطاقة إلى ٥٠ بالمئة عام ١٩٨٥، بل إلى ٤٠ بالمئة إذا أمكن[٢٧].

وفي ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، نشرت السوق الأوروبية تقريراً حول ما يُفترض به أن يتحقق عام ١٩٨٥ من أهداف سياستها. في هذا التقرير رأت الهيئة أن التوقعات الطاقية التي تبلورت عام ١٩٧٤ لا تساعد على تحقيق مستوى التبعية المنخفض الذي يفترض أن يصل عام ١٩٨٥ إلى ٤٠ بالمئة، وان مستوى الـ ٥٠ بالمئة أقرب إلى الواقع. فكان أن طُرح هدف التبعية على بساط البحث من جديد للأسباب الأساسية التالية[٢٨]:

- الأولويات الجديدة المعطاة لمكافحة الركود الاقتصادي والتضخّم والبطالة،
- التأخرات التي حصلت في تنفيذ البرامج النووية،
- بعض التباطؤ في وتيرة الاستغلال المرتقبة للحقول النفطية في بحر الشمال، ومن ثمّ، وصلت واردات النفط الخام، عام ١٩٧٧، إلى ٤٨٥ مليون طن، أي ٥٠ بالمئة من الاستهلاك الخام للطاقة، وأكثر من ٩٢ بالمئة من الاستهلاك الخام للنفط. وكانت العربية السعودية وإيران المزوّدين الرئيسيين للسوق الأوروبية المشتركة.

---

(٢٧) «Vers une nouvelle stratégie de politique énergétique pour la communauté,» supplément 5/74 au *Bulletin des CEE*, p. 37.

(٢٨) Mihailovitch et Pluchart, Ibid., p. 175.

الجدول رقم (٧ ـ ٥)

صادرات النفط إلى السوق (١٩٧٧)

	حجم الصادرات إلى السوق الأوروبية المشتركة (بملايين الأطنان)	النسبة المئوية لإجمالي واردات السوق الأوروبية المشتركة من النفط
العربية السعودية	١٤٨,٩	٣٠,٧
إيران	٧٧,٩	١٦,٠
العراق	٤٧,٨	٩,٨
ليبيا	٣٩,٣	٨,١
الكويت	٣٠,٣	٦,٢
نيجيريا	٢٩,٦	٦,١
أبو ظبي	٢٥,٣	٥,٢
أوروبا الشرقية	٢١,٢	٤,٦
الجزائر	١٧,٣	٣,٥
قطر	٨,٥	١,٧
النروج	٧,٠	١,٤
غيرها	٣٢,٥	٦,٧
المجموع	٤٨٥,٦	١٠٠,٠
مجموع البلدان العربية	٣١٦,٢	٦٥,٢

إن القراءة المتأنية للجدول أعلاه تبرز عنصرين مهمين: الحجم الكبير لواردات السوق الأوروبية المشتركة النفطية، من جهة، وأرجحية حصة البلدان العربية من تزويد السوق بالطاقة، من جهة أخرى، نظراً إلى أن الحصة المذكورة كانت تمثّل عشيّة الصدمة النفطية الثانية زهاء ٦٥ بالمئة. فإذا كانت حالة التبعية على ما هو مشهود، فكيف نفسّر أن مسألة النفط لم تصبح الموضوع الرئيسي في الحوار الأوروبي ـ العربي؟

الواقع أن استبعاد المسألة النفطية عن نقاشات الهيئات الأوروبية (التي اجتمعت في أبو ظبي عام ١٩٧٥، وفي اللوكسمبورغ عام ١٩٧٦، وفي تونس عام ١٩٧٨) يفسّر بما يلي:

ـ وقوف الولايات المتحدة في وجه كل حوار بين الدول التسع والبلدان العربية. مثلان على ذلك: دعوة نكسون لانعقاد مؤتمر واشنطن في شباط/فبراير ١٩٧٤، وإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤) التي يُفترض بها، في نظر

الأمريكيين، أن تساعد لا على «أطلسة» سياسة الطاقة وحسب، بل على «أطلسة» برامج الأبحاث التي تجري في «العالم الحرّ»، ولا سيما الأبحاث النووية [٢٩] منها. والغريب في الأمر ان الأوروبيّين لم يدركوا «ان اتفاقهم مع الدجاجات البيّاضة خيرٌ لهم من الجري وراء تاجر البيض»[٣٠]، أي أنهم لم يسعوا إلى عقد اتفاقية شاملة مع المنتجين مباشرة[٣١]؛

ـ فقدان التماسك في مواقف أهل السوق حول المسائل الطاقية. فقد كانت ردود فعل أوروبا تجاه ذلك الحدث الذي لم يسبق له مثيل، أي ارتفاع الأسعار النفطية أربعة أضعاف، ردوداً مبعثرة، إن لم تكن متنافرة. وقد كان لاختلاف وضع كلٍّ من الشركاء على صعيد التبعية الطاقية، وتنافر معدلات التعاظم الاقتصادي، والارتكاسات القومية، أن تكشف بما فيه الكفاية عن غياب السياسة النفطية والطاقية المشتركة؛

ـ ترسُّخ دور الشركات النفطية المتعدّدة الجنسية كوسيط بين البلدان المنتجة والبلدان المصدّرة.

هل يعني ذلك أن الأوروبيّين لم يكونوا يهتمون إطلاقاً بتوفير الضمانات لتموينهم؟ أبداً. فالمرء يقرأ في تقرير الهيئة الأوروبية، منذ خريف ١٩٧٢: «إن الوضع الراهن والتطور المرتقب يطرحان بالدرجة الأولى مسألة توفير الضمانات للتموين، أي مسألة انتظام منافذ التزويد، إذ إن المنافذ المذكورة ستكون مهدّدة في المستقبل، أكثر مما كانت عليه من قبل، بالانقطاع المعمّم إلى هذا الحد أو ذاك، فضلاً عن عدم استبعاد القطيعة المحلية. فالوضع يتوقّف على موقف البلدان المصدّرة».

كما اتُّخذت بعض التدابير قطعاً لدابر احتمالات الانقطاع المذكور:

ـ تكوين المخزونات الكافية لتغطية الاستهلاك القومي خلال مدة محدودة؛

ـ التنويع الجغرافي لمصادر التموين، وهو تنويع كان يقترن أحياناً بتنويع اقتصادي وسياسي تبعاً لانتماء المزوّدين الأجانب إلى نظم سياسية واقتصادية مختلفة؛

ـ التعاون مع الشركات النفطية المتعددة الجنسية التي تشرف على مصادر التموين الكبرى، وذلك على حدّ قول المذكّرة التي تقدّمت بها هيئة السوق الأوروبية المشتركة بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٦ «بإجراء مشاورات متبادلة ومنتظمة مع الشركات النفطية ومع حكومتَيْ البلدين الثالثين اللذين يملكان في هذا المجال مواقع رئيسية، أي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى».

---

(٢٩) «L'Europe américaine en marche,» editorial dans: *Le Monde*, 1-2/6/1975.

(٣٠) استعرنا هذه الصورة من: Frank de Bondt, «L'Europe, l'Amérique et le pétrole,» *Le Soir* (Bruxelles), 1-2/11/1974.

(٣١) حول هذه المسألة بمجملها، انظر: Bichara Khader et Naim Khader, *Crise énergétique et dialogue euro-arabe* (Louvain-la-Neuve: Institut des pays en développement, 1976).

وإذاً، فقد طرحت أوروبا مشكلة توفير الضمانات لتموينها وفقاً للصيغ التقليدية من تخزين، وتنويع جغرافي، وتعاون مع الشركات النفطية. لكن هذه المشكلة برمّتها تتوقف، كما ترى أوروبا، «على موقف البلدان المصدّرة».

إن خطأ طرح المشكلة على هذا النحو لا يقلّ عن خطورته: فهو ينطلق من أن النفط متوفّر بكثرة، وأن بوسع أوروبا أن تستمّر بتبذيره وتتمادى باستهلاكها النهم. كما ينطلق أيضاً من أن كل شيء يتوقف على حسن نوايا البلدان المصدّرة وانفتاحها، وكأن هذه البلدان لا تتخبّط هي الأخرى بمشكلات ملحة تحتّم عليها القيام بخطوات جديدة وحيوية.

فإذا نظرنا إلى المشكلة، والحالة هذه، من زاوية البلدان العربية المصدّرة للنفط، كان لنا أن نستخرج العناصر التالية:

- إذا استثنينا تدابير الحظر الانتقائية التي كانت تُبرّر بأسباب سياسية وتُتّخذ لفترة محدودة من الزمن، فإن البلدان العربية جميعاً يهمّها أن تبيع نفطها، إذ لم يفكّر أيُّ بلد عربي من البلدان التي عمدت إلى تأميم نشاطاتها الإنتاجية على أرضها كلياً أو جزئياً، بوقف صادراته، وذلك لسبب بسيط هو أن هذه الصادرات قد انتقلت إلى أيدي شركات وطنية في البلدان المذكورة. والواقع أن الهمّ الأولي لهذه الشركات هو تأمين تسويق النفط المؤمّم وتنمية تبادلاتها الاقتصادية مع البلدان المستهلكة؛

- لكن العرب، شأنهم شأن جميع المستغلّين لأرض تحتوي على ريع، إنما يهتمّون بمدة حياة آبارهم التي تُعتبر في الوقت الحاضر مصدر ثروتهم الوحيد، وربما محرك نموّهم الأوحد. من هنا سعيهم إلى تثمين هذه الآبار بالذات، وإلى رفع الأسعار النفطية، الأمر الذي لا مجال للنقاش حول كونه طبيعياً ومبرّراً؛

- وبموجب هذا التفكير نفسه، نستطيع أن نقول إن البلدان العربية تودّ أن لا تنتج - بناءً على ثمن النفط - إلا ما هو ضروري لتمويل مشاريع تنميتها، إذ ما وجه الحكمة من مراكمة «الفوائض» في اقتصادات تعاني، في ظل الأوضاع الراهنة، «عجزاً حقيقياً عن الاستيعاب أو عن الانفاق»[٣٢]؟

---

(٣٢) قارن: Mahmoud Montazer-Zohour, «Pétrole et développement au Moyen-Orient,» (Documentation française, 9 octobre 1978), surtout pp. 44 et ss; Michel Chatelus, *Stratégies pour le Moyen-Orient* (Paris: Calmann-Lévy, 1974); Abdelhamid Brahimi, *Dimensions et perspectives du Monde Arabe* (Paris: Economica, 1977), et Abdelkhader Sid-Ahmed, *L'Economie arabe à l'heure des surplus pétroliers,* économies et sociétés; t. 9, no. 3 (Paris: Institut des sciences mathématiques et économiques appliquées, °1975).

ومع ذلك، فالبلدان العربية المنتجة للنفط تنتج أكثر بكثير مما تستلزمه خططها التنموية. على كل حال، ففي مجمل بلدان الأوبيب، نجد أن زهاء ٤٣,٦ بالمئة من إنتاجها (عام ١٩٧٧) لا يبرّر بضرورة تمويل «تنميتها»، ويصحّ ذلك بنوع خاص على بلدان مجلس التعاون الخليجي.

هكذا كانت أوروبا والوطن العربي يعيشان، عشيّة أزمة النفط الثانية، تحت ضغط مشكلات تقتضي أجوبة واضحة ومتنوّرة. فمن جهة، كانت أوروبا تريد توفير الضمانات لتموينها المنتظم والكافي لدعم التعاظم المعتدل في اقتصاداتها، ومن جهة أخرى، كان الوطن العربي، بعد إدراكه أن أمامه فرصة تاريخية قوامها ٢٠ أو ٣٠ عاماً لتأمين «انطلاقته الاقتصادية» يسعى، بالعكس، إلى تثمين محتويات أراضيه وإلى رفع الأسعار النفطية تداركاً منه لحقبة «ما بعد النفط».

فكان هذان هدفان متناقضان، وإنما في الظاهر فقط، إذ إن الواقع هو أنه لا مجال لتوفير الضمانات التموينية من دون سعر عادل «اقتصادياً» للنفط.

كان بوسع العرب والأوروبيين أن يتشاوروا، إذاً، من أجل إيجاد حقول مشتركة للتفاهم والعمل. وكان بوسع الحوار الرسمي أن يوفّر لهم إطاراً مناسباً يمكّنهم من مواجهة القضايا التالية:

- إقامة رقابة أدقّ على نشاطات الشركات النفطية المتعددة الجنسية، وتحرير السوق النفطية، ووضع مبادئ لحسن سلوك القوى الفاعلة في السوق؛

- تثمين مشترك للإمكانيات الطاقية، ولا سيما الاحتياطيات النفطية والغازيّة الهائلة التي تملكها بلدان الأوبيب والبلدان العربية وغيرها من البلدان الآخذة بالنموّ؛

- تنظيم أفضل لطريقة اشتغال السوق النفطية الدولية يتحاشى قدر الإمكان المضاربات المتحكمة بسوق المواد الأولية؛

- تشاور حول سياسة معيّنة للأسعار تراعي مصالح الطرفين الحيوية؛

- وضع سياسة محدّدة لإعادة تدوير الفوائض النفطية تراعي مصلحة البلدان العربية غير النفطية؛

- إنشاء مصرف أوروبي - عربي لتمويل مشاريع وبرامج التعاون الإقليمي.

هكذا لم يكن الطرفان يفتقدان العديد من مجالات التعاون التي كان لها أن توفّر لهما مناسبات شتّى تتضافر الجهود فيها، لا فقط من أجل إدارة الأزمة على نحو أفضل، بل أيضاً، وبشكل خاص، من أجل تخطّيها وتجاوزها.

صحيح أن هناك اتصالات حصلت بين هيئة الجماعات الأوروبية ومنظمة البلدان

العربية المصدرة للنفط، لكن هذه الاتصالات كانت تقع خارج نطاق الحوار الأوروبي - العربي.

وبالتالي، فما كان يفتقده الطرفان هو الهدف السياسي الكبير الذي ربما كان له أن يوفّر على جميع المستهلكين أعباء الأزمة النفطية الثانية التي حصلت عام ١٩٧٩. ذلك أن كلا الطرفين، لم يدرك أن الطاقة قد تتحوّل إلى محور من المحاور الكبرى التي ينتظم حولها نظام دَوْلي أوروبي - عربي جديد[٣٣]، كما أنهما لم يدركا أنها مسألة على جانب كبير من الأهمية بحيث لا يجوز حلّها ضمن نطاق «دَوْلي» ضيّق (اتفاقيات ثنائية)، أو تركها تتخبط في خضمّ المفاوضات العالمية (حوار الشمال والجنوب، مؤتمر التعاون الاقتصادي الدُولي - م. ت. إ. د.، باريس، من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ إلى حزيران/يونيو ١٩٧٧) التي يعرف الجميع مدى بطئها وقلّة جدواها.

صحيح أن العرب والأوروبيين قد تمكّنوا، ضمن إطار الأعمال التي قامت بها هيئة الحوار الأوروبي - العربي من أجل التصنيع، من التطرّق إلى مشكلات صناعة تكرير النفط، لكن أوروبا عندما تعالج فعلاً ملف «الطاقة»، فهي إنّما تعالجه ضمن إطار الوكالة الدُولية للطاقة، وأثناء انعقاد القمم الغربية، كقمة طوكيو في حزيران/يونيو ١٩٧٩، أو قمة البندقية في حزيران/يونيو ١٩٨٠.

٣ ـ الثمانينيات

بعد مضيّ سبع سنوات على الأزمة النفطية الأولى، هبطت درجة تبعية أوروبا العُشاريّة في مجال الطاقة، من نسبة ٦٤,٣ بالمئة (عام ١٩٧٣) إلى نسبة ٥٤,٣ بالمئة (عام ١٩٨٠).

(٣٣) J. Bourrinet, «L'Enjeu économique du dialogue euro-arabe: La Recherche d'un accord intercommunautaire du développement,» dans: *Annuaire du Tiers-Monde* (Paris: Berger-Levrault, 1977), pp. 185-211.

الجدول رقم (٧ ـ ٦)

درجة التبعية في مجال الطاقة (أ)

	١٩٧٣	١٩٨٠
بلجيكا	٨٨,٠	٨٥,٧
الدانمارك	٩٩,٦	٩٨,٦
ألمانيا الفدرالية	٥٦,٥	٥٧,٥
فرنسا	٧٩,٦	٧٩,١
اليونان	-	٨٤,١
إيرلندا	٨٤,٤	٧٦,٨
إيطاليا	٨٤,٣	٨٧,٣
اللوكسمبورغ	٩٩,٦	٩٩,٥
البلاد الواطئة	٢٢,٠	٧,٢
المملكة المتحدة	٥٣,١	٦,٣
أوروبا العشارية	٦٤,٣	٥٤,٣
الولايات المتحدة الامريكية	١٦,٧	١٦,٧
اليابان	٩٥,٥	٨٥,٩

(أ) المحدّدة بموجب التقرير: النسبة المئوية للواردات الصافية

الاستهلاك الداخلي الخام + عنابر السفن

المصـــدر: La Documentation européenne, «La Communauté européenne et le problème de l'énergie,» (Luxembourg, 1983), p. 18.

بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦، كان على أوروبا، شأنها شأن البلدان المستهلكة، أن تواجه صدمتين متضاربتَيْ المفاعيل. فالصدمة التي تولّدت عن الأزمة الإيرانية رفعت أسعار النفط إلى مستويات لم يُعرف لها مثيل من قبل. والصدمة المضادة التي حصلت عام ١٩٨٥ أعادت خفضها إلى مستويات مثيرة للقلق.

في ذلك الحين (عام ١٩٨٥)، لم تكن حصة النفط من الاستهلاك النهائي للسوق الأوروبية المشتركة إلا بنسبة ٥٣ بالمئة.

فلم يكن بدّ من أن يسجّل العام ١٩٨٦ بداية تحلّل الدول الأوروبية من التزامها بتوحيد جهودها من أجل التحكّم بالطاقة، على الرغم من إعادة التشديد على الأهداف المشتركة التي ينبغي الوصول إليها في مشارف العام ١٩٩٥:

ـ قصر حصة النفط من مجمل الطاقة على نسبة ٤٠ بالمئة، وحصة النفط المستورد

على نسبة ٣٣ بالمئة[٣٤]؛

- خفض الزخم الطاقي بنسبة ٢٠ بالمئة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٥؛
- الحفاظ على حصة الغاز الطبيعي (نحو ٢٠ بالمئة)؛
- رفع حصة المحروقات الصلبة (٢٢ بالمئة حالياً) من الواردات؛
- قصر حصة الوقود السائل في الإنتاج الكهربائي على نسبة ١٥ بالمئة؛
- إسهام الطاقات القابلة للتجديد إسهاماً متصاعداً.

هذا وقد اتخذ تحلّل الدول الأوروبية من التزاماتها شكل الانخفاض الذريع للمساعدات المالية المباشرة التي كانت تُقدَّم للاستثمارات الموظفة في مجال اقتصاد الطاقة أو البحث عن طاقات بديلة، إذ إن تتبُّع الاستهلاك في السوق الأوروبية المشتركة يبيّن لنا بوضوح أن أوروبا دخلت بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٩ مرحلة من مراحل تعاظم الاستهلاك الشديد للطاقة، خصوصاً في قطاع النقل. وقد كان للنهوض الاقتصادي الملاحَظ خلال هذه الفترة أن يعزّز تعاظماً صافياً في المداخيل وفي استهلاك البيوتات الخاص، وهو ما أدى إلى حدوث «انفجار» حقيقي في قطاع نقليات الأشخاص والبضائع.

صحيح أن بلدان السوق الأوروبية المشتركة لم تتأثّر بالطريقة نفسها من جراء انهيار أسعار النفط الخام في بداية العام ١٩٨٦، إذ إن إمكانيات التوفُّر على موارد طاقية قومية، وبنية الإنتاج الطاقي، والنظام الضرائبي، تورث فروقات ملموسة بين البلدان أعضاء السوق.

لكن الحصيلة الأخيرة تشهد، إجمالاً، على الدور المهيمن الذي عاد النفط يلعبه من جديد.

في العام ١٩٩٠، ظلت السوق الأوروبية المشتركة أكبر مستورد عالمي للنفط، إذ ظلت تستورد زهاء ٨ م ب ي، كانت تؤمن لها نسبة ٨٠ بالمئة من استهلاكها[٣٥].

وبلغت واردات السوق الأوروبية المشتركة ٣٨٧,٧٢ مليون طن، أي بزيادة قدرها ٢,٦ بالمئة عن العام ١٩٨٩ (انظر الملاحق أرقام (٧ ـ ٨) و(٧ ـ ٩) و(٧ ـ ١٠)). أما بالنسبة إلى مصادر النفط الخام المستورد، فإننا نلاحظ وجود تعديلات مهمة طرأت عليه بناء على أزمة الخليج (النصف الثاني من العام ١٩٩٠). فزادت صادرات الأوبيب إلى السوق الأوروبية المشتركة بنسبة ٣٥ بالمئة، الأمر الذي يعني ٦٢ بالمئة من اجمالي الواردات من خارج السوق الأوروبية المشتركة، وتراجعت الواردات من العراق والكويت تراجعاً

---

(٣٤) *Energie internationale, 1989-1990* (Paris: Economica, 1989), p. 121.

(٣٥) M. Cardoso e Cunha (membre de la commission européenne) au Séminaire Ministériel des Producteurs et Consommateurs de pétrole, Paris, 1-2 juillet 1991.

ملحوظاً (- ٣٠,٦ بالمئة، و- ٣٣,٨ بالمئة على التوالي). غير أن الواردات من الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية وليبيا زادت بمقدار كبير (+ ١٦,٤ بالمئة، + ٦,٦ بالمئة، + ٢١,٢ بالمئة على التوالي).

هل يعني ذلك سقوط السياسة الرامية إلى ضبط استهلاك الطاقة، وخصوصاً استهلاك النفط؟ ليس بالضرورة، إذ «إن تنامي الاهتمامات البيئية، وخصوصاً منها ما يتعلق بمفعول الدفيئة، تكاد تعود على التقانات والتعرفات والمحرّضات المرتبطة بضبط الطاقة بالمفاعيل نفسها التي تعود عليها من جرّاء تجدّد الارتفاع الشديد في أسعار الطاقات»[٣٦]، كما يقول برنار شاتو.

٤ ـ حصة الأسد

تطورت حصة النفط العربي الخام من إجمالي واردات السوق الأوروبية المشتركة تطوراً متذبذباً منذ العام ١٩٨٠، فانتقلت من ٧٧,٤ بالمئة عام ١٩٨١ إلى ٤٣,٧ بالمئة عام ١٩٨٤، ثم إلى ٤٢,٥ بالمئة عام ١٩٨٧ و٥١,٧ بالمئة عام ١٩٨٩، ثم عادت إلى ٤٣,٢ بالمئة عام ١٩٩٠.

أما حصة المنتوجات النفطية العربية من إجمالي واردات السوق الأوروبية المشتركة من هذه المنتوجات، فقد ظلت مستقرّة نسبياً مع ميل بسيط باتجاه الانخفاض. فكانت نسبتها ٢٠,٢ بالمئة عام ١٩٨٦ و١٨,٤ بالمئة عام ١٩٩٠، على نحو ما يبيّن الجدول رقم (٧ ـ ٧):

(٣٦) Bernard Chateau, «L'Europe: La Croissance est-elle à nouveau énergivore,» dans: *Energie internationale, 1990-1991* (Paris; Economica, 1990), p. 98.

الجدول رقم (٧ ـ ٧)

واردات السوق الأوروبية المشتركة (بملايين الأطنان)

	إجمالي الواردات	الطاقة	النفط الخام	المنتوجات النفطية
١٩٩٠				
العالم	١٨١٦,٦	٨٢٤,٧	٤٠٥,٧	١٩٢,٨
خارج السوق الأوروبية المشتركة	١٠٩٣,٤	٦١٢,٧	٣٥٩,٧	١٠٦,٩
البلدان العربية	٢٦٠,٧	٢٢٤,٨	١٧٥,١	٣٥,٥
مجلس التعاون الخليجي	٨١,٦	٧٩,٢	٦٥,٧	١٣,٤
نسبة البلدان العربية من إجمالي السوق الأوروبية المشتركة (بالمئة)	١٤,٤	٢٧,٣	٤٣,٢	١٨,٤
١٩٨٩				
العالم	١٧٤٦,٢	٧٨١,٠	٣٣٨,٥	١٨٥,٢
خارج السوق الأوروبية المشتركة	١٠٥١,٢	٥٨٨,٧	٣٤٥,٢	١٠٤,٥
البلدان العربية	٢٦١,٠	٢٢٤,٨	١٧٥,١	٣٦,٣
مجلس التعاون الخليجي	٨٢,٨	٨٠,٦	٦٦,٦	١٣,٩
نسبة البلدان العربية من إجمالي السوق الأوروبية المشتركة (بالمئة)	١٤,٩	٢٨,٨	٥١,٧	١٩,٦
١٩٨٨				
العالم	١٦٥٧,٤	٧٤٦,٥	٣٧١,١	١٨٠,٥
خارج السوق الأوروبية المشتركة	١٠١٣,٢	٥٤٢,٠	٣١٨,٠	١٠٢,٥
البلدان العربية	٢٤٠,٧	٢٠٦,٩	١٥٥,٩	٣٨,٩
مجلس التعاون الخليجي	٧٢,٥	٧٠,٧	٥٦,٠	١٤,٥
نسبة البلدان العربية من إجمالي السوق الأوروبية المشتركة (بالمئة)	١٤,٥	٢٧,٧	٤٢,٠	٢١,٦
١٩٨٧				
العالم	١٦١٤,٢	٧٦٤,٨	٣٨٠,٢	١٩١,٩
خارج السوق الأوروبية المشتركة	٩٧٥,٢	٥٣٧,٠	٣١٣,٥	١٠٨,٥
البلدان العربية	٢٤٧,٧	٢١٣,٤	١٦١,٥	٤١,٢
مجلس التعاون الخليجي	٨٢,٠	٧٩,٧	٦٢,٦	١٧,٠
نسبة البلدان العربية من إجمالي السوق الأوروبية المشتركة (بالمئة)	١٥,٣	٢٧,٩	٤٢,٥	٢١,٥
١٩٨٦				
العالم	١٥٧٨,٥	٧٦٥,١	٣٧٧,٨	١٩٢,٣
خارج السوق الأوروبية المشتركة	٩٥١,٧	٥٣٤,٣	٣١٦,١	١٠٣,٤
البلدان العربية	٢٥٣,١	٢٢٠,٨	١٧٣,٩	٣٨,٨
مجلس التعاون الخليجي	١٠٢,٥	٢٧١,٠	٨٣,٧	١٦,٧
نسبة البلدان العربية من إجمالي السوق الأوروبية المشتركة (بالمئة)	١٦,٠	٢٨,٩	٤٦,٠	٢٠,٢

فإذا نظرنا إلى التبادلات النفطية (نفط خام ومنتوجات نفطية) من حيث حجمها فقط وبصرف النظر عن أسعارها، وجدنا أن صادرات النفط الخام والمنتوجات النفطية الآتية من البلدان العربية قد غطّت، منذ النصف الثاني من الثمانينيات، ما يترواح بين ٤٢ بالمئة و٥٢ بالمئة من صافي واردات السوق الأوروبية المشتركة.

أما بالنسبة إلى المستقبل المنظور، فإن الاحتمالات الموثوقة أكثر من غيرها تشير إلى أن تبعيّة أوروبا حيال النفط العربي، وخصوصاً حيال نفط بلدان مجلس التعاون الخليجي، يُفترض بها أن تزداد تدريجياً لتصل إلى نسبة ٥٥ بالمئة كحدّ أدنى عام ١٩٩٥، وإلى زهاء ٦٠ بالمئة (بل حتى ٦٥ بالمئة) في العام ٢٠٠٠.

والواقع أن مختلف التقديرات تتفق على أن إنتاج الدول التي لا تنتمي إلى الأوبيب سوف ينخفض خلال السنوات العشر القادمة، وهو ما يعني أن البلدان المصنّعة والبلدان الآخذة بالنمو سوف تضطر جميعاً إلى اللجوء إلى بلدان الأوبيب التي تمتلك احتياطيات مهمة، ومن بينها بلدان الخليج.

الجدول رقم (٧ ـ ٨)

الإنتاج وقدرات الإنتاج

	الإنتاج			القدرات المرتقبة (م ب ي)
	١٩٧٩	١٩٨٨	١٩٧٩ ـ ١٩٨٨ (بالمئة)	١٩٩٥
الجزائر	١,٢	٠,٨	- ٣٣,٣	٠,٩ - ١,٣
العربية السعودية	١٠,٨	٦,٥	- ٣٩,٨	١٠,٠ - ١٤,٠
الإمارات العربية المتحدة	٢,٠	٢,٠	٠,٠	٢,٠ - ٢,٥
العراق	٤,٠	٢,٧	- ٣٢,٥	٣,١ - ٤,٥
الكويت	٣,٣	١,٧	- ٤٨,٥	٢,٢ - ٢,٧
ليبيا	٢,٥	١,٤	- ٤٤,٠	١,٣ - ٢,٠
قطر	٠,٦	٠,٥	- ١٦,٧	٠,٦ - ٠,٨
مناطق حيادية	٠,٦	٠,٥	- ١٦,٧	٠,٥ - ٠,٦
إجمالي البلدان العربية السبعة (+ المناطق الحيادية)	٢٤,٨	١٦,١		٢٠,٦ - ٣٠,١
إجمالي منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيب)		٣٩,٧	٢٥,٠	٢٩,٩ - ٤١,١
معدل استخدام منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيب) (بالمئة)	٧٩,٠			

المصـــــدر: Michel Chatelus, «Le Monde Arabe entre les risques de marginalisation et les possibilités de nouvelles options stratégiques,» dans: *Energie internationale, 1990-1991* (Paris: Economica, 1990), p. 230.

هذا يعني، على حدّ قول نقولا سركيس، إن التبعية النفطية المتبادلة بين الأوروبيين والعرب سوف تزداد حدّة في السنوات المقبلة(٣٧).

لكنّ تطوّر التبادلات النفطية الأوروبية ـ العربية من حيث حجمها يظل أمراً مضلّلاً، إذ إننا إذا نظرنا إلى قيمة هذه التبادلات وجدنا أن الصورة قد اختلفت تماماً. والواقع أن الصادرات النفطية باتجاه السوق الأوروبية المشتركة قد هبطت من قيمة إجمالية قدرها ٨٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ بالعملة الجارية، إلى ٣١ ملياراً عام ١٩٨٥، ثم إلى ٢٨ ملياراً فقط عام ١٩٨٧. أما عام ١٩٩٠، فلم تصل قيمة التبادلات النفطية الأوروبية ـ العربية (من نفط ومنتوجات نفطية) إلا إلى ٢٧,٦ مليار دولار.

فإذا أخذنا بالاعتبار عوامل أخرى كالتضخم وتقهقر الدولار والهبوط الاسمي للأسعار النفطية، لتبيّن لنا أن الوضع، من حيث القيمة الفعلية، أشدّ خطورة وأبقى.

الجدول رقم (٧ ـ ٩)

واردات السوق الأوروبية المشتركة (مليارات الإيكو)

	إجمالي الواردات	إجمالي الطاقة	النفط الخام	المنتوجات النفطية
١٩٩٠				
العالم	١١٢٧,٥	٩٨,٨	٥٢,٢	٢٨,٤
خارج السوق الأوروبية المشتركة	٤٦١,٤	٦٩,٩	٤٥,٩	١٤,١
البلدان العربية	٣٩,١	٢٩,٣	٢٢,٦	٥,٠
مجلس التعاون الخليجي	١١,٨	١٠,٠	٨,١	١,٨
نسبة البلدان العربية من إجمالي السوق الأوروبية المشتركة	٣,٥	٢٩,٧	٤٣,٣	١٧,٦
١٩٨٨				
العالم	٧٩٩,٣	٩٢,٨	٤٤,٢	٢٦,٩
خارج السوق الأوروبية المشتركة	٣٣٦,٨	٦٠,٠	٣٦,٤	١٣,٣
البلدان العربية	٣٣,٤	٢٦,٦	٢٠,١	٥,١
مجلس التعاون الخليجي	١٢,٤	١١,٢	٩,٠	٢,١
نسبة البلدان العربية من إجمالي السوق الأوروبية المشتركة	٤,٢	٢٨,٧	٤٥,٥	١٩,٠
١٩٨٦				
العالم	٩٢٩,٤	٦٩,١	٣٤,٧	١٩,٦
خارج السوق الأوروبية المشتركة	٣٨٧,٥	٤٧,٣	٢٩,٦	٩,٨
البلدان العربية	٢٨,٤	٢٠,٠	١٤,٩	٣,٩
مجلس التعاون الخليجي	٨,٧	٦,٧	٥,٢	١,٤
نسبة البلدان العربية من إجمالي السوق الأوروبية المشتركة	٣,١	٢٨,٩	٤٢,٩	١٩,٩

المصدر: إحصاءات السوق الأوروبية المشتركة.

(٣٧) Nicolas Sarkis, «Le Pétrole arabe est indispensable à l'Europe occidentale,» dans: *L'Année internationale, 1990* (Paris: Hachette, 1989), p. 265.

وطبيعي أن تنعكس آثار هبوط التبادلات من حيث القيمة الاسمية والفعلية على قيمة صادرات السوق الأوروبية المشتركة باتجاه البلدان العربية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انكماش حصة البلدان العربية من إجمالي التبادلات الخارجية مع السوق الأوروبية المشتركة.

ثامناً: سياسة السوق الأوروبية المشتركة الطاقية في التسعينيات

اصطدمت إذاً جميع المحاولات الرامية إلى وضع سياسة طاقية مشتركة وتنفيذها، بين العامين ١٩٥٧ و١٩٧٣، بالمنطق القومي، فلم يُتَّخذ إلا تدبيران مشتركان وحسب: الالتزام بالحفاظ على مخزون نفطي يكفي لمدة ٧٥ يوماً (١٩٦٨)، والالتزام بإعلام الهيئة بقرارات الاستثمار (١٩٧٢).

أما بعد العام ١٩٧٣، فقد نمّت مواقف الدول الأوروبية عن غياب التضامن في ما بينها. لقد ظهر نوع من التضافر في الجهود القومية حيال مخاطر التبعيّة، لكنه كان «بالأحرى نتيجة لاشتراك ثمانية من البلدان الأعضاء التسعة في الوكالة الدولية للطاقة التي أُنشئت عام ١٩٧٤ (وفضلت فرنسا عدم الانتماء إليها)»[٣٨].

إن غياب التضامن المذكور يفسّر، بالدرجة الأولى، باختلاف الموارد، واختلاف وسائل التدخّل المعتمدة في كل بلد، وتباين تعريفها لمصالحها من حيث الأمن الطاقي، وتضارب وجهات النظر (بين تنظيمية وليبرالية) التي تحكم السياسات الطاقية في كل دولة من الدول الأعضاء.

لذا كانت ردود فعل البلدان الأوروبية حيال الصدمة النفطية الأولى مبعثرة ومختلفة، إذ سعى بعضها إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع البلدان المنتجة (إيطاليا)، بينما اعتمد البعض الآخر سياسات إرادوية لتنمية الطاقات البديلة، كالطاقة النووية مثلاً (فرنسا)، أو لجأ، بالعكس، إلى رفع إيرادات التصدير من أجل الحصول على الموارد اللازمة لمواجهة غلاء الواردات النفطية من دون مواجهات تذكر (ألمانيا).

وفي غياب السياسة الطاقية المشتركة اكتفت السوق الأوروبية المشتركة، عبر هيئتها، بالتنسيق بين السياسات القومية، وذلك بشكل رئيسي، عن طريق تحديد وتبنّي أهداف طاقية مشتركة. وقد تمّت هذه العملية على ثلاث دفعات، كانت الأولى عام ١٩٧٤ باتجاه مشارف العام ١٩٨٥، والثانية عام ١٩٨٠ باتجاه عام ١٩٩٠، والثالثة عام ١٩٨٦ باتجاه عام ١٩٩٥[٣٩].

---

(٣٨) Dominique Finon, «Le Marché intérieur de l'énergie de 1993: Au-delà du mythe,» *Energie internationale, 1989-1990*, p. 118.

(٣٩) انظر: Communauté Economique Européenne (CEE), *Energie 2000* (Paris: Economica, 1986).

ولا شك في أن هذا الدور التأطيري الذي قامت به الهيئة دور محمود بحدّ ذاته، خصوصاً إنه كان في أساس عدد من التوجهات والإرشادات التي صير إلى تبنّيها منذ العام ١٩٧٣ : حول المخزون النفطي الاستراتيجي، وحول استعمال الوقود السائل في الإنتاج الكهربائي، وحول تحسين المراجل البخارية، وحول الوسم الإجباري للمعدّات الاستعمالية.

أما انصراف الهيئة إلى العمل بجدّية على بلورة مشروع جديد حول الطاقة في أوروبا، فلم يحصل إلا مؤخّراً وفي موازاة الدينامية والمنطق اللذين يحكمان السوق الأوروبية.

والواقع أن العمل المشترك في مجال الطاقة لم يبدأ إلا في ربيع ١٩٨٧ بناءً على اقتراح من عضو الهيئة موزار ينصّ على القيام بحركة من مرحلتين تتمّ تحت إشراف الهيئة: وضع جردة بالعقبات القانونية والتقنية والضريبيّة التي تعترض سبيل توحيد الأسواق الطاقية، واختيار التدابير الكفيلة بتذليل هذه العقبات. ثم رُفعت الوثيقة التي تتضمّن تشخيص الهيئة واقتراحاتها إلى مجلس الوزراء في حزيران/ يونيو ١٩٨٨، وعُرفت باسم مؤلّفها (تقرير غيبول).

كانت نقطة انطلاق المشروع بسيطة: رفع القدرة التنافسية لدى الاقتصادات الأوروبية عن طريق تخفيض كلفة الحصول على الطاقة، وذلك بإلغاء ثلاثة أنماط من الحدود[٤٠]:

الحدود التقنية: وخصوصاً تلك التي تعود إلى عدم وجود أو عدم كفاية البنى التحتية الطاقيّة في حقول الاستقبال (أنابيب نفطية، أنابيب غازية، خطوط نقل كهربائية، الخ.)، والتخزين والنقل والتوزيع، فضلاً عن وجود عقبات تقنية أخرى تعيق بدورها سير التبادلات الطاقية: كبعض القواعد التشريعية والمعايير التقنية المختلفة. صحيح أن السوق الأوروبية المشتركة أصدرت توجيهات معينة من أجل توحيد بعض هذه المعايير: أوعية بسيطة تعمل على الضغط (عام ١٩٨٧)، أدوات للقياس الالكتروني وأجهزة تعمل على الغاز (عام ١٩٨٨)، لكن هناك الكثير مما يجب القيام به بهذا الصدد، خصوصاً ما يتعلق بتصنيف أجناس المنتوجات النفطية (باستثناء البنزين الخالي من الرصاص) والتجهيزات الطاقية.

الحدود الضريبية: فالسوق الأوروبية المشتركة تعتمد معدلات شديدة الاختلاف في الرسوم على القيمة المضافة: فالرسوم المفروضة على الغاز الطبيعي والكهرباء تتراوح بين صفر بالمئة في المملكة المتحدة و٢٢ بالمئة في الدانمارك. كما إن الفوارق في الرسوم

---

(٤٠) Jean-Marie Martin, *Economie et politique de l'énergie* (Paris: Armand Colin, 1982), pp. 148-156.

المفروضة على إنتاج الوقود تختلف هي الأخرى اختلافاً كبيراً، لأن وقعها على سعر مبيع الليتر الواحد من البنزين يختلف من ٦٢ بالمئة (المملكة المتحدة) إلى ٧٥ بالمئة (إيطاليا).

الجدول رقم (٧ ـ ١٠)

وقع الرسوم على المنتوجات النفطية في بلدان السوق الأوروبية المشتركة (١٩٩٠) (النسبة المئوية من الرسم)

	بنزين	ديزل	زيوت خفيفة للاستعمال المنزلي
بلجيكا	٦٥,٤	٤٦,٤	١٤,٥
الدانمارك	٦٩,١	٠,٠	٦٢,٠
فرنسا	٧٤,٢	٥٥,٢	٣٤,٢
ألمانيا	٦٣,١	٥٠,٨	٢٤,٤
إيطاليا	٧٥,٠	٦٠,٥	٦٩,٧
اسبانيا	٦٣,٠	٤٨,٨	٣٦,٤
البرتغال	٦٧,٨	٥٢,٣	٥١,١
انكلترا	٦١,٩	٥٢,٨	٦,٥

المصدر: International Energy Agency (IEA), *Energy Prices and Taxes, 1990* (Paris: [s. n.], 1991).

لوضع حدّ لهذه الفروقات الكبيرة في الرسوم، اقترحت الهيئة ما يلي:

ـ تقارباً في معدلات الرسوم على القيمة المضافة بالنسبة إلى الغاز والكهرباء.

ـ بالنسبة إلى رسوم الإنتاج، تحديد مبلغ معيّن تصل قيمته الدنيا إلى ٣٣٧ إيكو لكل ١٠٠٠ ليتر من البنزين الحاوي على الرصاص و٢٨٧ للخالي من الرصاص، وقيمته العليا إلى ٤٩٥ و٤٤٥ على التوالي.

الحدود المؤسساتية: والمقصود بها مختلف أشكال المساعدات المالية (للصناعات الفحمية، مثلاً) والاتفاقيات الخاصة مع الصناعة الكهربائية (كما في اسبانيا وألمانيا). وقد اعترفت الهيئة بصعوبة الإلغاء السريع لهذه العوائق التي تعيق حرية المنافسة، لكنها رأت أن الشروع بتنفيذ السوق الواحدة سوف يساعد على إزالتها.

هكذا كانت الهيئة، بسعيها إلى إلغاء مختلف الحدود، تحاول في الواقع أن توفّق بين أهداف ثلاثة: توفير الضمانات للتموين، الحفاظ على قواعد التنافس والشفافية، وحماية البيئة.

وكانت مهمّتها صعبة، إذ كما يقول مؤلّفا أحد الكتب القيّمة حول النفط: «إن الاهتمام بتنمية سوق متكاملة تقوم بعملها دونما عقبات تذكر، من جهة، وبمراعاة توفير الضمانات الطاقية واحترام البيئة من جهة أخرى، يستوجب تنسيقاً معيناً ومركزة معينة للسياسات الطاقية على المستوى الأوروبي، الأمر الذي يفترض أن الاهتمام بالبيئة، فضلاً عن الاهتمام بتوفير الضمانات الطاقية، أمران يتعدّيان نطاق الحكومات القومية، ويستوجبان معالجتهما على مستوى رفيع من المستوى القومي. وهذا يبدو في الوقت الحاضر سابقاً لأوانه»[٤١].

في غياب السياسة الطاقية المشتركة، ظلّت اهتمامات السوق الأوروبية المشتركة تتمحور حول عدم استقرار الأسواق النفطية. فكان تحدي التسعينيات بالنسبة إليها عبارة عن سعي لإيجاد جواب عملي على عدم الاستقرار المذكور تركّز على أربعة عناصر[٤٢]:

- عنصر ردعي قوامه تكوين المخزونات الاستراتيجية على مستوى مقبول؛
- عنصر تشجيعي يرْمي إلى تحفيز اقتصادات الطاقة وتحسين فعالية استخدامها؛
- عنصر رقابي على الأسواق عبر تعزيز الشفافية وقواعد المنافسة؛
- عنصر إقناعي مولّد للثقة قوامه تكثيف الحوار بين المنتجين والمستهلكين.

وهذا العنصر الأخير يستحق التوقف عنده، إذ إن إنشاء العلاقات المنتظمة بين البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة من شأنه أن يوجد مناخاً من الثقة ملائماً لتكامل الصناعة أفقياً مع الاستثمارات المتقاطعة من أعلى ومن أدنى، والتي تنجم عن حرية الوصول إلى الأسواق ومصادر التموين، فضلاً عن تنمية التبعية المتبادلة تجارياً وصناعياً. ومما يزيد في ضرورة هذا الحوار أن المستهلكين والمنتجين يُفترض بهم أن يضمّوا جهودهم لكي يعملوا معاً على تعبئة الاستثمارات المطلوبة وحشدها لتأمين العرض النفطي المستقبلي، ولتوفير حماية أفضل للبيئة.

لذا يُفاجأ المرء عند قراءته مختلف الوثائق التي أعدّتها الهيئة حول السياسة الطاقية المشتركة، بغياب الصلة مع الأهداف الخارجية لسياسة السوق الأوروبية المشتركة. هكذا يتضح لنا، بالنسبة إلى الوطن العربي، لماذا كانت اتفاقية التعاون مع مجلس التعاون الخليجي حديثة العهد نسبياً (حزيران/يونيو ١٩٨٨)، ولماذا لم تكن تنتمي، إلا جزئياً، إلى مسعى سياسي طاقي.

على الرغم من ذلك، فسعر النفط يظلّ يشكّل عاملاً خارجياً إلى حدّ كبير، إذ يلعب دوراً توجيهياً بالنسبة إلى الأسعار الأخرى، ويحدّد معطيات المنافسة بين النفط

---

(٤١) Pierre Jacquet et Françoise Nicolas, *Pétrole: Crises, marchés, politiques* (Paris: Dunod, 1991), p. 109.

(٤٢) M. Cardoso e Cunha (membre de la commission européenne) au Séminaire Ministériel des Producteurs et Consommateurs de pétrole, Paris, 1-2 juillet 1991.

ومصادر الطاقة الأخرى. لذا كان على أوروبا الطاقة أن تبلور سياسة خارجية مشتركة تجاه البلدان المنتجة.

تاسعاً: الطاقة والبيئة

إن الخشية من الارتفاع الحاد لسخونة المناخ في الكرة الأرضية دفعت الحكومات اليوم باتجاه السعي إلى الحدّ من ازدياد مفعول الدفيئة. وقد تبيّن أن انبعاث غاز الكربون الناشئ عن احتراق الطاقات الجوفية هو من أهم الأسباب المسؤولة عن الازدياد المذكور. لذا تتمحور النقاشات الراهنة المتعلقة بمفعول الدفيئة حول المشكلات الطاقيّة. وقد أدّت حركات الاحتجاج البيئية التي عرفتها الولايات المتحدة في أواخر الستينيات إلى تبلور الوعي الجماعي لتقهقر البيئة، وذلك تحت ضغط عاملين: **أولهما** ظاهرة المياه الساحلية الملوثة، **وثانيهما** بث المعلومات المتزايد حول تطور المناخ على كوكبنا.

وقد بدت ردود الفعل الدولية، للوهلة الأولى، سريعة للغاية: مؤتمر ستوكهولم (١٩٧٢)، المؤتمر العالمي حول المناخات (جنيف ١٩٧٩)، مؤتمر ڤيلاش (النمسا ١٩٨٨)، برنامج الأمم المتحدة حول البيئة (ب. أ. م. ب.)، مؤتمر تورنتو (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، إنشاء المحفل الدولي حول تغيّر المناخ (١٩٨٩)، وأخيراً مؤتمر ريو (١٩٩٢).

غير أن وعي الجميع بحدّة المشكلة لم يوجد توافقاً عاماً على وسائل مواجهتها. هكذا لم توافق الولايات المتحدة (٢٣ بالمئة من كمية الغاز الكربوني التي تُبَث في العالم) على أيّ مسّ بصناعة الفحم القوية لديها. كما أقرّ الاتحاد السوفياتي (ومن بعده روسيا) وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى (٢٥ بالمئة من الكمية المذكورة) بأنها ترغب بإعطاء الأولوية للإصلاحات الاقتصادية الجارية.

أما السوق الأوروبية (١٣ بالمئة من كمية الغاز الكربوني) فقد قرّرت، منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، أن تثبت كمية الغاز الكربوني المنبعثة بسببها عام ٢٠٠٠ على المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٩٠، وذلك عن طريق رفع الفعالية الطاقية، وتشجيع مصادر الطاقة القليلة التلويث. فكان الرسم البيئي (إيكوتاكس) أحد وسائل هذه السياسة[٤٣].

والواقع أن هذا الرسم قد فُرض على جميع مصادر الطاقة غير القابلة للتجديد، لكنه فرض بأشكال متفاوتة: فكان أرفع على الفحم (١٥ دولاراً على ما يعادل برميل النفط عام ٢٠٠٠) مما هو على النفط (١٠ دولارات) والغاز الطبيعي (٧ دولارات) والكهرباء الابتدائية (٥ دولارات). كما يُفترض بتطبيقه أن يتمّ بصورة تدريجية. هكذا سينتقل هذا

---

(٤٣) يستطيع القارئ أن يجد توليفاً قيماً لهذه الموضوعة في كتاب: Martin, *Economie et politique de l'énergie*, pp. 171-190.

الرسم، بالنسبة إلى النفط، من ٣ دولارات عام ١٩٩٣ إلى ١٠ دولارات عام ٢٠٠٠. وسوف يصار إلى التعويض عنه بتخفيض الضريبة على مداخيل الشركات أو أرباحها بحيث لا يؤدي فرضه إلى تفاقم العبء الضريبي.

ويبدو للوهلة الأولى أن مشروع الرسم البيئي مشروع مغرٍ: فالواقع «أن الجميع يُقرّون بأن من الصعب تخيُّل سياسة كابحة لبث الغاز الكربوني إذا ظلت أسعار الطاقات متدنيّة أو ظلت على تقلّبها الدائم: فالمستهلكون، على ما شهدت السنوات الأخيرة، ليسوا على استعداد لممارسة الفعالية أو البدائل الطاقية. أما الصناعيون فليس ثمة ما يدفعهم إلى اعتبار الفعالية الطاقية للمعدات التي يصنعونها من جملة أولويّاتهم»(٤٤). وبالتالي، فالفضيلة الرئيسية التي يمتاز بها رسم البيئة هي توجيهه التقدم التقني باتجاه المزيد من الاعتدال والرزانة في استهلاك الطاقة.

غير أننا إذا نظرنا إلى الأمور عن كثب وجدنا أنها ليست بمثل هذه البساطة. فالواقع أن مشروع الرسم البيئي أثار سخطاً شديداً في الأوساط الصناعية، فضلاً عن أن تقييمه كان أقرب إلى السلبية من جانب البنك العالمي، والوكالة الدولية للطاقة، وبلدان الأوپيب، وخصوصاً بلدان الخليج.

فالبنك الدولي يشكّك، في تقرير له حول التنمية في العالم (١٩٩٢) أتى به على ذكر مشروع السوق الأوروبية المشتركة (الرسم البيئي)، بفعالية هذا الرسم، ويشير إلى أن من الممكن أن تكون الإعفاءات من نصيب الصناعة الثقيلة، «الأمر الذي يؤدي إلى إفراغ الحضّ على تخفيف بثّ الغاز الكربوني من جزء من معناه وإلى تفاقم التجاوزات المرتبطة بالرسوم على الطاقة عوضاً عن تخفيفها». وبالتالي يذهب البنك إلى أن من الأفضل أن يصار إلى البدء بإلغاء المساعدات المالية التي تُقدِّم لاستهلاك الطاقة (والتي تصل قيمتها إلى ٢٥٠ مليار دولار في العالم) من أن يصار إلى فرض رسوم جديدة.

ويلتقي هذا التحليل، من حيث خطوطه العريضة، مع تحليل عدد من الخبراء الذين أعربوا عن خشيتهم من أن يؤدي مشروع الرسم البيئي، عملياً، إلى غضّ النظر عن ضرورة وجود السياسات العامة على الرغم من أولويّتها: أي ضبط الطاقة، من جهة، وتنويعها باتجاه الطاقات القابلة للتجديد، من جهة أخرى.

لكن المعارضة العنيفة أتت من جانب البلدان المنتجة، وخصوصاً بلدان مجلس التعاون الخليجي (الأوپيب، وت. م. ن. أ.: تجمع منتجي النفط الأفارقة، وم. ب. ع. م. ن.: منظمة البلدان العربية المنتجة للنفط..)(٤٥). هكذا كان لهشام ناظر، وزير

---

(٤٤) Benjamin Dessus, «L'Ecotaxe, l'effet de serre et le développement,» *Le Monde*, 25/8/1992, p. 17.

(٤٥) انظر ردود فعل كل من: Association des producteurs de pétrole africains (APPA), dans: *Pétrole et gaz arabes* (16 février 1992); Organisation des pays arabes exportateurs de pétrole (OPAEP), et Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP), dans: *Pétrole et gaz arabes* (16 avril 1992), et CCG, dans: *Pétrole et gaz arabes:* (16 février 1992); (16 avril 1992), et (16 mai 1992).

النفط والموارد المعدنية السعودي، أن يعترض، خلال النقاشات التي دارت في الكويت (أيار/مايو ١٩٩٢) بين وزراء مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة، على الحجة القائلة بحماية البيئة، مشيراً إلى أن النفط ينوء تحت أعباء رسوم باهظة في حين أن إنتاج الفحم يتلّقى المساعدات. والواقع ان مجلس التعاون الخليجي رأى أن الدول الأوروبية إنما تتذرع بالبيئة من أجل إيجاد وسائل أخرى لرفع عائداتها. لكن فرض الرسم على النفط من شأنه، حسب توقعات مجلس التعاون الخليجي، أن يؤدي إلى خفض صادرات بلدان الخليج بنسبة ١٥ بالمئة في السنوات العشر أو الخمس عشرة القادمة، في حين أن التوقعات السابقة كانت ترتقب ارتفاعها بنسبة ٤٠ بالمئة.

والواقع أن حجة مجلس التعاون الخليجي لا تخلو من الوجاهة، وذلك حول نقطتين على الأقل: الرسوم الحالية والمساعدات. ففي العام ١٩٩١، بلغت الرسوم المفروضة على المنتوجات النفطية في بلدان السوق الأوروبية المشتركة الإثني عشر متوسطاً قدره ٥٦ دولار/ب، أي ٣,١ أضعاف المتوسط الملحوظ خلال السنة نفسها من قبل البلدان المصدرة والذي بلغ ١٧,٩٢ د/ب. فضلاً عن ذلك، فقد تسارع خلال السنوات الأخيرة ازدياد حصة الرسوم من السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي في البلدان المصنّعة، ومنها بلدان السوق الأوروبية المشتركة، إذ انتقلت حصة الرسوم من سعر البنزين، بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٢، من ٥٨ بالمئة إلى ٧٧,٢ بالمئة في فرنسا، ومن ٤٨,٧ بالمئة إلى ٧٢,٢ بالمئة في ألمانيا، ومن ٦١,٤ بالمئة إلى ٧٦,١ بالمئة في إيطاليا، مقابل انتقالها من ٣٦,٧ بالمئة إلى ٤٦,٤ بالمئة في اليابان، ومن ١١ بالمئة إلى ٣٢,٩ بالمئة في الولايات المتحدة، وهو ما جعل أحد الظرفاء الذي يستشهد به نقولا سركيس يقول: «عندما يتوقف سائق السيارة الأوروبي أمام إحدى محطات البنزين، فهو إنما يشتري في الحقيقة كمية من الرسوم فيها بعض البنزين»[٤٦].

هذا والمداخيل المترتّبة على الرسم البيئي قد تصل، في بلدان السوق الأوروبية المشتركة وحدها، إلى ٢٠٠ مليار دولار بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠. لذا تعتبر البلدان المنتجة، وخصوصاً بلدان مجلس التعاون الخليجي هذه المبالغ بمثابة «تحويل غير متفاوض عليه» لقسم من ريعها المنجمي باتجاه البلدان المستهلكة التي تستطيع، إلى ذلك، أن تستخدم هذه الموارد الجديدة في إنتاج طاقات منافسة.

أما بالنسبة إلى المساعدات المالية، فإن حجة البلدان المنتجة تلتقي مع حجة البنك الدولي.

والواقع أنه إذا صير إلى البدء بتخفيض المساعدات، إن لم يكن بإلغائها، فإن وقع ذلك على البيئة سيكون وقعاً كبيراً، بل إن البنك ذهب إلى حدّ تقدير الوقع المذكور بالأرقام، بالنسبة إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق والبلدان الآخذة بالنمو.

---

(٤٦) انظر كل هذه المعلومات المرمزة في: Nicolas Sarkis, «Environnement, taxes et prix du pétrole,» *Pétrole et gaz arabes* (16 juin 1992), p. 3.

الجدول رقم (٧ ـ ١١)

وقع إلغاء المساعدات المالية على بث الغاز الكربوني (ملايين الأطنان من الكربون والنسبة المئوية)

المفعول	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق	البلدان الآخذة بالنمو
التخفيض التراكمي، الحجم للفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠	٣٧٩٦	٢٣١٨
النسبة المئوية للبث التراكمي المتوقع على الصعيد الإقليمي	٢٤	١١
النسبة المئوية للبث التراكمي المتوقع على المستوى العالمي	٦	٤

ملاحظة: السيناريو الأساسي مستمد هنا من توقعات البنك الدولي للطلب على الطاقة. وهو يتوقع أن يكون ازدياد البثّ العالمي من غاز الكربون بمنزلة ٢٠ بالمئة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠. نقلاً عن: *Pétrole et gaz arabes* (16 mai 1992), p. 33.

بناءً عليه، ينبغي على بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تتجنّب أثناء معارضتها فرض الرسم البيئي، الوقوع في خطأين: **أولهما**، التجاهل التام للمشكلة العامة، التي هي مشكلة تدهور أوضاع البيئة وحساسية الرأي العام الشديدة تجاه هذه المسألة. فينبغي على بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تبرهن للرأي العام الدولي، والحالة هذه، أن البيئة هي أيضاً من القضايا التي تعنيها وتدخل في نطاق اهتماماتها، وإلا فإن وسائل الإعلام ستجعل من هذه القضية قميص عثمان وهدفاً تنصبّ عليه انتقاداتها، فتجعل من بلدان مجلس التعاون الخليجي كبش محرقة، إذ تصوّرها بصورة المسؤولة عن التلوّث على صعيد الكرة الأرضية.

أما **الخطأ الثاني** فيكمن في تركيز نقدها على الرسم المذكور بما هو رسم وحسب. صحيح أن هذا الرسم الجديد يؤول، كما يقول نقولا سركيس، إلى إعادة توزيع الريع النفطي بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، لكن إذا كان رسم البيئة يرمي إلى جعل النفط أغلى ثمناً بغية التخفيف من استعماله، فإن البلدان النفطية بوسعها كل الوسع أن تعمل على حماية مصالحها القومية، فتزيد عندئذ أسعار نفطها (بفرض نوع من الرسم البيئي من فوق)، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث المفعول نفسه. وحتى لا يثير مثل هذا القرار اعتراضات بالجملة على نحو ما حصل إبّان «الصدمتين» النفطيتين السابقتين (١٩٧٣ و١٩٧٩)، فإن بوسع بلدان الأوبيب ومجلس التعاون الخليجي أن تستعمل عائداتها الجديدة لتمويل صندوق للتنمية تستفيد منه البلدان الفقيرة، بل أيضاً لتمويل عمليات حماية البيئة بالذات.

ومن الممكن، بالنسبة إلى البلدان العربية المنتجة للنفط، وخصوصاً بلدان مجلس التعاون الخليجي، أن يصار إلى البحث في إيجاد صندوق أوروبي ـ عربي من أجل تنمية

حوض البحر المتوسط ككلّ.

هكذا، عوضاً من المراوحة ضمن منطق المواجهة العقيمة، يُفترض ببلدان مجلس التعاون الخليجي، أن تتقدّم بالعكس، باقتراحات بنّاءة مضادّة.

خلاصة

بناءً على الاحتياطيات المحققة التي قُدّرت في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بـ ٦٣٥ مليار برميل، تمتلك البلدان العربية ٦٢,٤ بالمئة من إجمالي النفط العالمي، بالإضافة إلى ٢٥٥٧٨ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، أي نحو ٢١ بالمئة من الاحتياطيات المحقّقة. وقد تراجعت حصتها من الصادرات النفطية من ٤٥,٢ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٢٦,٦ بالمئة عام ١٩٨٥، قبل أن تعود فتتصاعد بسرعة لتتجاوز نسبة ٣٨ بالمئة عام ١٩٩٢، أي ١٥,٤ م ب ي. أما صادراتها من الغاز الطبيعي فقد تضاعفت وتزايدت أكثر بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٢، إذ انتقلت من نسبة ٥,٩ بالمئة إلى ١٣,٤ بالمئة من المبيعات(٤٧). وكل الدلائل تشير إلى أن هذا التصاعد سيستمر في المستقبل بوتيرة مضطردة.

لكن أسعار البلدان النفطية ومداخيلها لم تتّبع الخط نفسه. فإذا كان سعر البرميل قد ارتفع من ٢,٧ دولار عام ١٩٧٣ إلى ١١,٤ عام ١٩٧٤، ثم إلى ٣٤,٣ عام ١٩٨١، فإنه يتأرجح اليوم، عام ١٩٩٣، حول ١٧ ـ ١٨ دولاراً، أي ما قيمته الفعلية ٥,٨ دولارات للبرميل (١٩٧٤ = سنة الأساس). هذا وقد انعكس هذا الانخفاض على المداخيل، إذ إن المداخيل النفطية هبطت، في مجمل البلدان العربية، من ٢١٧,١٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٥٥,٨ مليار عام ١٩٨٦، ثم إلى ٩٨ ملياراً عام ١٩٩٢، علماً أن بلدان مجلس التعاون الخليجي قد استأثرت بثلثي هذه المداخيل.

وعلى الرغم من كثرة الكلام على هشاشة أوروبا الطاقية وتبعيّتها تجاه الواردات النفطية، فإن هذا الكلام يميل إلى تجاهُل تبعيّة أخرى: تبعية الاقتصادات العربية تجاه الريع النفطي.

وكما يقول فوزي منصور بتعبير مجازي، فإن «الريع النفطي أشبه بالمطر: إذ يتوقف وقعه على طبيعة الأرض التي يسقط عليها. فإذا سقط فوق صحراء لا نبات فيها تبخّر وتلاشى. وإذا سقط على أطلال دارسة زادها دروساً ودماراً. أما إذا سقط على تربة خصبة معدّة لاستقباله فإنه يصنع الأعاجيب»(٤٨).

هكذا فالريع النفطي ليس بحدّ ذاته مليحاً ولا قبيحاً، بل الأمر كله يتوقّف على طبيعة استخدامه.

---

(٤٧) Sarkis, «L'Inquiétante baisse des revenus du pétrole,» p. 6.

(٤٨) Fawzi Mansour, *L'Impasse du Monde Arabe* (Paris: L'Harmattan, 1990), p. 144.

والحال أنه كان بوسع العرب أن يصنعوا الأعاجيب، فينهضوا باقتصاداتهم من وهدة التخلّف، ويقبضوا على زمام مستقبلهم بأيديهم.

فإذا وجدنا أن ذلك لم يحصل، فلأن الريع النفطي كان بالفعل كناية عن «مرض هولندي» (Deutch disease)(٤٩) كرّس الطلاق بين الثروة والكفاءة، وعوّق الديناميات المجتمعية في البلدان النفطية، وعزّز الفوارق والتباينات بين البلدان العربية، وأسفر عن نمطين من التبعية: تبعية ابتدائية، هي تبعية البلدان النفطية حيال مصدر واحد من مصادر الثروة هو في الوقت نفسه مصدر «عابر وطارئ»، وتبعيّة من الدرجة الثانية، هي تبعيّة البلدان العربية الفقيرة (حيال مساعدات البلدان النفطية وتحويلات أموال المغتربين، الخ.).

وبالتالي، إذا استثنينا بعض الخروقات الإيجابية المتفرقة، فإن بوسعنا القول إن الحصيلة الإجمالية للعقدين النفطيين العربيين الأخيرين (١٩٧٢ ـ ١٩٩٢) (وخصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي) تميل باتجاه السلبية: انحطاط الحركة القومية العربية، توهين النظام الإقليمي، تكاثر النزاعات المحلية، تقهقر العوامل الاقتصادية الثابتة على جميع المستويات (مديونية متفاقمة، عجز غذائي مزمن، تنامي المدن بصورة عشوائية، بطالة مستشرية، أزمات هوية).

إن جزءاً كبيراً من المسؤولية يقع على كاهل القادة العرب الذين سيضطرون من الآن فصاعداً إلى مواجهة كل أشكال الاحتجاج. لكن استمرار الصلات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، وبين أوروبا والوطن العربي يتحمّل هو الآخر جزءاً من هذه المسؤولية.

هذا يعني أن النفط، فضلاً عن الريع الذي يعود به، من المسائل التي تنبغي معالجتها بحذر شديد. ومن المؤسف أن يكون هذان الموضوعان قد استُبعدا من النقاشات الأوروبية ـ العربية. فقد كان من الممكن أن تكون إعادة تدوير البترودولارات، وصناعة التكرير، والبتروكيمياء، والأسعار النفطية، وتأمين ضمانات التموين، والسياسات الطاقية البعيدة المدى، وفرض الرسوم الطاقية، من صلب النقاشات الأوروبية ـ العربية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، لكن القيّمين على هذه النقاشات فضّلوا التحدُّث عن المسائل المذكورة على مستويات أخرى، وخارج مشروع تنموي مشترك بين الأوروبيين والعرب. فكان لهذا الإهمال مفعول عكسي، إذ لا تزال تبعية العرب والأوروبيين المزدوجة تجاه النفط مطروحة على بساط البحث أكثر من أي وقت مضى، وذلك على الرغم من مضيّ عشرين عاماً على الصدمة النفطية الأولى.

---

(٤٩) Bichara Khader, *Economic Development in the Arab Gulf Countries with Special Reference to Labour Force Migration*, Cahiers du CERMAC; nos. 70-71 (Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1990).

هذا والسعر الوسطي لبرميل النفط هو اليوم، بالعملة الثابتة، في أدنى مستوياته. هل في ذلك خبر سارٌّ بالفعل للمستهلكين؟ إذا أنعمنا النظر في المسألة كان الجواب سلبياً. فاستقرار الأسعار حالياً على هذا المستوى الشديد الانخفاض إنما هو «ظاهرة مثيرة للقلق لأنها تنطوي على توترات، وربما كان لها أن تثير في المستقبل عواصف شديدة»(٥٠). لذا، فإن من مصلحة المنتجين والمستهلكين على الأمد الطويل أن يرفعوا الأسعار بصورة مدروسة بالتنسيق بينهم والإشراف المشترك.

بهذا الصدد، نرى أن مشروع السوق الأوروبية المشتركة حول الرسم البيئي هو كناية عن تحويل للريع غير متفاوض عليه، وان من شأنه أن يثير الحفائظ والاستياء. إن ما ينبغي القيام به هو فرض نوع من الرسم، من فوق ومن تحت، تخصص أمواله بالدرجة الأولى للحدّ من أمواج البؤس في العالم الثالث والحيلولة دون موت البحر المتوسط «موتاً مكشوفاً».

في هذا المجال، يتّضح مرة أخرى أن التعاون الأوروبي ـ العربي، وبين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي يفرض نفسه بقوة، وأن مستقبل الجميع مرتبط به.

(٥٠) Patrick Criqui, «Avant les chocs,» dans: *Energie internationale, 1990- 1991,* p. 271.

الملاحق

الملحق رقم (٧ ـ ١)

الإنتاج النفطي لكبرى البلدان العربية المصدرة للنفط، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ (ملايين ب/ي)

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجزائر	١,٠٢٩	١,٠٩٧	١,٠٧٥	١,١٥٣	١,٠١٩	٠,٧٩٧	٠,٧٠٤	٠,٦٦١	٠,٦٩٥	٠,٦٧٢
العراق	١,٥٤٨	٢,٤١٥	٢,٤١٥	٣,٤٧٦	٢,٦٤٦	٠,٨٩٧	١,٠١٢	١,٠٩٨	١,٢٢١	١,٤٠٤
الكويت	٢,٩٨٩	٣,٠٢٠	٢,١٤٥	٢,٥٠٠	١,٦٦٣	١,١٢٩	٠,٨٢٤	١,٠٥٤	١,١٦٣	٠,٩٣٦
ليبيا	٣,٣١٨	٢,١٧٤	١,٩٣٢	٢,٠٩١	١,٨٣٠	١,٢١٧	١,١٣٦	١,١٠٤	٠,٩٨٤	١,٠٢٣
قطر	٠,٣٦٢	٠,٥٧٠	٠,٤٩٧	٠,٥٠٨	٠,٤٧١	٠,٤١٥	٠,٣٣٢	٠,٢٦٩	٠,٣٢٥	٠,٢٩٠
العربية السعودية	٣,٥٩٩	٧,٥٩٨	٨,٧٧٧	٩,٥٣٢	٩,٩٠٠	٩,٨٠٨	٦,٤٨٣	٤,٥٣٩	٤,٠٧٩	٣,١٧٥
الإمارات العربية المتحدة	٠,٧٧٠	١,٥٣٢	١,٩٣٦	١,٨٣٠	١,٧٠١	١,٥٠٢	١,٢٤٨	١,١٤٩	١,١٦٩	١,٦٨١
المجموع	١٣,٦١٥	١٨,٤٠٦	١٨,٧٧٧	٢١,٠٩٠	١٩,٢٣٠	١٥,٧٦٥	١١,٧٣٩	٩,٨٧٤	٩,٦٣٦	٩,١٨١
مجموع منظمة البلدان المصدرة للنفط				٣٠,٩٢٨	٢٦,٨٧٩	٢٢,٥٩٨	١٨,٩٩٢	١٦,٩٩٢	١٦,٣٤٧	١٥,٥٥٣

المصادر:

١٩٧٠ ـ ١٩٨٣: Bulletin annuel de statistiques de l'OPEP.

١٩٨٤: *Petroleum Intelligence Weekly.*

١٩٨٥: Nicolas Sarkis, dans: *Pétrole et gaz arabes* (16 décembre 1986).

الملحق رقم (٧ ـ ٢)

صادرات النفط الخام في البلدان العربية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (آلاف ب/ي)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجزائر	٩٦٠,٤	٧١٥,٥	٥٢١,٨	٢٢٨,٩	٢٦٠,٤	١٨١,٦	١٧٥,٣
العراق	٣٢٧٥,٣	٢٤٥٩,٠	٧٤٦,١	٨١١,٤	٧٢٥,٤	٨٥٦,٠	١٠٨٥,٤
الكويت	٢٠٨٣,١	١٢٩٦,٥	٨١٣,٨	٣٦٨,٨	٥٤٤,٤	٦٥٨,٠	٤٧٥,٩
ليبيا	١٩٦٦,٠	١٦٩٣,٠	١٠٦٢,٥	٩٧٤,٠	٩٣٧,٤	٩٢٩,٦	٨٩٤,٦
قطر	٤٩٤,٩	٤٦٥,٧	٣٩١,٠	٣٢٢,٨	٢٦٨,٣	٣٥٦,٨	٢٨٥,٣
العربية السعودية	٨٨١٧,٧	٩٢٢٣,٢	٩٠١٧,٩	٥٦٣٩,٤	٣٩٧٨,٧	٣١٨٦,٩	٢٢٥١,٣
الإمارات العربية المتحدة	١٨٠٥,٣	١٦٩٧,٣	١٤٣٩,٠	١١٦٧,٠	١٠٧٧,٣	١٠٣٦,٧	٩٧٧,٧
إجمالي البلدان العربية	١٩٤٠٢,٧	١٧٥٥٠,٢	١٣٩٩٢,١	٩٥١٢,٣	٧٧٩١,٩	٧٢٠٥,٦	٦١٤٥,٥
إجمالي منظمة البلدان المصدرة للنفط	٢٦٧٩٣,٢	٢٢٨٤٣,٧	١٨٤٢٤,٠	١٤٢٣٥,٢	١٢٥٤٣,٥	١٩٨٤,٢	١٠٨٠٤,١

الملحق رقم (٧ ـ ٣)

المداخيل النفطية للبلدان العربية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ (مليون دولار أمريكي)(*)

	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجزائر	٢٧٢	٩٨٨	٣,٧٠٠	٧,٠١٣	١٢,٥٠٠	١٠,٧٠٠	٨,٥٠٠	٧,٤٠٠	٩,١٨٩	٨,١٧٨
العراق	٥٢١	١,٨٤٣	٨,٥٠٠	٢١,٢٩١	٢٦,١٠٠	١٠,٤٠٠	٩,٧٠٠	٨,٣٦٠	١١,٢٤٢	(*)١٢,٤٥٩
الكويت	٨٢١	١,٧٣٥	٦,٨٦٩	١٦,٨٦٣	١٧,٩٠٠	١٣,٨٠٠	٧,٥٠٠	٨,٧٠٠	١٠,٣٩١	٩,٦٩٠
ليبيا	١,٣٥١	٢,٢٢٣	٧,٥٠٠	١٥,٢٢٣	٢٢,٦٠٠	١٥,٣٠٠	١٣,٩٠٠	١٠,٩٠٠	١١,١٣١	(*)١٠,٩٢٤
قطر	١٢٢	٤٦٣	٢,٠٩٢	٣,٤٧١	٤,٩١٤	٤,٥٩١	٣,٨٨٢	٢,٣٦١	(*)٤,٢٢٥	(*)٣,٢٢٥
العربية السعودية	١,٢١٤	٤,٣٤٠	٣٠,٧٥٥	٥٧,٥٢٢	١٠٢,٢١٢	١١٣,٢٠٠	٧٦,٠٠٠	٤٧,٦٠٠	٣٥,٦٦٩	٢٧,٥٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٣٣	٩٠٠	٧,٠٠٠	١٢,٨٦٢	١٩,٥٠٠	١٨,٧٠٠	١٥,٥٠٠	١١,٧٠٠	(*)١٢,٤١٢	(*)١٢,٤٩٢
المجموع	٤,٥٣٤	١٢,٤٩٢	٦٦,٤١٦	١٣٤,٧٤٦	٢٠٥,٧٢٦	١٨٦,٦٩١	١٣٤,٩٨٢	٩٧,٠٢١	٩٤,٢٥٩	٨٤,٤٦٨

(*) النفط الخام فقط.

المصادر: *OPEC Annual Statistical Bulletin*; OAPEC, and *Pétrole et gaz arabes*.

الملحق رقم (٧ ـ ٤)

موازين الحسابات الجارية في بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيب) (ملايين الدولارات)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الجزائر	-١٦٣١	٢٤٩	٨٥	-١٨٣	-٨٥	٧٤	-٣٩٠
بلدان خط الاستواء	-٦٢٥	-٦٤٢	-١٠٠٢	-١١٩٥	-١٠٤	-٢٤٨	-١١٥
الغابون	٢٤٨	٣٩٢	٤٠٦	٣١٣	٧٥	١١٣	-١١٦
اندونيسيا	٩٨٠	٢٨٦٤	-٥٦٦	-٥٣٢٤	-٦٣٣٨	-٢١١٤	-١١٢٨
إيران	٦١١٠	-٤٥٩٩	-٢٧٣٧	٦٤٥٢	٢٨٤٨	-١١٧٠	٣٠٢
العراق	١٠٩٧٦	١٠٨٤٨	-١١٢٥٠	-١٤١٥٠	-٦٢٣٥	-٢٥٧٨	-٣٤٠
الكويت	١٤٠٣٢	١٥٣٠٢	١٣٧٧٨	٤٨٧٣	٥٢٩٠	٦٢٨٩	٥٦١٦
ليبيا	٣٧٧١	٨٢١٤	-٣٩٦٣	-١٥٢٠	-١٦٤٣	-١٨٠٣	-٤٢٢
نيجيريا	١٦٦٤	٥١٠٤	-٦٢٠٧	-٧٢٠٨	-٤١٨٩	٣٢٩	١٠١٧
قطر	١٢٨٨	٢٦٤٧	٢٣٨٤	١١٢٤	٤١٠	١٩٨٠	١٠٩٠
العربية السعودية	١١١٦٧	٤١٤٠٤	٤٢٧٦١	٧٥٧٣	-١٦٠٦٦	-١٩٠٤٤	٢٠٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٥٢٥٥	١٠٠٦٩	٩٢٠٧	٧٠٠١	٥٢٥٧	٧٤٦٤	٧٠٨٣
فنزويلا	٣٥٠	٤٧٢٨	٤٠٠٠	-٤٢٤٦	٤٤٢٧	٥٢٩٨	٤٠٧٠
إجمالي منظمة البلدان المصدرة للنفط	٥٣٥٨٣	٩٦٥٨٠	٤٦٨٩٧	-٦٥٣٠	-١٦٣٥٤	-٥٤١٠	-٣٣٣٣

المصدر: Nicolas Sarkis, dans: *Pétrole et gaz arabes* (16 décembre 1986), p. 40.

الملحق رقم (٧ ـ ٥)

الأصول المالية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط في نهاية عام ١٩٨٢ (مليارات الدولارات)

	أصول عامة	أصول خاصة	الإجمالي
العربية السعودية	١٥٠	٥٠	٢٠٠
الكويت	٧٥	١٦	٩١
الإمارات العربية المتحدة	٣٠	١٥	٤٥
قطر	١٣	٥	١٨
دون الإجمالي	٢٦٨	٨٦	٣٥٤
فنزويلا			١٣
ليبيا، إيران، العراق			٢٣
الفرق الإحصائي بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجارية (أ)			٤٢
الإجمالي العام			٤٣٢

(أ) المقصود على الأرجح هو القسم الجوهري من مشتريات الأسلحة غير المرصودة في الميزان التجاري.

المصدر: بنك انكلترا (Banque d'Angleterre).

الملحق رقم (٧ ـ ٦)

الموجودات المالية للبلدان العربية ذات الفوائض (مليارات الدولارات)

	١٩٧٢ (١)	١٩٧٨ (١)	١٩٧٩ (١)	١٩٨٠ (١)	١٩٨٢ (١)	١٩٨٥ (٢)	١٩٨٦ (٢)
العربية السعودية	٢,٣	٦٤,٠	٧٨,٠	١٢٥,٠	١٥٠,٠	١٠٠,٠	٨٠,٠
الكويت	٢,٤	٢٨,٠	٤٨,٧	٦٥,١	٧٥,٠	٧٠,٠	٦٠,٠
الإمارات العربية المتحدة	٠,٣	٩,٣	١٢,٢	١٨,٠	٣٠,٠	٢٥,٠	٢٠,٠
قطر	٠,٤	٣,٠	٤,٣	٦,٠	١٣,٠	١٠,٠	١٠,٠
العراق	٠,٧	٨,٦	١٧,٥	٢٥,٠	-	-	-
ليبيا	٢,٧	٤,١	٦,٣	١٢,٩	٢٢,٠	٥,٠	-
المجموع	٨,٨	١١٧,٠	١٦٧,٠	٢٥٢,٠	٢٩٠,٠	٢١٠,٠	١٧٠,٠

(١) Bank of England; OAPEC; OPEC, and *Pétrole et gaz arabes.*

(٢) تقديرات شخصية، و Bichara Khader, *Arab Money in the West* (Tunis: Arab League, 1986).

الملحق رقم (٧ ـ ٧)

الإنتاج النفطي لبلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوپيب) (باستثناء الغاز الطبيعي) (ملايين ب/ي)

	الحصص المقررة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤	متوسط تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٦ [١]	آب/أغسطس ١٩٨٦ [٢]	أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ [٣]
الجزائر	٦٦٣	٦٠٠	٦٠٠	٦٦١,٥
بلدان خط الاستواء	١٨٣	٣٠٠	٣٠٠	١٩٠,٢
الغابون	١٣٧	٢٠٠	١٧٠	١٥١,١
اندونيسيا	١١٨٩	١٣٠٠	١٣٢٥	١١٨٧,٦
إيران	٢٣٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠	٢١٥٠,٢
العراق	١٢٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠	١٩٠٠,٠
الكويت	٩٠٠	١٤٠٠	١٦٠٠	٨٥٩,٩
ليبيا	٩٩٠	١٢٠٠	١١٥٠	٩٨٩,٩
نيجيريا	١٣٠٠	١٦٠٠	١٧١٥	١٣٠٠,٥
قطر	٢٨٠	٣٠٠	٤٠٠	٢٧٦,٣
العربية السعودية	٤٣٥٣	٥٨٠٠	٦٢٠٠	٤٢٧١,٨
الإمارات العربية المتحدة	٩٥٠	١٥٠٠	١٧٠٠	١٢٥٠,٠
فنزويلا	١٥٥٥	١٥٠٠	١٦٨٠	١٥٥٥,٠
المنطقة المحايدة	-	٢٠٠	٤٠٠	-
الإجمالي	١٦٠٠٠	١٩٧٠٠	٢٠٨٤٠	١٦٧٤٤,٠
سقف الـ ١٢ (باستثناء العراق)	١٤٨٠٠	١٧٨٠٠	١٩٠٤٠	١٤٨٨٠,٠

(١) تقديرات .AIE. إجمالي مدوّر.

(٢) تقديرات *Pétrole et gaz arabes*.

(٣) أرقام مأخوذة عن هيئة الرقابة في منظمة البلدان المصدرة للنفط باستثناء أرقام العراق والإمارات العربية المتحدة.

المصدر: Nicolas Sarkis, dans: *Pétrole et gaz arabes* (16 décembre 1986).

الملحق رقم (٧ ـ ٨)

أوروبا: استهلاك الطاقة النهائي

	ملايين الأطنان					النسبة المئوية من المتوسط السنوي		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٥/١٩٨٠	١٩٨٩/١٩٨٥	١٩٩٠/١٩٨٩
صناعة	٢٤٥,٧٠	٢١٤,٢٢	٢١٦,٧٣	٢٢٢,٩٩	٢٢٢,٩٤	٢,٧ -	٠,٨	٠,٠
مواد صلبة	٤٠,٧١	٤٧,٦٨	٤٢,٧٠	٤٣,٦٠	٤٣,٣٢	٣,٢	١,٩ -	٠,٦ -
نفط	٩٠,٩٣	٥٠,٣٨	٥٠,٦٤	٤٦,٩٣	٤٢,٩٣	١١,١ -	٣,١ -	٨,٥ -
غاز	٦٣,٦٦	٦٣,١١	٦٧,٦٩	٧٢,٨٣	٧٦,٠٢	٠,٢ -	٣,٨	٥,٠
كهرباء	٤٩,٢٠	٥٠,٧٧	٥٢,٩١	٥٧,٤٥	٥٨,٠٢	٠,٦	٢,٧	١,٠
تدفئة	١,٢٠	٢,٢٩	٢,٧٩	٢,٦٤	٢,٦٥	١٣,٨	٣,٠	٠,٤
نقل	١٧٠,٣٩	١٨١,٤٢	١٩٨,٦٥	٢٢٢,٦٢	٢٢٩,٥٦	١,٣	٤,٨	٣,١
مواد صلبة	٠,٢٠	٠,١٧	٠,١٤	٠,٠٤	٠,٠٦	٣,٢ -	١٨,٨ -	٥٠,١
نفط	١٦٧,٣٨	١٧٨,٢٤	١٩٥,٣٩	٢١٩,٣٧	٢٢٥,٩٨	١,٣	٤,٩	٣,٠
غاز	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢١	٠,٢١	١,٦ -	٢,٦ -	٠,٠
كهرباء	٢,٥٥	٢,٧٧	٢,٨٨	٣,٠١	٣,٣٢	١,٧	٣,٧	١٠,٣
غير ذلك	٢٧٦,٥٨	٢٨٠,٥٩	٢٨٨,٨٣	٢٦٦,٩٧	٢٧٠,٥٦	٠,٣	٠,٧ -	١,٣
مواد صلبة	٢١,٦٧	٢٠,٢٧	١٧,٠٠	١٢,٦٣	١١,٣١	١,٣ -	١١,٠ -	١٠,٥ -
نفط	١٢٤,٩٣	١٠٨,٣٥	١٠٥,٧٣	٨٩,١١	٨٨,٩٣	٢,٨ -	٣,٩ -	٠,٢ -
غاز	٧٧,٢٩	٩٠,٧١	٩٩,١٠	٩٥,٢٦	٩٨,٦١	٣,٣	١,٧	٣,٥
كهرباء	٤٩،٩٩	٥٩,٢٠	٦٤,٥٤	٦٧,٨٠	٧٠,٠٠	٣,٤	٣,٤	٣,٢
تدفئة	٢,٧٠	٢,٠٧	٢,٤٥	٢,١٧	١,٧٢	٥,٢ -	٣,٦ -	٢٠,٧ -
الإجمالي	٦٩٢,٦٧	٦٧٦,٢٣	٧٠٤,٢٠	٧١٢,٥٨	٧٢٣,٠٧	٠,٥ -	١,٣	١,٥

المصـــــدر: Commission of the European Communities Directorate General for Energy, in: *Energy in Europe* (Annual Energy Review), special issue (December 1991).

الملحق رقم (٧ ـ ٩)

أوروبا ١٢: الإنتاج والواردات الصافية ـ الاستهلاك الداخلي الخام

	ملايين الأطنان					النسبة المئوية من المتوسط السنوي		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٥/١٩٨٠	١٩٨٩/١٩٨٥	١٩٩٠/١٩٨٩
الإنتاج								
الابتدائي	٤٨٢,١١	٥٩٢,٢٦	٦٠٣,٤٨	٥٧٨,٨٨	٥٧٥,٩٨	٤,٢	- ٠,٦	- ٠,٥
مواد صلبة	١٩٧,٠٤	١٧٢,٥٧	١٦٨,٦٠	١٦٢,٣٤	١٥٥,٤٧	- ٢,٦	- ٢,١	- ٤,٢
منها: خشب								
متفحم	٣٤,٣٦	٣٥,٦٣	٣٢,٤٠	٣٤,٣٠	٣٤,٠٧	٠,٧	- ٠,٩	- ٠,٧
نفط	٩٢,٨٨	١٥٠,٩٢	١٥٠,٦٧	١١٨,٦٤	١١٦,٥٤	١٠,٢	- ٥,٠	- ١,٨
غاز طبيعي	١٢٩,٢٧	١٢٧,١٢	١٢٩,٠١	١٢٥,٢٧	١٢٩,٧٦	- ٠,٣	٠,٤	٣,٦
نووي	٤٤,٠١	١٢٣,٦٢	١٣٦,٢٥	١٥٦,٩٨	١٥٧,١٥	٢٢,٩	٤,٩	٠,١
حرارة جوفية	١,٨٩	١,٧٠	١,٨٤	١,٨٧	١,٩٨	- ٢,١	٣,١	٥,٩
مائي	١٥,٣٧	١٤,٥٦	١٤,٩٥	١١,٣٣	١٢,٤٨	- ١,١	- ٣,٠	١٠,٢
أخرى قابلة								
للتجديد	١,٦٦	١,٧٧	٢,١٧	٢,٤٦	٢,٥٩	١,٣	٧,٩	٥,٣
واردات صافية	٥٩٩,٨٥	٤٥٦,٥٤	٤٩١,٠٩	٥٢٢,٢٢	٥٧٢,٩٥	- ٥,٣	٤,٦	٣,٨
مواد صلبة	٥٢,٣٦	٦٢,٣٩	٦٠,٥٧	٦٦,٦٩	٧٧,٦١	٣,٦	٤,٥	١٦,٤
منها: فحم	٥٢,٧٩	٦٢,٤٨	٥٩,٧٩	٦٦,٣٦	٧٦,٦٠	٣,٤	٤,٢	١٥,٤
نفط خام	٤٨٣,٦١	٢٩٤,١٦	٣١٨,٤٨	٣٧٧,٩٤	٣٨٧,٧٢	- ٩,٥	٥,٧	٢,٦
منتوجات نفطية	٢٠,٣٥	٣٩,٤٦	٣٩,١١	٢٨,٠١	٢٦,٠٠	١٤,٢	- ٨,٠	- ٧,٢
غاز طبيعي	٤٢,٢٧	٥٩,٣٥	٧١,٣٤	٧٧,٨٨	٨٠,٢٠	٧,٠	٦,٢	٣,٠
كهرباء	١,٢٦	١,١٩	١,٥٩	١,٧٠	١,٤٣	- ١,١	٣,٧	- ١٥,٩
استهلاك داخلي								
خام (١)	# # #	١٠٢٨,٩٨	١٠٦٢,٦٠	١٠٩٨,٤٦	١١١٤,٨١	- ١١,٦	١,٥	
مواد صلبة	٢٣٨,٢٣	٢٣٨,٩٥	٢٣١,٢١	٢٣١,٠٣	٢٣٤,١٩	٠,١	- ٠,٤	١,٤
نفط	٥٥٩,٤٢	٤٦٢,٤٩	٤٧٦,٥٨	٤٩١,٦٥	٤٩٧,٣١	- ٣,٧	١,٥	١,٢
غاز طبيعي	١٧١,١١	١٨٤,٧٠	١٩٨,٠١	٢٠١,٤٤	٢٠٧,٦٧	١,٥	٢,٤	٣,١
غير ذلك (٢)	٦٤,١٩	١٤٢,٨٣	١٥٦,٨٠	١٧٤,٣٤	١٧٥,٦٣	١٧,٣	٤,٢	٠,٧

(١) ما عدا عنابر السفن.

(٢) بما فيه النووي والمائي وغيره من الأشكال القابلة للتجديد.

المصدر: المصدر نفسه.

الملحق رقم (٧ ـ ١٠)

أوروبا ١٢ : المؤشرات الرئيسية

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	المتوسط السنوي (بالمئة) ١٩٨٠/١٩٨٥	١٩٨٥/١٩٨٩	١٩٨٩/١٩٩٠
عدد السكان (ملايين)	٣١٨,٠	٣٢١,٩	٣٢٣,٧	٣٢٥,٩	٣٢٧,١	٠,٢	٠,٣	٠,٤
الناتج المحلي الإجمالي (بليون إيكو ٨٥)	٣١٠٧,٧	٣٣٤٥,١	٣٥٢٨,٥	٣٧٨٧,٢	٣٨٩٣,٤	١,٥	٣,١	٢,٨
استهلاك القطاع الخاص (بليون إيكو ٨٥)	١٩٣٨,٠	٢٠٦٨,٨	٢٢٣٦,٦	٢٣٩٥,٧	٢٤٦٧,١	١,٣	٣,٦	٣,٠
الإنتاج الصناعي (٨٥ = ١٠٠)	٩٦,٨	١٠٠,٠	١٠٤,٤	١١٣,٠	١١٥,٠	٠,٧	٢,٨	١
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (إيكو/ ٨٥/ الفرد)	٩٧٧٢,٦	١٠٣٩١,٧	١٠٩٠٠,٤	١١٩٠٢,٨	١,٢	٢,٨	٢,٤	-
استهلاك الطاقة الأولي للفرد الواحد (كلغ/ الفرد)	٣٢٥٠	٣٢٠٠	٣٢٨٠	٣٢٨٠	٣٤١٠	٠,٣ -	١,٣	٤,٠
نسبة الاعتماد على التوريد (بالمئة)	٥٦,٥	٤٣,٣	٤٥,٠	٥٠,٣	٤٩,٩	٥,٢ -	٢,٩	٠,٧ -
نسبة الاعتماد على النفط (بالمئة)	٤٧,٥	٣١,٦	٣٢,٧	٣٧,٠	٣٦,١	٧,٨ -	٢,٧	٢,٤ -
معدل بث غاز الكربون للفرد (طن بالنسبة إلى الفرد)	٢,٢٥	٢,٠٥	٢,٠٩	٢,١٠	٢,١٣	١,٨ -		٠,٧

المصدر: المصدر نفسه.

الملحق رقم (٧ ـ ١١)

بث غاز الكربون بالاعتماد على الطاقة عام ١٩٩٠

	غاز الكربون (ملايين الأطنان)	النسبة المئوية
بلجيكا	١١٢,٠	٣,٧
الدانمرك	٥٣,١	١,٧
ألمانيا	١٠٠٥,٠	٣٣,٠
اليونان	٧٣,٧	٢,٤
اسبانيا	٢١٠,٧	٦,٩
فرنسا	٣٦٥,٧	١٢,٠
ايرلندا	٣٠,٨	١,٠
إيطاليا	٤٠٢,٤	١٣,٢
اللوكسمبورغ	١٢,٥	٠,٤
البلدان الواطئة	١٥٧,٣	٥,٢
البرتغال	٣٩,٩	١,٣
المملكة المتحدة	٥٧٩,٢	١٩,٠
السوق الأوروبية المشتركة	٣٠٤٢,٣	١٠٠,٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠.

الملحق رقم (٧ ـ ١٢)

بث غاز الكربون في السوق الأوروبية المشتركة حسب مصدر الطاقة عام ١٩٩٠

	كمية غاز الكربون (ملايين الأطنان)	نسبة غاز الكربون (بالمئة)	النسبة المئوية من الاستهلاك
نفط	١٣٥٥,٥	٤٤,٦	٤٢,٨
فحم وغيره من طاقات جوفية	١٠٧٧,٥	٢٤,٤	٣٥,٤
غاز	٦٠٣,١	١٩,٨	١٨,٠
نفايات	٦,١	٠,٢	٠,٢
مجموع السوق الأوروبية المشتركة	٣٠٤٢,٣	١٠٠,٠	٨٥,٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ١١.

الملحق رقم (٧ ـ ١٣)

تطور الرسم البيئي (إيكو/طن) (بالإيكو) (عام ١٩٩٣)

	السنة الأولى	السنة الأخيرة
نفط	١٧,٣	٥٧,٥
ديزل/تدفئة	١٧,٣	٥٨,٣
غاز	١٥,٤	٥١,٣
فحم	١٩,٩	٦٦,٢
خشب متفحم	٢١,١	٧٠,٥
زيوت (متبقّية)	١٨,٠	٥٩,٩

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٥.

الملحق رقم (٧ ـ ١٤)

عام ٢٠٠٠: تطور الاستهلاك الطاقي وبث غاز الكربون، برسم ومن دون رسم

	من دون رسم	مع رسم	النسبة المئوية للتغير
استهلاك الطاقة	م ط م ن	م ط م ن	بالمئة
نقل	٢٩٦	٢٨٨	ـ ٢,٦
قطاع ثالث	٣٥٠	٣٣٦	ـ ٣,٩
صناعة	٢٤٦	٢٣٤	ـ ٤,٨
إنتاج الطاقة	٤٨٨	٤٨٢	ـ ١,٣
المجموع	١٣٧٠	١٣٣١	ـ ٢,٨
بث غاز الكربون	م. ط. غ ك	م ط غ ك	بالمئة
نقل	٨٨١	٨٣٨	ـ ٢,٦
قطاع ثالث	٦٩٤	٦٥٦	ـ ٥,٥
صناعة	٥٥٨	٥٢٥	ـ ٥,٩
محطات كهربائية	١١٠٨	١٠٨٧	ـ ١,٩
قطاع الطاقة	١٣٤	١٣٠	ـ ٢,٥
المجموع	٣٣٧٥	٣٢٥٧	ـ ٣,٥

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٦.

الملحق رقم (٧ ـ ١٥)

الاستهلاك العالمي من الطاقة الابتدائية [أ] (ملايين ط م ن) (عام ١٩٩١)

	نفط	غاز طبيعي	فحم	طاقة نووية	كهرباء مائية	مجموع
أمريكا الشمالية	٨٤٩,٢	٥٦٤,٩	٥٠٣,٢	١٨٨,٠	٥٢,٥	٢١٥٧,٨
أمريكا اللاتينية	٢٥٢,٣	٨٤,٣	٢٤,٧	٣,٧	٣٨,٣	٤٠٣,٣
أوروبا ـ مجلس التعاون والتنمية الاقتصادية	٦٣١,٣	٢٤٥,٣	٣٠١,٧	١٧١,٩	٣٤,٢	١٣٨٤,٤
أوروبا من دون مجلس التعاون والتنمية الاقتصادية	٤٨٧,٢	٦١٩,٩	٤٠٥,٨	٦٩,٤	٢٤,٨	١٦٠٧,١
الشرق الأوسط	١٥٣,١	٧٩,٩	٢,٧	ـ	٠,٩	٢٣٦,٦
افريقيا	٩٧,٤	٣٢,٩	٧٨,٣	٢,٥	٦,٧	٢١٧,٨
آسيا واستراليا الآسيوية	٦٧٠,٩	١٤٢,٥	٨٦٩,٨	٧٨,٩	٣٨,٥	١٨٠٠,٦
المجموع العالمي	٣١٤١,٤	١٧٦٩,٧	٢١٨٦,٢	٥١٤,٤	١٩٥,٩	٧٨٠٧,٦

(أ) لا تتضمن هذه الأرقام إلا الطاقات الخاضعة للصفقات التجارية. أما استهلاك المحروقات، =

= كالخشب والتورب والنفايات الحيوانية، فلا نستطيع أخذه بالحسبان نظراً إلى غياب الإحصاءات الموثوقة، على الرغم من أهميته في بعض البلدان.

المصدر: *BP, Statistical Review of World Energy* (British Petroleum) (June 1992).

الملحق رقم (٧ ـ ١٦)

حصة الرسوم من أسعار البنزين (بالمئة) في السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان

	١٩٨٠	١٩٩١	الفصل الأول من عام ١٩٩٢
بلجيكا	٥٣,٣	٦٦,٥	٦٩,٧
الدانمارك	٥٨,٨	٦٧,٨	٦٩,٥
فرنسا	٥٨,٠	٧٥,٠	٧٧,٢
ألمانيا	٤٨,٧	٦٧,٦	٧٢,٢
اليونان	٤١,٨	٦٧,٦	٦٨,٩
إيرلندا	٤٨,١	٦٦,٢	-
إيطاليا	٦١,٤	٧٦,٠	٧٦,١
اللوكسمبورغ	٤٣,٨	٥٤,٩	٦١,٤
البلاد الواطئة	٥٢,٣	٧٠,٠	٧٣,٧
البرتغال	٦١,٤	٧٢,٢	٧٥,٩
اسبانيا	٣٤,٦	٦٥,٤	٧٠,٥
المملكة المتحدة	٤٦,٣	٦٦,٠	٦٩,٠
الولايات المتحدة الامريكية	١١,٢	٣٢,٩	٣٧,٤
اليابان	٣٦,٧	٤٤,٩	٤٥,٦

الفصل الثامن

البتروكيمياء في علاقات السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي

سواء كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي تغصّ بالنفط وتمتلك احتياطيات نفطية لأكثر من قرن أو لعشرين عاماً فقط، فإنها تسعى جميعاً إلى الخروج من وحدانية النفط باتجاه تنويع مصادر مداخيلها عن طريق التصنيع. والواقع أنها وظفت، منذ السبعينيات، مبالغ هائلة في الصناعة، فأقيمت وحدات صناعية في أمكنة عدة منها، بحيث إن بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة باتت تنتج اليوم ٧٠٠٠٠٠ طن من الألومنيوم، و٢,٣ مليون طن من الحديد والفولاذ، فضلاً عن ١٥٠٠٠ طن من النحاس سنوياً. وسيكون للاستثمارات المقبلة أن ترفع هذه الأحجام، إذ من المنتظر أن ينشأ مصنعان للألومنيوم في قطر والعربية السعودية، بينما سيصار إلى توسيع مصنعَيْ البحرين والدوحة، بحيث إن إنتاج الألومنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي الذي يُقدّر بـ ١٤ مليون طن سنوياً سوف يمثّل على وجه العموم زهاء ١٠ بالمئة من الإنتاج العالمي[١].

لكن الصناعة البتروكيميائية هي التي شهدت بنوع خاص ازدهاراً شديداً جعلها تشكّل اليوم موضوع الخلاف الرئيسي بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي. لذا يجدر بنا أن نحلل الرهانات المطروحة حول هذه المسألة.

---

(١) «Golfe,» *Moci* (11 janvier 1993), p. 24.

الكويت

النفط

* استعيدت القدرة الإنتاجية التي كانت قبل الاجتياح (١,٥ مليون ب/ي)

* التكرير: تنتهي أعمال إعادة الوضع إلى ما كان عليه، عام ١٩٩٤

التنويع

* أعيد بناء القطاع الصناعي بصورة انتقائية

* خصخصة القطاع العام

البحرين

النفط

* ١٥ عاماً من الإنتاج

الغاز

* ٣٠ عاماً من الإنتاج

التنويع

الإنتاج الإجمالي الداخلي عدا الوقود السائل: ٨٠ بالمئة

* تكرير

* تسييل الغاز

* بتروكيمياء

* الومنيوم (٤٦٠٠٠٠ طن)

* تعدين

* بناء السفن

قطر

النفط

* ٢٠ عاماً من الإنتاج

الغاز

* المخزون الثاني في العالم بعد إيران (١٠ إلى ١٥٠٠٠ مليار م٣)، ٢٥٠ عاماً من الإنتاج بالوتيرة الحالية

التنويع

* تسييل الغاز
* أسمدة
* بتروكيمياء
* الومنيوم
* تعدين
* إسمنت (يبدأ مصنع الإسمنت الثاني بالإنتاج عام ١٩٩٦)

الإمارات العربية المتحدة

النفط

* أبو ظبي: ١١٠ سنوات من الإنتاج بالوتيرة الحالية
* دبيّ: ٢٠ عاماً بالوتيرة الحالية

الغاز

* أبو ظبي: أكثر من ٢٠٠ عام من الإنتاج بالوتيرة الحالية

التنويع

* تعدين (أبو ظبي)
* الومنيوم (دبيّ ٢٥٠٠٠٠ طن)
* مركز توزيع تجاري ومنطقة حرة (دبيّ)
* مركز تسلية (أبو ظبي)

عُمان

النفط

* ٢٠ عاماً من الإنتاج

الغاز

* أعمال جارية لاكتشافه

* بلغت السلطنة مرحلة الاكتفاء الذاتي وتتّجه في المستقبل القريب نحو التصدير

التنويع

* مزروعات غذائية

* صيد

* مناجم

* منسوجات

* نحاس

العربية السعودية

النفط

* ٢٦ بالمئة من الاحتياطيات العالمية

* ١٣ بالمئة من الإنتاج العالمي

* أول مصدّر في العالم

الغاز

* ١١ بالمئة من الاحتياطيات العالمية

* بين ٢٠٠ و٣٠٠ عام من الإنتاج بالوتيرة الحالية

التنويع

الصادرات غير النفطية: ١٠ بالمئة

* زراعة: سادس مصدّر عالمي للقمح، بيض (اكتفاء ذاتي)، طيور، حليب

* مزروعات غذائية: ١٦ بالمئة من الوحدات الصناعية

* بتروكيمياء
* إسمنت
* مناجم
* تعدين وألومنيوم

تتجه بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة اتجاهاً واضحاً نحو تفضيل التصنيع القائم على البتروكيمياء والتعدين والألومنيوم.

المصادر: أمانة سرّ مجلس التعاون الخليجي والـ *Moci*.

أولاً: الصناعة البتروكيميائية في الخليج

على الرغم من أن الصناعة البتروكيميائية في البلدان العربية حديثة العهد جداً، فقد شهدت ازدهاراً صاعقاً من حيث القدرة الإنتاجية والمنتوجات الأساسية والوسيطة والنهائية. وتوجد اليوم وحدات عديدة من هذه الصناعة منتشرة في بلدان عربية شتّى. لكن الخليج يستأثر منها بحصة الأسد كما يتبيّن من الجدول رقم (٨ ـ ١).

الجدول رقم (٨ ـ ١)

المنشآت البتروكيميائية والقدرات الإنتاجية عام ١٩٩٠ (بملايين الأطنان)

المنتوجات	الجزائر	العربية السعودية	العراق	قطر	ليبيا	مصر	البحرين	المغرب	إجمالي البلدان العربية
زيوت أساسية:									
إثيلان	١٢٠	١٩٧٠	١٢٠	٢٨٠	٣٣٠				٢٤٧٠
بروبيلان				٥	١٧٠				١٧٥
بنزينيات									
بنزين	٩٠	٢٤٥	٢٥			١٥			٣٨٥
تولويان	١٥		٧			٤			٢٦
ميكس ـ كسيلان	٢٤٧								٢٤٧
بارا ـ كسيلان	٣٨								٣٨
كحول:									
ميثانول	١٠	١٤١٠			٦٦٠		٣٩٦		٢٥٦٦
إيثانول		٣٠٠							٣٠٠
متوجات وسيطة:									
إثيلان ـ غليكول		٦٥٠							٦٥٠
ستيران		٣٦٠							٣٦٠
كلورور الفينيل									
مونومير	٤٠	٣٠٠	٦٦		٦٠	١٠٠		٢٥	٥٩١

يتبع

تابع جدول رقم (٨ ـ ١)

أكسيد الإثيلان		٣٩٠							٣٩٠
فورمال داهيد	٢٠	٥				٢٥		١٢ (تونس)	٦٢
بيكلورور الإثيلان	٦٤	٥٦٠	١٠٥		٩٥	١٦٠		٤٠	١٠٢٤
بلاستيك									
البولي إثيلان المهدرج		٩١	٣٠		٨٠				٢٠١
البولي إثيلان المنخفض الكثافة + العالي الكثافة	٤٨	٥٩٥	٦٠	١٤٠					٨٤٣
البوليبروبيلين					٦٨				٦٨
كلوريد البوليفينيل	٣٥	٢٠٠	٦٠		٦٠	٨٠		٢٥	٤٦٠
بوليستيران		١٠٠							١٠٠
ميلامين		٢٠						١٥ (الكويت)	٣٥
متوجات تركيبية:									
ألياف									
ألياف بوليستر						٢٦,٥			٢٦,٥
ألياف بولياميد						٤			٤
متوجات أخرى:									
الميثيلترتيوبوتيليك		٥٠٠							٥٠٠
الكيلبنزين			٥٠			٤٠			٩٠
راتنج البوليستر غير المشبع		١٢							٢٩ (؟)
راتنج الالكيد بوليفينيل	١٢	٧							٤٠ (؟)
راتنج الأسيتات		٨	٣					٦ ٥ الكويت ١٠ الأردن ٦ الإمارات العربية المتحدة	١٧
راتنج الفورمال داهيد	١٤,٤								١٤,٤ ١,٦ الأردن ١١٦٢١

المصـــــــدر: *Arab Oil and Gas* (26 December 1990) in: *Etude de la situation actuelle et des perspectives de coopération au sein de l'industrie pétrochimique dans les pays arabes*, document Onudi (SPEC. ID. 524/2) du 8 avril 1992.

هكذا فإن القدرة الإنتاجية للعربية السعودية وحدها تخطت ٧,٥ مليون طن سنوياً (نهاية عام ١٩٩٠) من المنتوجات البتروكيميائية. ونظراً إلى مختلف المشاريع المستقبلية التي

هي قيد الإنشاء، فإن قدرتها الإنتاجية الإجمالية ستصل عملياً إلى ١١,٥ مليون طن عام ١٩٩٥.

الجدول رقم (٨ ـ ٢)

قدرة المنشآت البتروكيميائية في العربية السعودية (عاما ١٩٩١ و١٩٩٥)

(آلاف الأطنان سنوياً)

المنتوج	القدرة الحالية	التزايد	القدرة النهائية
إثيلان	١٩٧٠	٥٠٠	٢٤٧٠
إثيلان ـ غليكول	٦٥٠	٤٠٠	١٠٥٠
بيوكلورور الإثيلان	٥٦٠	ـ	٥٦٠
ستيران	٣٦٠	٥٤	٤١٤
إيثانول صناعي	٣٠٠	ـ	٣٠٠
كلورور الڤينيل مونومير	٣٠٠	ـ	٣٠٠
بروپيلان	ـ	٣٠٠	٣٠٠
بوتاديان	ـ	١٠٠	١٠٠
بنزين	ـ	٧٠	٧٠
بولياثيلان	١١٠٠	٢٠٠	١٣٠٠
كلوريد البولوڤينيل	٢٠٠	١٠٠	٣٠٠
بوليستيران	١٠٠	ـ	١٠٠
بوليبروپيلين	ـ	٢٠٠	٢٠٠
ميلامين	٢٠	ـ	٢٠
ميثانول	١٤١٠	٦٣٠	٢٠٤٠
الميثيلترتيوبوتيليك (MTBE)(*)	٥٠٠	١٤٠٠	١٩٠٠
المجموع	٧٤٧٠	٣٩٥٤	١١٤٢٤

(*) Ether Methyltertiobutylique.

المصدر: *Arab Oil and Gas* (16 October 1991) in: *Etude de la situation actuelle et des perspectives de coopération au sein de l'industrie pétrochimique dans les pays arabes.*

ومن الطبيعي أن يكون الإثيلان والمنتوجات المشتقّة منه، والميثانول ومشتقه الرئيسي، أي الميثيلتريتوبوتيليك (MTBE)، هما المنتوجان الرئيسيان اللذان يقوم عليهما الإنتاج البتروكيميائي في الخليج، نظراً إلى أن الإنتاج المذكور يستند بصورة أساسية إلى الغاز الطبيعي المتوفّر بكثرة، فضلاً عن قلّة كلفته. على الرغم من ذلك، فالقطاعات الأخرى لا يستهان بها، كصنع البوليپروپيلان والبنزينيات ومشتقاتها. والواقع أن بعض البنزينيات

الأساسية، وخصوصاً البنزين والكسيلان تُنتج في العربية السعودية.

غير أن هناك بعض المنتوجات الأخرى لا تزال غائبة، وربما كان لها أن توجد في المستقبل القريب، كالمواد الأولية اللازمة لألياف البوليستر والپوليامید والپولیاکریلیك وألياف المطاط التركيبي. من جهة أخرى، يظل صنع بعض المنتوجات الأخرى غير كافٍ لتغطية الطلب المحلّي على مستوى المنطقة العربية، على ما يتبيّن من الجدول رقم (٨ ـ ٣):

الجدول رقم (٨ ـ ٣)

حصيلة العرض والطلب الحاليين بالنسبة إلى المواد والمركبات البنزينية في المنطقة العربية عام ١٩٩٠ (آلاف الأطنان)

المنتوجات عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠	القدرة الإنتاجية	الاستهلاك عام ١٩٩٠	الحصيلة
بنزين	٣٨٥	٤٦٤	(٧٩)
تولويان	٢٦	٤٦	(٢٠)
پارا ـ كسيلان	٣٨	ـ	ـ
ميكس ـ ميلان	٢٤٧	ـ	ـ
پوليستيران	١٠٠	١١٧	(١٧)
مطاط ستيران ـ بوتاديان	ـ	٨٤	(٨٤)
پوليامید	٤	٤٨,٦	(٤٤,٦)
توليلين ديسوسيانيد	ـ	٤٣,٣	(٤٣,٣)
حامض التيريفتاليك	ـ	ـ	ـ
پوليثيلين سلفات الصوديوم	٢٦,٥	١٨٩,٥	(١٦٣)
تيريفتالات الديمائيل	ـ	١٩,٧	ـ
أندريد فتاليك	ـ	١٢	ـ
الذوب	ـ	٤٩,٣	ـ
راتنجات ألكيدية	٤٠	١٠٨,٢	(٦٨,٢)
پوليوريتان	ـ	٢١,٣	ـ
پوليستر غير مشبع	٢٩	٢١,٢	٧,٨
نيتروتولويان	ـ	٦,١	ـ
فينول	١	١,٩٧	(٠,٩٧)
الأسيد تريپتاليك	ـ	ـ	ـ
ألكيبنزين خطي	٩٠	١٤١	(٥١)
ستيران	٣٦٠	٢٥٤	(١٠٦)
كابرولاكتوم	١٢	ـ	ـ

ملاحظة: تدل الأرقام الموضوعة بين هلالين على مقدار العجز.

المصـــدر: GOIC and AIDMO, «Production of Aromatic Compounds from Naphta in the Arab Countries,» (June 1988), in: *Etude de la situation actuelle et des perspectives de coopération au sein de l'industrie pétrochimique dans les pays arabes.*

ثانياً: هيئة الصناعات السعودية الأساسية، مفخرة الإنتاج البتروكيميائي في الخليج

أُنشئت هيئة الصناعات السعودية الأساسية (SABIC) بمرسوم ملكي عام ١٩٧٦، وما لبثت أن صارت عملاقاً من عمالقة البتروكيمياء العالمية. أقامت هذه الشركة مجموعتين صناعيّتين هائلتين: إحداهما في الجبيل (على ضفاف الخليج) والأخرى في ينبع (على ضفاف البحر الأحمر). وقد تحولت المجموعة الأولى إلى أكبر مجموعة صناعية بتروكيميائية في العالم: ١٣٢ كلم٢ مقابل ٧ لأرضية المجموعة الصناعية باسف في لودفيغشافن (في ألمانيا) التي كانت تعتبر، حتى أواخر السبعينيات، أهم مجموعة في العالم.

وكان الشروع بأشغال البنية التحتية لهذه المؤسسة الجديدة في العربية السعودية قد أثار استهجان كثير من المراقبين الذين رأوا، خصوصاً في أوروبا، أن الصناعة البتروكيميائية ستصطدم، في العربية السعودية، بشتّى أنواع الصعوبات الناجمة عن فقدان الملاكات المؤهلة والخبرة الصناعية والمعرفة بالأسواق الخارجية.

فلم تنقض عشر سنوات على ولادة هيئة الصناعات السعودية (عام ١٩٨٦)، حتى كان بوسع المرء أن يقرأ مقالة بقلم كلود غوديية عنوانها: «الأوروبيون يخشون الكيمياء السعودية»[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن المنتوجات الكيميائية كانت تشكّل، منذ عام ١٩٨١، قرابة ٤٧ بالمئة من إجمالي إنتاج هيئة الصناعات السعودية، تتلوها المنتوجات التعدينية (٢٠ بالمئة)، والأسمدة (١٥ بالمئة)، والبلاستيك (١٣ بالمئة)، والغاز (٣ بالمئة). وشهدت مبيعاتها تقدّماً سريعاً تدل عليه الأحجام (٤ ملايين طن عام ١٩٨٨) والمداخيل (٢,٢ مليار دولار عام ١٩٨٨).

أما اليوم، عام ١٩٩٣، فعلى الرغم من أزمة الخليج، ونظراً إلى التقدم الذي عرفته الأعوام السابقة، فإن الإنتاج يُفترض أن يكون في منزلة ١٠ ملايين طن، كما يُفترض بالمداخيل أن تتخطى عتبة ١٢ مليار ريال.

ويعود هذا التقدم الملحوظ إلى الاستراتيجيا المتّبعة التي تقوم على الإكثار من المشاريع الطليعية المشتركة بغية تحصيل أفضل المكاسب من التقانات المتقدمة والأسواق. وقد أوجدت هيئة الصناعات السعودية الأساسية في مجال البتروكيمياء عشر شركات، منها:

ـ شركة الرازي السعودية لإنتاج الميثانول التي أُنشئت عام ١٩٧٩ بالاشتراك مع مجموعة من الشركات اليابانية التي تشرف عليها شركة ميتسوبيشي.

ـ شركة ابن زهر السعودية الأوروبية للبتروكيمياء، التي أُنشئت عام ١٩٨٤

---

(٢) *Vie française* (3-10 mars 1986).

بالاشتراك مع نست أوي (فنلندا ١٠ بالمئة)، وإيكوفيول (إيطاليا ١٠ بالمئة)، وأراب بتروليوم أنفست كوربوريشن (١٠ بالمئة).

كما يعود نجاح هيئة الصناعات السعودية إلى حكمتها القائمة على عدم الانخراط في قطاع جديد لتكملة الشبكة الأم إلا بعد توفّر التمويل والتأكُّد من أن حاجة السوق إليه حاجة فعلية - بما في ذلك السوق العربية - وأن مساهمة الشركاء الأجانب أمر ممكن. لذا لم تنخرط العربية السعودية في قطاع البنزينيات والپروپيلان المشتقة من تكسير النفتا والغاز السائل إلا مؤخّراً، علماً أن هناك مشاريع مرتقبة لإنتاج ألياف البوليستر.

ثالثاً: البتروكيمياء في علاقات السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي

اعتمدت بلدان الخليج، لحسن سير مشاريعها البتروكيميائية، طريقة الاشتراك مع الشركات الأجنبية. لكن عدد المرشحين الأوروبيين لم يكن كبيراً على الرغم من عروض المشاركة المغرية جداً.

لقد كان تمنُّع الشركات الأوروبية عن الاستجابة، باستثناء شركة أو شركتين - إيطاليا (إيكوفيول)، ألمانيا (أجيب)، وفرنسا (مع شركة فحم فرنسا - كيمياء، المشاركة للشركة القطرية قطر جنرال بتروكميكال كمباني) - أمراً ملفتاً للنظر. بالمقابل، أقدم اليابانيون، وخصوصاً الأمريكيين، إقداماً واضحاً كما يتبيّن من الملحق في نهاية هذا الفصل.

وربما كان باستطاعة المرء أن يجد تفسيرات لهذا الغياب الأوروبي: كقلة الحماس تجاه مشاريع مشكوك في مردوديتها، وخصوصاً الحذر تجاه تصنيع قد يكون له - في حال نجاحه - أن ينافس الأوروبيين في عقر دارهم.

والأرجح أن الأوروبيين قد أخطأوا بعدم انخراطهم أكثر فأكثر في بتروكيمياء الخليج وبتقوقعهم على مواقعهم الدفاعية التي تحاول حماية سوقهم التقليدية مهما كان الثمن، إذ تبيّن أن بتروكيمياء الخليج لم تكن مربحة وحسب، بل إنها تعدّ بمستقبل زاهر، نظراً إلى أن من المفترض أن تنتقل حصة مجلس التعاون الخليجي من الصناعة البتروكيميائية من ٦٩٢٠ مليون طن عام ١٩٩٠ إلى قرابة ١٣٤٨٠ مليوناً عام ١٩٩٥، أي ما نسبته بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة ١١ بالمئة و١٨ بالمئة على التوالي، كما يتبيّن من الجدول رقم (٨ - ٤). والواقع أن معظم الوحدات البتروكيميائية القائمة حالياً هي وحدات شغّالة وان صادراتها تتطور بصورة سليمة. ومن الطبيعي أن يجري تصريف قسم كبير من المنتوجات المصدّرة في أقرب الأسواق، أي في أوروبا. كما إن تقدّم المنتوجات المصدّرة من قِبَل مجلس التعاون الخليجي يتناسب عكسياً مع تقدّم منتوجاته المستوردة، كما يتبيّن من الجدول رقم (٨ - ٥).

الجدول رقم (٨ ـ ٤)

الصناعة البتروكيميائية في مجلس التعاون الخليجي وفي السوق الأوروبية المشتركة (آلاف الأطنان سنوياً)

	مجلس التعاون الخليجي		السوق الأوروبية المشتركة		مجلس التعاون الخليجي/ السوق الأوروبية المشتركة (بالمئة)	
	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٥
إيلان	٢٢٧٠	٤٦٧٠	١٤٤١٠	١٧٦٤٠	١٦	٢٦
بروبيلان	-	٣٠٠	٩١٥٠	١١٣٣٠	-	٣
بوتاديان	-	١٠٠	٢٠٩٠	٢٠٩٠	-	٥
بنزين	٢٧٥	٦٤٥	٦٦٠٠	٧١٧٠	٤	٩
بوليثيلان	١٠٢٠	١٥٧٥	٧٩٢٥	٩٥٣٥	١٣	١٧
بوليبروبيلان		٣٠٠	٤٠٠٥	٥٠٤٠	-	٦
كلوريد البوليفينيل	٢٠٠	٢٠٠	٥٠٨٠	٥٤١٥	٤	٤
بوليستيران	١٠٠	٢٥٠	٢٧٠٠	٢٩٢٠	٤	٩
كولوريد الفينيل المكثف	٣٠٠	٣٠٠	٥٣٩٠	٥٥٥٠	٦	٥
NEG	٦٥٥	١١٢٠	٩٨٥	١١٣٥	٦٧	٩٩
ستيران	٣٦٠	٧٠٠	٣٩٦٠	٥١٦٠	٩	١٤
ميثانول	١٧٤٠	٣٣٢٠	٢٤٠٠	٢٤٠٠	٧٣	١٣٨
المجموع	٦٩٢٠	١٣٤٨٠	٦٤٦٩٥	٧٥٣٨٥	١١	١٨

المصدر: APPE.

إن بعض الأوساط النفطية الدولية ترى أن من الخطأ الحؤول دون إنشاء منطقة للتبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، إذ إن بلدان الخليج ليست سوى شريكة «طبيعية» للسوق المذكورة، وأنها ما زالت مستمرة بشراء عدد كبير جداً من المنتوجات من هذه السوق، بما فيها المنتوجات البتروكيميائية.

الجدول رقم (٨ ـ ٥)

تجارة المنتوجات البتروكيميائية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي (ملايين الإيكو)

	صادرات	واردات	ميزان
١٩٨٥	٧٧٦,٥	٣٢٥,٦	٤٤٠,٩
١٩٨٦	٥٧٥,٠	٣٥٨,٨	٢١٦,٢
١٩٨٧	٥٢٠,٥	٣٣٧,٢	١٨٣,٣
١٩٨٨	٤٦٢,٥	٤٠٧,٩	٥٤,٦
١٩٨٩	٥٠٢,٢	٥٣٠,٢	٢٨

المصدر: أرقام السوق الأوروبية في تقريرها: «The Likely Consequences on the EC Petrochemical/Fertilizer Industry of a Free Trade Agreement with GCC Countries».

نلاحظ عند قراءتنا الجدول رقم (٨ ـ ٥) أن الميزان التجاري للمنتوجات البتروكيميائية الذي كان فائضاً إلى حدّ كبير عام ١٩٨٥ (٤٤٠,٩ مليون إيكو)، قد أصبح سلبياً في غضون أربع سنوات. ففي الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) انخفضت صادرات السوق الأوروبية البتروكيميائية إلى مجلس التعاون الخليجي بوتيرة وسطية قدرها ٨,٦ بالمئة سنوياً، بينما ارتفعت الواردات، من جهتها، بنسبة وسطية قدرها ١٦ بالمئة سنوياً.

ومن المهمّ أن نلاحظ أيضاً الموقع الذي تحتلّه منتوجات مجلس التعاون الخليجي البتروكيميائية من واردات السوق الأوروبية المشتركة، وهذا ما يبيّنه الجدول رقم (٨ ـ ٦) بالنسبة إلى بعض المنتوجات في العام ١٩٨٨.

الجدول رقم (٨ ـ ٦)

واردات السوق الأوروبية المشتركة من منتوجات مجلس التعاون الخليجي البتروكيميائية (آلاف الإيكو)

	إجمالي واردات السوق الأوروبية المشتركة	صادرات مجلس التعاون الخليجي إلى السوق الأوروبية المشتركة	الحصة المئوية لمجلس التعاون الخليجي من واردات السوق الأوروبية المشتركة
ستيران	١٨٣	٣٢	١٨
ميثانول	٢٨٧	٨٠	٢٨
إثيلان غليكول	١٣٥	٤٦	٣٤
ميلامين	٣٥	٧	٢٠
بولة	٩٥	صفر	صفر
البولي إثيلان المنخفض الكثافة	٢٣٧	١١٥	٥١
البولي إثيلان العالي الكثافة	٢٤٩	٦٥	٢٩

المصدر: Eurostat, Comext.

يتبيّن من قراءة الجدول السابق أن هناك فروقات ملموسة بين المنتوجات. هكذا تقتصر العربية السعودية على إنتاج مشتقّات سلسلة الإثيلان، لكنها لا تنتج أيّاً من المنتوجات المرافقة له (البنزينية. . .)، إذ إن صناعتها بدأت لتوّها بالتجهّز بكسارات النفتا. فوقع الصناعة المذكورة إذاً ليس متشابهاً بالنسبة إلى كل المنتوجات.

فضلاً عن ذلك، فالاستيراد الشديد لمنتوج من منتوجات مجلس التعاون الخليجي لا يعني بالضرورة احتياجاً أهوج للسوق الأوروبية، بل إنه قد يكون أحياناً نتيجة لضعف هذه السوق. هكذا هي الحال، مثلاً، بالنسبة للبوليوثيلين الخفيف الكثافة، إذ إن أهمية حصة مجلس التعاون الخليجي من سوق هذا المنتوج إنما تعود إلى البطء الذي أعرب عنه المنتجون الأوروبيون في مجال تكييف إنتاجهم.

هذا هو السياق الذي تقع ضمنه مناظرة السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون

الخليجي بصدد الرسوم الجمركية المرتفعة التي تفرضها السوق الأوروبية المشتركة على المشتقات النفطية المنتجة في الخليج، وخصوصاً بصدد مشروع اتفاقية التبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

رابعاً: اللوبي البتروكيميائي الأوروبي

أثار مشروع اتفاقية التبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي اعتراضاً جماعياً فعلياً من جانب القوة الضاغطة البتروكيميائية المتمثّلة برابطة المنتجين البتروكيميائيين الأوروبيين (ر. م. ب. أ.)، ورابطة الصناعات الكيميائية، ومجلس الصناعة الكيميائية الأوروبي (م. ص. ك. أ.).

فرأى مايك كوكبورن، المدير السابق لرابطة المنتجين البتروكيميائيين الأوروبيين (APPE) أن اتفاقية التبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي من شأنها أن «تضرّ بالصناعة البتروكيميائية الأوروبية». واعتبر أن أوروبا أصبحت تابعة منذ حين لنفط الخليج، وأن مثل هذه الاتفاقية «ستفاقم تبعيّتها حيال منتوجات أخرى، مثل المنتوجات البتروكيميائية الأساسية»[٣]. وهذا رأي يتبناه أيضاً المدير الحالي لرابطة المنتجين البتروكيميائيين الأوروبين جاڤييه دولابينا، الذي يشدّد على خطورة الاتفاقات الثنائية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي بما يتنافى مع قواعد الغات، ويربك اشتغال سوق المنتوجات البتروكيميائية، ويؤول إلى فقدان أكثر من ٧٥٠٠٠ فرقة عمل في هذا القطاع[٤].

والحق أن المرء يستطيع تفهُّم موقف رابطة المنتجين البتروكيميائيين الأوروبيين، فهو في الحقيقة يدافع بأي ثمن عن قطاع تحدق به الأخطار من جانبين: من فوق، أي من قِبَل منتجي الخليج الجدد، ومن تحت، أي من قِبَل المدافعين عن البيئة. غير أن من الواضح أن هذا الموقف الدفاعي لا يسعه أن يستمر على المدى الطويل، إذ من البديهي أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تمتاز من أوروبا، من حيث كلفة المادة الأولية، امتيازاً لا مجال للنقاش حوله، حتى إن رابطة المنتجين البتروكيميائيين الأوروبيين تقدّر كلفة الغاز الذي يستعمل في الخليج كمادة أولية بنحو ٠,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (م. و. ح.ب.) مقابل ما يتراوح بين ٢,٥ و٣ دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أوروبا.

طبعاً لا يقتصر الحسبان على كلفة المادة الأولية وحدها، فهناك أيضاً التكاليف النقدية الثابتة والمتحولة، وتكاليف النقل، وهي أميل لأن تكون عنصراً سلبياً بالنسبة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، لكن هذا العنصر السلبي يُعوَّض منه بالقدرة الإنتاجية (٨٥

---

(٣) ذكر في: Katia Salamé, «Pétrochimie: Vapeurs de souffre sur fond de négociations,» *Arabies*, no. 45 (septembre 1990), p. 53.

(٤) APPE, *Activity Review, 1991-1992* (Bruxelles: [n. pb.], 1992), p. 17.

بالمئة) التي هي أرفع من قدرة الوحدات الأوروبية (٦٠ ـ ٦٥ بالمئة).

والواقع أن كل هذا الجدل البيزنطي حول التكاليف إنما يُخفي خشية رابطة المنتجين البتروكيميائيين الأوروبيين من تدني الإنتاج البتروكيميائي الأوروبي. غير أن التدقيق في أرقام إنتاج مختلف المنتوجات البتروكيميائية في أوروبا يبدو أنه لا يبرّر مثل هذه الخشية. فالواقع أن بعض المنتوجات الرئيسية قد ازداد من حيث الحجم بين العامين ١٩٧٨ و١٩٩١. هذه حالة الإثيلان، مثلاً، إذ قفز إنتاجه من ١٢,١٥٨ مليون طن عام ١٩٧٨ إلى ١٤,٧٩٩ مليون طن عام ١٩٩١، وهي أيضاً حالة البروبيلان (من ٦,٩٨٤ مليون طن إلى ٩,١٣٥ مليون طن)، والبوتاديان (من ١,٦٦٨ مليون طن إلى ١,٨١٣ مليون طن)، والبنزين (من ٤,٨٣٠ مليون طن إلى ٥,٥٦٨ مليون طن)، والأرثُكسيلان (من ٠,٥٦٣ مليون طن عام ١٩٨٧ إلى ٥٨٣ مليون طن عام ١٩٩١). فلم يحصل التدنّي خلال السنوات الأخيرة، إلا في إنتاج الباراكسيلان فقط، إذ انتقل من ١,٠١٩ مليون طن عام ١٩٨٧ إلى ٠,٩٨١ مليون طن عام ١٩٩١[٥].

خامساً: المعارضة في البرلمان الأوروبي

تجاوباً مع مخاوف المنتجين البتروكيميائيين الأوروبيين أعرب البرلمان، بدوره، عن معارضة اتفاقية التبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة ودول مجلس التعاون الخليجي.

وكانت المسألة موضع نقاش البرلمان الأوروبي في ١٢ تموز/يوليو ١٩٩٠. ووضع مورهاوس تقريراً حول أبعاد اتفاقية التبادل الحرّ أعرب فيه عن قلقه تجاه المشروع لسببين:

ـ **الأول**، هو أن إنشاء منطقة للتبادل الحرّ يعني خرق البند المتعلق «بالأمة الأكثر رعاية»، ولا يتفق مع المادة ٢٤ من اتفاقية الغات التي تنصّ على عدد من المبادئ المتعلقة بتحديد مناطق التبادل الحرّ.

ـ **والثاني**، لأن بلدان الخليج تلجأ إلى ممارسات غير مشروعة، من نوع المساعدات المالية العامة والإعطاء المقيّد لتراخيص الاستيراد المعتمدة في العديد من بلدان الخليج.

في النقاش الذي تلا عرض التقرير، عاد كثير من البرلمانيين إلى الكلام عن «المفعول السيئ إن لم يكن الكارثي» للاتفاقية المقترحة على الصناعة البتروكيميائية الأوروبية (تيدي)، وطالبوا بإدراج الاتفاقية إدراجاً راسخاً «ضمن إطار متعدّد الجوانب» (تيدي، دوكليرك)، واشترطوا أن تبدأ دول الخليج قبل كل شيء بتوطيد «شيء من النظام عندها» و«أن تقيم وحدة جمركية» (بيجس).

وقد ردّ بنجامان، نائب رئيس هيئة العلاقات الاقتصادية الخارجية على أسئلة

---

(٥) APPE, *Basic Petrochemicals Production Statistics, 1985-1991* (Bruxelles: [n. pb.], 1992).

المتكلمين، بلهجة تطمينية. فشدّد على أن إنشاء مناطق للتبادل الحر أمرٌ «يتفق تمام الاتفاق مع قواعد إتفاقية الغات»، لكنه أعرب عن إدراكه للأضرار المحتملة التي قد تحيق بصناعة البتروكيمياء الأوروبية. على الرغم من ذلك، فقد ذكّر نائب الرئيس بأن النقاشات التي دارت حول مشروع السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي قد نوّهت «بالنسبة إلى البتروكيمياء وبالنسبة إلى منتوجات المصافي والألومنيوم، بوضع نظام انتقالي يظل ساري المفعول، بصورة استثنائية، لمدة طويلة [التحديد لنا]، وينطبق ذلك، على جميع المنتوجات لا على بعضها فقط». ثم أشار أيضاً إلى: «أن هناك بنداً من شأنه أن يسمح لنا بإدخال بعض المنتوجات في ما بعد، في حال بروز بعض الصعوبات الخاصة بالنسبة إلى هذه المنتوجات الحساسة. . . . لقد اشتغلنا بالفعل بحيث لا يلحق أي ضرر بالصناعة الأوروبية على أيّ صعيد من الأصعدة»، خصوصاً بفضل بند ينصّ على عدم التنافس «من شأنه أن يمنع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من استغلال موقعهم المهيمن على السوق ويجبرهم على إلغاء المساعدات المالية التي تحرف المنافسة عن طريقها السليم».

سادساً: موقف النقابات الأوروبية

انضمّت النقابات إلى جوقة المعارضين لمشروع اتفاقية التبادل الحر (مجلس الصناعة الكيميائية الأوروبية)، لكن حجّتها تمحورت بشكل خاص حول مشكلة حقوق الإنسان في دول مجلس التعاون الخليجي وغياب الحركة النقابية(٦). فقد رأت النقابات المذكورة أن السوق الواحدة تنطوي على بُعد مجتمعي، ولا مجال لوجود اتفاقية تبادل حرّ ما لم تفرض هذه الاتفاقية على جميع أطرافها التزامات مجتمعية واحدة. والحال أن الحركة النقابية محظّرة في معظم بلدان الخليج(٧)، وبالتالي، فإن مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي تستخدم يداً عاملة زهيدة الأجر و«طيّعة» تأتي من آسيا وبلدان المحيط الهادي. ولا بد من أن يؤدّي هذا الامتياز من حيث اليد العاملة الرخيصة الأجر إلى خسارة العديد من فرص العمل في أوروبا، في حال توقيع اتفاقية التبادل الحرّ.

إن هذه الحجة الأخيرة تشكو من بعض الضعف، فالصناعة البتروكيميائية لا تستقطب يداً عاملة كثيفة. أما بالنسبة إلى احترام حقوق الإنسان والحريات النقابية، فليس على المرء إلا أن يعترف بأنها حجة لا غبار عليها.

سابعاً: موقف السوق الأوروبية المشتركة

لا تتوفّر في المرحلة الراهنة وثائق رسمية صادرة عن السوق الأوروبية المشتركة

---

(٦) ويجري ذلك باتجاه إحدى التوصيات الصادرة عن البرلمان الأوروبي والتي تدعم مطالبة «الكنفدرالية الأممية للترادنيون الحر» (ك. أ. ت. ح.) بتضمين الاتفاقية بنداً يصون حقوق العمال الأساسية.

(٧) انظر أيضاً: «Will Free Trade Move Jobs to Countries that Ban Unions,» *ICEF Info* (January 1992), pp. 1-6.

ومعبّرة عن موقفها من هذه المسألة، لكننا نملك سلسلة من التقارير و«الاقتراحات المكتوبة» أعدّتها الإدارة العامة للسوق الأوروبية المشتركة، وخصوصاً إدارة المتوسط والشرق الأوسط[٨]. إليكم ما تقوله هذه التقارير:

● لا يزال المعنيّون بالاتفاقية في مرحلة ما قبل المفاوضات.

● هناك مصلحة فعلية للسوق الأوروبية بتوقيع اتفاقية تبادل حر مع دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً لأسباب سياسية، علماً أن هذه المصلحة تتخطى الصناعة البتروكيميائية.

● من المفيد جداً أن يصار إلى تحليل التكاليف والأرباح، لكن من الصعب جداً أن يعطي المحلّل رأياً جازماً حول ما سيجري في نهاية المرحلة الانتقالية، أي في العام ٢٠٠٧، إذ ليس باستطاعة أحد أن يعرف ما الذي ستكون عليه أسعار النفط في ذلك الحين، ناهيك بتبعيّتنا الطاقية.

● إن تخفيض التعرفات لن يبدأ قبل العام ٢٠٠٦ ـ أي في آخر المرحلة الانتقالية ـ حسب أكثر التوقعات تفاؤلاً، وهو ما يعني أن هناك وقتاً كافياً لتتكيّف الصناعات خلاله مع معطيات المنافسة الجديدة.

● لن تتضمّن الاتفاقية بنداً خاصاً بعملية الدقرطة، إذ لا مجال لتحقيقها، لكن السوق الأوروبية ستنظر في ما يسعها أن تقوم به بالنسبة إلى حقوق الإنسان.

● من الممكن أن يصار إلى حماية الصناعات المبتدئة في دول مجلس التعاون الخليجي.

● إن الاتفاقية تتّفق مع اتفاقيّة الغات، غير أن أمين الغات يطالب بألا تتجاوز المرحلة الانتقالية ١٠ و١٢ عاماً كحد أقصى (وقد سبق للسوق الأوروبية أن خفضت هذه المرحلة من ١٥ إلى ١٢ عاماً).

● سيكون لاتفاقية التبادل الحرّ وقعاً على الاستثمار والتجارة، لكنّ على الشركات البتروكيميائية أن تعيد النظر في خططها الاستثمارية.

● لن تضحّي السوق الأوروبية بأيّ حال من الأحوال بمصافيها وصناعتها البتروكيميائية، لكن عليها في الوقت نفسه ألا تركّز أكثر مما يجب على الصناعة الكيميائية الأساسية.

● إن السوق الرئيسية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ليست أوروبا بل

---

(٨) *CEE Progress Report on Negociations with GCC; EP Rex Committee Meeting with E. Rhein* (Report in 20 May 1992), and *Gulf States: Free Trade Agreement; Progress Report by Mr. Rhein/DGI* (Report in 19 February 1992).

شرق آسيا. فمن الحماقة إذاً ألا توظّف الصناعة البتروكيميائية الأوروبية في دول مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً أن قدرة المنشآت الأوروبية على المنافسة تتراجع بسرعة تجاه جنوب شرق آسيا.

- إن العلاقات متناظرة كلياً وعليها، بصورة طبيعية، أن تتضمّن الزراعة.

على الرغم من ذلك:

- لم تتفق دول مجلس التعاون الخليجي حتى الآن على تفويض احداها بالمناقشة باسم كل الأعضاء، وما زالت إقامة الوحدة الجمركية تطرح مشكلة على البلدان الستة الأعضاء.

- تقدّمت السوق الأوروبية بعرض على مجلس التعاون الخليجي وهي بانتظار الجواب عنه، ويبدو أن هناك مقاومات داخلية.

- أُلغي اجتماع كان يُفترض أن يحصل بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي في نيسان/أبريل ١٩٩٢، بسبب التزام مجلس التعاون الخليجي باجتماعات أخرى مهمة.

- يعتمد مجلس التعاون الخليجي روزنامة مختلفة عن روزنامة الهيئة الأوروبية بالنسبة إلى بدء سريان الاتفاقيات وأحكامها.

ثامناً: وبلدان مجلس التعاون الخليجي؟

تتفهّم بلدان مجلس التعاون الخليجي الأهمية التي توليها السوق الأوروبية المشتركة للصناعة البتروكيميائية الأوروبية التي تتطلّب استثمارات باهظة وتعتمد التقانة المتقدمة التي تستوجب تجديدات دائمة. كما توافق البلدان المذكورة على مرحلة انتقالية تستفيد منها الصناعة الأوروبية لإعادة تنظيم بنيتها وللتكيّف مع الوضع الجديد. لكنها لا تفهم لماذا تصرّ السوق الأوروبية المشتركة على تحديد هذه المرحلة الانتقالية بـ ١٥ أو حتى ١٢ سنة. كما إنها ترى أن على السوق الأوروبية المشتركة أن تأخذ بالحسبان مجمل العلاقات الاقتصادية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي بدلاً من أن تقتصر على مشكلة تسويق المنتوجات البتروكيميائية.

هذا وإذا كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي تعتبر أن بعض مطالب السوق الأوروبية المشتركة محقّة ومبرّرة، فإنها تذهب على الرغم من ذلك إلى أن اشتراط الوحدة الجمركية سلفاً لتوقيع اتفاقية للتبادل الحرّ أمرٌ جائر. وهل ينبغي التذكير بأن السوق الأوروبية المشتركة قد وقّعت مع بلدان المجموعة الأوروبية للتبادل الحر اتفاقية للتبادل الحرّ من دون أن تأتي على شرط الوحدة الجمركية؟ ثم إن الاتفاقية الأولى بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي كانت قد وُقّعت عام ١٩٨٨، كما يقول عبد الله القويز

(الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي) قبل أي تنسيق في مجال الرسوم الجمركية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي[٩]، علماً بأن التنسيق المذكور بدأ يأخذ مجراه اليوم.

خلاصة

لقد انفقت بلدان الخليج على صناعتها البتروكيميائية مبالغ طائلة من أجل تنويع اقتصاداتها والخروج من وحدانية النفط. ونظراً إلى قرب السوق المحلية، كان من الطبيعي أن يتمّ التسويق، في قسمه الأكبر، في البلدان الصناعية، ومنها أوروبا، أقرب الجيران. فمن المفهوم والحالة هذه أن تشعر قلاع البتروكيمياء الأوروبية القديمة أنها مهدّدة، وأن تسعى بكل الوسائل إلى عرقلة مشروع اتفاقية التبادل الحرّ بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي.

وإذا كانت بعض التحفظات التي أبداها البرلمان الأوروبي والنقابات الأوروبية محقّة ومبرّرة، خصوصاً ما يتعلّق منها بحقوق الإنسان والحريات النقابية في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن شروط المنتجين البتروكيميائيين الأوروبيين تبدو تعجيزية. فهم يتذرّعون ببعض الحجج الواهية، كالعلاقات الثنائية على حساب اتفاقية الغات والمنافسة غير المشروعة التي تمارسها بلدان الخليج، في محاولة للحفاظ على مكاسبهم عن طريق منع منتجي العالم الثالث من الوصول إلى أسواقهم، أو وضع العراقيل في وجه هذا الوصول، حتى ولو كان المنتجون المذكورون مؤهّلين لذلك أكثر منهم.

غير أن هناك تطورين على الأقلّ سيكون لهما أن يخفّفا من غلواء المنتجين البتروكيميائيين الأوروبيين: أحدهما، أن يعزّزوا انخراطهم أكثر فأكثر في العمليات المشتركة مع بلدان الخليج، الأمر الذي يتيح لهم تقاسم الأرباح والمنافع. والثاني أن يسهموا في التكامل الإقليمي العربي، الأمر الذي ينشّط تسويق منتوجات دول مجلس التعاون الخليجي البتروكيميائية داخل المنطقة العربية ويخفّف الضغط، بالتالي، عن السوق الأوروبية، إذ إن السوق الداخلية العربية لجميع المنتوجات البتروكيميائية، عملياً، لم تصل بعد إلى مرحلة الإشباع، وما زال استهلاك الفرد الواحد فيها من معظم البلاستيكيّات الأساسية متدنيّاً جداً بالمقارنة مع متوسط الاستهلاك الملحوظ في البلدان النامية، الأمر الذي يعني وجود سوق تقديرية واسعة. فضلاً عن ذلك، فالتبادلات الداخلية في المنطقة، من حيث المنتوجات البتروكيميائية، لا تكاد تُذكر، على ما جاء في دراسة أعدّتها الأونودي[١٠].

---

(٩) Salamé, «Pétrochimie: Vapeurs de souffre sur fond de négociations,» p. 54.

(١٠) Onudi, *Etude sur la situation actuelle et les perspectives de coopération au sein de l'industrie pétrochimique dans les pays arabes* (Consultation régionale, Innsbruck, Autriche, 22-25 juin 1992), pp. 36-37.

هذا يعني أن المواقف الدفاعية لا تفضي إلا إلى سوء التفاهم، بل إلى النزاع. إن مجلس التعاون الخليجي شريك اقتصادي في غاية الأهمية، والتغاضي عن مطالبته باتفاقية للتبادل الحرّ وإهمالها في أدراج الهيئة الأوروبية سيكون غلطة كبيرة إن لم يكن خطأ سياسياً فادحاً.

الفصل التاسع

استثمارات السوق الأوروبية المشتركة المباشرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي

إن استثمارات السوق الأوروبية المشتركة في الخليج العربي هي بالدرجة الأولى استثمارات مباشرة، والحال إن الاستثمارات المذكورة تتحدّد عادةً بوصفها:

- إنشاء في الخارج لمنشأة ذات استقلالية قانونية أو لفرع من شركة أساسية.

- شراء نسبة دنيا قدرها ١٠ بالمئة من رأسمال إحدى المنشآت، وهو ما يعطي للمستثمر حق التدخل في تسيير هذه المنشأة. أما المساهمات التي تقلّ عن ١٠ بالمئة فتعتبر بمثابة استثمارات في المحفظة.

- القروض والتسليفات التي يقدّمها المستثمر للشركة المستثمر فيها ما إن تنشأ بين الطرفين صلة المؤسسة الأم بفرعها.

لكن رصد الاستثمارات المباشرة يعتبر مشكلة حسابية عويصة. لذا فإن التقدير الدقيق لقيمة استثمارات السوق الأوروبية المشتركة في بلدان الخليج يكاد يكون من قبيل الخبط العشوائي، وذلك لأسباب عدة:

- **الأول** يعود إلى أن رصد الاستثمارات المباشرة كثيراً ما يكون مقتصراً، في السوق الأوروبية المشتركة، على المساهمات في الخارج المسجلة في قائمة الشركات المقيمة، وهي تتعلق بشكل خاص، كما في فرنسا مثلاً، بالمنشآت الصناعية والتجارية الكبرى، وبالمؤسسات المانحة للقروض، والشركات المالية، وشركات التأمين المقيمة. وبالتالي فإن عدداً كبيراً من المنشآت الصغيرة ذات المساهمات في الخارج، وعلى رأسها مكاتب الدراسات، لا تقع تحت الرصد، فضلاً عن المنشآت التي يؤسسها فرنسيون في الخارج وتكون مستقلّة عن إحدى الشركات المقيمة في فرنسا.

- **الثاني** أن الاستثمار المباشر قد يتمّ من قبل فرع غير مقيم لمؤسسة أم مقيمة في إحدى بلدان السوق الأوروبية المشتركة. ففي هذه الحال لا يؤخذ الاستثمار بالحسبان. هكذا فإن استثمارات فروع بعض الشركات الفرنسية أو الإنكليزية في بلدان أخرى لا تُعتبر بمثابة الاستثمارات الفرنسية أو الإنكليزية ولا تدخل ضمن عملية الرصد.

ـ والثالث أن الاستثمار المباشر لا ينطوي دائماً على تحوُّل رؤوس الأموال من بلد إلى آخر. هكذا لا تُرصد الأرباح التي يعاد استثمارها ولا تُعتبر بمثابة الاستثمارات المباشرة، لأنها لا تولّد تحويلاً إلى خارج الحدود. وهذا أيضاً شأن الاستدانات المصرفية التي يلجأ إليها المستثمر الأجنبي في بلد الاستقبال.

هذه بعض المشكلات التي تجعل جمع الإحصاءات في هذا المجال أمراً مستعصياً. وينبغي أن نضيف إليها مشكلة تتعلق بحساب قيمة مخزونات الاستثمار المباشر (استثمار ونزع الاستثمار) خلال حقبة طويلة، وهو ما يعني أن توفير الأرقام الموثوقة أمر متعذّر. فكل ما يمكن القيام به هو طرح بعض التقديرات التي تعطي فكرة عن حجم استثمارات السوق الأوروبية المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً: السوق الأوروبية في المؤخرة

إن قراءة الجدول أدناه[1] تجعلنا نستخرج بعض الدلالات:

ـ إن مخزون الاستثمار المباشر لبلدان السوق الأوروبية المشتركة الثمانية التي نملك عنها إحصاءات، في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٩، لا تتخطى أبداً المليار إيكو (٩٣٨ مليوناً بالضبط) مقابل ٢٠٠٨ ملايين قيمة استثمار الولايات المتحدة المباشر.

ـ إن مخزون استثمارات السوق الأوروبية المشتركة في الخليج لا يشكّل إلا ٠,٣ بالمئة من إجمالي استثمارات السوق الأوروبية المشتركة المباشرة (في الداخل والخارج) مقابل ٠,٦ بالمئة للولايات المتحدة، وربما بين ٠,٦ بالمئة و٠,٧ بالمئة لليابان.

ـ إن تحويل استثمارات السوق الأوروبية المشتركة باتجاه الخليج كان إيجابياً بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٣، وسلبياً بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩. ثم صار إيجابياً عام ١٩٩٠. لكن إجمالي استثمارات السوق الأوروبية المشتركة خلال الثمانينيات لم يتخطَّ على وجه الإجمال الـ ٣٦٣ مليون إيكو، مقابل ٨٤٥ لليابان و٢٠٦٥ للولايات المتحدة، أي ما هو أقل بقليل من نصف الاستثمارات اليابانية، وسدس الاستثمارات الأمريكية فقط.

---

(١) Cliff Pratten, «Investment Flows between the EEC and GCC,» communication présentée à: La Deuxième conférence industrielle CEE-GCC, Qatar, octobre 1992 (polycopié).

الجدول رقم (٩ ـ ١)

الاستثمارات المباشرة باتجاه مجلس التعاون الخليجي (ملايين الإيكو)

من ١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	المجموع من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠ بأسعار عام ١٩٩٠، أواخر عام ١٩٨٩	مخزون الاستثمار المباشر
السوق الأوروبية المشتركة + ١٥١	+ ٨٣	+ ٩١	+ ١٢١	ـ ١٠٧	ـ ١٣٥	+ ١٧٥	ـ ٢٣١	ـ ٢٧	ـ ٤٧	+ ٦٥	+ ٣٦٣	٩٥٨
اليابان + ١٢	ـ ١١	+ ٨٣	+ ٩٠	+ ٢٧٧	ـ ٢٠	ـ ١٣	+ ٤٤	+ ١٠٥	+ ٥٧	+ ٢٠	+ ٨٤٥	غ. م.
الولايات المتحدة الامريكية + ١٠٢	ـ ٣٠٧	+ ٧	+ ٩٠٣	+ ٦٤٠	ـ ١٣٢	+ ١١٨	+ ٨٣	ـ ٢٨٠	+ ٦٤	+ ٣٩٠	+ ٢,٠٦٥	٢,٠٠٨

ملاحظة: المعطيات بالنسبة إلى بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، البلاد الواطئة، إسبانيا، انكلترا.

المصدر: Cliff Pratten, «Investment Flows between the EEC and GCC,» *communication présentée à: La Deuxième conférence industrielle CEE-GCC, Qatar, octobre 1992 (ploycopié).*

ثانياً: القطاع الطاقي في الطليعة

أما توزُّع الاستثمارات حسب القطاعات فيحيط به غموض مُطبق. كل ما نعلمه أن قرابة ثلث الاستثمارات الأمريكية قد توجّه نحو القطاع الطاقي، الأمر الذي يفسّر بسهولة من خلال انخراط الشركات النفطية الأمريكية الكبرى في شبه الجزيرة العربية منذ وقت طويل. على كل حال، من المحتمل أن تكون بلدان السوق الأوروبية المشتركة قد اهتمّت بهذا القطاع ووظفت فيه نحو ربع استثماراتها أو ثلثها.

وأما القطاع الصناعي، وخصوصاً التكرير والبتروكيمياء، فقد تأخّرت فيه السوق الأوروبية المشتركة عن الولايات المتحدة واليابان، ذلك لأن القطاع البتروكيميائي الأوروبي تأثراً شديداً بالأزمة ولم يتوصّل إلى استخلاص فوائض قابلة للاستثمار، من جهة، ولأن بلدان السوق الأوروبية المشتركة لم تستطع اقتحام الأسواق من جهة أخرى، بل اكتفت باعتماد السياسة الدفاعية ضدّ بتروكيمياء الخليج باعتبارها خطراً على قطاعها. والحال أن ألمانيا وإيطاليا، وإلى حدّ أقل فرنسا، هي الوحيدة من بلدان السوق الأوروبية المشتركة التي قامت بمشاريع طليعية في هذا القطاع.

والأرجح أن تكون استثمارات السوق الأوروبية المشتركة قد توجّهت بشكل رئيسي نحو قطاع الخدمات، إذ إن مخزون استثماراتها في هذا القطاع قد تخطّى مخزون التزاماتها المالية في قطاع الطاقة.

إن هذه المعلومات المبعثرة تكفي لتنويرنا حول نقطة واحدة على الأقلّ، وهي أن السوق الأوروبية المشتركة لم تدرك في الوقت المناسب مصلحتها في تشجيع الاستثمارات المباشرة في الخليج وتحفيزها. هل كان ذلك نتيجة قصور في النظر، أم كان نتيجة فقدان السياسة الطويلة الأمد، أم أنه حصيلة الحذر تجاه تصنيع الخليج، أم مجرّد اعتراف ضمني بأن الخليج محميّة أمريكية؟ الأرجح أن يكون عدم الإدراك المذكور نتيجة هذه العوامل جميعاً. لكن السؤال الذي يطرح عندئذ هو لماذا استطاعت اليابان أن تكون أكثر ديناميكية ونشاطاً؟ لا شك في أن هناك مجموعة من الأسباب التي تفسّر ذلك، وليس أقلّها شأناً انشغال اليابان دائماً وأبداً بتأمين الضمانات لتموينها المنتظم بالنفط، واستخدام الخليج معبراً لاقتحام أسواق الشرق الأوسط الواسعة، وتأمين الركائز الصلبة للاستراتيجيا اليابانية الجديدة القائمة على تنويع أماكن بعض النشاطات الصناعية الملوّثة أكثر من غيرها أو المكلفة أكثر من غيرها. لكن هناك أيضاً سبباً مؤسّساتياً، بمعنى أن الحكومة اليابانية تنسّق، عبر وزارة التجارة الخارجية والصناعة اليابانية، بين نشاطات الشركات اليابانية في الخارج أكثر مما تنسق حكومات بلدان السوق الأوروبية المشتركة بين نشاطات شركاتها.

بناءً عليه، ليس هناك من مصلحة للسوق الأوروبية المشتركة في إهمال بلدان الخليج من حيث الاستثمارات، إذ إن دول مجلس التعاون الخليجي، بما تحويه من ٥٠ بالمئة من الاحتياطيات الطاقية العالمية، وبصناعتها البتروكيميائية المرشّحة لأن تصبح أهم صناعة في

العالم على مشارف العام ٢٠٠٠، وبسوقها المفتوحة على ثلاث قارات (آسيا ـ افريقيا ـ أوروبا)، فضلاً عن البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي ـ الفارسي، تظل صفقة مربحة اليوم في المجال الطاقي والبتروكيميائي، ومربحة غداً في قطاعات المعلوماتية والصيدلة والبنزينيّات والغازيّات، بل حتى في قطاعات الصحة والبحث العلمي والسياحة. ثمة إذاً «نوافذ مناسبة» لمصلحة السوق الأوروبية المشتركة، لكن الاستفادة منها تقتضي، كما سبق لڤاليري يورك ولويس تورنر أن قلا عام ١٩٨٦، أن تنظر أوروبا «إلى بلدان الخليج بعين الجدّ»[٢] (The Europeans still need to take Gulf States seriously).

لكن المرء ينبغي ألا يشدّد اللوم على السوق الأوروبية المشتركة، إذ إنها بما هي سوق مشتركة، لا تشتغل بوصفها مستثمر مباشر. فالمنشآت الموجودة في مختلف بلدانها الأعضاء هي التي تملك سلطة القرار بصدد الاستثمارات. وبالتالي فإن ما درج الباحثون على تسميته باستثمار فرنسا أو ألمانيا المباشر، لا يعدو كونه مجموع الالتزامات المالية التي تتعهدها بعض المنشآت الفرنسية أو الألمانية في بلدان أجنبية.

لتوضيح هذه المسألة، سنتوقف قليلاً عند حالتين دراسيّتين: الأولى فرنسية والثانية ألمانية.

١ ـ الاستثمارات الفرنسية في الوطن العربي وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص

إن المعطيات الرقمية التي جمعها لويس بلان[٣] تعطينا فكرة عن تداول الاستثمارات الفرنسية المختلفة في الوطن العربي، في أواخر العام ١٩٩٠. ونسارع إلى القول إن أول ما يتضح لقارئ هذه الأرقام هو هزال مخزون الاستثمارات الفرنسية في البلدان العربية، إذ إن هذا المخزون لم يكن يمثّل، أواخر عام ١٩٩٠، إلا ٠,٩ بالمئة من إجمالي المتداول من الاستثمارات الفرنسية المباشرة، فلا يتخطى حدود المليار دولار أو أقلّ (٥١٦٠ مليون فرنك فرنسي).

أما توزيع الاستثمارات الفرنسية حسب المناطق، فإن ٦٥ بالمئة منها يذهب باتجاه افريقيا الشمالية مقابل ٢٠,٥ بالمئة فقط باتجاه بلدان الخليج. وتستأثر ثلاثة بلدان عربية، هي المغرب ومصر والعربية السعودية بثلثي هذه الاستثمارات. لكن المتداوَل من

---

(٢) Valérie Yorke and Louis Turner, *European Interests and Gulf Oil* (London: Policy Studies Institute; Royal Institute of International Affairs, 1986), p. 96.

(٣) اقتبست معظم المعلومات الواردة في هذا القسم من دراسة قيّمة لـ: Louis Blin, «Les Investissements français dans les pays arabes,» papier présenté au: Séminaire organisé par European Policy Unit de l'Institut Européen de Florence sur le thème: Europe and the Middle East/North Africa: The Political Economy of Interdependence, 18-19 mars 1993.

الاستثمارات الفرنسية لم يتغيّر أبداً بالنسبة إلى مجمل البلدان العربية، بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٩ (+ ٤,٨ بالمئة)، الأمر الذي لم يكن كذلك على المستوى العالمي (+ ٥٨,١ بالمئة). إلا ان تدنّي الحصة العربية من مُتداوَل الاستثمارات الفرنسية المباشرة قد توقّف بعض الشيء خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، على ما يتبيّن من تحليل تدفق الأموال التي انتقلت، في بلدان الاستقبال الرئيسية الستّة، من ١٨٤ مليون فرنك فرنسي عام ١٩٨٨ إلى ٢٢٦ مليوناً عام ١٩٨٩، ثم إلى ٦٩٠ مليوناً عام ١٩٩٠، فإلى ١١٦٨ مليوناً عام ١٩٩١.

والبليغ في الأمر، أن الاستثمارات الفرنسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي أصبحت للمرة الأولى أكبر من تلك التي تحقّقت في البلدان العربية الأخرى (٧٢٤ مليون فرنك فرنسي عام ١٩٩١ مقابل ٦٥٥ مليوناً). وقد توجّهت الاستثمارات الفرنسية خلال العام نفسه باتجاه ٤ بلدان رئيسية: العربية السعودية والمغرب وسوريا وقطر. بالمقابل، تراجعت الاستثمارات المذكورة تراجعاً واضحاً في بلد آخر من بلدان مجلس التعاون الخليجي هو الإمارات العربية المتحدة.

لكن فرنسا هي أيضاً بلد استقبال للاستثمارات العربية، إذ وصل مخزون الاستثمارات المباشرة لبلدان الشرق الأوسط العربية، حسب مصرف فرنسا، إلى ٣,٢ مليار فرنك فرنسي في أواخر العام ١٩٩٠، منها ٤٤ بالمئة استثمارات لبنانية و٢٤,٣ بالمئة استثمارات كويتية. لكن هذه الأرقام أدنى بكثير مما هي الحال في الواقع، إذ إنها لا تتعلّق إلا بالشرق الأوسط، باستثناء افريقيا الشمالية. فضلاً عن ذلك نجد أن قسماً كبيراً من الاستثمارات العربية المباشرة في فرنسا إنما يأتي عن طريق عدد من المراكز الموجودة في الخارج أو صناديق الاستثمار المقيمة في اللوكسمبورغ أو سويسرا أو غيرهما. هذا ولا تتناول حسابات مصرف فرنسا إلا الاستثمارات المباشرة، غير أن ما تفضله البلدان العربية هو الاستثمارات بالمحفظة بشكل خاص. هكذا يشير مصرف فرنسا مثلاً إلى أن استثمارات الإمارات العربية المتحدة في فرنسا قد وصلت إلى ٤٣٠ مليون فرنك فرنسي عام ١٩٨١ وعام ١٩٩١، مقابل ٤٣٧٥ مليوناً من الاستثمارات بالحقيبة، أي بنسبة ١ إلى ١٠.

أما بالنسبة إلى توزيع الاستثمارات الفرنسية في البلدان العربية حسب القطاعات، فإننا نلاحظ، كما في الجدول رقم (٩ ـ ٢)، أن الحصة الكبيرة تذهب إلى قطاع الخدمات الذي يستأثر بقرابة ثلث الاستثمارات (٣١,٤ بالمئة)، مقابل ٢٧ بالمئة للبناء والهندسة المدنية، و٢٤,٩ بالمئة للطاقة، و١٣,٤ بالمئة للصناعة التحويلية.

والغريب في الأمر أن فرنسا لم تستثمر فرنكاً واحداً، بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، في قطاع الطاقة في العربية السعودية، بل فضّلت عليه قطاعي البناء والهندسة المدنية (٥٧٧ مليون فرنك فرنسي)، وقطاع الخدمات (٢٨٠ مليوناً). وقد قُدّر مخزون الاستثمارات الفرنسية في هذا البلد بمليار فرنك فرنسي في أواخر العام ١٩٩٢.

وتستضيف البحرين سبعة مصارف فرنسية، معظمها تعمل في الخارج، وثلاثة مكاتب للتمثيل المصرفي، ونصف دزينة من الشركات الصناعية، أي ما يمثل متداوَلاً إجمالياً قدره ٩٧ مليون فرنك فرنسي في أواخر عام ١٩٩٠.

أما في قطر فالمستثمران الفرنسيان الوحيدان هما توتال وإلف المنخرطان في البتروكيمياء وتسييل الغاز. وقدّر المتداوَل فيها بـ ٦٣ مليون فرنك فرنسي في أواخر عام ١٩٩٠.

وأما في الإمارات العربية المتحدة فقد بلغت الاستثمارات الفرنسية مخزوناً قياسياً قيمته ٩٣٥ مليون فرنك فرنسي عام ١٩٨٩. وبعد عام واحد لم يبق منه إلا ٣٥ مليوناً، لكنه سجّل اختراقاً جديداً عام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢، إذ يبدو إن هذا المخزون عاد فبلغ ١١٣٦ مليوناً. وفي العام ١٩٩٢ كانت توتال المستثمر الرئيسي. لكن ١٢ شركة من أصل مجموع الشركات الموجودة في منطقة جبل علي الحرّة والبالغ عددها ٤٢٥ شركة، هي شركات فرنسية.

إن هذا النشاط المتذبذب الذي يحكم الاستثمارات الفرنسية في الإمارات العربية المتحدة صعوداً وهبوطاً، يتضارب تضارباً كبيراً مع قلّة الاهتمام بالكويت وعُمان اللذين يُعتبران القريبين الفقيرين بالنسبة إلى الاستثمار الفرنسي في مجلس التعاون الخليجي.

٢ ـ الاستثمار الألماني في البلدان العربية والخليج

سجّل المتداوَل من الاستثمار الألماني المباشر في الخارج خلال السنوات العشر (١٩٨١ ـ ١٩٩١) تعاظماً شديداً، إذ انتقل من ٨٣,٩ مليار مارك عام ١٩٨١ إلى ٢٥٣,٧ مليار عام ١٩٩١، أي بنسبة ثلاثة أضعاف، بينما ازدادت الواردات والصادرات، خلال الفترة نفسها، بنسبة الضعفين فقط.

لكن حصة البلدان العربية من الاستثمار المباشر ظلت متواضعة جداً، فلم تتخطّ منزلة ١ بالمئة عام ١٩٩١، أي ما مجموعه ٣,٩ مليارات مارك (٢,١ مليار لأفريقيا الشمالية و١,٨ للشرق الأوسط). أما حصة البلدان العربية من التجارة الألمانية فقد قاربت خلال العام نفسه منزلة ٣ بالمئة (١ بالمئة لأفريقيا الشمالية و٢ بالمئة للشرق الأوسط)، علماً أن ألمانيا تستأثر، بالعكس، بزهاء خمس التجارة العربية مع السوق الأوروبية المشتركة[٤].

---

(٤) حول هذه المسألة برمتها، انظر: Christian Uhlig et Friederike Walter, «European Instrument in the Ar. S.-World: The Case of Germany,» papier présenté au: Ibid., polycopié, et «Forms and Experiences of Entrepreneurial Cooperation of German Enterprises in the Maghreb,» pp. 127-141, and Hanz-Peter Merz, «Enquête sur les entreprises de Nordrhein-Westfalen et leurs relations avec les pays arabes,» pp. 169-181, dans: Le Partenariat d'entreprise européen au Moyen-Orient et au Maghreb, Actes du Colloque Franco-Allemand, Bochum, 1991.

ومصر هي التي تحظى بحصة الأسد من الاستثمار الألماني، وذلك بمخزون قدره ٧٧٦ مليون مارك عام ١٩٩١، أي أدنى مما كان عليه عام ١٩٨٤، حيث قُدّر المتداوَل بـ ١١٥١ مليوناً. إن زوال الأوهام التي علّقتها ألمانيا على سياسة الانفتاح المصرية، وبروز الأصولية الإسلامية، يفسّران جزئياً تآكل رأسمال الثقة لدى المستثمرين الألمان في السوق المصرية. أما الأزمة النفطية المضادة التي حصلت عام ١٩٨٥، وتدهور الاقتصاد المصري، فمسؤولان ولا شك عن انخفاض الواردات الألمانية الآتية من مصر بنسبة الثلث (١٣٦٥ مليون مارك عام ١٩٨٤ و٤٤٧ مليوناً عام ١٩٩١) وصادراتها إلى مصر بنحو النصف (٣٢١٤ مليون مارك عام ١٩٨٤ و١٨١٥ مليوناً عام ١٩٩١).

يعود الاستثمار الألماني في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى الثمانينيات، وهو يمثّل أقل من ثلث إجمالي الاستثمارات في البلدان العربية عام ١٩٩١. والملفت للنظر أن القسم الأكبر من هذه الاستثمارات لا يوظّف في العربية السعودية بل في الإمارات العربية المتحدة، إذ يوجد في هذا البلد زهاء ١٢ مشروعاً طليعياً مُشتركاً، كما يُقدر مخزون الاستثمار الألماني فيه بزهاء ٥٦٥ مليون مارك. ولنذكر في سياق الكلام أن ألمانيا تحقق في تجارتها مع البلد الخليجي المذكور فائضاً مهماً يبلغ زهاء ١,٤ مليار مارك (٣٢٤ مليوناً من الواردات مقابل ١,٧ مليار من الصادرات).

والأغرب من ذلك هو حالة العربية السعودية. فالواقع ان هذا البلد قد ضرب الرقم القياسي من حيث المشاريع الطليعية المشتركة مع ألمانيا (٧٤ مشروعاً، من بينها ٣٧ في القطاع غير الصناعي و١٧ في القطاع الصناعي) واستأثر بحصة مرموقة (٤٠ بالمئة)، وهو ما تستورده ألمانيا من المنطقة وما تصدّره إليها (٢٨ بالمئة). لكن حصّته من مخزون الاستثمارات الألمانية يدور حول نسبة ضئيلة لا تتجاوز ١٥ بالمئة. إن تحفظ الرأسمال الألماني على الاستثمار في العربية السعودية يفسر جزئياً بضعف الشركات النفطية الألمانية تجاه العمالقة الأمريكيين (من نوع تكساكو وأرامكو)، وحرص الشركات البتروكيميائية الألمانية على الحفاظ على مكاسبها في أوروبا في وجه منافسة القطاع البتروكيميائي السعودي.

أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى فالاستثمار الألماني لا يكاد يذكر. ففي الكويت مثلاً هناك أربعة مشاريع طليعية مشتركة بـ ٥ ملايين مارك من الاستثمارات (سيمنس، دوتش بابكوك). وفي عُمان يقدر متداوَل الاستثمار الألماني بـ ٢١ مليون مارك عام ١٩٩١. ويكاد يكون غير موجود في قطر والبحرين.

الجدول رقم (٩ ـ ٢)

الاستثمارات الألمانية في بلدان افريقيا الشمالية والشرق الأوسط العربية، ١٩٧٩ ـ ١٩٩١ (بملايين الماركات الألمانية)

السنة	١٩٧٩م	١٩٨٩	١٩٨٠م	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١م	١٩٨١(بالمئة)	١٩٨٥(بالمئة)	١٩٩١(بالمئة)
افريقيا الشمالية																		
الجزائر	×	×	٢٥٣	٥	٢٩	٣	٤	×	×	×	×	×	صفر	×	٢٩٤	٢٢,٥	١٥,٣	١٣,٩
مصر	١٩٦	٣٠	٢٢٦	١١٩	٢٨٤	٢٦٤	٢٥٧	-٢٤٤	٨٠	-٦	-٨٠	-٥١	٨	-٨٢	٧٧٦	٣٠,٠	٤٧,٣	٣٦,٧
ليبيا	×	×	٣٦٤	٤٥	٦٤	٢١	١٤	-١١	-٨	×	١٧٥	١١٠	صفر	٧	٧٨٢	٣٥,٧	٢٦,٠	٣٧,٠
المغرب	×	×	٥٣	صفر	٦	٦	٥	١	×	٥	٧	١	٦	٦	٩٥	٤,٦	٣,٧	٤,٥
تونس	×	×	٧٥	٨	٢٠	٩	٦	٣٢	٤	١	٢	٥	×	٣	١٦٥	٧,٢	٧,٨	٧,٨
مجموع افريقيا الشمالية	١٩٦	٣٠	٩٧١	١٧٨	٤٠٤	٢٩٥	٢٩٤	-٢٢٣	٧٦	صفر	١٠٤	٦٥	١٤	-٦٦	٢١١٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
النسبة المئوية من الاستثمار العام	٠,٣	٠,٤	١,٣	١,٨	٤,١	٣,٨	٣,٢	-١,٦	٠,٥	٠,٠	٠,٦	٠,٣	٠,٠	-٠,٢	٠,٨			
الشرق الأوسط																		
البحرين	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×				
إيران	٥٤٠	٣٤	٥٠٦	صفر	-٩	-٣	-١٣	-٥	-١	×	٢٣	-٢	صفر	×	٤٩٧	٦٥,٦	٤٥,١	٢٦,٦
العراق	٣	×	٣	×	×	×	×	×	×	×	×	×	صفر	×	٣	٠,٤	٠,٣	٠,٢
الأردن	١	×	١	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	١	٠,١	٠,١
الكويت	٤	١	٥	صفر	×	×	×	×	×	×	×	×	صفر	صفر	٥	٠,٦	٠,٥	٠,٣
لبنان	١٣	صفر	١٣	×	صفر	١	-١	-٤	×	×	×	×	صفر	×	٩	١,٧	٠,٩	٠,٥
عُمان	×	×	×	٧	×	٣	×	×	×	٢	×	١٠	صفر	×	٢١	٠,٩	٠,٩	١,١
العربية السعودية	٨٩	٢٩	١١٨	٢٩	٤٦	٧	٥٠	٣٣	-٤	×	٢	-١	×	١	٢٨١	١٩,٠	٢٦,٨	١٥,١
ليبيا	١١	صفر	١١	٧	٧	٤	×	١٢١	١٣٩	١٤	٩٩	٥٧	٤	٢٢	٤٨٥	٢,٢	١٤,٢	٢٦,٠
الإمارات العربية المتحدة	٥٦	صفر	٥٧	١٧	٣٣	٢٥	٤٧	-٥٨	٧٠	١٧٠	١٢٦	٧٥	٥	-١	٥٦٥	٩,٥	١١,٣	٣٠,٢
المجموع	٧١٧	-٤	٧١٤	٥٩	٧٨	٣٧	٨٣	٨٨	٢٠٤	١٨٦	٢٥٠	١٣٩	٩	٢٢	١٨٦٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
النسبة المئوية من الاستثمار العام	١,١	٠,٠	١,٠	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٩	٠,٦	١,٢	١,٥	١,٤	٠,٧	٠,٠	٠,١	٠,٧			
مجموع الاستثمارات الألمانية	٦٦٠٠٢	٨١٦٠	٧٤١٦٢	٩٨٢٤	٩٧٦٢	٧٨٣٨	٩٢٦٦	١٣٦٤٤	١٦٤٢٩	١٢٨٠١	١٧٨٤٤	٢١٢٩٠	٣١٧٠٦	٢٩١٧٤	٢٥٣٧٣٩			

م: مخزون

×: أرقام غير متوفرة، غير منشورة.

المصـدر: BMWI in Bundesanzeiger, 1984-1991; Krãgenau, 1987, in: Christian Uhlig et Friederike Walter, «European Instrument in the Ar. S.-World: The Case of Germany,» papier présenté au: Séminaire organisé par European Policy Unit de l'Institut Européen de Florence sur le thème: Europe and the Middle East/North Africa: The Political Economy of Interdependence, 18-19 mars 1993, p. 14.

الجدول رقم (٩ ـ ٣)

الواردات الألمانية الآتية من البلدان العربية في افريقيا الشمالية والشرق الأوسط، ١٩٨٠ ـ ١٩٩١ (بملايين الماركات الألمانية)

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١	١٩٨١(بالمئة)	١٩٨٥(بالمئة)	١٩٩١(بالمئة)
افريقيا الشمالية															
الجزائر	٤١٤٨	٥٢٩٦	٨٨٢٦	٨١٦٧	٢٧٩٨	٤١١٢	١٩١٧	١٩٨٤	١٦٤٣	١٥١٥	١٦٠١	١٨٧٤	٣٧,٠	٣١,٢	٢٣,٣
مصر	٣٨٧	٦٣٤	١٠٥٣	٧٦٧	١٣٦٥	١٥٧٧	٤٢٩	٥٥٠	٤٠٠	٥٥٩	٤٦٣	٤٤٧	٤,٤	١٢,٠	
ليبيا	٧٨٦٦	٧٤١٧	٧٢٣٢	٦٣١٧	٦١٦٦	٦٢٧٥	٢١٥٥	٢٠٧٩	٢٦٨٩	٣١٤٢	٣٥٤٢	٣٥٣٨	٥١,٦	٤٧,٦	٤٤,٠
المغرب	٥٠٧	٥٠٧	٤٨٢	٥٣٥	٥٨٠	٦٠٣	٥٩١	٦١٥	٧٠٦	٨٣٧	٨٤٨	٩٥٤	٣,٥	٤,٦	١١,٩
تونس	٥٧٢	٤٩٥	٥٨٤	٦٣١	٦٦٣	٦٠٦	٦٥٢	٧٠٧	٧٠٣	٨٤٠	٩٥٤	١٢٣٧	٣,٤	٤,٦	١٥,٤
مجموع افريقيا الشمالية	١٣٤٨٠	١٤٣٧٩	١٣١٧٧	١١٥٧٢	١٣١٧٣	٥٧٤٤	٥٨٤٥	٦١٣٢	٦٨٩٣	٧٤٠٨	٨٠٥٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	
النسبة المئوية من الواردات الألمانية العامة	٣,٩	٣,٩	٣,٥	٢,٩	٢,٧	٢,٨	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٣	١,٣		
الشرق الأوسط															
البحرين	١١	١٢	٥٨	٢٢	٢٤	٥٢	٦٩	١٥	٢٧	١٧	١٣	٢٤	٠,١	٠,٨	٠,٥
إيران	١١٥٧	١٧٧	٥٦٣	١٠٠٢	١٣٦٨	٣٦٧	٢٢٨	٧٢٢	٣٨٩	٣٥٦	١١٧	٠٤	٠,٨	٥,٨	٠,١
العراق	٣٣٨٢	١٥٢٧	١٧٣٩	١٥٧١	١٨٤٩	١٨٣٢	١١٢٦	٨٩٨	١٢٣٠	١٣١٧	١٢٩٦	١٤٨٩	٧,٣	٢٨,٨	٢٨,٧
الأردن	١٨	١٤	١٣	٢٠	٥٣	٥١	٣٠	٣٢	٣٨	٣٢	٤٣	٣٨	٠,١	٠,٨	٠,٧
الكويت	٦٨٦	٦٢٣	٥١٧	٩٣١	٩٨٦	٧٤١	٣٧٧	٢٤٩	١٧٠	٢٩٨	١٨٣	٧	٣,٠	١١,٧	٠,١
لبنان	١٦	١٣	١٠	١٣	١٦	٢٣	١٥	١٩	٢١	٢٤	٢٩	٢٥	٠,١	٠,٤	٠,٥
عُمان	٥٩٥	١٥٥٨	١٠٧٢	١٤٠	٥٩	٢٦	١٥	١٥	٦٠٨	٥	٢٦	١٣	٧,٤	٠,٤	٠,٣
العربية السعودية	٩٩٠٧	١٤٥٠٣	١٠٥٦٨	٤٠٠١	٢٨٢٨	٢١٨٦	١٨٩٤	١٠٧٤	١١٦٤	١٥٠٩	١٨٧٤	٢٠٧٢	٦٨,٩	٣٤,٤	٣٩,٩
سوريا	٢٣٦	٣٣٨	٢٥٠	٣٢٢	٧٤٧	٨٤١	٢٢١	٢٤٤	٢٥٤	٦٤٣	١٠٠٤	١٢٠١	١,٦	١٣,٢	٢٣,١
الإمارات العربية المتحدة	٢٧٢٧	٢٢٨١	١٥٧٣	١١٤٣	٧٨٦	٢٣٥	٩٨	٤٢٣	١٥٣	٣٧٩	٣٢٧	٣٢٤	١٠,٨	٣,٧	٦,٢
مجموع الشرق الأوسط	١٨٧٣٥	٢١٠٤٦	١٦٣٦٣	٩١٦٥	٨٧١٦	٦٣٥٤	٤٠٧٣	٣٦٩١	٤٠٥٤	٤٥٨٠	٤٩١٢	٥١٩٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
النسبة المئوية من الواردات الالمانية العامة	٥,٥	٥,٧	٤,٣	٢,٣	٢,٠	١,٤	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٨			
مجموع الواردات الالمانية	٣٤١٣٨٠	٣٦٩١٧٩	٣٧٦٤٦٤	٣٩٠١٩٢	٤٣٤٢٥٧	٤٦٣٨١١	٤١٣٧٤٤	٤٠٩٧٤٤	٤٠٩٦٤١	٤٣٩٦٠٩	٥٠٦٤٦٥	٥٥٠٦٢٨	٦٣٣٠٥٤		

المصدر: «Statistisches Bundesamt, 1984-1991,» in: Ibid., p. 15.

الجدول رقم (٩ ـ ٤)

الصادرات الألمانية إلى البلدان العربية في افريقيا الشمالية والشرق الأوسط، ١٩٨٠ ـ ١٩٩١ (بملايين الماركات الألمانية)

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١	بالمئة ١٩٨١	بالمئة ١٩٨٥	بالمئة ١٩٩١
افريقيا الشمالية															
الجزائر	٢٥٠١	٢٨١٦	٢٤٧٩	٢٤٩١	٢٨٩٨	١٨٠١	١٢٠٤	١٤٣٥	١٥٠٦	١٥٢٩	١٢٢٠	٢٨,١	٣١,٦	١٩,١	
مصر	١٨٥٨	٢٥٤٠	٢٧٧٤	٢٩٥٢	٣٢١٤	٣١٥٠	٢٥١٣	١٩٢٥	٢٠٥٣	٢٠٤٥	١٩٤١	١٨١٥	٢٥,٣	٣٤,٤	٢٨,٤
ليبيا	٢٢٨٣	٣٣٨٠	٢٨٣٥	٢١٤٢	٢٢٨٥	١٥٤١	١١٠٨	٩١٥	١٠٩٨	١٣٢٦	١٢٢٦	١١٤٨	٣٣,٧	١٦,٨	١٨,٠
المغرب	٤٣١	٤٩٢	٥٢٢	٤٨٥	٥١٦	٦٤٦	٦٥٥	٦٥١	٧٠٢	٩٥٤	١٠٠٨	٩٩٥	٤,٩	٧,٠	١٥,٦
تونس	٦٧٨	٨٠٦	٩٧٧	٩١٩	٩٤٧	٩٣٤	٨٠٣	٧٠٨	٨٠٨	٩٣٣	١٠٣٨	١٢١١	٨,٠	١٠,٢	١٩,٠
مجموع افريقيا الشمالية	٧٧٥١	١٠٠٣٥	١٠٣٩٠	٨٩٧٧	٩٤٥٣	٩١٦٩	٦٨٨١	٥٤٠٣	٦٠٩٦	٦٧٦٤	٦٧٤٢	٦٣٨٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
النسبة المئوية من الواردات الألمانية العامة	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٢,١	١,٩	١,٧	١,٣	١,٠	١,١	١,١	١,٠	١,٠			
الشرق الأوسط															
البحرين	٨٣	١٩٦	٣٢٣	٣٨٤	٣٢٨	٢٩٦	٢٨١	٣٨٢	١٥٥	٢٩٦	١٧٩	٢٤٣	٠,٩	١,٦	١,٧
إيران	٢٧٣٤	٣٦٤٠	٣٤٠٣	٧٧٢١	٦٥٢٤	٤٨٤٢	٣٢٧٢	٢٨٣٢	٣٠٤١	٢٦٤٢	٤٢٦٨	٦٧٢٧	١٦,٥	٢٧,٠	٤٦,٢
العراق	٣٢٧٦	٦٥٦٨	٧٦١٠	٣٦٨٤	٢٤٤٩	٢٤٥٢	١٤٣٦	٨٢٣	١٧٤٣	٢٢٦١	١٢٧٧	٢٢	٢٩,٧	١٣,٧	٠,٢
الأردن	٤٦٩	٩٦٥	٩٧٤	٥٧٦	٥٢٦	٥٨٤	٣٩٨	٤١٦	٣١٦	٣١٣	٢٤٨	٢٦٧	٤,٤	٣,٣	١,٨
الكويت	٨٩٩	١٤٠٩	١٩٧٧	١٧٧٢	١٧٩٠	١٤٨٣	١٠٤٤	٧٣١	٧١٦	٨٦٨	٥٥٦	٤٥٣	٦,٤	٨,٣	٣,١
لبنان	٤٤٦	٥٠٢	٥٩٤	٥٨٢	٤٩٠	٣٨٣	٣١١	١٨٤	٣٥٨	٣٠٤	٢٤٥	٣٨٠	٢,٣	٢,١	٢,٦
العربية السعودية	٤٢٧٦	٦١٩٦	٨٥٤١	٧٦٠٦	٦٣٠٧	٥٢٣٥	٣٣٧٠	٢٥٨٠	٢٦٩٩	٢٨٥٤	٢٧٤١	٤٠٢٢	٢٨,٠	٢٩,٢	٢٧,٦
سوريا	٨١٩	٩٩٢	٨٨٦	٨٢٢	٦٨١	٨٣٧	٤٦١	٣٣٢	٣٣٦	٤٨٣	٤٢٥	٤٥٧	٤,٥	٤,٧	٣,١
الإمارات العربية المتحدة	٨٦٠	١٤٠١	١٧٥٥	١٣٠٧	١٢١١	١٢٥١	١٠٥٨	١٣٢٤	١٠٤١	١٣٤٩	١٨٥٢	١٧١٤	٦,٣	٧,٠	١١,٨
مجموع الشرق الأوسط	١٤٠١٥	٢٢٠٩٠	٢٦٤٥٨	٢٤٨٨٧	٢٠٩١٤	١٧٩٤٠	١٢٠٠٢	٩٩٣٠	١٠٥٧٢	١١٥٥٩	١١٩٩٢	١٤٥٥٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
النسبة المئوية من الواردات الألمانية العامة	٤,٠	٥,٦	٦,٢	٥,٨	٤,٣	٣,٣	٢,٣	١,٩	١,٩	١,٨	١,٩	٢,٢			
مجموع الواردات الألمانية	٣٥٠٣٢٨	٣٩٦٨٩٨	٤٢٧٧٤١	٤٣٢٢٨١	٤٨٨٢٠٠	٥٣٧١٠٠	٥٢٦٤٠٠	٥٢٧٠٠٠	٥٦٧٦٥٤	٦٤١٠٤١	٦٤٢٧٥٨	٦٤٨٣٨٤			

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٦.

الجدول رقم (٩ ـ ٥)

تبدلات العلاقات الاقتصادية الألمانية في افريقيا الشمالية والشرق الأوسط، ١٩٨١ ـ ١٩٩١ (بملايين الماركات الألمانية)

السنة	الاستثمارات				الواردات				الصادرات			
	١٩٨١ ـ ١٩٩١	١٩٨٥ ـ ١٩٩١	١٩٨٩ ـ ١٩٩١	١٩٩٠ ـ ١٩٩١	١٩٨١ ـ ١٩٩١	١٩٨٥ ـ ١٩٩١	١٩٨٩ ـ ١٩٩١	١٩٩٠ ـ ١٩٩١	١٩٨١ ـ ١٩٩٠	١٩٨٥ ـ ١٩٩١	١٩٨٩ ـ ١٩٩١	١٩٩٠ ـ ١٩٩١
افريقيا الشمالية												
الجزائر	١٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٤,٨ ـ	٥٤,٤ ـ	٢٣,٧	١٧,١	٥٦,٧ ـ	٥٧,٩ ـ	١٩,٠ ـ	٢٠,٢ ـ
مصر	١٢٥	١٤,٤ ـ	٨,٧ ـ	٩,٦ ـ	٢٩,٥ ـ	٧١,٧ ـ	٢٠,٠ ـ	٣,٥ ـ	٢٨,٥ ـ	٤٢,٤ ـ	١١,٢ ـ	٦,٥ ـ
ليبيا	٩١	٥٧,٠	٠,٩	٠,٩	٥٢,٣ ـ	٤٣,٦ ـ	١٢,٦	٠,١ ـ	٦٦,٠ ـ	٢٥,٥ ـ	١٣,٤ ـ	٦,٤ ـ
المغرب	٨١	٣٥,٦	١٤,٤	٦,٧	٨٨,٢	٥٨,٢	١٤,٠	١٢,٥	١٠٢,٢	٥٤,٠	٤,٣	١,٣ ـ
تونس	٩٨	١٠,٠	١,٩	١,٩	١٤٩,٩	١٠٤,١	٤٧,٣	٢٩,٧	٥٠,٢	٢٩,٧	٢٩,٨	١٦,٧
مجموع افريقيا الشمالية	٨٤	١٠,١	٢,٤ ـ	٣,٠ ـ	٤٤,٠ ـ	٣٨,٩ ـ	١٦,٨	٨,٧	٣٦,٣ ـ	٣٠,٣ ـ	٥,٥ ـ	٥,٢ ـ
الشرق الأوسط												
البحرين	×	×	×	×	١٠٠,٠	٥٣,٨ ـ	٤١,٢	٨٤,٦	٢٣,٨	١٧,٩ ـ	١٧,٩ ـ	٣٥,٨
إيران	×	٤,٢	صفر	٠,٠	٢,٥ ـ	١٨,٧ ـ	١٣,١	١٤,٩	٨٤,٨	٣٨,٩	١٥٤,٦	٥٧,٦
العراق	٢ ـ	٠,٠	صفر	٠,٠	٩٧,٧ ـ	٩٨,٩ ـ	٩٨,٩ ـ	٩٦,٦ ـ	٩٩,٧ ـ	٩٩,١ ـ	٩٩,٠ ـ	٩٨,٣ ـ
الأردن	×	٠,٠	×	٠,٠	١٧١,٤	٢٥,٥ ـ	١٨,٨	١١,٦ ـ	٧٢,٣ ـ	٥٤,٣ ـ	١٤,٧ ـ	٧,٧
الكويت	صفر	٠,٠	صفر	٠,٠	٩٨,٩ ـ	٩٩,١ ـ	٩٧,٧ ـ	٩٦,٢ ـ	٦٧,٨ ـ	٦٦,٥ ـ	٤٧,٨ ـ	١٨,٥ ـ
لبنان	٣٠ ـ	٢٩,٧ ـ	صفر	٠,٠	٩٢,٣	٨,٧	٤,٢	١٣,٨ ـ	٢٤,٣ ـ	٠,٨ ـ	٢٥,٠	٥٥,١
عمان	٢١٨	١٢٩,٠	صفر	٠,٠	٩٩,٢ ـ	٥٠,٠ ـ	١٦٠,٠	٥٠,٠ ـ	٢٣,٥	٥٢,٧	٤٤,٤	٣٥,٨
العربية السعودية	٩٢	٠,٧ ـ	صفر	٠,٤	٨٥,٧ ـ	٥,٢ ـ	٣٧,٣	١٠,٦	٣٥,١ ـ	٩٢,٣ ـ	٤٠,٩ ـ	٤٦,٧
سوريا	٢٧٠٤	٢٢٣,٢	٦	٤,٨	٢٥٥,٣	٤٢,٨	٨٦,٨	١٩,٦	٥٣,٩ ـ	٤٥,٤ ـ	٥,٤ ـ	٧,٥
الإمارات العربية المتحدة	٦٧١	٣٧٠,٨	١	٠,٢ ـ	٨٥,٨ ـ	٣٧,٩	١٤,٥ ـ	٠,٩ ـ	٢٢,٣	٣٧,٠	٢٧,١	٧,٥ ـ
مجموع الشرق الأوسط	١٤٢	٧٦,٦	٢	١,٢	٧٥,٣ ـ	١٨,٢ ـ	١٣,٥	٥,٨	٣٤,١ ـ	٧٧,٦ ـ	٢٥,٩ ـ	٢١,٤
للمجموع العام	٢٠٢	١٠٣,٨	٣٢	١٣,٠	٧١,٥	٣٦,٥	٢٥,٠	١٥,٠	٦٣,٤	٢٠,٧	١,١	٠,٩

×: معطيات غير متوفرة.

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٧.

خلاصة

إن التحليل الموجز لاستثمارات السوق الأوروبية المشتركة بمجملها ولاستثمارات البلدين (فرنسا وألمانيا) اللذين يستأثران بنحو ٤٠ بالمئة من تجارة السوق الأوروبية المشتركة مع البلدان العربية، يبيّن قلّة اهتمام المنشآت الأوروبية بالانخراط في الأسواق العربية، وذلك على الرغم من ان جميع البلدان العربية تقدّم للاستثمارات المحتملة شروطاً ملائمة وجذابة للغاية. وإذا كانت هذه البلدان تسعى إلى اجتذاب الأموال الخاصة فلأن هذه الأموال:

- تسهم، في رأيها، بازدياد القدرة الإنتاجية وبتوفير فرص العمل، وهما شرطان حيويان من شروط التعاظم.

- تشكّل مصدراً من مصادر الحصول على العملات الصعبة وترفع العائدات الضريبية.

- ترتبط بمشروع معيّن.

- لا تشكل مصدراً لتوليد الديون.

- تساعد على الوصول إلى التقانة وإلى الأسواق الخارجية.

لكن الاستثمارات الخاصة تفكّر بشكل مختلف، فهي أولاً تخشى عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي، وتخاف من خسارة أموالها «فالمال جبان» (money is coward). ثم إنها تجد ان الأسواق العربية مبعثرة وشديدة التجاور ولا تسمح بإنتاج على مستوى. كما إن بعض المستثمرين، خصوصاً في القطاع البتروكيميائي، يخشون، في ما عنى الخليج، أن يشاركوا في المنافسة الجديدة التي ستشنّها بتروكيمياء الخليج على المنتجين الأوروبيين التقليديين.

ومع ذلك فالفرص السانحة أمام المشاريع الطليعية المشتركة بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي كثيرة، ومجالاتها متعدّدة: استخدام الطاقات الإنتاجية القائمة، الصيانة، تحويل التقانة، شركات الدراسة، التسويق، الفندقية، السياحة، إدارة المستشفيات، المصارف، شركات التأمين، وألف مجال آخر صالح لتعاون المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

على الرغم من ذلك ينبغي الاعتراف بأن الاتجاهات الحالية لا تجري نحو تعزيز الشراكة بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي، فنحن نشهد، من جهة، تراجعاً عاماً في الاستثمارات الأوروبية الموظّفة حتى الآن في العالم الثالث، لحساب مناطق أخرى (كالبلدان المصنّعة، والبلدان المصنّعة حديثاً في آسيا وأمريكا اللاتينية، والبلدان المتحرّرة حديثاً من الوصاية السوفياتية). وكان تراجع الاستثمار في بلدان الجنوب قد بدأ منذ حين، والبلدان العربية تعاني عواقبه.

كما نجد، من جهة أخرى، أن المنشآت الأوروبية هي الأخرى قد أصيبت إصابة مباشرة من جرّاء الركود الاقتصادي، فصارت فوائضها القابلة للاستثمار تقلّ عاماً بعد عام.

وأخيراً، هل بنا حاجة إلى القول إن صورة الوطن العربي في أوروبا قد أخذت تتقهقر بفعل الرفض الإسلامي وإحياء الخلافات الحدودية القديمة، فضلاً عن تعسّف أنظمته وتقوقع جماعاته على هوياتها الذاتية؟ فمن البديهي ألا تعمل هذه العوامل جميعاً على تشجيع الاستثمارات واجتذابها.

الفصل العاشر

الاستثمارات في إطار العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة

كان لإعادة تصحيح الأسعار النفطية وتعاظم الصادرات، ابتداءً من عام ١٩٧٣، أن يؤديا إلى امتلاك البلدان العربية مداخيل نفطية مهمة. فوصلت هذه المداخيل إلى ٦٦ مليار دولار عام ١٩٧٦ وإلى ١٣٤ ملياراً عام ١٩٧٩. أما في العام ١٩٨٠ فقد بلغت ٢٠٥ مليارات دولار، وكانت نسبة ٧٠ بالمئة من الـ ١٠١٦ مليار دولار التي جمعتها بلدان الأوپيب حتى عام ١٩٨٢، تحوّل إلى البلدان العربية السبعة الأعضاء فيها. كما إن ٨٠ بالمئة من عائدات البلدان العربية كانت تدخل إلى صناديق بلدان الخليج (انظر الملحقين رقمي (١٠ ـ ١) و (١٠ ـ ٢)). ثم أخذت هذه المداخيل تتناقص بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٩. ففقدت الأوپيب من جرّاء الأزمة النفطية المقلوبة سيطرتها على الإنتاج وتحكّمها بالأسعار، وهبطت الأسعار إلى مستويات منخفضة جداً (عام ١٩٨٥) قبل أن تعود فترتفع ارتفاعاً بسيطاً وتستقرّ على ١٨,٢٠ د/ب عشيّة أزمة الخليج (٢ آب/أغسطس ١٩٩٠).

بعد أن وصلت المداخيل النفطية للبلدان العربية الأعضاء في الأوپيب إلى الرقم القياسي ٢٠٥ مليارات دولار عام ١٩٨٠، عادت إلى أقلّ من نصف هذا الرقم عام ١٩٨٤، وتخطّت بعض الشيء حاجز الـ ٩١ ملياراً، ثم هبطت عام ١٩٨٦ إلى ٥٠ ملياراً. ومنذ ذلك الحين طرأ تحسُّن طفيف: ٦٠ مليار دولار (عام ١٩٨٧)، ٥٥ ملياراً (عام ١٩٨٨) و٧٢ ملياراً (عام ١٩٨٩).

خلال هذه الحقبة الثانية، راكمت البلدان العربية السبعة الأعضاء في الأوپيب زهاء ١٠٤٦ مليار دولار، من بينها أكثر من ٧٥ بالمئة كانت حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي الأربعة (٤٧٨ مليار دولار للسعودية، ١٢٤ ملياراً للإمارات، ١٠١ مليار للكويت، و٣٢ ملياراً لقطر) (انظر الملحق رقم (١٠ ـ ٣)).

هكذا بلغ مجموع قيمة الصادرات النفطية لبلدان الأوپيب العربية السبعة، بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٩ وبالدولارات الجارية، ٢٠٦١ مليار دولار، من بينها ١٣٥٩,٤ مليار هي عائدات بلدان الخليج الأربعة (الكويت، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة،

قطر) أي زهاء ٦٦ بالمئة من المجموع.

أولاً: أوجه استخدام المداخيل النفطية العربية

كانت مسألة استخدام المداخيل النفطية موضوعاً لمنشورات عديدة بلغات مختلفة. وقد ألّف بينها نقولا سركيس تأليفاً قيّماً، لكن عمله تناول الحقبة الممتدّة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٩، واشتمل على البلدان العربية الثلاثة عشر الأعضاء في منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (م. ب. ع. م. ن.)[١]. لقد أفضت هذه الدراسة إلى نتائج واضحة، إذ تبيّن منها على وجه الإجمال إن ٣٨ بالمئة من مجموع المداخيل قد صرفت على شؤون الدفاع والأمن (مشتريات الأسلحة، نفقات عسكرية، نفقات على الأمن القومي)، مقابل ٢٣,٨ بالمئة لتمويل التنمية الاقتصادية والمجتمعية، و١٨,٨ بالمئة لتغطية تكاليف الاشتغال (موازنات الدول العادية وموازنات الهيئات العامة). أما الباقي، أي ١٩,٤ بالمئة، فقد استثمر في الخارج، أو وُهب على شكل مساعدات أو قروض.

غير أن نقولا سركيس الذي كتب دراسته عام ١٩٩٠ أعرب عن بعض التفاؤل. فقد اعتقد حينذاك أن انتهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية وتهدئة النزاعات الإقليمية الأخرى سوف يؤديان إلى تخفيض النفقات العسكرية وإلى تخصيص قسم أكبر من المداخيل لمشاريع التنمية الاقتصادية والمجتمعية وللاستثمارات في الخارج. وبعد مضيّ خمسة أشهر على نشر الدراسة المذكورة كان اجتياح الكويت من قبل الجيش العراقي.

ثانياً: تقدير حواصل الحسابات الجارية (١٩٧٣ ـ ١٩٨٩)

إن أفضل مؤشّر على الفوائض القابلة للاستثمار هو حاصل الميزان الجاري المتمثّل بالفرق بين المداخيل الإجمالية والنفقات الإجمالية. لقد كان الميزانان التجاري والجاري بين العامين ١٩٧٣ و١٩٨١ إيجابيين بشكل عام، فبلغ الحاصل الإجمالي لبلدان الأوپيب ٣٨٠ مليار دولار، وكانت نسبة ٩٠ بالمئة من هذه الفوائض المتراكمة ملكاً للبلدان العربية الأعضاء في الأوپيب (أي ٢٨٣ مليار دولار) (انظر الملحق رقم (١٠ ـ ٤)). أما حصة بلدان الخليج فكانت كما يلي:

العربية السعودية	٤٧ بالمئة	أي ١٦٠ مليار دولار
الكويت	٢٣ بالمئة	أي ٧٨,٦ مليار دولار
الإمارات العربية المتحدة	١٠ بالمئة	أي ٣٤,٢ مليار دولار
قطر	٥ بالمئة	أي ١٠,٢ مليار دولار

أي ما مجموعه ٢٨٣ مليار لبلدان الخليج، بينما تقاسمت البلدان العربية الأخرى

(١) *Pétrole et gaz arabes* (1 mars 1990).

(الجزائر، العراق، ليبيا) المبلغ الباقي، أي ٥٩ مليار دولار.

أما السنوات الممتدة بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٩ فقد كانت سنوات البقرات العجاف، إذ أدى تقلّص العائدات النفطية إلى عجز في الحسابات الجارية بدلاً من الفوائض. وباستثناء بلدان الخليج الصغيرة (الكويت، الإمارات، قطر)، سجّل جميع البلدان العربية الأخرى الأعضاء في الأوپيب عجزاً متفاوت الأهمية. هكذا كان للعربية السعودية ميزان تجاري عاجز خلال سبع سنوات متتالية (من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٩). بالمقابل، ظلت الكويت تحقق حاصلاً إيجابياً لأن ودائعها في الخارج كانت تعود عليها بمداخيل جديدة تعوّض عما خسرته في مجال النفط.

الجدول رقم (١٠ ـ ١)

ميزان المدفوعات الجارية لبلدان مجلس التعاون الخليجي (مليارات الدولارات)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	المجموع
الكويت	٤,٨٧	٥,٢٨	٦,٣٧	٤,٨١	٥,٣٣	٤,٤١	٣,٦٤٨	٢,٢٨	٣٦,٩
العربية السعودية	٧,٥٧	ـ ١٧,١٤	ـ ١٨,٤	ـ ١٢,٩	ـ ١١,٩	ـ ٩,٥٧	ـ ٩,٤٦	ـ ٩,١٦	ـ ٧١,٣
الإمارات العربية المتحدة	٧,٠١	٥,٢٥	٧,٤٦	٦,٩٤	٢,٣٧	٣,٨١	٣,٣٨	٣,٤٥	٣٩,٦
قطر	١,١٢	٠,٤٠٩	٠,٨٣	٠,٥٥	ـ ٠,١٨٧	ـ ٠,١٣٢	ـ ٠,٥٤	ـ ٠,٤٩٣	١,٥٦
عُمان	٠,٥	٠,٥	٠,٣١٨	٠,٠٨٤	ـ ٠,٩٦٩	٠,٦٢٠	ـ ٠,٠٨٣	ـ ٠,١٤٢	٠,٨
البحرين	٠,٥٧	٠,١٧٨	٠,٢٠٥	٠,٢٦٥	ـ ٠,٢٠٥	٠,٥٨٨	ـ ٠,٧٢٧	ـ ٠,٦	ـ ٠,٩
مجموع الخليج	٢١,٦٦	ـ ٥,٥٠٣	ـ ٣,٢٠٩	ـ ٠,٢٧٧	ـ ٥,٥٨	ـ ١,٤٤٢	ـ ٣,٧٨٤	ـ ٤,٦٧	٦,٦

المصادر: GIB d'après des données provenant du FMI et des rapports annuels des banques centrales des pays de CCG, et *Pétrole et gaz arabes*, vol. 20, no. 472, p. 28.

أدى هذا الانحسار النفطي إلى نمطين من السلوك ضمن البلدان العربية:

ـ فبلدان الخليج الصغيرة، كالكويت والإمارات العربية المتحدة، استطاعت أن تتقي الصدمة النفطية المقلوبة بفضل المداخيل المتولدة عن ودائعها في الخارج. أما العربية السعودية فقط سحبت من ممتلكاتها الخارجية من أجل تغطية عجز متراكم قدره ٧١,٣ مليار دولار (١٩٨١ ـ ١٩٨٩).

ـ والبلدان العربية الأخرى، كالجزائر، لجأت إلى الاستدانة الدولية[٢] لتلبية حاجاتها، وظلت هذه البلدان عالقة في دوامة الدين من دون أن تقوى على سداده.

---

(٢) Bichara Khader: «L'Arabie Saoudite et l'Algérie face à la crise pétrolière de 1986,» dans: *Annuaire de l'Afrique du Nord* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1985), tome 24, et *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives* (Paris: Publisud; Ottignies-LLN: Quorum; [Louvain-la-Neuve]: CERMAC, 1992).

ثالثاً: إعادة تدوير بترودولارات الخليج العربي

نشير على سبيل التذكير، إلى أن بلدان الخليج كانت قد راكمت خلال المرحلة الأولى (١٩٧٣ ـ ١٩٨١)، زهاء ٢٨٣ مليار دولار (باستثناء البحرين وعُمان)، بينما تميّزت المرحلة الثانية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٩) بعجز سعودي كبير ناهز ٨٠,٨ مليار دولار. لكن بلدان مجلس التعاون الخليجي ككل، سجّلت فائضاً قدره ٦,٦ مليارات دولار.

وبالتالي، فإن بوسعنا تقدير فائض بلدان مجلس التعاون الخليجي في أواخر عام ١٩٨٩ بنحو ٢٩٥,٢ مليار دولار (أي بفائض إجمالي قدره ٢٨٨,٦ في المرحلة الأولى، وفائض إجمالي قدره ٦,٦ في المرحلة الثانية). لكن توزُّع هذا الفائض اختلف حسب البلدان، كما يتبيّن من الجدول الاستعادي رقم (١٠ ـ ٢):

الجدول رقم (١٠ ـ ٢)

حاصل الميزان الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي (مليارت الدولارات)

	١٩٧٣ ـ ١٩٨١	١٩٨٢ ـ ١٩٨٩	المجموع
العربية السعودية	١٦٠,٠	ـ ٧١,٣	٨٨,٧
الكويت	٧٨,٢	٣٦,٩	١١٥,١
الإمارات العربية المتحدة	٣٤,٢	٣٩,٦	٧٣,٨
قطر	١٠,٢	١,٥	١١,٧
عُمان	٣,٠(أ)	٠,٨	٣,٨
البحرين	٣,٠(أ)	ـ ٠,٩	٢,١
المجموع	**٢٨٨,٦**	**٦,٦**	**٢٩٥,٢**

(أ) على سبيل التقدير.

ولم يكن تطور الحاصل الجاري يمثل إيجابية الحاصل التجاري، إذ يتبيّن من الجدول رقم (١٠ ـ ١) الفرق الناجم عن القيمة السلبية للميزان غير المنظور (التحويلات + الخدمات).

هكذا ارتفعت قيمة فوائض بلدان مجلس التعاون الخليجي، إجمالاً، في الثمانينيات، لكن الكويت أخذت منذ ذلك الحين تقتطع حصة الأسد من هذه الفوائض.

ومن الطبيعي ألا يصار إلى تخبئة هذه البترودولارات «الفائضة» في جوارب الصوف التي يلبسها أمراء الخليج. وعليه، فإن باستطاعتنا القول، إذا نحن بالغنا في إجمال الأمور، أنها ذهبت باتجاهات ثلاثة:

● البلدان الصناعية (زهاء ٧٥ بالمئة)

ـ ودائع في الأسواق المالية:

قصيرة الأجل: ودائع مصرفية

متوسطة وطويلة الأجل: سندات خزينة، تعهدات

- إعطاء قروض تجارية

- مساهمة في مشاريع

- مشتريات عقارية

● البلدان العربية (١٥ بالمئة)

- مساعدات، إعانات، ودعم لميزان المدفوعات

- تمويل مشاريع.

● البلدان الآخذة بالنمو (٥ بالمئة)

- تمويل مباشر

● صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٥ بالمئة)

- إعطاء قروض لهاتين الهيئتين التمويليتين.

الجدول رقم (١٠ - ٣)

استعادة - توزيع البترودولارات، ١٩٧٣ - ١٩٨٩

	النسبة المئوية	مليارات الدولارات
البلدان الصناعية	٧٥	٢٢٢,٠
البلدان العربية	١٥	٤٤,٠
البلدان الآخذة بالنمو	٥	١٤,٥
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	٥	١٤,٥
المجموع	١٠٠	٢٩٥,٠

رابعاً: استراتيجيات إعادة التدوير في البلدان الصناعية

تتمحور استراتيجية إعادة التدوير التي تعتمدها بلدان الخليج على ثلاثة مبادئ:

- التزام الحذر والكتمان، وهو موقف يشهد عليه بشكل خاص حرصها على المساهمة بأقلّ من ٥ بالمئة بغية تلافي الإفشاء الإلزامي.

- الحرص على تكلّف الدقة في تسيير محفظتها: التنويع الجغرافي والقطاعي.

- التفضيل الواضح للاستثمارات من تحت (تكرير، توزيع، بتروكيمياء)، والحالة الكويتية نموذجية بهذا الصدد.

إلى جانب هذه المبادئ العامة، يتّبع كلُّ من المستثمرين الخليجيين الكبار نهجاً خاصاً به.

خامساً: الاستراتيجيا الكويتية[٣]

كانت الكويت، حتى ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، قد بنت أمبراطورية مالية بالمعنى الفعلي للكلمة. وقد سعت استراتيجيتها إلى تحقيق هدفين: التكامل بالاتجاه الأدنى، وهو ما يتيح مزيداً من الاطمئنان إلى تصريف خاماتها، وتنويع استثماراتها في الخارج. وقد تكفّل كلّ من شركة نفط الكويت (كويت بتروليوم كوربوريشن) ومكتب الاستثمار الكويتي (كويت انفستمنت أوفّيس) بتأمين الوصول إلى هذين الهدفين.

وسرعان ما تحوّلت شركة نفط الكويت إلى متعدّدة جنسيات فعلية ومتكاملة تستثمر الأموال بكثافة سواءً في نشاطات التنقيب والتكرير والتوزيع، أو في صناعات البتروكيمياء والأسمدة. وتعمل شركة نفط الكويت في أوروبا تحت شعار Q8 منذ أن صارت تتوفّر، عام ١٩٨٣، على شبكة واسعة جداً من وحدات التكرير والتوزيع التي كانت قبل ذلك ملكاً لشركة غولف أويل. وتقول التقديرات إن شركة نفط الكويت كانت تغطي عشية الأزمة الكويتية ٥ بالمئة من السوق الأوروبية من حيث التوزيع بالمفرّق، علماً أن الحصص القومية كانت تتراوح بين ٢٢ بالمئة للدانمارك، و١٢ بالمئة للسويد، و٤ بالمئة لإيطاليا، و٣ بالمئة للبلاد الواطئة وبلجيكا، و٢,٤ بالمئة للمملكة المتحدة. أما مكتب الاستثمارات الكويتية فهو أقدم عهداً من شركة نفط الكويت، إذ أُنشئ عام ١٩٦١، وهو يرتبط بمؤسسة أخرى هي هيئة الاستثمار الكويتية (هـ. إ. ك.) التي تسيّر شؤون مختلف الأصول في البلاد.

وتتألف هذه الأصول من قسمين:

ـ الصندوق الاحتياطي العام (ص.إ.ع.) الذي يتضمّن معظم الاستثمارات المحلية.

ـ والصندوق الاحتياطي للأجيال القادمة (ص.إ.أ.ق.) الذي يتغذّى بمبالغ سنوية قدرها ١٠ بالمئة من عائدات الموازنة. والجدير بالذكر أن أموال هذا الصندوق «لا تُمسّ» قبل حلول القرن القادم.

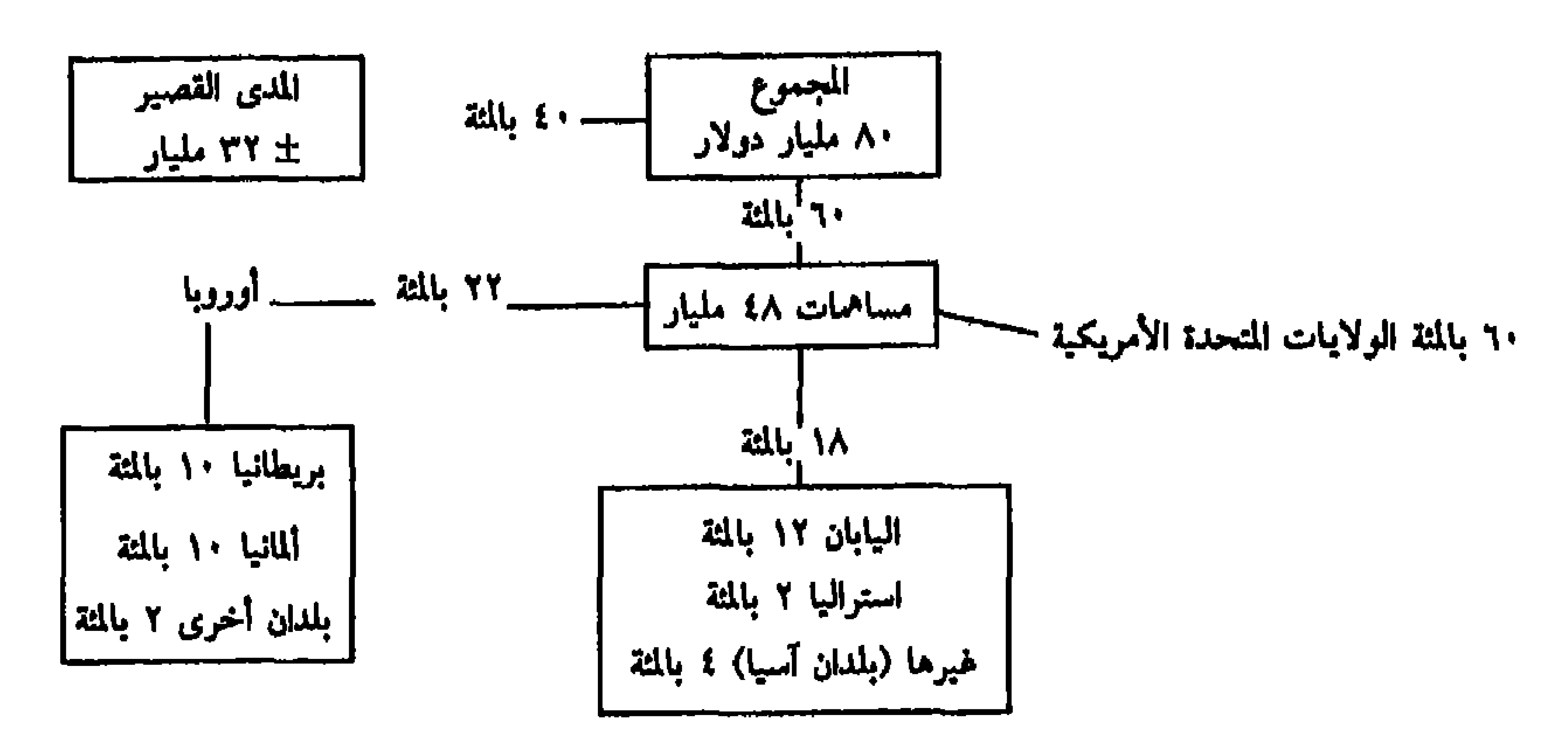
لقد قدّرت الاكونومست اللندنية، عام ١٩٨٢، مجموع الاحتياطيات الكويتية بنحو ٨٠ مليار دولار، وهو رقم يتفق مع حساباتي الخاصة بفارق زهاء المليار الواحد. هذه المليارات الـ ٨٠ تُستثمر على النحو الآتي:

---

(٣) من أوائل الكتب التي خصّصت لدور الكويت في التمويل الدولي، انظر: W. Khoujam and P. G. Sadler, «The Economy of Kuwait: Development and Role,» in: *International Finance* (London: Macmillan, 1979).

المخطط رقم (١٠ ـ ١)

موجودات الكويت في الخارج (عام ١٩٨٢)

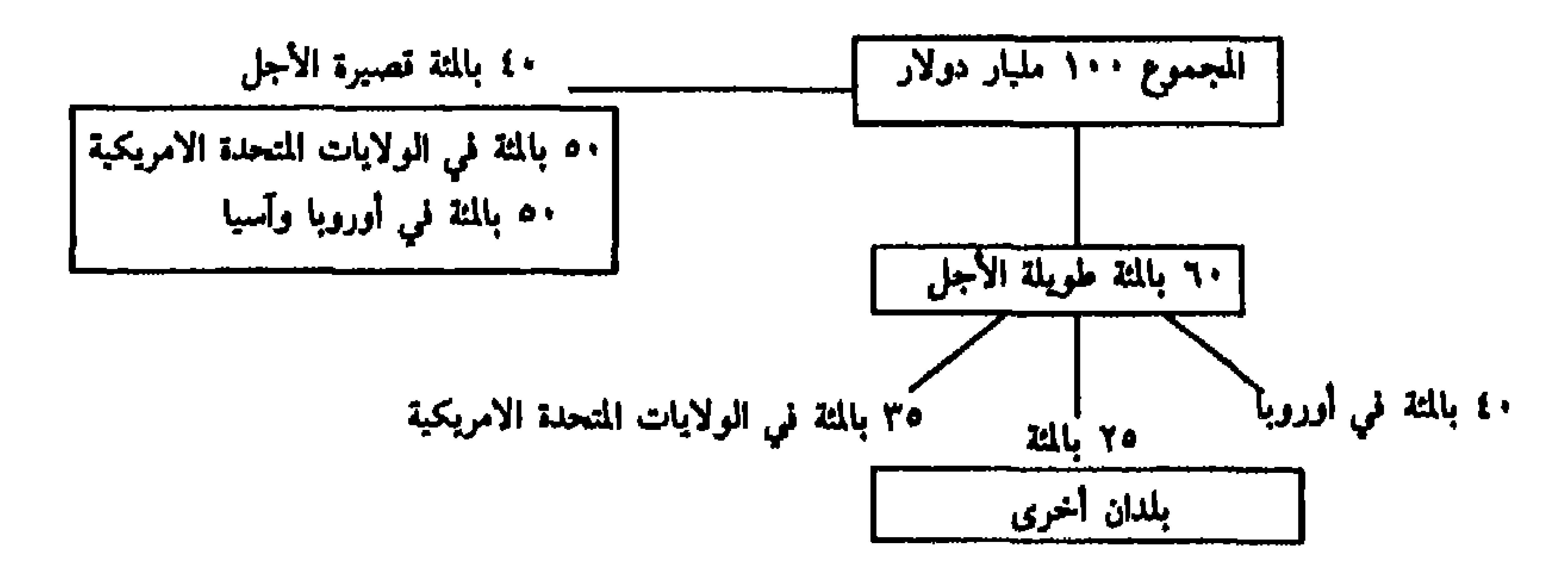


المصدر: *Economist* (London) (May 1986), p. 104, cited by: Zuhair Mikdashi, «Issues in Oil Revenues Investments,» papier présenté au: Séminaire organisé par European Policy Unit de l'Institut Européen de Florence sur le thème: Europe and the Middle East/North Africa: The Political Economy of Interdependence, 18-19 mars 1993, p. 13.

إن هذه التوظيفات تعود على الكويت بمداخيل مربحة. ففي العام ١٩٨٦ تخطّت هذه المداخيل مداخيل النفط، على ما يتبيّن من المخطط رقم (١٠ ـ ٢).

المخطط رقم (١٠ ـ ٢)

التوزيع القطاعي



قبل أن يجتاح العراق إمارة الكويت كانت أصول الإمارة قد تخطّت عتبة ١١٠ مليارات دولار، لكن مداخيل الاستثمارات كانت قد تقلّصت تقلصاً شديداً في عام ١٩٨٧، بسبب انهيار البورصة. كما إنها فقدت نحو ٣ مليارات دولار سنوياً عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩.

أما التوزيع الجغرافي والقطاعي لهذه التوظيفات الكويتية عشية احتلالها من جانب الجيش العراقي في عام ١٩٩٠، فمن الممكن تمثيلها على النحو المبيّن في المخطط رقم (١٠ ـ ٢).

هكذا عمدت الكويت، بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٠، إلى نقل قسم من توظيفاتها من الولايات المتحدة إلى أوروبا واليابان. كما إنها قامت باختراق مهم للسوق الإسبانية. لكن نسبة التوظيفات القصيرة الأجل إلى الطويلة الأجل ظلت عملياً على حالها.

سادساً: بعض الأمثلة على الاستثمارات الكويتية في أوروبا

استثمر الكويتيون في جميع بلدان السوق الأوروبية المشتركة عملياً، لكن مجالاتهم المفضّلة كانت المملكة المتحدة واسبانيا وألمانيا.

١ ـ المملكة المتحدة

خلال السبعينيات، ركّز مكتب الاستثمارات الكويتية بشكل خاص، في المملكة المتحدة، على العقارات والتمويل والتأمين. وحصلت أولى عملياته الكبيرة عام ١٩٧٤ عندما استولى على الشركة العقارية سان مارتان بأن دفع ١٠٠ مليون جنيه استرليني.

وعلى الرغم من اختلال ميزان حقيبته لصالح المالية (مصرف سكوتلاندا الملكي، روملي تراست)، ظلّ يشتري حصصاً في الصناعة التحويلية (نسيج، الكترونيّات، مبانٍ بحرية، . . .).

الجدول رقم (١٠ ـ ٤)

الاستثمارات الكويتية الطويلة الأجل في المملكة المتحدة، ١٩٨٥ (مليارات الدولارات)

شراء حصص	٥,٠
عقارات	١,٥
أسهم	٢,٥
استثمارات مباشرة	١,٠
قفزات	٤,٠
المجموع	٩,٠

المصدر: Bichara Khader, *Arab Money in the West* (Tunis: Arab League, 1986).

لكن أهمّ ما أنجزه مكتب الاستثمارات الكويتية مؤخراً هو مساهمته في رأسمال شركة النفط البريطانية (بريتيش بتروليوم) التي تُعتبر خامس مجموعة نفطية في العالم. وكانت الفرصة السانحة التي أتاحت له ذلك هي بيع حصص الحكومة البريطانية (٣١,٥ بالمئة) على أثر أزمة البورصة عام ١٩٨٧. هكذا أصبحت الكويت تمتلك رسمياً، منذ

آذار/ مارس ١٩٨٨، ٢٣,٧٥ بالمئة من أسهم هذه الشركة.

وبعد عام من الهجمة القضائية المضادّة التي شنّتها المملكة المتحدة (إذ تحصّنت وراء هيئة الاحتكارات والتكتّلات) وافق مكتب الاستثمارات الكويتية أخيراً على إعادة حصته من رأسمال بريتش بتروليوم إلى ٩,٩ بالمئة، بأن باع أسهمه للشركة المذكورة بمبلغ قدره ٢٤٢٣ مليون جنيه استرليني، في ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩.

٢ ـ اسبانيا

كان النهوض الاقتصادي الذي شهدته اسبانيا في الثمانينيات، والتوقعات الأوروبية لعام ١٩٩٢، في أساس الاهتمام الكويتي بهذا البلد، بحيث صارت على رأس المستثمرين فيه ووصلت قيمة موجوداتها إلى ٧ مليارات دولار عام ١٩٩٢. تتركّز هذه الموجودات في قطاع المنتوجات الكيميائية والورق والمواد الغذائية، فضلاً عن الفندقية والعقارات والمصارف.

أما لائحة العمليات المنجزة فملفتة للنظر، إذ تشرف الكويت على:

- الشركة الكتالانية للورق توراس هوستنش (٤٧ بالمئة)،
- الشركة المنتجة للسكّر ابرو (٥١ بالمئة)،
- المجموعة الكيميائية الكبيرة اكسبلوزيفوس ريو تنتو،
- حصة ١٣ بالمئة من البنك المركزي،
- استثمارات عقارية في كوستا دل سول (مالاغا وماربّلا).

في الوقت الراهن يواجه مكتب الاستثمارات الكويتية مشكلات عويصة في اسبانيا، إذ تُقدّر خسائره في هذا البلد بـ ٥ مليارات دولار[٤]. وبالتالي، فإن الكويت تدفع ثمناً باهظاً من جرّاء التغيير الاستراتيجي الذي دفعها إلى امتلاك أكثرية الحصص من الشركات التي تسهم فيها.

٣ ـ ألمانيا الاتحادية

انخرطت الكويت في جمهورية ألمانيا الاتحادية بسرعة في الاستثمارات الصناعية عندما أسهمت بـ ١٥ بالمئة في ديملر بنز عام ١٩٧٤.

وفي العام ١٩٧٥ حصلت على حصة قدرها ٣٠ بالمئة من كورف ستال أغ، وفي عام ١٩٨٠ على ٢٠ بالمئة من ميتالْجِسلْشافت و٢٥ بالمئة من المجموعة الكيميائية هوشست

(٤) *Economist* (London) (13 July 1991), pp. 81-82.

عن طريق شركة نفط الكويت.

وقد ساعدت السمعة الممتازة التي تتمتع بها الصناعة الألمانية على تشجيع الكويت على تخطي حذرها التقليدي وعلى الانخراط في شراء الحصص.

٤ ـ البلدان الأوروبية الأخرى

حصلت مشتريات عقارية كويتية عدة في فرنسا:

- برج منهاتن في منطقة الديفانس.
- معرض الشانزيليزيه.
- مجمّع محطة مونپارناس.
- صوفيا انتيپوليس.

ومن الصعب إيراد الأرقام المتعلّقة بالاستثمارات الكويتية في فرنسا. لكننا إذا أضفنا حصصها من پاريبا وسوبيز وسيروس وپارفينانس إلى مشترياتها العقارية، حصلنا على رقم يتجاوز ٣ مليارات دولار بسهولة.

٥ ـ بلجيكا

فضلاً عن الممتلكات العقارية والـ ٤٠٠ محطة وقود Q8، يملك مكتب الاستثمارات الكويتية عن طريق الهولدنغ الإسباني غروپو توراس، حصصاً في شركتين تقعان في ڤالّونيا، هما لاسلّولوز دي زاردين وانترميلز.

كان من نتائج حرب الخليج الثانية أن كسرت القحّة الكويتية. فهذا الذي كان يلقّب بـ«المقتنص» الجريء لرأسمال المالي الدولي لم يعد يخيف أحداً. وإذا كانت حرب الخليج الثانية قد قصمت ظهر القوة العسكرية العراقية، فإنها أسفرت أيضاً عن تآكل القدرة المالية لهذه الإمارة الصغيرة تآكلاً خطيراً. فليس هناك أدنى شك في أن الاحتياطيات الكويتية قد هبطت إلى النصف في أقلّ تقدير، وهي لا تمثّل اليوم أكثر من ٤٠ مليار دولار(٥).

لقد كلّفتها حرب الخليج وإعادة الإعمار، وستكلّفها، مبالغ ضخمة. لكن عوضاً من أن تعمد الكويت إلى فضّ التزامها ببعض المنشآت الأوروبية التي حافظت فيها على حصصها، فضلّت أن تلجأ إلى القروض الدولية (لا سيما ذلك القرض الذي وقّعته في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بمساهمة ٨٠ مصرفاً دولياً، وبلغت قيمته ٥,٥ مليارات

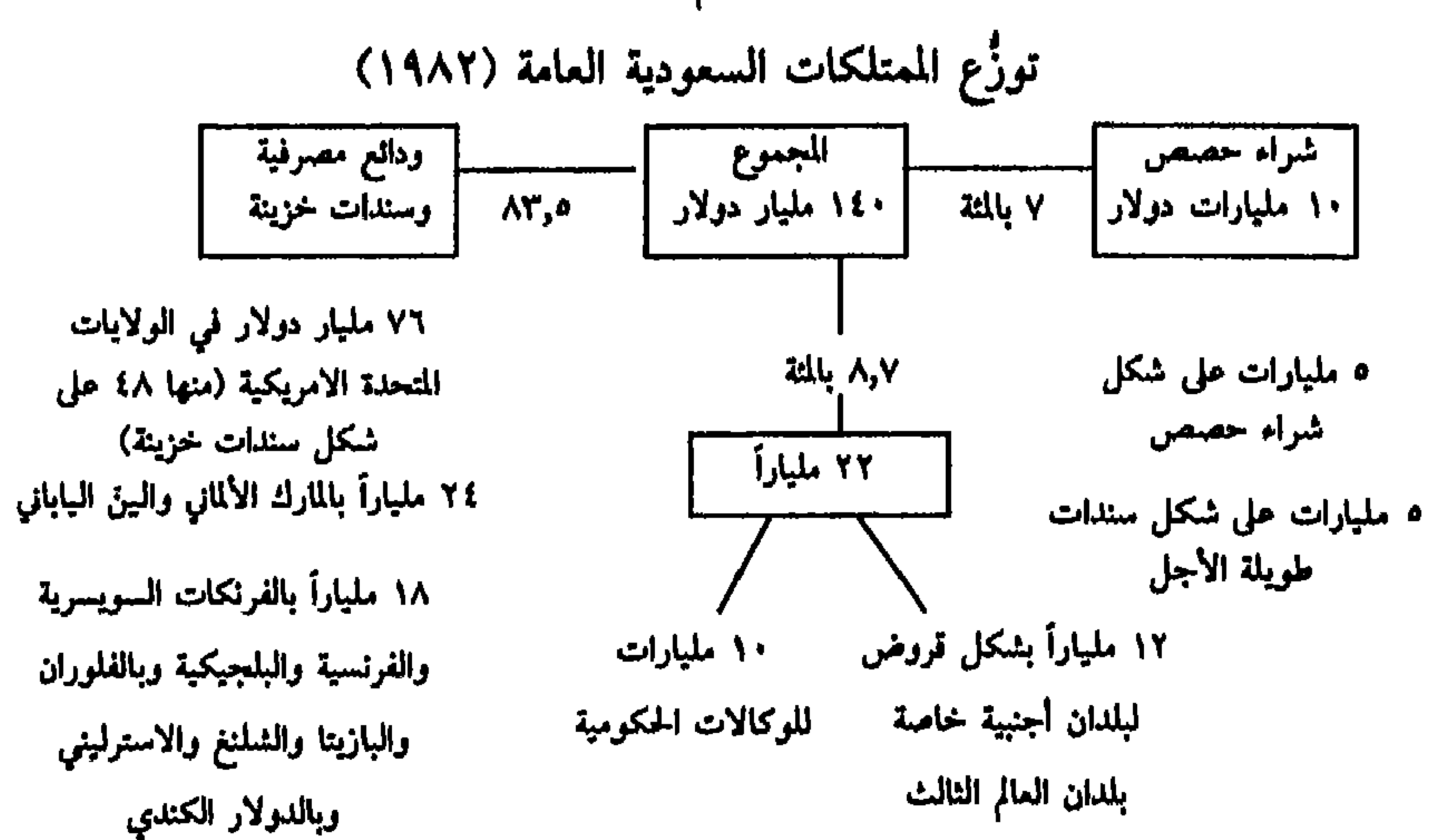
---

(٥) ٣٥ مليار حسب غرفة التجارة العربية ـ البريطانية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ص ٨.

دولار)، وإلى الاستدانة على صادراتها (بقيمة ٤ مليارات، منها مليار واحد من البلاد الواطئة و٥٠٠ مليون من الأكسبورت كريديتس غارانتي ديپارتمانت في المملكة المتحدة).

المخطّط رقم (١٠ ـ ٣)

توزُّع الممتلكات السعودية العامة (١٩٨٢)



المصـــدر: John Muehring, «Where Sama Puts its Petrodollars,» *Institutional Investor* (New York) (June 1992), pp. 113-114, cited by: Mikdashi, Ibid., p. 10.

٦ ـ الاستراتيجيا السعودية

هبطت الاحتياطيات السعودية من قيمة مقدّرة بـ ١٦٠ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ما لا يتجاوز الـ ٩٠ ملياراً عشية الأزمة الكويتية. ويفسّر هذا الانخفاض في الموجودات السعودية بالعدد الكبير من السحوبات التي حصلت في الثمانينيات(٦).

لقد فضّلت العربية السعودية الاشتغال على المدى القصير، خلافاً للكويت. أما المرجع الذي يتدبّر أموال المملكة فهو الوكالة النقدية السعودية (سعودي مونيتاري أجنسي). لقد التزمت هذه الوكالة بمبادئ أساسية ثلاثة: الثقة والسيولة(٧) والغفليّة،

---

(٦) يقدر أحد تقارير مصرف الخليج الدولي موجودات العربية السعودية الخارجية عام ١٩٨٧ بـ ٨٥ مليار دولار.

(٧) كان رأي وزير المالية السعودية واضحاً بهذا الصدد، فقد قال: «إننا لا نستثمر في الخارج لأننا نود أن نكون مستثمرين، بل لمجرد أن مداخيلنا المالية تفيض عن قدرتنا على الاستيعاب... وعندما تصبح هذه الموارد ضرورية لتنمية البلاد، فإننا لن نتردد في استعمالها»، تصريح لمجلة: *Institutional Investor* (New York) (June 1982), p. 68,

ذكـــــر فـــــي: Zuhair Mikdashi, «Issues in Oil Revenues Investments,» papier présenté au: Séminaire organisé par European Policy Unit de l'Institut Européen de Florence sur le thème: Europe and the Middle East/North Africa: The Political Economy of Interdependence, 18-19 mars 1993, p. 9.

ونادراً ما خاطرت في مجال الاستثمارات الصناعية وسوق الأسهم، فإذا اتفق إن قامت بهذه المخاطرة فإنها تحرص على ألا تتخطى أسهمها نسبة ٥ بالمئة.

حتى العام ١٩٨٢، كانت الولايات المتحدة هي التي تستوعب أكثر من ٥٠ بالمئة من توظيفات الوكالة السعودية. فضلاً عن ذلك كان قرابة ٨٤,٣ بالمئة من هذه التوظيفات يتخذ شكل الودائع المصرفية وسندات الخزينة. وقد ظل الدولار عملتها الصعبة المفضّلة.

أما في أوروبا فقد اشترت العربية السعودية سندات عامة بشكل خاص (ألمانيا الاتحادية، المملكة المتحدة، فرنسا، الخ.) وسلسلة من الممتلكات العقارية.

وأما المساهمات، على ندرتها، فقد تناولت بالطبع مجالَيْ التكرير والتوزيع. هكذا كانت السعودية تشرف عام ١٩٨٨ على ٥٠ بالمئة من نشاطات تكساكو في الولايات المتحدة. كما إنها كانت تخطّط للضلوع بالقطاع الصناعي الأوروبي (خصوصاً البتروكيمياء)، لكن حرب الخليج الثانية اضطرتها إلى تأجيل استثماراتها.

٧ ـ بلدان الخليج الأخرى

اختارت الإمارات العربية المتحدة استراتيجيا أميل إلى أوروبا. وفي أواسط الثمانينيات كانت موارد هيئة استثمارات أبو ظبي (أبو ظبي انفستمنت أوتوريتي) وفرعيها (مصرف أبو ظبي الوطني وشركة أبو ظبي للاستثمار) تُوظّف حسب النسب التالية:

- ٤٠ بالمئة في استثمارات مباشرة،
- ٣٢ بالمئة في سندات واستثمارات محلية،
- ٢٤ بالمئة في ودائع مصرفية
- ٤ بالمئة في أدوات مختلفة (عقارات، ذهب، ...).

خلافاً للعربية السعودية، وظّفت الإمارات العربية أكثر من ٨٥ بالمئة من موجوداتها خارج الولايات المتحدة؛ في اليابان وأوروبا بشكل خاص. كما إنها لم تحرّر بالدولار إلا نسبة ٤٠ بالمئة من أصولها.

ولم تتضرّر الإمارات العربية المتحدة من جرّاء حرب الخليج بالقدر نفسه الذي تضرّرت به الكويت والعربية السعودية. لكن فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولية (ب.إ.ت.د.) كلّفتها، بالمقابل، أموالاً طائلة. والواقع أن هذا الهولدنغ الذي مقرّه في اللوكسمبورغ كان ملكاً للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات. وقد قُدّرت خسائر المستثمرين الخليجيين في هذه القضية الشهيرة بنحو ٤ مليارات دولار[٨].

(٨) *Economist* (13 July 1991), pp. 81-82.

وقطر هي الأخرى يمّمت أنظارها صوب أوروبا. فاحتياطياتها تقدَّر اليوم بنحو ١٠ مليارات دولار، منها ٤٠ بالمئة موظفة لأجل قصير و٦٠ بالمئة لأجل طويل. وتشكّل الأموال الموظفة في المصارف نسبة الربع. أما الاستثمارات الأخرى المرصودة في أوروبا فنشير من بينها إلى الاستثمارات العقارية في باريس ولندن وإلى شراء الحصص، خصوصاً ٤٠ بالمئة من إحدى المصافي الفرنسية.

٨ ـ التوزُّع القطاعي لاستثمارات بلدان الخليج في الخارج

من الصعب جداً أن يحدّد المرء بدقة توزُّع الموجودات الخارجية لبلدان الخليج، لكنه يتوفر، بالمقابل، على جداول موثوقة تتعلق بتوزُّع مجمل موجودات بلدان الأوبيب خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢) والفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٩). هكذا بلغ مجموع الموجودات الخارجية التي راكمتها الأوبيب ٣٩٢,٥ مليار دولار (عام ١٩٨٢) وزهاء ٤٦٥,٩ مليار في حزيران/يونيو ١٩٨٩ (انظر الملاحق أرقام (١٠ ـ ٢) (١٠ ـ ٣) و (١٠ ـ ٤)). من أصل هذا الرقم الأخير استأثرت الودائع المصرفية بنسبة ٤٢ بالمئة، والمساهمات في المنظمات الدولية بنسبة ٧,٧ بالمئة، والتوظيفات في المحفظة النقدية بنسبة ١٢,٧ بالمئة، والاستثمارات في العقارات والأسهم والسندات بنسبة ٣١ بالمئة، والسندات العامة بنسبة ٦,٦ بالمئة (خصوصاً في الولايات المتحدة).

فإذا قارنّا بين المعلومات المتوفرة لدينا، كان بوسعنا أن نفترض أن توزع موجودات بلدان الخليج حسب القطاعات كان على النحو الآتي:

● استوعبت الودائع المصرفية زهاء ٤٠ بالمئة من الفوائض بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٩. والودائع المصرفية تتيح توظيف العائدات فوراً قبل التخطيط للمجال الذي ستُخصّص له، كما تضمن توفُّر رؤوس الأموال بصورة دائمة. لكن معيار الربحيّة دفع بلدان الخليج إلى تفضيل المصارف التي تقع خارج الولايات المتحدة، إذ إن معدلات الفائدة في سوق العملات الصعبة الأوروبية كانت أرفع مما هي عليه في السوق الأمريكية. كما إن عامل الثقة دفع بلدان الخليج إلى تنويع ودائعها جغرافياً، خصوصاً منذ تجميد الموجودات الإيرانية عام ١٩٧٩.

● التوظيفات غير المصرفية (سندات عامة، شراء حصص، استثمارات عقارية). استأثرت هذه التوظيفات خلال كل الفترة التي نحن بصددها بمتوسط قدره ٣٥ بالمئة. وقد تركّز شراء السندات العامة (سندات الخزينة، الأصول) على الولايات المتحدة، ثم ما لبث أن انطلق إلى خارجها، في حين ان شراء الحصص ظل محدوداً حتى العام ١٩٧٩، لكن أهميته تزايدت ابتداءً من العام ١٩٨٠. أما الاستثمارات العقارية فلم تستأثر إلا بقسط ضئيل من مجموع التوظيفات على الرغم من انها كانت تتمّ عن طريق عدد كبير من الوسطاء.

● وأما الـ ٢٥ بالمئة الباقية فقد استخدمت في دعم المحفظة النقدية وفي المساهمات في المنظمات الدولية.

أما من حيث الأدوات المالية (الأجل القصير/الأجل الطويل)، فمن الملاحظ أن بلدان الخليج قد استثمرت ٥٠ بالمئة من موجوداتها لأجل قصير و٥٠ بالمئة منها لأجل طويل خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٠). لكن هاتين النسبتين اختلفتا ابتداءً من ١٩٨١، فطغت نسبة الاستثمارات الطويلة الأجل، إذ تجاوزت ٦٠ بالمئة.

وأما بالنسبة إلى التوزُّع الجغرافي فنستطيع التمييز بين حقبتين. حتى العام ١٩٧٨ كانت نسبة الثلثين من بترودولارات الخليج تُستثمر عملياً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لكن تجميد الموجودات الإيرانية وضعف الدولار دفعا بلدان الخليج إلى تنويع توظيفاتها جغرافياً.

لقد شهدت الثمانينيات عدداً من الأحداث البارزة: الصدمة النفطية المضادّة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٦)، تجميد الموجودات الليبية عام ١٩٨٦، انهيار البورصة عام ١٩٨٧، تذبذب العملة الأمريكية، ازدياد العداء تجاه المستثمرين العرب. وكان لهذه الأحداث المختلفة أن تدفع ببلدان الخليج إلى المزيد من الحذر والتدقيق في استراتيجية استثماراتها التي تميّزت بانخفاض السندات العامة وازدياد شراء الحصص والتوظيفات العقارية أسهماً وسندات، واقتحام أسواق السوق الأوروبية المشتركة بزخم أشدّ، خصوصاً أسواق المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واسبانيا وإيطاليا، فضلاً عن بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأخرى، لا سيما اليابان وكندا واستراليا.

الجدول رقم (١٠ ـ ٥)

التوزُّع الجغرافي لموجودات مجلس التعاون الخليجي في البلدان الصناعية

	١٩٨٣ (بالمئة)	١٩٨٩ (بالمئة)	١٩٨٩ (بالمليارات)
الولايات المتحدة الامريكية	٣٠	٢٠	٤٤
المملكة المتحدة	٢٢	٢٢	٤٨,٤
بلدان أخرى من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمراكز في الخارج	٤٨	٥٨	١٢٧,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	٢٢٠,٠
مجموع موجودات الخليج			٢٩٥,٠

هذا وينبغي أن يقوم المرء بعمل تفصيلي دؤوب لمعرفة توظيفات بلدان الخليج في السوق الأوروبية المشتركة، وتوزيعها القطاعي والجغرافي. صحيح أننا نملك معلومات متفرقة حول هذه العملية أو تلك، لكننا لا نملك أية معطيات منظّمة ومضطردة.

بناء عليه، يمكننا أن نقول على سبيل التقدير إن أقلّ من ٤٠ بالمئة من موجودات بلدان مجلس التعاون الخليجي العامة كانت مدوّرة، عشية حرب الخليج، في بلدان السوق الأوروبية الاثني عشر (بما فيها المصارف الأوروبية)، أي ما يمثل مبلغاً تقريبياً قدره ١٢٠ مليار دولار. وإن انكلترا قد استأثرت بالحصة الكبرى من هذه الجبنة بنسبة ربما كانت في حدود ٤٠ بالمئة، تتلوها ألمانيا (١٥ بالمئة)، واسبانيا (١٠ بالمئة) وفرنسا (٨ بالمئة)[٩].

أما الودائع المصرفية والسندات العامة فلعلّها وصلت إلى ٥٠ بالمئة من المجموع، بين شراء الحصص (٢٠ بالمئة)، والعقارات (٥ بالمئة)، ومختلف سندات الاستثمار الأخرى (٢٥ بالمئة).

والأرجح أن الكويت هي التي طوّرت، من دون سائر بلدان الخليج، أقوى استراتيجيا اقتحامية لأسواق السوق الأوروبية المشتركة.

٩ ـ الاستثمارات الخاصة

إذا كان رصد الموجودات العامة أمراً في غاية الصعوبة فإنه السعفة الذهبية من حيث الغموض والتعتيم تعود إلى رؤوس الأموال الخاصة الآتية من بلدان الخليج. فحسب مصرف الخليج الدولي (غولف انترناشونال بنك) (١٩٨٨) بلغت قيمة رؤوس الأموال العربية الخاصة الموظفة في الخارج ١٠٥ مليارات دولار. والأرجح أن يكون هذا الرقم دون الرقم الفعلي، إذ إنه لا يتضمّن الرأسمال الخليجي الخاص فقط، بل الرأسمال العربي الخاص أيضاً. والحال أنه من الواضح ان الرأسمال الخليجي الخاص لم يشهد ازدهاراً مرموقاً وحسب بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨١، بل إنه لم يكفّ عن الازدياد حتى في السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ العجاف. وقد سبق لمصرف انكلترا أن قدّر الرأسمال الخاص لأربعة بلدان خليجية بـ ٨٥ مليار دولار عام ١٩٨٣. أما اليوم فمن الممكن تقدير هذه القيمة بـ ١١٥ ملياراً بالنسبة إلى بلدان الخليج فقط.

---

(٩) بالنسبة إلى الاستثمارات العامة والخاصة لبلدان الخليج ولمواطنيها في فرنسا، يستطيع القارئ العودة إلى: Antoine Sfeir, *L'Argent des arabes*, collection Hermé-reportage (Paris: Hermé, ©1992).

الجدول رقم (١٠ ـ ٦)

الأصول الخاصة لبلدان الخليج

	مصرف انكلترا (١٩٨٣)	تقديرات شخصية (١٩٩٣)
العربية السعودية	٥٠	٦٠
الكويت	١٥	٢٠
الإمارات العربية المتحدة	١٥	٢٠
قطر	٥	٥
البحرين	-	٥
عُمان	-	٥
المجموع	٨٥	١١٥

نستطيع أن نقدّر، عن طريق مقارنة عدد من المعلومات، أن أكثر من ٤٠ بالمئة من رؤوس الأموال الخاصة قد استثمرت في أوروبا (مقابل ١٥ بالمئة في الولايات المتحدة). لم توفّر هذه الاستثمارات أيّ قطاع من القطاعات، لكن من الواضح أن العقارات والمصارف والشركات الاستثمارية كانت القطاعات المفضّلة[١٠].

١٠ ـ المصارف العربية في أوروبا

كانت أوائل السبعينيات هي التي حفزت تطور المصارف العربية ودفعتها إلى الانخراط في الأسواق المالية الدولية. وقد تمّ هذا الانخراط عن طريق المشاريع الطليعية المشتركة والكونسورتيومات والفروع[١١].

ومن بين الـ ٢٧٤ مصرفاً أو مؤسسة مالية عربية معروفة في الخارج في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ (انظر الملحق رقم ٨) كان معظمها (١٣٠) في أوروبا: المملكة المتحدة، فرنسا، اللوكسمبورغ، البلاد الواطئة. أما الولايات المتحدة فتأتي في المحلّ الثاني، ويأتي الشرق الأقصى في المحلّ الثالث.

وكان هناك ١٣٠ مصرفاً أو مؤسسة مالية موجودة في أوروبا، يوجد منها في بريطانيا العظمى (٤٧) وفرنسا (٣٦) واللوكسمبورغ (٢١). لكن اللوكسمبورغ هي التي احتلّت المحلّ الأول بوصفها مقرّاً للأصول المالية العربية والأوروبية ـ العربية.

(١٠) انظر: Suleiman Olayan, «Arab Private Investment,» in: *Arab Banking and Finance in the 1980's* (London: Arab Banks Association, 1982).

(١١) Bichara Khader, *The Arab Banks in the International Financial Markets*, Cahiers du CERMAC; no. 39 (Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1986).

وكان من الطبيعي أن يُلزم النظام الداخلي الجديد للسوق الأوروبية المشتركة هذه المصارف العربية بإعادة تنظيم أوضاعها حتى تتلاءم مع المقتضيات الجديدة. لذا اضطر بعض المصارف إلى إغلاق أبوابه ومن ثمّ الرحيل إلى بلدان أكثر تهاوداً، أو الاشتراك في نسبة أكبر مع بعض المؤسسات الأوروبية. أما المصارف الباقية فأمامها الكثير من الأعمال التي تستطيع أن تتعاطاها.

وعلى الرغم من تصاغر حجم الموجودات العامة لبلدان مجلس التعاون الخليجي منذ حرب الخليج الثانية، ظلت التوظيفات المصرفية (الخاصة والعامة) ذات حجم كبير. هكذا كان للعربية السعودية (بين مستثمرين خاصين وعامين) عام ١٩٩١ اعتماد قدره ٦٨,٩ مليار دولار في المصارف التي تتعامل مع مصرف التسويات الدولية، وكان للكويت ١٢,٣ مليار، وللإمارات العربية المتحدة ٣١,٣ مليار.

الملاحق

الملحق رقم (١٠ ـ ١)

المداخيل النفطية لست دول عربية (مليارات الدولارات)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	المجموع
الجزائر	١٠,٧٧	٩,٤٦	٩,١٩	٩,١٧	٤,٨١	٦,٠٥	٤,٩٨	٥,٣٥	٨٥,٤٤٢
العراق	١٠,٠٩	٧,٨١	٩,٣٥	١٠,٦٨	٧,١٨	١١,٤١	١٠,٩٥	١٥,٣	١١٩,٥٢
الكويت	٨,٨٢	٩,٧٣	١٠,٧٤	٩,٨١	٦,٩٠	٧,٥٢	٦,٢٩	٩,٧	١٠١,٠٠٨
ليبيا	١٢,٧٦	١١,٩	١٠,٦٣	٩,٩٦	٥,٧٨	٦,٠١	٥,١٧	٦,٣	١٠٥,١٦
قطر	٤,١٠٨	٣,١١٠	٤,٣٨	٣,٠٦٨	١,٧٢	١,٨٢٩	١,٧٠٩	١,٩٥	٣٢,٦٣٤
العربية السعودية	٧٥,٧٣	٤٢,٨٠	٣٤,٢٣	٢٤,١٨	١٦,٩٧	١٩,٢٧	١٩,٥	٢٣,٨	٤٧٨,٤٩
المجموع	١٣٧,٦٠	٩٧,٠٤	٩١,٤٩	٧٨,٧٠	٥٠,٨١	٦٠,٧٤	٥٥,٩٥	٧٢,٦٥	١٠٤٦,٧
مجموع الخليج (٤ بلدان) ١٩٨٢ ـ ١٩٨٩ = ٧٣٦,٤ مليار دولار									

المصـــــــادر: *Pétrole et gaz arabes* (1 mars 1990), et Bichara Khader, *La Scène pétrollère, 1973-1986: Bilan et leçons pour l'avenir,* cahiers du CERMAC; no. 46 (Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1986).

الملحق رقم (١٠ ـ ٢)

توزُّع استثمارات منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوپيب)[أ]، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢
المملكة المتحدة	٢١	٤,٣	٤,٤	٤	ـ ٦,٩	١٧,٤	١٨,١	٩,٣	ـ ٨,٥
الودائع بالاسترليني	١,٧	٠,٢	ـ ١,٦	٠,٣	٠,١	١,٥	١,٤	٠,٥	١,٢
الودائع بالعملات الأوروبية	١٣,٨	٤,١	٥,٦	٣,١	ـ ٦,٧	١٥,٥	١٤,٥	٧,٨	ـ ٩,٢
وغيرها	٥,٥	صفر	٠,٤	٠,٦	ـ ٠,٣	٠,٤	٢,٢	١	ـ ٠,٥
الولايات المتحدة الامريكية	١١,٥	٧,٩	١١,١	٧,٣	٠,٤	٧	١٧,١	١٧,٨	١٢,٧
سندات خزينة	٠,٢	٢,٠	٤,٢	٤,٣	ـ ١,٥	ـ ١,٢	٨,٢	١٠,٩	٦,٩
سندات أخرى عامة	٥,٣	٠,٤	ـ ١	ـ ٠,٩	ـ ٠,٩	٣,٣	١,٤	ـ ٠,٤	٠,٤
استثمارات أخرى	١,٨	٤,٩	٦	٣,٥	٢	ـ ٠,٢	٨,٨	٩,٣	٠,٨
ودائع مصرفية	٤,٢	٠,٦	١,٩	٠,٤	٠,٨	٥,١	ـ ١,٣	ـ ٢	٤,٦
ألمانيا الغربية	١,٥	٢	١,٣	٢	٠,٥	١,٧	٩,٥	٧,٦	٠,٨
بلدان صناعية أخرى									
ودائع مصرفية	٨,٢	٤,٦	٥,٦	١٣,٣	١٣,٣	١٧,٩	٢٨,٥	ـ ٣,٩	ـ ٧,٣
استثمارات أخرى	٢,٦	٥,٨	٥,١	٤,٥	٣,٠	٢,٥	٧,٩	١٢,٢	٥,٩
أرصدة في منشآت									
غير مصرفية	ـ	١,٥	١,٦	١,٥	١,٦	٠,١	١,٧	٢,١	٠,١
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي									
(بما فيه الذهب)	٢,٤	٥	١,٧	٠,٤	ـ ٠,٣	ـ ٠,٨	١,٧	٢,١	٢,١
توظيفات في البلدان النامية	٤,٩	٦,٥	٦,٤	٧	٦,٢	٨,٧	٦,٣	٧,٢	٣,٩
مجموع الاستثمارات ٣٩٢,٥	٥٢,١	٣٧,٦	٣٧,٢	٤٠	١٧,٨	٥٤,٥	٩٠,٨	٥٤,٤	٨,١

(أ) أوپيب، ترينيداد، عُمان، البحرين.

المصدر: *Quarterly Bulletin* (Bank of England) (March 1985).

الملحق رقم (١٠ ـ ٣)

الممتلكات المتراكمة لبلدان الأوبيب، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٩[أ]

	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨	حزيران/ يونيو ١٩٨٩
المملكة المتحدة							
ودائع مصرفية بالاسترليني	٤,٩	٤,٦	٦,٤	٦,١	١٠,٥	١٣,٥	١١,١
ودائع مصرفية بالعملات الأوروبية الصعبة	٤٣,٩	٤١,٢	٤٣,٧	٣٧,٨	٣٧,٤	٤٠,٦	٤٥,٤
سندات عامة	٣,٤	٢,٢	٣,٣	٤,٩	٦,٩	٤,٩	٤,١
استثمارات أخرى	٥,٧	٥	٧,٠	٨,٠	١٢,٤	١٣,١	١٤,٢
الولايات المتحدة الامريكية	٥٧,٩	٥٣,١	٦٠,٤	٥٦,٨	٦٧,٢	٧٢,١	٧٤,٨
ودائع مصرفية	١٧,٧	٢١,٢	٢١,١	٢٠,٧	١٩,١	١٧,١	١٩,٥
سندات دولة	٣٤,٧	٣١,٢	٢٩,٥	٢٤,٥	٢٠	١٢١,٣	٢٦,٧
استثمارات أخرى	٣٣,٥	٣٠,٨	٢٨,٠	٢٥	٢٢,٦	١٩,٩	٢١,١
بلدان صناعية أخرى	٨٥,٩	٨٣,٢	٧٨,٦	٧٠,٢	٦١,٧	٥٨,٣	٦٧,٣
ودائع مصرفية	٥٦,٦	٥٦	٦١,٨	٥٢,٩	٦٧,٨	٦٦,٥	٦٧,٥
استثمارات أخرى	٧١,٨	٧٤,٤	٨٩,٣	١١١,٩	١١٦,١	١٠٥,٣	٩٤,٢
ودائع مصرفية في مراكز في بلدان خارجية	٣٦	٣٥,٥	٤٢	٤١,٨	٤٧,٠	٥١,٩	٥٣,٦
أرصدة في منشآت غير مصرفية	٧,٧	٨,٣	١١	١٢,٢	١٢,٧	١٣	١٣
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (بما فيه الذهب)	٣٥,٩	٣٢,٢	٣٤,٦	٣٧,١	٤٠,٩	٣٧,٩	٣٦
توظيفات في البلدان النامية	٥٨,٣	٥٩,٥	٥٩,٤	٥٩,٥	٥٩,٥	٥٩,٥	٥٩,٥
مجموع الممتلكات	٤١٠,١	٤٠٢,٣	٤٣٧,١	٤٤٢,٤	٤٧٢,٩	٤٦٤,٥	٤٦٥,٩

(أ) أوبيب، ترينيداد، عُمان، البحرين.

المصدر: *Quarterly Bulletin*.

الملحق رقم (١٠ ـ ٤)

توزُّع الممتلكات المتراكمة للأوبيب، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٩ (نسبة مئوية)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
ودائع مصرفية	٣٨	٣٩	٤٠	٣٦	٣٨,٤	٤٠,٨	٤٢
ـ الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٣	٥,٢	٤,٨	٤,٦	٤,٠	٣,٦	٤,١
ـ المملكة المتحدة	١٢	١١	١٢,٢	١٠,٤	١٠,١	١١,٩	١٢
ـ بلدان صناعية أخرى	١٣,٨	١٤	١٤	١٢	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٤
ـ بلدان خارجية	٨	٨,٨	٩	٩	١٠	١١	١١,٥
مساهمات في المنظمات الدولية	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٧,٧
توظيفات في البلدان النامية	١٤	١٤	١٣,٥	١٣	١٢,٥	١٢,٨	١٢,٧
استثمارات أخرى	٣١	٣١	٣١	٣٦,٤	٣٥,٥	٣٢,٨	٣١
ـ عقارية							
ـ أسهم							
ـ أصول							
سندات عامة	٩	٨	٧,٥	٦,٦	٥,٦	٥,٦	٦,٦
الولايات المتحدة الامريكية	٨,٤	٧,٧	٦,٧	٥,٥	٤,٢	٤,٥	٥,٧

الملحق رقم (١٠ ـ ٥)

الاقتحام الدولي للمصارف العربية، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

	المساهمات المرصودة للمصارف العربية في مصارف أو مؤسسات مالية غير عربية		الفروع المرصودة للمصارف العربية في بلدان غير عربية	
	ملايين الدولارات	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
أوروبا	٣٨١ (ب)	٧٥ (ب)	١٣١ (ب)	٥٣ (ب)
بلجيكا	٦	١	٣	١
ألمانيا الاتحادية	٢٥	٥	٥	٢
فرنسا	٦٢	١٢	٣٦	١٥
اليونان	٦	١	ـ	ـ
بريطانيا	٢٨	٦	٤٧	١٩
إيطاليا	١٢	٢	١	ـ
اللوكسمبورغ	١٤٩	٣٠	٢١	٩
البلاد الواطئة	٥٥	١١	٦	٢
النمسا	٤	ـ	ـ	ـ
سويسرا	٧	١	٨	٣
اسبانيا	٢٧	٥	٢	١
تركيا	ـ	ـ	١	ـ
أمريكا	٦٩ (ب)	١٤ (ب)	٥٧ (ب)	٢٣ (ب)
البرازيل			٣	٣ ١
كولومبيا				١ ـ
البيرو				١ ـ
فنزويلا			٢	١
الولايات المتحدة الامريكية	٦٩	١٤	٢٠	٨
الباهاماس			٥	٢
برمودا			٢	١
جزر كايمان			٧	٣
الانتيل الهولندية			١١	٤
باناما			٥	٢
آسيا	٤٨ (ب)	١٠ (ب)	٤٣ (ب)	١٧ (ب)
بنغلادش			١	ـ
هونغ كونغ	٣٦	٧	١٠	٤
اليابان	١٢	٢	٤	٢
الهند			٣	١
اندونيسيا			١	ـ
ماليزيا			٢	١
باكستان			٨	٣
سنغافورة			٧	٣
سيريلانكا			٣	١

كوريا الجنوبية			٤	٢
افريقيا		١٦ (ب)	٦	
شاطئ العاج		١		
الغابون		١		
غانا		١		
كينيا		٢		
ليبيريا		١		
موريس		١		
النيجر		١		
نيجيريا		١		
السنغال		١		
سيشل		١		
سيراليون		١		
سوازيلاند		١		
توغو		١		
تشاد		١		
أوغاندا		١		
غيرها		١	٧	

المراجع

١ ـ العربية

الكتب

بشارة، عبد الله. تجربة مجلس التعاون الخليجي، خطوة أو عقبة على طريق الوحدة العربية. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٥. (سلسلة الحوارات العربية؛ ٥)

الحمد، تركي. دراسات إيديولوجية في الحالة العربية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٢.

رجب، يحيى حلمي. مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية. الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٣.

الرميحي، محمد غانم. معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة. الكويت: شركة كاظمة، ١٩٨٤.

الريحاني، أمين. تاريخ نجد الحديث وملحقاته.. وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود. بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٨.

صادق، محمد توفيق. التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٦. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٠٣)

العوضي، بدرية. دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٨٥)

الدوريات

عبد المجيد، وحيد. «مجلس التعاون والنظام العربي.» الخليج: ١/١٠/١٩٩١.

مسعود، مجيد هادي. «المؤتمر الثاني للصناعيين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظرائهم الأوروبيين.» المستقبل العربي: السنة ١٥، العدد ١٦٩، آذار/مارس ١٩٩٣.

ميتكيس، هدى. «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع، والتحديات، والآفاق.» المستقبل العربي: السنة ١٥، العدد ١٦٨، شباط/فبراير ١٩٩٣.

الندوات

العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط. بيروت: المركز، ١٩٨٣.

دراسات

الأردن، وزارة التخطيط، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية. «دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني». ج ٣، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). «مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة.» ١٩٨١.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abdel-Majid, Trab Zemzemi. *La Guerre Irak-Iran, Islam et nationalisme:* Paris: Albatros, ©1985.

Abdulghani, Jasim Mohammad. *Iraq and Iran: The Years of Crisis.* London: Croom Helm; Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1984.

Aburish, Saïd K. *Confessions d'un homme d'affaires au Moyen-Orient: Vous avez dit Bakshish?.* Paris: Plon, 1987.

Année internationale, 1990. Paris: Hachette, 1989.

Annuaire de l'Afrique du Nord. Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1985.

Annuaire du Tiers-Monde. Paris: Berger-Levrault, 1977.

APPE. *Activity Review, 1991-1992.* Bruxelles: [n. pb.], 1992.

———. *Basic Petrochemicals Production Statistics, 1985-1991.* Bruxelles: [n.pb.], 1992.

Arab Banking and Finance in the 1980's. London: Arab Banks Association, 1982.

Azzam, Henry T. *The Gulf Economies in Transition.* London: Macmillan Press, 1988.

Badie, Bertrand. *L'Etat importé: L'Occidentalisation de l'ordre politique.* Paris: Fayard, 1992.

Balta, Paul. *Iran-Irak, une guerre de 5000 ans*. Paris: Anthropos, ©1987. (Collection guerre et paix)

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (eds.). *The Rentier State*. London: Croom Helm, 1987.

Benchenane, Mustapha. *Pour un dialogue euro-arabe*. Paris: Berger-Levrault, 1983.

Berberoglu, Berch. *Power and Stability in the Middle East*. London; Atlantic Highlands, N. J.: Zed Books, 1989.

Birks, John Stace and Clive A. Sinclair. *International Migration and Development in the Arab Region*. Geneva: International Labour Office, 1980. (World Employment Programme Study)

Bonnenfant, Paul (ed.). *La Péninsule Arabique d'aujourd'hui*. Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1982.

Bourrinet, Jacques (ed.). *Le Dialogue euro-arabe*. Paris: Université d'Aix - Marseille III, Centre d'études et de recherches internationales et communautaires; Economica, 1979.

Boustani, Rafiq et Philippe Fargues. *Atlas du Monde Arabe*. Paris: Bordas, 1990.

Brahimi, Abdelhamid. *Dimensions et perspectives du Monde Arabe*. Paris: Economica, 1977.

Chatelus, Michel. *Stratégies pour le Moyen-Orient*. Paris: Calmann-Lévy, 1974.

Cohen, Stuart A. *British Policy in Mesopotamia, 1903-1914*. London: Ithaca Press for the Middle East Centre, St. Antony's College, 1976. (St. Antony's Middle East Monographs; no. 5)

Communauté Economique Européenne (CEE). *Energie 2000*. Paris: Economica, 1986.

Cordesman, Anthony H. *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1984.

Corm, Georges. *Conflits et identités au Moyen-Orient, 1919-1991*. Paris: Arcantère, ©1992.

———. *Le Proche-Orient éclaté*. Paris: La Découverte; Maspéro, 1983. (Série histoire contemporaine)

Dickson, Harold Richard. *Kuwait and Her Neighbours*. Edited for publication by Clifford Witting. London: Allen and Unwin; New York: Macmillan, 1956.

Doran, Charles and Stephen Buck (eds.). *The Gulf, Energy and Global Security*. Boulder, Colo.; London: Lynne Rienner Publishers, 1991.

Eickelman, Dale F. *The Middle East: An Anthropological Approach*. Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1981.

Energie internationale, 1989-1990. Paris: Economica, 1989.

Energie internationale, 1990-1991. Paris: Economica, 1990.

Economic Commission for Western Asia (ESCWA). *Analytical Review of Developments and Issues in External Trade and Payments Situation of Countries of Western Asia. New York: United Nations, 1989.*

———. *Demographic and Related Socio-economic Data Sheets for ECA Member States*. New York: United Nations Economic Commission for Africa, 1986.

———. *Developments in the External Sector of the ESCWA Countries, 1975-1985*. (December 1986).

L'Etat du monde. Paris: La Découverte, 1986.

L'Etat du monde, 1993. Paris: La Découverte, 1992.

Fargues, Philippe. *Réserves de main d'œuvre et rente pétrolière*. Beyrouth: CERMOC, 1980.

Field, Michael. *The Merchants: The Big Business Families of Saudi Arabia and the Gulf States*. [n.p.]: Woodstock Overlook Press, 1985.

Finnie, David H. *Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq*. London: I. B. Tauris; Cambridge, Mass.: Harvard University Press, ©1992.

Flory, Maurice [et al.]. *Les Régimes politiques arabes*. Paris: Presses universitaires de France, ©1990. (Thémis, science politique)

Goldberg, Jacob. *The Foreign Policy of Saudi Arabia, the Formative Years, 1902-1918*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986. (Harvard Middle Eastern Studies; 19)

Graz, Liesl. *Le Golfe des turbulences*. Paris: L'Harmattan, ©1990. (comprendre le Moyen-Orient)

Gresh, Alain et Dominique Vidal. *Golfe: Clefs pour une guerre annoncée*. Paris: Le Monde éditions, 1991. (Collection la mémoire du monde)

La Guerre du pétrole. Bruxelles: Epo, 1991.

Hameed, Mazher A. *Arabia Imperiled: The Security Imperatives of the Arab Gulf States*. Washington, D.C.: Middle East Assessments Group, 1986.

Hart, David M. and Akbar S. Ahmed (eds.). *Islam in Tribal Societies from the Atlas to the Indus*. London: Routledge and Kegan Paul, ©1984.

Holden, David and Richard Johns. *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in Arab World*. London: Sidgwick and Jackson, 1981.

International Energy Agency (IEA). *Energy Prices and Taxes, 1990*. Paris: [s.n.], 1991.

International Finance. London: Macmillan, 1979.

International Monetary Fund (IMF). *IMF International Financial Yearbook Statistics* (Washington, D. C.) (Annual).

———. *Direction of Trade Statistics.* 1991.

Ishow, Habib. *Le Koweit, évolution politique, économique et sociale.* Paris: L'Harmattan, c1989. (Comprendre le Moyen-Orient)

Jacquet, Pierre et Françoise Nicolas. *Pétrole: Crises, marchés, politiques.* Paris: Dunod, 1991.

Joxe, Alain: *L'Amérique mercenaire.* Paris: Stock, 1992.

Kelly, John Barrett. *Arabia, the Gulf and the West: A Critical View of the Arabs and their Oil Policy.* London: Weidenfeld and Nicolson, 1980.

Key, Kerim K. *The State of Qatar: An Economic and Commercial Survey.* London: Croom Helm, 1979.

Khadduri, Majid. *The Gulf War: The Origins and Implications of the Iraq-Iran Conflict.* New York: Oxford University Press, 1988.

Khader, Bichara. *The Arab Banks in the International Financial Markets.* Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1986. (Cahiers du CERMAC; no. 39)

———. *Arab Money in the West.* Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1987. (polycopié).

———. ———. Tunis: Arab League, 1986.

———. *Economic Development in the Arab Gulf Countries with Special Reference to Labour Force Migration.* Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1990. (Cahiers du CERMAC; nos. 70-71).

———. *L'Europe et le Monde Arabe: Cousins, voisins.* Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum; [Louvain-la-Neuve]: CERMAC, 1992.

———. *Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives.* Paris: Publisud; Ottignies, LLN: Quorum; [Louvain-la-Neuve]: CERMAC, 1992,

———. *La Scène pétrolière, 1973-1986: Bilan et leçons pour l'avenir.* Louvain-la-Neuve: CERMAC, 1986. (Cahiers du CERMAC; no; 46)

——— et Naim Khader. *Crise énergétique et dialogue euro-arabe.* Louvain-la-Neuve: Institut des pays en développement, 1976.

Khoury, Philip S. and Joseph Kostiner (eds.). *Tribes and State Formation in the Middle East.* London; New York: I. B. Tauris; Berkeley, Calif.: University of California Press, c1990.

Kodmani, Basma (ed.). *Quelle sécurité pour le Golfe?.* Paris: Institut français des relations internationales, c1984. (Travaux et recherches/IFRI)

Laurens, Henry. *Le Grand Jeu: Orient Arabe et rivalités internationales depuis 1945.* Paris: Armand Colin, c1991. (Histoires/Colin)

Longman Current Affairs. *Border and Territorial Disputes.* Harlow Essex, U. K.: Longman Group, 1992.

Manpower and Employment in Arab Countries: Some Critical Issues. Geneva: ILO, 1976.

Mansour, Fawzi. *L'Impasse du Monde Arabe*. Paris: L'Harmattan, 1990.

Marconis, Robert. *Pétrole, la grande confrontation*. Toulouse: Editions des hespérides, [1974]. (Collection profils du futur)

Martin, Jean-Marie. *Economie et politique de l'énergie*. Paris: Armand Colin, 1982.

Mihailovitch, Lioubomir et Jean-Jacques Pluchart. *Energie mondiale: Les Nouvelles stratégies*. Paris: Armand Colin, 1978.

Naaoush, Sabah. *Dettes extérieures des pays arabes*. Paris: L'Harmattan, c1989. (Comprendre le Moyen-Orient)

El-Naggar, Saïd. *Foreign and Intratrade Policies of the Arab Countries*. Washington, D. C.: International Monetary Fund, c1992.

——— (ed.). *Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World*. Washington, D. C.: International Monetary Fund, 1987.

Nakhleh, Emile A. *Bahrain: Political Development in a Modernizing Society*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1976.

———. *The Gulf Cooperation Council: Policies, Problems and Prospects*. New York: Praeger, 1986.

Netton, Richardson (ed.). *Arabia and the Gulf: From Traditional Society to Modern States*. Totowa, N. J.: Barnes and Noble, 1986.

Nodinot, Jean-François. *21 Etats pour une nation arabe?*. Paris: Maisonneuve et Larose, 1992.

Odell, Peter R. *Le Pétrole et le pouvoir mondial*. Paris: Alain Moreau, 1973.

Organisation Arabe du Travail. *Conséquences sociales des migrations arabe*. Bagdad: [s.n.], 1982.

Peyret, Henry. *La Stratégie des trusts*. 5ème édition. Paris: Presses universitaires de France, 1966. (Que sais-je?; no. 1206)

Planhol, Xavier de. *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*. Paris: Flammarion, 1968. (Nouvelle bibliothèque scientifique)

———. *Les Nations du prophète: Manuel géographique de politique musulmane*. Paris: Fayard, 1993.

Pridham, B. R. (ed.). *The Arab Gulf and the Arab World*. London: Croom Helm, c1988.

Ramazani, Rouhollah K. *The Gulf Cooperation Council: Record and Analysis:* Charlottesville: University Press of Virginia, 1988.

Ramses 1993. Paris: Dunod, 1992.

Richards, Alan and John Waterbury. *A Political Economy of the Middle East: State, Class and Economic Development*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1990.

Richards, A. and P. Martin (eds.). *Migration, Mechanization and Agricultural Labour Market in Egypt*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.

Rovan, Joseph. *Le Mur et le Golfe*. Paris: Editions de Fallois, ©1991.

Rumaihi, Muhammad G. *Bahrain: Social and Political Change Since the First World War*. London: Bowker, in association with the Centre for Middle Eastern and Islamic Studies of the University of Durham, ©1976. (University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies Publications; 5)

———. *Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf*. Translated by James Dickins. London: Al Saqi Books, 1986.

Sadria, Modjtaba. *Ainsi l'Arabie est devenue Saoudite*. Paris: L'Harmattan, ©1989.

Sandwick, John A. (ed.). *The Gulf Cooperation Council: Moderation and Stability in an Interdependent World*. Foreword by George McGovern. Boulder, Colo.: Westview Press; Washington, D. C.: American Arab Affairs Council, 1987.

Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA). *Annual Report, 1990*.

Sfeir, Antoine. *L'Argent des arabes*. Paris: Hermé, ©1992. (Collection Hermé-reportage)

Sid-Ahmed, Abdelkhader. *L'Economie arabe à l'heure des surplus pétroliers*. Paris: Institut des sciences mathématiques et économiques appliquées, ©1975. (Economies et sociétés; t. 9, no. 3)

Simon, G. (ed.). *Villes et migrations internationales de travail dans le Tiers-Monde*. [Poitiers]: Université de Poitiers, Centre interuniversitaire d'études méditerranéennes, 1984.

Stookey, Robert (ed.). *The Arabian Peninsula: Zone of Ferment*. Stanford, Calif.: Hoover Press, 1984.

Williams, Kenneth. *Ibn Sa'ud: The Puritan King of Arabia*. London: J. Cape, [1933].

Yorke, Valérie and Louis Turner. *European Interests and Gulf Oil*. London: Policy Studies Institute; Royal Institute of International Affairs, 1986.

Zahlan, Rosemarie Saïd. *The Creation of Qatar*. London: Croom Helm, 1979.

———. *The Origins of the United Arab Emirates: A Political and Social History of the Trucial States*. London: Macmillan Press, 1978.

Zanouk, Jamal Eddine. *Intra-Arab Trades Determinants and Prospects*.

Zorgbibe, Charles. *Géopolitique et histoire du Golfe*. Paris: Presses universitaires de France, 1991.

———. *Terres trop promises: Une histoire du Proche-Orient*. Paris: La Manufacture, ©1990. (L'Histoire partagée)

Periodicals

Beauge, Gilbert. «La Crise pétrolière dans les pays du Golfe: Cinq millions de travailleurs immigrés dans l'incertitude.» *Problèmes économiques,* doc. française: no. 1974, 14 mai 1986.

Bourgey, A. «Les Travailleurs étrangers dans les pays du Golfe.» dans: «Crise du Golfe, la logique des chercheurs». *Revue du monde musulman et de la Méditerranée* (Edisud): no. hors série, 1991.

BP Statistical Review of World Energy(British Petroleum): June 1992.

Bulletin des CEE: no. 6, 1982; no. 3, 1983; no. 11, 1984; no. 3, 1985; no. 5, 1985; no. 9, 1985, et no. 9, 1980.

Cain, Michael and Kais Al - Badri. «An Assessment of the Trade and Restructuring Effects of the Gulf Cooperation Council.» *International Journal of Middle Eastern Studies:* no. 21, 1989.

Chatelus, Michel. «Les Conséquences économiques de la guerre du Golfe.» dans: «Crise du Golfe, la logique des chercheurs.» *Revue du monde musulman et de la Méditerranée* (Edisud): no. hors série, 1991.

———. «Revenus pétroliers et développement, leçons de l'expérience du Monde Arabe.» *Revue Tiers-Monde:* juillet-septembre 1986.

——— et Yves Schmeil. «Towards a New Political Economy of State Industrialisation in the Arab Middle East.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 16, no. 2, May 1984.

Clerc, Denis. «L'Opep et les compagnies pétrolières.» *Le Monde diplomatique:* juillet 1986.

Commission of the European Communities Directorate General for Energy. *Energy in Europe* (Annual Energy Review): special issue, December 1991.

Criqui, Patrick. «Après la crise du Golfe, le troisième choc pétrolier est à venir.» *Pétrole et gaz arabes:* 16 novembre 1991.

———. «Le Marché du pétrole dans les années 90.» *Pétrole et gaz arabes:* 1 mai 1992.

De Bondt, Frank. «L'Europe, l'Amérique et le pétrole.» *Le Soir* (Bruxelles): 1-2/11/1974.

Dessus, Benjamin. «L'Ecotaxe, l'effet de serre et le développement.» *Le Monde:* 25/8/1992.

Economist (London): May 1982, and 13 July 1991.

Energy in Europe: December 1992.

«L'Europe américaine en marche.» *Le Monde:* 1-2/6/1975.

L'Expansion: 24 janvier 1991.

«Golfe.» *Moci:* 11 janvier 1993.

«La Guerre du Golfe.» *Stratégique:* nos. 51-52, mars-avril 1991.

«L'Industrie charbonnière, un passé, un présent, un avenir?» *Revue nouvelle énergie: Qui décide en Belgique:* no. spécial, février 1975.

Institutional Investor (New York): June 1982.

Khader, Bichara. «Jordan's Economy, 1950-1985.» *Arab Affairs:* Autumn 1990.

Khalidi, Walid. «The Gulf Crisis: Origins and Consequences.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 20, no. 2, Winter 1991.

Korb, Lawrence. «The Pentagon's Creative Budgetary is Out of Line.» *International Herald Tribune:* 5/4/1991.

Kousnetoff, Nina, Véronique Levet et Frédéric Peltraut. «L'Après-pétrole dans les pays du Golfe.» *Economie prospective-internationale:* no. 55, 1993.

Labrousse, Henri. «Dissensions et querelles dans le Golfe.» *Stratégique:* nos. 51-52, mars-avril 1991.

———. «Risques et tensions en mer rouge.» *Stratégique:* no. 48, 1990.

Lage, Olivier da. «Le Conseil de coopération du Golfe: Menace d'implosion?» *Cahiers de l'Orient* (Paris): no. 12, 1988.

——. «Illusion sécuritaire collective sans l'Iraq et l'Iran.» *Le Monde diplomatique:* février 1992.

Laurens, Henry. «Le Contentieux territorial entre l'Irak et le Koweit.» *Maghreb-Machrek:* no. 130, 1990.

Leveque, Paul. «Le Secteur parapétrolier français face à la baisse du prix du pétrole.» *Défense nationale:* no. 7, 1986.

Luciani, Giacomo. «Arabie Saoudite: Industrialisation d'un état allocataire.» *Maghreb-Machrek:* no. 129, juillet-août-septembre 1990.

Mabro, R. in: *Arab Affairs* (London): no. 1, Summer 1986.

Al-Mani, Saleh. «The Politics of the CCG Dialogue with European Community.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies:* vol. 12, no. 4, Summer 1984.

MEED: 7 June 1991, and 24 June 1991.

Le Monde: 7/3/1991.

Moreau-Defargues, Philippe. «Le Fait pétrolier ou l'effritement des modèles nord-sud.» *Défense nationale:* no.7, 1986.

Muehring, John. «Where Sama Puts its Petrodollars.» *Institutional Investor* (New York): June 1992.

Parisot, Benoît. «Les Conséquences financières de la guerre du Golfe sur les pays arabes du Moyen-Orient.» dans: Les Nouvelles questions d'Orient. *Cahiers de l'Orient:* 1991.

Pétrole et gaz arabes: 1 janvier 1989; 1 juin 1989; 1 mars 1990; 16 mars 1990; 16 août 1990, 16 février 1992; 16 avril 1992; 16 mai 1992; 1 août 1992; 16

septembre 1992; 1 octobre 1992, et 16 janvier 1993.

Quarterly Bulletin (Bank of England): March 1985.

Rapport SHELL, reproduit dans: *Pétrole et gaz arabes:* 1 janvier 1987.

Revue du marché commun: no. 309, août-septembre 1987.

Salamé, Ghassan. «L'Islam en Arabie Saoudite.» *Pouvoirs:* no. 12, 1983.

Salamé, Katia. «Petrochimie: Vapeurs de souffre sur fond de négociations.» *Arabies:* no. 45, septembre 1990.

Sarkis, Nicolas. dans: *Pétrole et gaz arabes:* 16 décembre 1986.

———. «Les Aspects pétroliers de la crise du Golfe.» *Pétrole et gaz arabes:* 16 décembre 1990.

———. «Environnement, taxes et prix du pétrole.» *Pétrole et gaz arabes:* 16 juin 1992.

———. «L'Inquiétante baisse des revenus du pétrole.» *Le Monde diplomatique:* février 1989.

———. «Les Perspectives du marché pétrolier et le développement économique des pays exportateurs.» *Bulletin de la chambre de commerce Belgique-Luxembourg-pays arabes:* septembre-octobre 1991.

———. «Pétrole et conflits frontaliers au Moyen-Orient.» *Pétrole et gaz arabes:* 12 octobre 1990.

Sullivan, Denis. «The Gulf Cooperation Council: Regional Security or Collective Defense.» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies:* vol. 12, no. 4, 1989.

«Ver une nouvelle stratégie de politique énergétique pour la communauté.» supplément 5/74 au *Bulletin des CEE.*

La Vie française: 3-10 mars 1986.

«Will Free Trade Move Jobs to Countries that Ban Unions.» *ICEF Info:* January 1992.

Yerasimos, Stéfane. «Frontières d'arabie.» *Hérodote* (Paris): nos. 38-39, 1991.

Reports, Documents

Balta, Paul. «Le Conflit Irak-Iran, 1979-1989.» (Doc. français. *Paris, no. 4889,1989).*

CEE Progress Report on Negociations with GCC.

Conseil de Coopération du Golfe, Secrétariat Général. «Le Rôle du CCG dans la réalisation de l'unité arabe ne contrevient pas à la charte de la ligue arabe». Riyad, Secrétariat général, 1987.

La Documentation Européenne. «La Communauté européenne et le problème de l'énergie.» (Luxembourg, 1983).

EP Rex Committee Meeting with E. Rhein (Report in 20 May 1992).

Etude de la situation actuelle et des perspectives de coopération au sein de

l'industrie pétrochimique dans les pays arabes. (Document Onudi, SPEC. ID/WG. 524/2) du 8 avril 1992.

Gulf States: Free Trade Agreement; Progress Report by Mr. Rhein/DGI. (Report in 19 February 1992).

International Monetary Fund (IMF). *Global Financial Statistics,* Reports and Estimates of the Committee of the International Monetary Fund.

Khader, Bichara. «L'Immigration maghrébine dans la perspective du Marché Unique Européen.» (Rapport présenté au Secrétariat d'Etat à l'Europe, 1992, Bruxelles, 1991).

Montazer-Zohour, Mahmoud. «Pétrole et développement au Moyen-Orient.» (Documentation française, 9 octobre 1978).

Onudi. *Etude sur la situation actuelle et les perspectives de coopération au sein de l'industrie pétrochimique dans les pays arabes.* (Consultation régionale, Innsbruck, Autriche, 22-25 juin 1992).

Paribas. «Arabie Saoudite et Emirates Arabes Unis.» (Paris, août 1992).

Rapports économiques arabes, 1988-1990. (1991).

Conferences

Colloquium of Amman, 4-9 December 1989.

La Deuxième conférence industrielle CEE-GCC, Qatar, octobre 1992.

Le Partenariat d'entreprise européen au Moyen-Orient et au Maghreb, Actes du Colloque Franco-Allemand, Bochum, 1991.

Séminaire organisé par European Policy Unit de l'Institut Européen de Florence sur le thème: Europe and the Middle East/North Africa: The Political Economy of Interdependence, 18-19 mars 1993.

فهرس

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

- ع -

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -



الدكتور بشارة خضر

- أستاذ فلسطيني.
- يدرّس في جامعة لوفان الجديدة ـ بلجيكا

ويدير فيها مركز دراسات وأبحاث العالم العربي المعاصر.

- له ما يزيد على ١٥ كتاباً باللغات: الفرنسية والايطالية والإسبانية والانكليزية والعربية.
- من كتاباته الأخيرة:

ـ أوروبا والمغرب الكبير (١٩٩٢).

ـ أوروبا ودول الخليج العربي (١٩٩٣).

ـ أوروبا والوطن العربي: القرابة والجوار (١٩٩٣).

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)